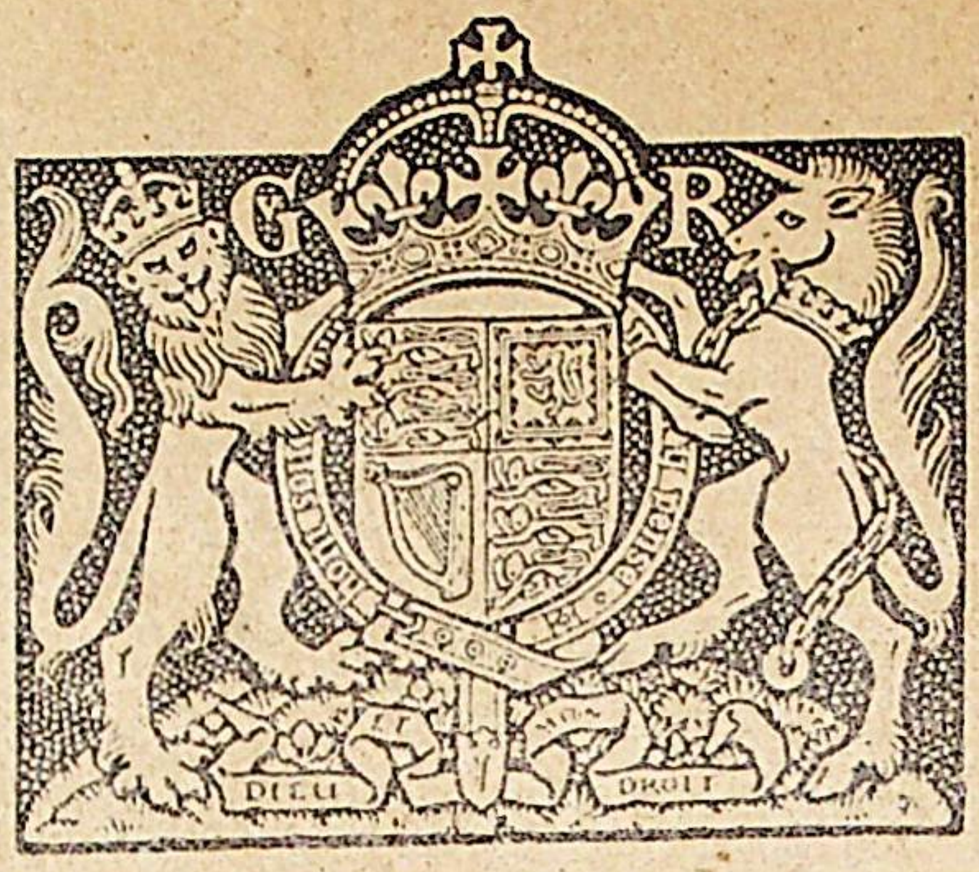

تقرير

لجنة التحقيق عن اضطرابات فلسطين

التي وقعت في شهر اب سنة ١٩٢٩

رفعه وزير المستعمرات الى البرلمان

بامر من جلالته

في شهر آذار سنة ١٩٣٠

﴿ ترجمة رسمية ﴾

نقل الى اللغة العربية باذن مدير دائرة مطبوعات حكومة جلالته

ثمن النسخة ١٥٠ ملاً

﴿ مطبعة دير الروم — بالقدس ﴾

SPC
DS
126.4
.T6
RBK
1930

Acc 188437
BEERZEIT COLLEGE
SPC
DS
126.4
T6
1930
BAR: 44288

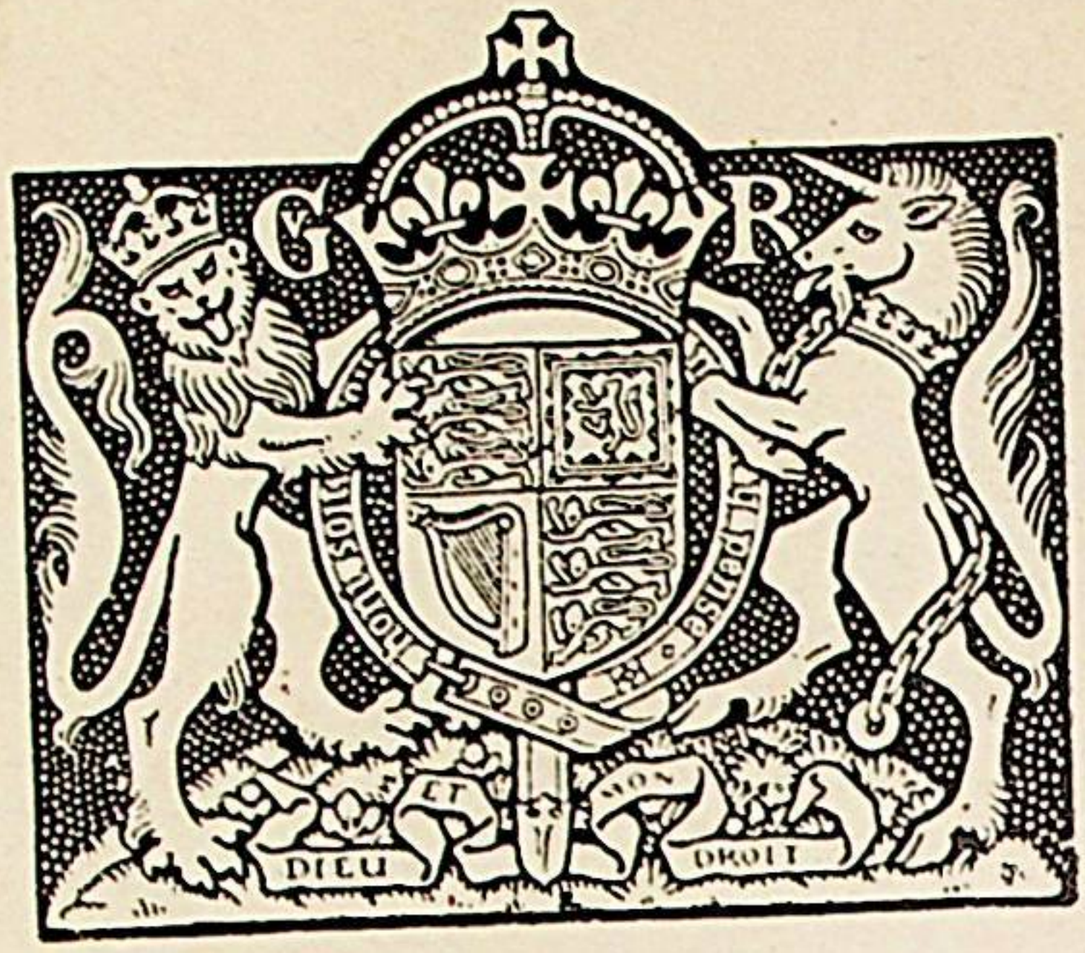

تقرير

لجنة التحقيق عن اضطرابات فلسطين التي وقعت في شهر اب سنة ١٩٢٩

رفعه وزير المستعمرات الى البرلمان

بامر من جلالته

في شهر آذار سنة ١٩٣٠

ترجمة رسمية

جامعة بيرزيت
معهد الحقوق - مكتبة مونتسكيو
8324
INSTITUTE OF LAW - MONTESQUIEU LIBRARY
BIRZEIT UNIVERSITY

نقل الى اللغة العربية باذن مدير دائرة مطبوعات حكومة جلالته

ثمن النسخة ١٥٠ ملاً

مطبعة دير الروم — بالقدس

تقرير لجنة التحقيق
عن اضطرابات فلسطين التي وقعت في
شهر آب سنة ١٩٢٩

اعضاء اللجنة :

السر ولتر شو (رئيساً)

السر هنري بترتون

المستر ر. هوبكن موريس

المستر ه. سنل

المستر ت. ا. ك. لويد، من وزارة المستعمرات (سكرتيراً)

الانسة ه. بينتنغ، من وزارة المالية
المستر و. ج. بارتل، من وزارة المالية
} كاتبان رسميان

فهرس

		صفحة
الفصل الاول	مقدمة	٥
الفصل الثاني	وصف فلسطين الجغرافي والتاريخي	٩
الفصل الثالث	سرد حوادث الاضطرابات	٣٥
الفصل الرابع	الشكاوي التي وجهتها اللجنة التنفيذية الصهيونية ضد مفتي القدس واللجنة التنفيذية العربية	٩٤
الفصل الخامس	الشكاوي التي وجهتها اللجنة التنفيذية الصهيونية ضد الحكومة	١٠٨
الفصل السادس	تأثير الحوادث الاولى في اضطرابات شهر آب سنة ١٩٢٩	١٢٤

صفحة

الفصل السابع	المهاجرة	١٢٦
الفصل الثامن	مشكلة الاراضي	١٤٨
الفصل التاسع	تظلمات العرب الدستورية	١٦٤
الفصل العاشر	تظلمات العرب الثانوية	١٧٣
الفصل الحادي عشر	الصعوبات الملازمة لصك الانتداب	١٧٨
الفصل الثاني عشر	الدفاع والامن	١٩٠
الفصل الثالث عشر	تحليل اسباب اضطرابات آب سنة ١٩٢٩	١٩٧
الفصل الرابع عشر	خلاصة الاستنتاجات والتواصي	٢٠٦
الفصل الخامس عشر	الخاتمة	٢٢١
تحفظات المستر سنل		٢٢٥

الذيل الاول	براءة تعيين اللجنة كلجنة تحقيق بموجب قانون لجان التحقيق الفلسطيني لسنة ١٩٢١	٢٤٠
الذيل الثاني	برنامج السفر	٢٤٠
الذيل الثالث	الجلسات والشهود	٢٤٢
الذيل الرابع	قائمة بالمستندات والوثائق التي ابرزت في معرض البينة	٢٤٩
الذيل الخامس	بيان الخطة السياسية في فلسطين الذي اصدره المستر تشرشل في شهر حزيران سنة ١٩٢٢	٢٦٥
الذيل السادس	رسالة لجنة التحقيق الوداعية الى اهالي فلسطين	٢٦٩

الخرائط والرسوم : —

لم تطبع الخرائط باللغة العربية

اربعة رسوم تبين ازدياد سكان فلسطين بالاستناد الى بعض افتراضات بعد الصفحة ٢٧٤

اصلاح خطأ ٢٧٥

الى جناب النبيل اللورد باسفيلد وزير المستعمرات

الفصل الاول

مقدمة

لقد عينتمونا في اليوم الثالث عشر من شهر ايلول سنة ١٩٢٩ ، للتحقيق عن الاسباب المباشرة التي ادت الى الاضطرابات الاخيرة في فلسطين ولوضع التواصي بشان التدابير الواجب اتخاذها لمنع تكرارها »

وبعد ان انعمنا النظر في مسألة الاصول التي نتبعها في سير التحقيق الذي نقوم به قررنا ان نسعى لنيل صلاحية تمكننا من سماع الشهادة بعد تحليف اليمين ، او اخذ تأكيد من الشاهد ، ومن اجبار الشهود على الحضور وابراز المستندات والوثائق . ووجد ان بالامكان الوصول الى هذا الامر بغاية السهولة وذلك بتعيين هذه اللجنة كلجنة تحقيق توفيقاً لاحكام قانون لجان التحقيق المرعي الاجراء في فلسطين . وقد ادرجنا في الذيل الاول لهذا التقرير صورة براءة التعيين التي اصدرها المندوب السامي لفلسطين

ومع ان التحقيق الذي انتدبنا للقيام به لم يكن بوجه من الوجوه محاكمة قضائية علنية ، الا اننا شعرنا ان تعيين اشخاص يمثلون امامنا مصالح الفرقاء الذين لهم شأن اولي في التحقيق مما يسهل علينا مهمتنا . وقد اتضح لنا من البدء ان هنالك عدداً كبيراً من الناس قد يودون اعطاء الشهادة ، وانه اذا لم تعهد مصالح الفرقاء الذين لهم شأن اولي في التحقيق الى اشخاص يكون في استطاعتهم جلب الشهود ، وترتيب الشهادات ، وابراز البينات ، فان مهمتنا قد تطول بغير داعٍ . ولذا قررنا الموافقة على تعيين ممثلين عن الفرقاء الثلاثة ذوي الشأن الاولي في تحقيقنا ، اي حكومة فلسطين ، واللجنة التنفيذية العربية ، واللجنة التنفيذية الصهيونية . ونزولاً عند طلب اللجنتين التنفيذيتين ، العربية والصهيونية ، الذي ابدتاه بعد وصولنا الى فلسطين ، قبلنا بزيادة عدد الممثلين الذين يسمح بهم لكل فريق الى ستة ، وعلى ذلك ناب المستر كنلم بريدي والمستر ر . درايطن ،

وكيل الدعاوي العام في فلسطين عن حكومة فلسطين ، والمستر و . ه . ستوكر والمستر راجينالد سيلي وعوني بك عبد الهادي ومغنم افندي الياس مغنم عن اللجنة التنفيذية العربية الفلسطينية ، والسر بو يد مريمان والفيكونت ايرنلج والمسترس . هوروفتز والمستر و . ا . دافيس والمسترس . ا . كارمنسكي والمسترل . ج . ستاين عن اللجنة التنفيذية الصهيونية لفلسطين وعن الجمعية الصهيونية التي تمثلها هذه اللجنة في فلسطين

وبغية التثبت من مدى صحة البينات التي يُدلى بها امامنا ، سمحنا لممثلي كل فريق ان يستوجبوا الشهود الذين يأتي بهم اي الفريقين الاخرين في التحقيق كما اننا ، تسهيلاً لمهمة اعضاء اللجنة ، طلبنا الى هؤلاء الممثلين في اوائل ادوار التحقيق ان يبينوا الامور التي يرغبون في لفت نظرنا اليها بوجه خاص ، وسمحنا لهم ان يلقوا خطباً ختامية على مسامع اللجنة بعد سماع شهادة جميع الشهود في الجلسات العلنية

وقبل مغادرتنا لندن تزودنا بصور الرسائل والمذكرات التي لها مساس بموضوع مهمتنا وتمكنا من درس الكتب التي تبحث في شؤون فلسطين والتي رفعت الى البرلمان في السنوات الاخيرة

ولما اذاعت وزارة المستعمرات على الصحف نبأ تعيننا في اليوم الرابع عشر من شهر ايلول سنة ١٩٢٩ ، كان من المامول ان نبحر الى فلسطين في اوائل الشهر التالي وكنا قد اعتمدنا في بادئ الامر مغادرة انكلترا في الثالث من شهر تشرين الاول ، الا اننا بعد ان وضعنا الاصول التي قررنا اتباعها ، على نحو ما ذكرنا فيما تقدم ، قررنا تأجيل سفرنا كي نعطي جميع الفرقاء الذين لهم علاقة بالتحقيق فرصة كافية يتمكنون فيها من اتخاذ التدابير الوافية لتعيين من ينوب عنهم في اثناء سير التحقيق . وقد غادر فريق منا انكلترا في ١٢ تشرين الاول سنة ١٩٢٩ ، ثم انضم الينا الاخرون في طولون في ١٨ منه ووصلنا فلسطين في ٢٤ منه ، حيث اقمنا لغاية ٢٩ كانون الاول ، ثم رجعنا الى انكلترا فوصلناها في ٤ كانون الثاني سنة ١٩٣٠ . وقد ذكرنا تفاصيل رحلتنا في الذيل الثاني لهذا التقرير

وفي اثناء وجودنا في فلسطين عقدنا سبع واربعين جلسة علنية ، واحدى عشرة جلسة سرية . واذا استثنينا الجلسة الافتتاحية ، وثلاث جلسات عقدت في دائرة المجلس

الاسلامي الاعلى في المدينة القديمة ، فقد عقدت جميع هذه الجلسات في مكاتب اللجنة التي انشئت في عمارة اعدتها حكومة فلسطين على طريق سليمان بالقدس . وقد سمعنا شهادة شاهد واحد في لندن بعد عودتنا

وقد خصصنا من السبع والاربعين جلسة العلنية التي عقدناها ثلاث واربعين جلسة لسماع شهادة الشهود وثلاث جلسات للخطب الختامية التي القاها ممثلو الفرقاء الثلاثة ذوي الشأن الاولي في التحقيق بينما اننا في الجلسة الافتتاحية ، التي ارجئ انعقاد الجلسات بعدها اربعة ايام ، اوضحنا بايجاز المبادىء التي نود اتباعها في اثناء سير التحقيق واصول تقديم الشهادات امامنا

وقد سمعنا شهادة مائة وعشرة شهود في اثناء الجلسات العلنية ، وشهادة عشرين شاهدا في الجلسات السرية ، منهم سبعة شهود سبق فقدموا شهاداتهم في جلسات علنية . ومن هؤلاء المائة والعشرة شهود الذين قدموا شهاداتهم امامنا في جلسات علنية ستة وعشرون موظفاً استدعتهم حكومة فلسطين ، وسبعة واربعون شاهداً استدعوا بواسطة اللجنة التنفيذية العربية او بناء على طلبها ، وسبعة وثلاثون شاهداً استدعوا بواسطة اللجنة التنفيذية الصهيونية او بناء على طلبها . ومن العشرين شاهداً الذين اخذت شهاداتهم سراً ضابطان في خدمة حكومة جلالة الملك ، واثنا عشر موظفاً من موظفي حكومة فلسطين ، والستة الباقون من سكان فلسطين ، ثلاثة منهم من العرب ، وثلاثة من اليهود . وقد اوردنا في الذيل الثالث لهذا التقرير بياناً بالجلسات التي عقدناها والشهود الذين سمعنا شهاداتهم

وقد سمح لممثلي الصحافة ولعدد من افراد الشعب بحضور الجلسة الافتتاحية التي عقدناها في غرفة اعدتها لنا حكومة فلسطين في دائرة العدلية . غير ان ضيق المكان في مكاتب اللجنة لم يسمح لنا بمنح مثل هذه التسهيلات في باقي الجلسات العلنية ولكن اتخذت التدابير للسماح لاربعة من مندوبي الصحف بحضور هذه الجلسات . ونظراً للاهمية الكبرى التي علقها الجمهور على الخطب الختامية فقد سمح لعدد قليل من الناس بحضور الجلسات الثلاث العلنية الاخيرة التي القيت فيها هذه الخطب . اما الجلسات السرية فلم يحضرها سوى اعضاء اللجنة وموظفوها والشهود

وفي اثناء الجلسات العلنية التي عقدناها عرض مائة وسبعة وثمانون مستنداً ، او مجموعة من المستندات ، اثبتت صحتها وابرزت في معرض البينة كوثائق رسمية ، وقد اوردنا قائمة بهذه المستندات في الذيل الرابع لهذا التقرير . وقد اعتمدنا ايضاً تسعة عشر مستنداً آخر ، منها اربعة ابرزها الشهود الذين سمعنا شهادتهم في جلسات سرية ، ومذكرتان قبلناهما بدلاً من الشهادة الشفاهية ، وما بقي منها مذكرات قدمتها لنا حكومة فلسطين بطلب منا

وقد اشرنا بطبع ونشر الشهادات التي سمعناها في الجلسات العلنية مع نخبة من المستندات التي ابرزت كوثائق رسمية في هذه الجلسات ، وفهمنا ان حكومة جلالته قبلت بهذه الاشارة . وقد سبق فاعلمناكم بان نشر الشهادات التي سمعناها في اثناء الجلسات السرية يتراءى لنا انه سيقابل بالاعتراض من حيث ان بعض اولئك الشهود اعطوا شهادتهم امامنا في هذه الجلسات اعتقاداً منهم بانها لن تنشر ومع ذلك فاننا نشير بطبع الشهادات التي سمعناها سراً مع التسعة عشر مستنداً التي اشرنا اليها اعلاه ويحفظها كوثائق مكتومة في وزارة المستعمرات للرجوع اليها

ومع ان جميع التحقيق الذي اجريناه في فلسطين قمنا به في القدس الا اننا زرنا عدة اماكن في تلك البلاد وفي شرقي الاردن . ومن البيان الموجز لسفراتنا المبين في الذيل الثاني لهذا التقرير يتضح اننا زرنا ، ماعدا مدينتي الخليل وصفد اللتين وقع فيهما افظع الاضطرابات ، جميع امهات المدن الفلسطينية تقريباً ، وقطعنا اكثر الطرق الرئيسية في تلك البلاد وقد اصغينا في كل مكان زرناه الى اراء افراد الشعب الذين اجتمعنا بهم وشاهدنا مظاهرات عديدة ، منظمة وفجائية . وقد قوبلنا في كل مكان ذهبنا اليه بالحفاوة والاكرام ، وبوافر الكرم حيثما سمحت الفرصة . ومع ان كثيراً من الوقت الذي قضيناه في هذه الزيارات صرفناه في امور لا تتعلق مباشرة بالتحقيق الذي قمنا به الا اننا نشعر ان ما اكتسبناه من الالمام بشؤون فلسطين بواسطة احتكاكنا باهاليها كان لنا اكبر عون على وضع هذا التقرير

الفصل الثاني

وصف فلسطين
الجغرافي والتاريخي

يحدّ فلسطين من الشمال سوريا، وهي بلاد تدار بموجب انتداب معهود به الى رئيس الجمهورية الافرنسية ، ومن الشرق بلاد شرقي الاردن ، وهي بلاد واقعة تحت الانتداب ايضاً تشكلت فيها مؤخراً حكومة مستقلة تحت امارة سمو الامير عبد الله ، ومن الجنوب الغربي شبه جزيرة سينا ، وهي جزء من القطر المصري ، ومن الغرب البحر المتوسط . وتقع في الجنوب الشرقي من فلسطين بلاد نجد العربية المستقلة التي تفصلها عن فلسطين مساحة ضيقة من شرقي الاردن . وقد ارفقنا بهذا التقرير خارطة فلسطين *

ان الناظر الى فلسطين بمنظار التاريخ في الستة القرون الاخيرة على الاقل يفهمها فهماً خيالياً غير حقيقي . ففي عهد الحكومة العثمانية كانت فلسطين جزءاً فقط من وحدة ادارية ، يقع الان ما بقي منها من المناطق تحت اختصاص حكومات البلاد المجاورة المنتدب عليها . وحدودها هي ايضاً في الغالب غير حقيقية ، يقطعها في كثير من المواقع قبائل من البدو الرحل منحت حق اجتياز هذه الحدود بلا معارضة بمقتضى تفاقات معقودة بين الحكومات لاجل رعي مواشيها استناداً على حق مكتسب منذ القدم بالعرف والعادة . وكان رجال هذه القبائل ابان العهد العثماني من التبعة العثمانية ، اما الان فبعضهم فلسطينيون والبعض اردنيون والبعض الاخر سوريون اصطلاحاً غير انه يخامرنا بعض الريب فيما اذا كان رجال هذه القبائل يعترفون بمثل هذه الفروق

ان فلسطين بلاد صغيرة ، يبلغ متوسط طولها من الشمال الى الجنوب نحو ١٦٠ ميلاً واقصى عرضها من الشرق الى الغرب اقل من ٧٠ ميلاً ، وتبلغ مساحتها اقل من عشرة الاف ميل مربع . ولذا فحجمها يماثل حجم بلاد وايلز او بلجيكا . ومع انها

---

* لم تطبع هذه الخارطة باللغة العربية

صغيرة المساحة فهي ذات اوضاع جغرافية من حيث التربة والمناخ تفوق اوضاع البلاد التي تزيد عنها في المساحة اضعافاً . ففي الجنوب والجنوب الغربي منها توجد مساحات شاسعة من الرمال والصحاري . وينقسم ما بقي منها بطبيعته الى ثلاث قطع مستطيلة هي السهل الساحلي ، والمناطق الجبلية ، ووادي الاردن

ويمتد على جانب القسم الاعظم من الساحل الغربي سهل رملي خصب ، ذو تربة صلصالية رملية . ويبلغ متوسط عرض هذا السهل في الجنوب نحو ٢٠ ميلا غير انه يتقلص ، كلما امتد الى الجهة الشمالية ، حتى يصل الى جبل الكرمل بالقرب من حيفا حيث تقترب الجبال من الشاطئ على مسافة بضع مئات من الياردات ، ثم يبدأ بالاتساع ثانية وراء الكرمل . الا ان هذه المنطقة فيها كثير من المستنقعات وتنتشر فيها الملاريا

اما القسم الثاني فيتألف من منطقتين جبليتين منفصلتين ، يفصلهما مرج ابن عامر . وتقع الى شمالي هذا المرج جبال الجليل الممتدة الى وراء الحدود السورية البالغ علوها ، عند رأس جبل الجرمق ، ٣٩٣٤ قدماً فوق سطح البحر . وتقع الى جنوبه جبال السامرة واليهودية التي لا يقل علوها عن جبال الجليل ، في بعض الاماكن ، الا قليلاً . واغلب هذا القسم قفر بلقع ، كثير الوعورة ، تتخلله في بعض المواقع ، على غير انتظام ، مساحات من الاراضي الخصبة الصالحة للحراثة

ومرج ابن عامر هذا يخترق جبال فلسطين خرقاً ويكاد يكون مثلث الشكل . ومع ان تربته اثقل من تربة السهل الساحلي واكثر رطوبة منها فهو مشهور بخصبه وملائم على الخصوص لزراعة الحبوب

اما القسم الثالث والشرقي من البلاد فهو وادي الاردن — وهو سهل منخفض انخفاضاً طبيعياً ، يبتدئ من مستوى سطح البحر في اقصى شمالي البلاد ، ثم ينخفض تدريجياً الى عمق ١٣٠٠ قدم تحت مستوى سطح البحر عند البحر الميت الواقع على مسافة نحو ١٠٠ ميل الى الجنوب

وهذا الوادي هو القسم الثالث من الاراضي الخصبة في فلسطين ، والقسمان الاخران

هما مرج ابن عامر والسهل الساحلي . ويختلف المناخ بطبيعة الحال في هذه الاقسام باختلاف درجة ارتفاعها فبينما ان مناخ السهول مشابه لمناخ الاقاليم المجاورة للمناطق الحارة ورطب ، ومناخ المناطق الجبلية جاف واكثر اعتدالا ، ترى ان المناخ في اكثر جهات وادى الاردن حار لا يطاق وفي بعض الاحيان قليل المطر . و يرتاب كثيراً فيما اذا كانت الاراضي فيه تتحمل عدداً كبيراً من السكان الزراعيين

اما مدن فلسطين الكبرى فهي ، فضلا عن مدينة القدس القائمة في وسط جبال اليهودية ، مدينة حيفا وهي مرفأ في الشمال قائم عند مدخل مرج ابن عامر ، ومدينة يافا ، وهي مرفأ اخر يبعد نحو ٤٠ ميلا عن القدس من الجهة الغربية الشمالية . وتل ابيب ، وهي متاخمة ليافا . اما سكان هذه المدن ، ففي القدس يؤلف اليهود اكثرية قليلة من السكان ، وفي حيفا اكثرية السكان من العرب غير ان فيها عدداً كبيراً من السكان اليهود . وتل ابيب مدينة يهودية صرفة فيها الان نحو اربعين الفا من السكان اغلبهم دخلوا البلاد بعد الحرب . والاكثرية الساحقة من السكان في يافا من العرب . اما المدن المهمة الاخرى التي يتألف سكانها من العرب واليهود فهي الخليل الواقعة على مسافة ٢ ميلا جنوبي القدس . وطبريا ، الواقعة على الشاطي الغربي لبحر الجليل . وصفد ، وهي مدينة بعيدة قائمة بين الجبال في اقصى شمالي فلسطين . اما مدينة نابلس الواقعة في جبال السامرة على مسافة ٤٠ ميلا شمالي القدس فمدينة عربية صرفة .

وللمستعمرات اليهودية الزراعية شأن هام في البلاد اذ يبلغ عددها ١٣٥ مستعمرة وعدد سكانها ٣٥ الف نسمة و يبلغ عدد سكان المستعمرة الواحدة حوالي ستة الاف نسمة (كما في بتاح تكفا مثلا) ثم ينخفض احياناً لغاية العشرة . وهذه المستعمرات منتشرة في البلاد انتشاراً واسعاً غير انه يمكن حصرها على الوجه التالي : ١٩ مستعمرة في السهل الساحلي جنوبي يافا ، و ٢٢ مستعمرة شمالي يافا ، و ٨ مستعمرات بالقرب من القدس و١٧ مستعمرة في سهل شارون ، وهو الاسم الذي يطلق على السهل الساحلي الممتد من حيفا جنوباً حتى ضواحي يافا تقريباً ، و٣٧ مستعمرة في مرج ابن عامر و٢١ مستعمرة في الجليل الادنى و١١ مستعمرة في الجليل الاعلى . وقد الحق بهذا التقرير خارطة * تبين مواقع هذه المستعمرات وتصنيفها

---

* لم تطبع هذه الخارطة باللغة العربية

وعند ما جرى احصاء السكان في فلسطين في اليوم الثالث والعشرين من شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٢ بلغ مجموع عدد السكان ٧٥٧١٨٢ نفساً منهم ٥٩٠٨٩٠ من المسلمين و ٨٣٧٩٤ من اليهود و ٧٣٠٢٤ من المسيحين وقد جرى احصاء اخر تقريبي ، اطلعنا عليه ، في منتصف سنة ١٩٢٨ وقدر عدد السكان بموجب هذا الاحصاء بـ ٨٩٨٠٠٠ نفساً على وجه التقريب منهم ٦٦٠٠٠٠ نفس من المسلمين و ١٥٠٠٠٠ من اليهود و ٧٩٠٠٠ من المسيحين والاكثرية الساحقة من المسيحين من اصل عربي

التاريخ

لا ريب ان فلسطين لعبت دوراً هاماً في التاريخ لا يقل شأناً عما لعبته اية بلاد اخرى في العالم - ان سرد ذلك التاريخ ان هو الا سرد فتوحات متوالية لتلك البلاد وتعاقب مدنيات مختلفة فيها . وقد كانت فلسطين ، بسبب وقوعها على مفترق قارتين تقريباً ، ونظراً لانها كانت طريقاً للتجارة في عصور اصبحت الان نسياً منسياً ، وفاصلة في بعض الاحايين بين حضارات متنافسة ، فقد كانت فريسة للبلاد الاقوى من جاراتها زهاء اربع الاف سنة على الاقل . وقد جردت عليها حملات عديدة ودارت في رحابها رحى معارك كثيرة . وكانت تقوم في القدس بين آن واخر حكومات مستقلة . وكان ذلك القطر المعروف الان بفلسطين تابعاً في الشطر الاكبر من التاريخ المعروف لاحدى الممالك المجاورة

ان ادوار تقلب الحكم في فلسطين معقدة جداً وعديدة ولذا يصعب سردها هنا . ويكفي ان نقول انه في سنة ١٥١٦ ، حينما انضمت فلسطين بطريق الفتح الى المملكة العثمانية ، وجد في البلاد من تأثير الحملات المتوالية التي جردت عليها ، شعب الاكثرية الكبرى منه خليط من الامم ، نشأ عن امتزاج واختلاط اهالي البلاد الاصليين باولئك الذين استقروا في البلاد بعد انقلاب كل حكم . ومع انه من المعتاد اطلاق لفظة «عرب» على المسلمين وعلى فريق كبير من المسيحيين من اهالي فلسطين فانه يشك فيما اذا كان

العنصر العربي الحقيقي الان يضم اكثر كثيراً من العائلات الارستقراطية القليلة من ذوي الاملاك ، والعائلات الرئيسية التي تمكنت الدولة العثمانية لدرجة كبرى من توطيد دعائم الحكم في البلاد بواسطتها

ولم يتخلل الحكم العثماني على فلسطين ، الذي بدأ في سنة ١٥٢٦ ، انقطاع يذكر ، اذا استثنينا مناهضة بعض الافراد الذين اوجدوا لهم شيئاً من النفوذ في البلاد ، لغاية سنة ١٨٣١ حينما افتتحت البلاد جيوش محمد علي والي مصر واستمرت تابعة لمصر حتى سنة ١٨٤٠ فقط لما تمكن الاتراك بمساعدة بعض الدول ، وانكلترا منها ، من استعادة فلسطين وبعض انحاء مملكتهم القديمة الواقعة شمالي فلسطين التي كانوا قد فقدوها موقتاً قبل ذلك بتسع سنوات

ومنذ ان استعادت الحكومة العثمانية الحكم على فلسطين شرعت في اتخاذ التدابير لتخفيف سلطة المشايخ وفي تعيين رجالها للوظائف الادارية المهمة في البلاد . وهكذا اخذت حالة الامن العام في التحسن وازداد اهتمام الدول الاوروبية المباشر بها فارسلت اليها معتمديها في الشطر الاخير من القرن التاسع عشر . ومن المرجح انه في هذا الدور من التاريخ كان يقيم في فلسطين عدد قليل فقط من اليهود يقطن القسم الاكبر منهم في المدن التي يقدسها اليهود الارثوذكس .

وقد كانت هنالك عوامل مختلفة ، في الاربعين سنة السابقة لنشوب الحرب الكبرى ، ادت الى هجرة عدد كبير من اليهود الى فلسطين واستيطانهم في المستعمرات الزراعية ولا نرى مجالا لمحاولة تحليل العوامل التي ادت الى هذه الزيادة كما اننا لا نرى ان الحاجة تدعو الى ذكر نشوئها . ولكن يكفي ان نقول ان نشوء وانتشار الحركة الصهيونية من جهة ، وما كانت تقدمه المشاريع الخيرية من مساعدة ، كالتي اسسها البارون ادموند دي روتشيلد ، من جهة اخرى ، ادى الى زيادة مضطردة في عدد اليهود القاطنين فلسطين حتى انه حينما نشبت الحرب الكبرى كان مجموع عدد السكان اليهود نحو ستين الفا على الاقل . وقد بلغت هذه الزيادة رغم المعارضة التي كان يبديها بعض قادة الراي في تركيا ، تلك المعارضة التي تسربت في بعض الاحيان الى الحكومة المركزية في الاستانة فكانت تسكن عادة بوعد بانه

سيوضع حد لتقدم هذه الحركة الجديدة ، غير ان هذا الوعد لم ينفذ قط تنفيذاً قاطعاً

وكانت بضع السنوات الاولى من مستهل هذا القرن عهد اضطراب في سياسة الدولة العثمانية انتهت بثورة عام ١٩٠٨ وبمنح الدستور . ولم تكن تلك الحوادث بلا اثر في فلسطين كما هو ظاهر من الفقرة التالية المأخوذة من التقرير الذي رفعته لجنة الحكومة المحلية في فلسطين الى المندوب السامي في ٢ حزيران سنة ١٩٢٤

« ان الدستور العثماني الذي صدر في سنة ١٩٠٨ اثار اماالاً جديدة في نفوس رعايا المملكة العثمانية . ففي مختلف الولايات ، وفي سوريا وفلسطين على الاخص ، انتشرت حركة واسعة النطاق تحبذ « اللامركزية » بلغت في سنة ١٩١٢ حداً كان يخشى معه ان تصبح حركة انفصال خطرة . ورأت الحكومة العثمانية ان من الحكمة وضع قانون الولايات الموقت الذي تلقاه الاهلون بنوع خاص من الارتياح والانفة . وقد جاء هذا القانون لاهالي سوريا وفلسطين ، ليس كمنة جادت بها حكومة سخية ، بل كاعتراف عادل بحقوقهم وامانيهم . ونحن نرى انه اذا دقق النظر في نظام الحكم العثماني في سنة ١٩١٣ يجب ان لا تغرب عن البال الظروف التي اوجدت ذلك النظام والاغتباط الذي قوبل به »

وقانون الولايات الموقت هذا ، الذي ورد ذكره في الفقرة السابقة ، عُدّل بقانون عثماني اخر صدر في ١٦ نيسان سنة ١٩١٤ . وكان من اثر هذا القانون ، بعد تعديله ، ان منحت ولايات المملكة العثمانية سلطة انشاء حكومات محلية مستقلة استقلالاً حقيقياً

والحادث الاخر الذي لعب دوراً هاماً في تاريخ فلسطين هو الحرب الكبرى — من سنة ١٩١٤ الى ١٩١٨ — التي كانت فيها فلسطين مرسحاً من اهم مراسح الحرب . ومن هذا الحين وصاعداً يجب ان نعير الحوادث اهتمامنا لما لها من علاقة بتحقيقنا ولذا فاننا ناتي على ذكرها بتفصيل اوفى .

في الادوار الاولى من الحرب لم تظهر الشعوب العربية التي كانت تابعة للمملكة

العثمانية روح عداء صريح نحو القضية العثمانية . غير ان تغيير موقفهم ، الذي علم به العالم اجمع من ما جريات اعمال الكولونل لورنس والجيوش التي الفها ، كان سببه تقريباً الاتفاق الذي تم بين بريطانيا العظمى والشريف حسين ، ذلك الاتفاق المدرج في الرسائل التي تبودلت بين الفريقين والمعروفة بمراسلات مكماهون نسبةً الى السر هنري مكماهون الذي كان عندئذ مندوباً سامياً لمصر وقام بهذه المفاوضات بالنيابة عن حكومة جلالته

ولسنا نرى فائدة من البحث في مضمون هذه المراسلات . غير اننا قد اتينا في فصل تالٍ من هذا التقرير على ما كان لها من تاثير على عقلية العرب ، عند نشرها وبعده ، و يكفي ان نذكر في هذا الفصل انه على اثر التفاهم المتبادل مع الشريف حسين اصبحت جماعات كبيرة من الشعب العربي الذي كان ضمن المملكة العثمانية ، وفلسطين منها ، تميل الى قضية الامبراطورية البريطانية وحلفائها في الحرب الكبرى .

وفي اوائل سنة ١٩١٧ دخلت جيوش الحلفاء فلسطين ، وانتهت اولى انتصارات الجنرال اللنبي الباهرة (وهو الان فلد مرشال) ، بعد ان صدتها الجيوش العثمانية في جبهة غزة نحو ستة اشهر ، باحتلال الجيوش البريطانية للقسم الجنوبي من فلسطين لغاية خط يمتد شرقاً بغرب على مسافة تقرب من عشرة اميال شمالي طريق يافا — القدس

وفي اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني سنة ١٩١٧ ، في اثناء حملة الجنرال اللنبي ، صدر تصريح اطلق عليه منذ ذلك الحين تصريح بلفور ، نسبةً الى اللورد بلفور الذي اصدره بالنيابة عن حكومة جلالته . وهذا هو نص التصريح : —

« ان حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف الى تاسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية مع البيان الجلي بان لا يفعل شيء يضير الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين الان ولا الحقوق او المركز السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الاخرى »

وفي خلال الاثني عشرة سنة الاخيرة «سيطر هذا التصريح» ، على حد قول السر

هربرت صموئيل ، «على الحالة في فلسطين » وقد تأيد من عدد من حكومات الحلفاء ثم تأيد ثانية في مؤتمر سان ريمو سنة ١٩٢٠، وادرج بعدئذٍ في مقدمة صك الانتداب على فلسطين الذي اقره مجلس جمعية الامم في اليوم الرابع والعشرين من شهر تموز سنة ١٩٢٢ . وكانت كل من الوزارات المختلفة التي تولت زمام الحكم في هذه البلاد منذ الحرب الكبرى تطبق في فلسطين سياسة مبنية على هذا التصريح

ولما كان هذا الفصل من تقريرنا ليس سوى لمحة تاريخية فاننا نترك تصريح بلفور جانباً ولكننا سنضطر الى العودة اليه عند بحثنا في صك الانتداب على فلسطين وفي بيان الخطة السياسية التي ادرجت في الكتاب الابيض الصادر سنة ١٩٢٢ . غير انه يجب ان نشير في هذا المقام الى نتيجة مباشرة هامة لهذا التصريح ، ذلك انه كان من نتيجة الحماس الذي اثاره في نفوس جميع يهود العالم ان جند بضعة الاف من اليهود في فرق مخصوصة من الاي « الرويال فيوزيليرز » اشتركت في الحرب في الادوار الاخيرة من حملة فلسطين

وفي فصل الصيف من عام ١٩١٨، عندما كانت رحى الحرب في جبهة فلسطين غير دائرة تقريباً ، صرفت العناية الى تنظيم الادارة في المناطق المحتلة التي تشمل ثلث الاقسام المأهولة من البلاد . وكانت الادارة التي تألفت عندئذٍ ذات صفة عسكرية اطلق عليها « ادارة بلاد العدو المحتلة (في الجنوب) » وكانت تعمل بجانبها لجنة صهيونية ارسلت الى فلسطين بموافقة حكومة جلالته لاجل تنظيم التدابير التي من شأنها ان تضع السياسة التي انطوى عليها تصريح بلفور موضع التنفيذ

وفي اواسط شهر ايلول سنة ١٩١٨ شرع الجنرال اللنبي بحملته الاخيرة التي انتهت باندحار الجيوش العثمانية نهائياً و بتقدم الجيوش البريطانية تقدماً سريعاً . وفي خلال بضعة ايام تحرر من الحكم العثماني القسم الباقي من القطر المعروف الان بفلسطين

ومع ان تقدم قوات الجنرال اللنبي السريع الذي انطوى على تأليف نوع من الادارة في اقسام شاسعة من قطر حديث الاحتلال كان من المحتم ان يستند على موارد الادارة العسكرية فقد اتخذت التدابير السريعة لتنظيم حكومة في السامرة

والجليل وقد كانت الادارة عسكرية طيلة سنة ١٩١٩ ولغاية اليوم الاول من شهر تموز سنة ١٩٢٠ واستمرت اللجنة الصهيونية على العمل ووسعت اعمالها لغاية حدود فلسطين

ولم يتخلل الادارة العسكرية سوى حادث مقلق واحد ذلك انه وقعت في شهر نيسان سنة ١٩٢٠ اضطرابات خطيرة في شوارع القدس هجم فيها العرب على اليهود وقتل في اثنائها، وفي اثناء الاعمال التي عقبتها، تسعة اشخاص وجرح اثنان وعشرون شخصاً جراحاً خطرة ومائتا شخص جراحاً ذات بال . ومما هو جدير بالذكر ان وجود عدد كبير من الجنود في فلسطين لم يحل دون وقوع هذه الاضطرابات غير انه كان في الاستطاعة حصرها في القدس واخمادها فوراً . وتألفت عندئذ محكمة عسكرية من الماجور جنرال پالين ، والبريجادير جنرال وايلدبلود ، واللفتنت كولونل فوغان ادواردز ، والمستر مكبارنت ، مستشاراً قضائياً ، لاجراء تحقيق في هذه الاضطرابات عينت شروط اختصاصها على الوجه التالي : —

« اخذ الشهادات بشأن الظروف التي سببت الاضطرابات التي وقعت في القدس وضواحيها بمناسبة موسم النبي موسى في اليوم الرابع من شهر نيسان والايام التالية وبشأن نطاق واسباب الشعور الجنسي الكائن الان في فلسطين »

وقد ورد ذكر التقرير الذي اصدرته هذه المحكمة في اثناء سير التحقيق الذي قمنا به في فلسطين غير انه لم يبرز لنا في معرض البينة اذ انه اعتبر من الوثائق المكتومة ولذا لم ينشر . ومع ذلك فقد اعطيت لنا نسخ منه وسنشير الى بعض ما تتضمنه في فصل اخر من هذا التقرير

وفي اليوم الاول من شهر تموز سنة ١٩٢٠ أُستبدل الحكم العسكري القائم في فلسطين بادارة مدنية وتقلد السر هربرت صموئيل منصب المندوب السامي الاول . وقد اختير القسم الاعظم من موظفي الادارة المدنية ممن خدموا في الحملة العسكرية في فلسطين ، او اشتركوا في الادارة العسكرية في تلك البلاد . وقد اضيف الى موظفي الحكومة، من حين الى اخر، موظفون من ذوي الاختبار أُتي بهم من المستعمرات

غير المستقلة ، اما لوظائف مستجدة او لاملاء وظائف شاغرة

ونرى من المناسب ان نقف عند هذا الحد من سرد الحوادث التاريخية وان نبحث في الحوادث الاكثر اهمية ، حسب مكان وزمان وقوعها ، التي وقعت في عهد الحكومة المدنية مما له مساس بالمهمة التي انتدبتمونا لها

القوات العسكرية وقوات الامن العام

في فلسطين

لما تأسست الحكومة المدنية وجد السر هربرت صموئيل ان البلاد « لاتزال مضطربة من جراء التاثيرات التي عقبت عواصف الحرب » . وكانت باكورة اعماله اعادة تنظيم قوات الامن العام في البلاد . وكانت الغاية الرئيسية المتوخاة من هذا التنظيم تخفيض نفقات الحامية في فلسطين وشرقي الاردن التي قدرت في سنة ١٩٢٢ — ١٩٢٣ بثلاثة ملايين وخمسمائة الف جنية وزادت بالفعل قليلاً عن ثلاثة ملايين جنيه . وكانت قد تألفت في فلسطين في عهد الادارة العسكرية قوة بوليس جُنّد افرادها من الاهالي بقيادة ضباط بريطانيين . غير ان هذه القوة لم تكن ذات خبرة واسعة ، ولذا وجد السر هربرت صموئيل من الضروري ابقاء حامية كبيرة في البلاد . وكان الامن العام في البلاد موطداً تماماً على العموم في اثناء دور انتقال الادارة من عسكرية الى مدنية لغاية شهر ايار سنة ١٩٢١ حينما وقعت اضطرابات خطيرة في يافا وضواحيها . وكانت هذه الاضطرابات في الغالب ، كاضطرابات سنة ١٩٢٠ ، هجوماً من العرب على اليهود . وفي خلال هذه الاضطرابات والاعمال العسكرية التي عقبتها قتل ٩٥ شخص وجرح ٢١٩ شخصاً جروحاً استوجبت دخولهم الى المستشفيات . وقد نشر تقرير اللجنة التي عينتها حكومة فلسطين للتحقيق عن اضطرابات يافا تحت رقم ١٥٤٠

ومما هو جدير بالملاحظة انه لما نشبت ثورة سنة ١٩٢١ كانت الحامية الموجودة في فلسطين وشرقي الاردن مؤلفة من ثلاثة فيالق من المشاة وثلاث فرق من الفرسان

مع المدفعية وما يتبعها من الجنود وكان عدد رجال هذه القوة يزيد على ثلاثة عشر الفًا بينهم اربعة الاف محارب . ومع كل ذلك فقد وجد المندوب السامي من الضروري ان يلتجئ الى وزارة البحرية في طلب النجدة فارسلت المدمرات الى حيفا و يافا

وفي اوائل سنة ١٩٢٢ انتقلت الرقابة العسكرية على فلسطين وشرقي الاردن من وزارة الحربية الى وزارة الطيران وكانت السياسة التي تنطوي على هذا التغيير ترمي الى جعل فلسطين قادرة على حفظ الامن العام بنفسها ، وكان المقرر ان تخفض الحامية العسكرية بالسرعة التي تسمح بها الظروف على ان يتوقف معدل هذا التخفيض لدرجة كبرى ، على التقدم في تدريب قوتي البوليس والدرك المحليتين اللتين كان يراد بهما ان تحلاّ محل القوات العسكرية في توطيد النظام والامن العام

وفي سنة ١٩٢١ تشكلت فرقة من فرسان الدرك مؤلفة من ٥٠٠ ضابط وجندي جندت محليًا بقيادة ضباط بريطانيين وفي سنة ١٩٢٢ جندت فرقة من الدرك البريطاني اختير اغلب رجالها من مسرّحي قوة البوليس الايرلندية الملكية ونتج عن هذه التدابير وعن تحسن حالة الامن العام ان خفضت الحامية على التوالي حتى اصبحت في اوائل ١٩٢٥ فرقة من الفرسان وفرقة من الطيارات وكتيبة من السيارات المسلحة وقوة الدرك البريطاني التي كان قد خفض عدد رجالها عندئذٍ من ٧٦٢ الى ٥٠٠

وفي المؤتمر الذي عقد في القدس في شهر نيسان سنة ١٩٢٥ تم الاتفاق بين وزير الطيران ووزير المستعمرات والمندوب السامي على تاليف قوة درك فلسطيني من ٥٠٠ شخص (على ان يزاد عددها فيما بعد) وعلى تخفيض رجال قوة الدرك البريطاني الى المائتين وادماجها في قوة البوليس النظامي وعلى سحب فرق الفرسان وبذلك تصبح الحامية البريطانية في فلسطين وشرقي الاردن مؤلفة من فرقة من سلاح الطيران البريطاني وكتيبتين من السيارات المسلحة

الا انه بعد مضي بضعة اسابيع من الوصول الى ذلك الاتفاق تقرر عدم تنفيذ مشروع التنظيم هذا ريثما يتسنى للورد بلومر ، المندوب السامي الجديد ، درس

الحالة وتكون رأيه بشأن قوات الدفاع الضرورية في فلسطين وشرقي الاردن فاقترح اللورد بلومر ، في شهر ايلول سنة ١٩٢٥ ، مشروع التنظيم التالي :

(١) الغاء قوتي الدرك الفلسطيني والبريطاني والجيش العربي (وهو قوة مشابهة لهاتين القوتين مستخدمة في شرقي الاردن)

(٢) ادماج قسم من قوة الدرك الفلسطيني في قوة البوليس وتنظيم ما يتبقى منها في ثلاث فصائل وكتيبة من الهجانة تكون نواة لفرقة جديدة اطلق عليها فيما بعد قوة حدود شرقي الاردن

(٣) ادماج ٥ ضباط و ٢١٢ رجلا من ذوي الرتب الاخرى من قوة الدرك البريطاني في قوة بوليس فلسطين

(٤) تأليف قوة بوليس في شرقي الاردن من ضباط وجنود الجيش العربي على ان يقبل في قوة الحدود الرجال الذين قد لا يحتاج اليهم في هذه القوة

ولما رفع اللورد بلومر مشروع التنظيم هذا الى وزارة المستعمرات اعرب عن رايه بوجوب زيادة سلاح الطيران البريطاني في فلسطين وشرقي الاردن غير انه عاد فوافق بعد ذلك على الاكتفاء باتخاذ تدابير وافية تمكنه في الاحوال الاضطرارية من الحصول على امداد من مصر عند اول اشارة

وقد اقترن مشروع التنظيم السابق الذكر بموافقة حكومة جلالته ، واذا استثنينا تغييرات جزئية بقيت التدابير التي اتخذت بموجبه معمولا بها من شهر نيسان سنة ١٩٢٦ ، حينما بدئ العمل بها ، حتى وقوع الاضطرابات الاخيرة في شهر آب . ولم يقع في البلاد اثناء الثلاث السنوات والنصف هذه ، اضطرابات ذات بال تعكر صفو الامن العام مع ان منطقة جبل الدروز المجاورة كانت في اكثر هذه المدة مرسحا لحرب عصابات من شأنها ان تثير العناصر السريعة التأثر من سكان فلسطين

موٴسسات الحكم الذاتي

ان الامر الاخر الذي استرعى اهتمام السر هربرت صموئيل، حالما تقلد زمام منصب المندوب السامي، هو اشراك قادة الرأي العام في ادارة البلاد. فألف في شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٠ مجلساً استشارياً، نصف اعضائه من الموظفين، والنصف الاخر من غير الموظفين المعينين. وكان من اولئك الاعضاء غير الموظفين اربعة من المسلمين، وثلاثة من المسيحيين وثلاثة من اليهود. وحين افتتاح هذا المجلس ذكر المندوب السامي ان تاليفه ان هو الا الخطوة الاولى في سبيل ترقية الحكم الذاتي. ثم اعلن، في اليوم الثالث من شهر حزيران سنة ١٩٢١، بان حكومة جلالته تنظر بمزيد الاهتمام في تمكين الذين يمثلون الرأي العام في فلسطين من الاعراب عن ارائهم بملء الحرية. وبناء على ذلك اتخذت التدابير لوضع دستور للبلاد ينفّذ عن طريق امرٍ يصدر من جلالة الملك في المجلس الخاص، حال صدور صك الانتداب على فلسطين. وقد استشير زعماء مختلف طبقات السكان بشان احكام مشروع هذا الدستور فظهر لاول وهلة ان ما ورد فيه من الاحكام بشان تاليف وانتخاب المجلس التشريعي لم يكن مقبولا لدى رجال السياسة من العرب. وبناء على ذلك أُوفد وفد فلسطيني عربي الى انكلترا للتداول مع المستر ونستون تشرتل، الذي كان عندئذ وزيراً للمستعمرات، في احكام مشروع هذا الدستور. وقد طبعت المراسلات التي تبودلت بين وزارة المستعمرات وهذا الوفد في كتاب ابيض (رقم ١٧٠٠) صدر في حزيران سنة ١٩٢٢ تضمن ايضاً المخابرات التي تبودلت بين وزارة المستعمرات والجمعية الصهيونية

وهذا الكتاب الابيض، فضلاً عما له من قيمة كسجل للمخابرات التي دارت حول المسائل الدستورية بين حكومة جلالته وممثلي العرب واليهود، عظيم الاهمية بالنظر لما تضمنه من بيان السياسة البريطانية في فلسطين (صفحة ١٧—٢١) التي كان القصد منها ان تقرر الاصول التي تسير عليها حكومة فلسطين. وقد وضع هذا البيان وصدر بناء على طلب السر هربرت صموئيل الذي شعر، حسبما ورد في تقرير رفعه الى وزير المستعمرات في اخر المدة التي تولى فيها زمام منصب المندوب السامي في فلسطين:

«انه من المحتم ازالة هذه الشكوك وايضاح الحالة . فقد حق للصهيونيين والعرب واليهود في جميع اطراف العالم ان يعرفوا حقيقة موقفهم ولا يمكن تلافي هذه الحالة الا بصورة واحدة فقط هي اصدار بيان رسمي معتمد من الحكومة البريطانية عن السياسة التي تتبعها »

وقد خصصنا فصلاً من هذا التقرير للبحث في بيان الخطة السياسية التي اشتمل عليها الكتاب الابيض لسنة ١٩٢٢ وفي وثائق اخرى . ويكفي في هذا المقام ان نقتبس الفقرة التالية من البيان المشار اليه التي تتعلق بترقية مؤسسات الحكم الذاتي في فلسطين : —

«.....ومع ذلك ففي عزم حكومة جلالته تأسيس حكومة ذاتية واسعة النطاق في فلسطين ولكنها ترتأي ، بالنظر للظروف الخاصة في تلك البلاد ، ان يتم ذلك تدريجياً لا طفرة . وقد خطت الخطوة الاولى في هذا السبيل حين تأسيس الادارة المدنية فعينت المجلس الاستشاري الحالي وذكر المندوب السامي وقتئذٍ ان هذه الخطوة هي الاولى في سبيل ترقية مؤسسات الحكم الذاتي . وفي النية الان اتخاذ خطوة ثانية بتأليف مجلس تشريعي تكون اكثرية اعضائه منتخبة على اساس انتخاب واسع .....ويؤلف المجلس التشريعي برئاسة المندوب السامي من اثني عشر عضواً منتخباً وعشرة اعضاء من الموظفين ومن راي وزير المستعمرات ان من الحكمة ان يمر وقت ما قبل توسيع الحكم الذاتي في فلسطين وقبل تخويل المجلس صلاحية المراقبة على السلطة التنفيذية . وبعد بضع سنوات يعاد النظر في حالة البلاد فاذا اسفر الاختبار في سير النظم الدستورية التي يراد تأسيسها الان عن نجاح تعطى اذ ذاك صلاحية اوفر لنواب الشعب المنتخبين »

وقد بُلغ بيان الخطة السياسية هذا للوفد الفلسطيني العربي وللجمعية الصهيونية . فقبلت به الجمعية الصهيونية واكدت لحكومة جلالته « ان اعمالها ستسير توفيقاً لتلك الخطة » بينما ان الوفد الفلسطيني رفضه وارسل في السابع عشر من شهر حزيران

سنة ١٩٢٢ رداً مطولاً عليه نقتبس منه هنا الفقرة التالية لتعلقها بموضوع بحثنا

« ولذا فاننا نعيد هنا ما قلناه فيما مضى وهو ان حقوق العرب في فلسطين لن تكون مضمونة سوى بتأسيس حكومة وطنية فوراً تكون مسؤولة تجاه برلمان ينتخب جميع اعضائه اهالي البلاد المسلمون والمسيحيون واليهود »

ثم سارت المسالة شوطًا اخر عندما اقر مجلس جمعية الامم في الرابع والعشرين من شهر تموز سنة ١٩٢٢ اصك الانتداب على فلسطين و بعدئذ صدر دستور فلسطين في اليوم الاول من شهر ايلول سنة ١٩٢٢ وهو يقضي بتأليف حكومة في فلسطين توفيقاً لاحكام قانون الاختصاص الاجنبي · وقضى الفصل الثالث من هذا الدستور بتشكيل مجلس تشريعي في فلسطين يؤلف ، كما ورد في بيان الخطة السياسية ، من المندوب السامي رئيساً ومن عشرة اعضاء من الموظفين واثني عشر عضواً منتخبًا من غير الموظفين

وقد نص الامر الصادر من المجلس الخاص بشان تاليف المجلس التشريعي لسنة ١٩٢٢ على انتخاب الاعضاء غير الموظفين بواسطة الناخبين الثانويين الذين ينتخبهم الناخبون الاولون توفيقًا لنظام الانتخاب العثماني ، على ان يؤلف الناخبون الثانويون اثني عشرة دائرة انتخابية ، تنتخب كل دائرة منها عضوا للمجلس التشريعي · وقسمت هذه الدوائر بين الطوائف الاسلامية والمسيحية واليهودية ، وسمح للناخبين الذين لا ينتسبون لاي هذه الطوائف الثلاث ان ينضموا الى اية دائرة انتخابية في منطقتهم يختارونها · وُترك للمندوب السامي بموجب هذا الامر تقرير عدد الدوائر التي تخصص لكل طائفة من هذه الطوائف ، مع اعتبار عدد الناخبين الثانويين الذين ينتسبون لكل طائفة ، غير انه نص على ان لا يكون هنالك اقل من دائرتين للمسيحيين ودائرتين لليهود

وفي شهري شباط واذار من سنة ١٩٢٣ حاولت الحكومة اجراء انتخابات توفيقا للاحكام التي اوجزناها اعلاه ، وتظهر نتيجة هذه المحاولة جليًا من الفقرة التالية المقتبسة من بلاغ اذاعه السر هربرت صموئيل في فلسطين في اليوم التاسع والعشرين من شهر ايار سنة ١٩٢٣

« ان السياسة التي اعلنتها حكومة جلالته تتضمن ترقية مؤسسات الحكم الذاتي في فلسطين تدريجياً وبناء على ذلك صدر امر من جلالة الملك في مجلسه الخاص في شهر ايلول الماضي يقضي بتاليف مجلس تشريعي في فلسطين من اثني عشر عضوا منتخباً ومن احد عشر عضوا من الموظفين وهكذا دعي الاهالي الى انتخاب الناخبين الثانويين توفيقاً لنظام الانتخاب العثماني الذي اعتاد الاهالي السير بموجبه . ففي لوائين من الاربعة الالوية التي تتالف منها فلسطين امتنع العرب امتناعاً تاماً تقريباً عن الترشيح وفي اللوائين الاخرين كان الامتناع جزئياً وينسب بعض هذا الامتناع الى مشيئة وارادة بعض الاهالي والبعض الاخر الى ضغط قوي من جانب الهيئات المعارضة للانتخاب . وكان من جراء عدم اغتنام الاهالي لهذه الفرصة التي سنحت لهم للاشتراك في حكومة البلاد ان قررت حكومة جلالته ان تعطل ، الى حين ، ذلك القسم من الدستور المتعلق بتاليف المجلس التشريعي ، وان تفوض المندوب السامي ان يدير دفة البلاد ، في هذه الاثناء ، باستشارة مجلس استشاري كالسابق . وعدل الدستور لهذه الغاية بامر صدر من جلالة الملك في المجلس »

وقد سنحت فرصتان اخريان لزعماء العرب في فلسطين للتعاون مع الادارة على حكم البلاد ، اولا باعادة تأليف مجلس استشاري يعين تعييناً على ان يكون عدد اعضائه مطابقاً لعدد اعضاء المجلس التشريعي الذي كان في النية تشكيله ، وثانياً بالاقتراح الذي عرض عليهم لتاليف وكالة عربية (راجع في هذا الصدد المخابرات المنشورة في الكتاب الابيض رقم ١٩٨٩ الصادر في شهر تشرين الثاني سنة ١٩٢٣) وكان المقصود ان يناط بهذه الوكالة نفس الواجبات المناطة بالوكالة اليهودية بموجب المادة الرابعة من صك الانتداب التي اوردنا نصها في آخر هذا الفصل من التقرير . غير ان زعماء العرب رفضوا قبول كلا هاتين الفرصتين . وبناء على رفضهم هذا ، تألف في شهر كانون الاول من سنة ١٩٢٣ ، مجلس استشاري من اعضاء موظفين فقط

ولا تزال الحالة كذلك حتى الان . فهذا دستور فلسطين المعدل لسنة ١٩٢٣

لايزال مرعي الاجراء ، وكل ما طرأ من تغيير هو ان عدد اعضاء المجلس الاستشاري قد زيد باضافة اعضاء موظفين اخرين اقتضى تقدم الادارة اضافتهم الى المجلس

واذا استثنينا المقررات التي كانت تتخذها سنوياً الهيئات العربية السياسية في فلسطين ، والطلبات التي كانت ترفع من حين الى اخر الى وزير المستعمرات وجمعية الامم ، لمنح البلاد الاستقلال او لتوسيع درجة الحكم الذاتي ، نجد ان حركة التطور الدستوري في فلسطين كانت هادئة تقريباً بين سنة ١٩٢٤ و١٩٢٧ وترجع حالة الهدوء هذه ، بدرجة كبرى ، الى الالمام بعقيدة اللورد بلومر (المندوب السامي لفلسطين من آب سنة ١٩٢٥ الى تموز سنة ١٩٢٨) الذي كان يرى وجوب تأجيل كل محاولة لادخال اي نوع من الحكم النيابي ، ريثما يتاح لممثلي الاهالي ، عن طريق اشتراكهم في ادارة الشؤون البلدية ، اكتساب اختبار عملي في نظم الادارة وشؤون الحكومة وريثما يتدرب الشعب نفسه على التمييز في اختيار ممثليه ومندوبيه . وبغية التوصل الى تدريب الشعب وممثليه على هذه النظم منح اللورد بلومر ، بموافقة وزير المستعمرات ، درجة من الحكم الذاتي المحلي اوسع مما كانت عليه الحال في عهد الادارة البريطانية فيما مضى

وحوالي اواخر المدة التي تولى فيها اللورد بلومر منصب المندوب السامي بُعثت مسالة التطور الدستوري ثانية غير انه اهمل النظر فيها الى ان استلم خلفه ، السر جون تشانسلور ، زمام منصبه في شهر كانون الاول سنة ١٩٢٨ . وقد اخذ السر جون تشانسلور راي ممثلي مختلف طبقات الاهالي و بعد انعام النظر في الحالة ، من كل نواحيها ، اقترح بعض اقتراحات في شهر حزيران الماضي . ولسنا نود ان نتعرض هنا للبحث في هذه الاقتراحات التي أعتبرت مكتومة . وعندما ابتدأت الاضطرابات في شهر آب الماضي كانت هذه الاقتراحات لا تزال موضع النظر فتأجل البحث فيها . واعلن ذلك في فلسطين بالبيان التالي الذي اذاعه السر جون تشانسلور في اليوم الاول من شهر ايلول بعد وصوله الى البلاد ببضعة ايام :

«. . . . ووفاقاً لتعهد اعطيته للجنة التنفيذية العربية قبل مغادرتي فلسطين في شهر حزيران المنصرم تفاوضت ، في اثناء وجودي بانكلترا ،

مع وزير المستعمرات بشان اجراء تغييرات دستورية في فلسطين غير اني سأؤجل هذه المفاوضات مع حكومة جلالته بسبب الحوادث الاخيرة »

المالية

اما الامر الثالث الهام الذي استرعى كبير اهتمام المندوبين السامين الذين تعاقبوا الحكم في فلسطين فهو ايجاد نظام ثابت لمالية الحكومة . واننا نعرض في تحقيقنا هذا لمسالة المالية بالنظر لما زعمه العرب في اثناء التحقيق من ان نظام الادارة باهظ النفقات ، ومن ان زيادة الضرائب في البلاد انما نشأت عن وجود اليهود . بينما ادعى اليهود بدورهم بانهم جلبوا الى البلاد فوائد مالية جمة . وسناتي على هذه الامور مطولاً في مناسبة اخرى اذ اننا نود ان نحصر بحثنا الان في ايراد اوجز خلاصة ممكنة لما قامت به حكومة فلسطين من الاعمال من الوجهة المالية .

وضع السر هربرت صموئيل نصب عينيه تأسيس « ادارة امينة قديرة ، لجمع الايرادات ومراقبة صرفها » ، كي تحل محل النظام القديم اذ ان الرشوة ، وهي « من الامور التقليدية في البلاد » كانت شائعة بين الموظفين . ولا يخامرنا ريب في ان هذا المرمى ، الذي بدونه لا يستطاع استقرار اي نظام مالي ، قد تحقق الان — الامر الذي يستفيد منه بلا ريب جميع سكان فلسطين ، الا الذين حرموا من تلك الوسائل غير المشروعة لزيادة دخلهم

وقد جرى الغاء او تغيير عدة ضرائب مرهقة ، واستبدلت ضريبة العشر بوجه عام بضريبة معينة ، وضريبة الوارد (الرسوم الجمركية) هي من اهم مصادر الايراد وقد فرض اغلبها لاجل انماء الايرادات فقط وبعضها لوقاية الصناعات الحديثة ويلي ذلك في الاهمية باب الايرادات المشار اليه في الكشوف المالية كـ « رخص وضرائب » وهذا الباب يشتمل على عدة ضرائب مختلفة . وقد بلغ الايراد من هذين البابين ، في خلال السنوات الاربع الاخيرة ، ١٦٠٠٠٠٠ جنيه تقريباً بينما بلغ متوسط الايرادات السنوي في نفس تلك المدة ، ما عدا الاعانات ، ٢٤٦٥٠٠٠ جنيه . وبحسب الارقام

التي زودنا بها مدير مالية حكومة فلسطين ، بناء على طلبنا ، بلغ ما اصاب الشخص الواحد من السكان في سنة ١٩٢٨ من الضرائب (التي اعتبرت شاملة للرسوم الجمركية ، والرخص ، والضرائب والرسوم) ٣٧ شلناً وبنسين

واذ تجاهلنا التسوية الواقعة بين النفقات العادية ومال القرض ، وحذفنا النفقات غير العادية والدورية ، كاستهلاك حصة فلسطين من الديون العمومية العثمانية ، ودفع بعض الاموال المستحقة لحكومة جلالته ، نجد ان متوسط نفقات حكومة فلسطين من سنة ١٩٢٥ الى سنة ١٩٢٨ بلغ ٢٢٧٥٠٠٠ جنيه في السنة . ويزيد باب النفقات المخصصة للعسكرية وقوات الامن زيادة كبرى على غيره من الابواب اذ بلغت مخصصات هذا الباب (بما فيه السجون) ٥٣٦٧١٣ جنيهاً في سنة ١٩٢٨

ان نظام حكومة فلسطين المالي لنظام يحق لاي ادارة ان تفتخر به . ففي السنوات الاولى من الادارة كانت الايرادات بالكاد توازي النفقات رغماً عن ان نفقات الوحدات العسكرية كانت تتحملها في ذلك الحين حكومة جلالته ، ورغماً عن ان كلفة قوة الدرك الفلسطيني كانت تسد من سنة ١٩٢٢ الى سنة ١٩٢٦ من هبة كانت تقدمها حكومة جلالته على سبيل الاعانة . الا ان حكومة فلسطين تمكنت في السنوات القليلة الاخيرة من ادّخار مبلغ كبير من المال استثمرت القسم الاكبر منه في سبيل استهلاك حصة فلسطين من الديون العمومية العثمانية بموجب معاهدة لوزان ، ودفعت لحكومة جلالته مبالغ من المال تبلغ في مجموعها نحو ١٥٠٠٠٠٠ جنيه بعضها من القرض وبعضها من الايرادات ، وتحملت خمسة اسداس كلفة قوة حدود شرقي الاردن ، وهي قوة جندت محلياً بقصد الدفاع المشترك عن فلسطين وشرقي الاردن ، كما انها اخذت تدفع لحكومة جلالته منذ اول نيسان سنة ١٩٢٧ مقدار الزيادة في نفقات القوات البريطانية المقيمة في فلسطين وشرقي الاردن على نفقاتها فيما لو كانت هذه القوات مقيمة في بريطانيا العظمى

وقد كانت فلسطين في بضع السنوات الاولى من وجود الادارة البريطانية عبئاً على الخزينة البريطانية كما كانت كل بلاد اخرى تقريباً عند انضمامها الى الحكم البريطاني وبنفس الدرجة . غير انها قد دفعت الان ديونها لحكومة جلالته بنفس

الدرجة التي دفعت فيها اية بلاد مدينة لحكومة جلالته وهي تدفع الان من ايراداتها النفقات الدور ية التي تحملها اياها حكومة جلالته بحق

ورغماً عن العبء الذي وضع على موارد فلسطين المالية عن طريق وفاء ديون من ايراداتها تعتبر غالباً من قبيل راس المال فقد كان في الامكان، بما اتبع من الحكمة في الانفاق، اجراء تحسينات جمة واسعة المدى . ولسنا نرى من الضروري ان نأتي على ذكر هذه التحسينات، غير ان من يجري مقابلة بين فلسطين، كما شاهدناها نحن، وفلسطين التي نقرأ عنها في المصنفات التي وضعها عنها الذين زاروها قبل الحرب، يستطيع ان يرى كيف ان جميع طبقات السكان قد استفادت استفادة جوهر بة في عهد الادارة البر يطانية، من تحسين الصحة العمومية والنظم الصحية والطرق العمومية وسكك الحديد، بغض النظر عن الاعمال والمصالح الاخرى

وطن اليهود القومي

قد اوردنا فيما تقدم نص تصريح بلفور وذكرنا انه ادمج في صك الانتداب على فلسطين، ونرى من المناسب الان ان نورد احكام صك الانتداب التي تبحث مباشرة في تاسيس وطن قومي لليهود في فلسطين . وهذه هي تلك الاحكام : —

المادة الثانية

« تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن جعل البلاد في احوال سياسية وادار ية واقتصادية تكفل انشاء وطن قومي لليهود كما جاء في د يباجة هذا الصك وترقية انظمة الحكم الذاتي وضمان الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الجنس والمذهب »

المادة الرابعة

« يُعترف بوكالة يهودية صالحة كهيئة عمومية لتشير وتعاون في ادارة فلسطين في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك مما يمس

انشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين وتساعد وتشترك في ترقية البلاد تحت سيطرة حكومتها دائماً»

تتمة المادة الرابعة من صك الانتداب (الصفحة ٢٩)

« و يعترف بان الجمعية الصهيونية هي هذه الوكالة المنصوص عليها فيما تقدم ما دامت الدولة المنتدبة ترى ان نظامها وتأليفها يجعلانها صالحة ولائقة لهذا الغرض . وعلى الجمعية الصهيونية ان تتخذ ما يلزم من التدابير بعد استشارة حكومة جلالته البريطانية للحصول على تعاون جميع اليهود الذين يبغون المساعدة في انشاء الوطن القومي اليهودي »

المادة السابعة

« يتعين على حكومة فلسطين ان تسن قانوناً للجنسية يتضمن احكاماً تسهّل اكتساب اليهود الذين يتخذون فلسطين مقاماً دائماً لهم للجنسية الفلسطينية »

المادة الحادية عشرة

(الفقرة الثانية)

« ويجوز للحكومة ان تتفق مع الوكالة اليهودية المذكورة في المادة الرابعة على ان تنشئ او تدير بشروط عادلة وحقة الاعمال والمصالح والمنافع العمومية وترقي مرافق البلاد الطبيعية حيث لا تتولى الحكومة هذه الامور مباشرة بنفسها انما يشترط في هذه الاتفاقات ان لا تتجاوز الارباح التي توزعها تلك الوكالة ، مباشرة او غير مباشرة ، فائدة معتدلة لرأس المال . وكل ما يزيد من الارباح على هذه الفائدة يستخدم لما فيه نفع البلاد على الوجه الذي توافق عليه حكومتها »

المادة الثانية العشرون

« تعتبر اللغات الانكليزية والعربية والعبرية اللغات الرسمية في فلسطين وكل عبارة او كتابة بالعربية على طوابع او عملة في فلسطين تكرر بالعبرية وكل عبارة او كتابة بالعبرية تكرر بالعربية »

المادة الثالثة والعشرون

« تعترف حكومة فلسطين بالايام المقدسة (الاعياد) عند كل طائفة من طوائف فلسطين ايام راحة مشروعة لافراد تلك الطائفة »

يتضح من الاحكام المتقدمة ان هنالك عدة التزامات ذات وجه ايجابي القيت على عاتق حكومة جلالته وحكومة فلسطين . ويمكننا ان نقول ، دون ان نخشى اية مناقضة ، ان احكام المادتين ٢٢ و ٢٣ من صك الانتداب قد نفذت تماما ، وان الجمعية الصهيونية قد اعترف بها كالوكالة اليهودية ، وان قوانين المهاجرة والجنسية قد سنت في فلسطين وهي اما في مواضع خاصة ، او من حيث مفعولها ، تتضمن احكاماً خاصة ترمي لصيانة المصالح اليهودية . اما اذا كان من شان احكام المهاجرة الخصوصية ان تنفذ تنفيذاً وافياً الشطر الاول من المادة السادسة من صك الانتداب ، او كان قد رجع الى مشورة ومعاونة الجمعية الصهيونية في جميع الامور التي يمكن ضبطها تحت احكام المادة الرابعة من صك الانتداب ، او كانت حكومة جلالته قد قامت تمام القيام بالواجب الملقى على عاتقها في الشطر الاول من المادة الثانية من صك الانتداب ، وهذا من اصعب المسائل ، فتلك امور انما تتعلق بنا بالقدر اللازم لتمكيننا من الوصول الى قرار بشان الشكوى التي رددت امامنا من ان هنالك عطبا ناقصاً نحو سياسة تصريح بلفور المدرجة في صك الانتداب بعلى فلسطين . وسنرجع الى تمحيص هذه الشكوى في فصل اخر وانما نوجز هنا كيفية تطور الوطن القومي لليهود

(١) المهاجرة

قدر عدد السكان اليهود في اواخر سنة ١٩١٨ بخمسة وخمسين الفاً على وجه

التقريب . وفي المدة الواقعة بين سنة ١٩١٨ وسنة ١٩٢٨ دخل فلسطين ١٠١٤٠٠ مهاجر من اليهود غادرها منهم ٢٦٠٠٧ شخصاً وعلى ذلك يكون من استقر منهم في البلاد ٧٥٣٩٣ شخصاً . وفي سنة ١٩٢٥ دخل فلسطين ٣٣٨٠١ مهاجراً من اليهود . وهذا العدد يستحق الذكر بلا شك بالنسبة لسنة واحدة . واستمرت المهاجرة على هذه النسبة في اوائل سنة ١٩٢٦ غير انه في اواخر تلك السنة ظهرت حركة كبيرة للنزوح عن البلاد بسبب الازمة التجارية والبطالة التي استفحلت بين العمال اليهود حتى ان عدد المهاجرين الذين قدموا الى البلاد في تلك السنة لم يتجاوز ٥٧١٦ شخصاً واستمرت الازمة التجارية وما انطوت عليه من البطالة طيلة عام ١٩٢٧ لدرجة ان عدد الذين نزحوا عن البلاد زاد على عدد الذين هاجروا اليها زيادة كبرى . اما في سنة ١٩٢٨ فتساوى عدد الذين هاجروا الى فلسطين من اليهود مع عدد الذين نزحوا عنها منهم على وجه التقريب . وفي التسعة الاشهر الاولى من سنة ١٩٢٩ عاد عدد المهاجرين فتجاوز ثانية عدد النازحين

ومع ان تقدم حركة المهاجرة كان عرضة لتقلبات جمة فقد اسفرت النتيجة عن زيادة في عدد السكان اليهود في فلسطين في عشر السنوات الاخيرة زيادة يقرب متوسطها في السنة من تسعة الاف نسمة . واننا نرجئ ابداء مطالعاتنا على نتيجة ذلك الى فصل اخر

وقد استقر من الذين قدموا حديثاً الى البلاد نحو الربع في المستعمرات ، والربع الاخر في المدن الكبرى كمدينة القدس وحيفا حيث توجد فئة كبيرة من اليهود بين السكان ، وقطن اكثر من اربعين في المائة منهم مدينة تل ابيب ، وهي مدينة يهودية حديثة يقرب عدد سكانها الان من اربعين الفاً

(٢) استعمار الاراضي

تعترف حكومة فلسطين اعترافاً صريحاً بانها لم تخصص اراضي اميرية لاسكان اليهود اذا استثنينا امتياز الكبارة وبضع مساحات صغيرة لا اهمية لها . ومع ذلك فان افراد اليهود والجمعيات اليهودية ومن جملتها جمعيات التعاون ، تملك الان ما يزيد على مليون دونم من الاراضي في فلسطين (نحو ٤٠٠ ميل مربع) ، يقع القسم الاكبر

منها في الساحل البحري وفي مرج ابن عامر ، اشتري اكثر من نصفها بعد الحرب بثمن باهظ في اكثر الاحيان . وقد ادى هذا العامل ، بالاضافة الى عوامل اخرى ، الى ارتفاع متوسط كلفة اسكان العائلة اليهودية على اقل مساحة من الارض الضرورية لمعيشتها

(٣) نمو الصناعات اليهودية

ومع ان المعامل بالمعنى المعروف في انكلترا هي تقريباً مفقودة في فلسطين فقد نجحت المشاريع اليهودية في تاسيس صناعات جديدة في تل ابيب وحيفا وغيرها على نطاق يجب اعتباره نطاقاً واسعاً بالنظر للظروف الحاضرة في فلسطين ومدت حكومة فلسطين ، في احوال كثيرة ، يدها لمساعدة هذه الصناعات الحديثة اما بزيادة الرسوم الجمركية على الواردات لوقاية منتوجاتها او بتخفيض او الغاء هذه الرسوم عن المواد الضرورية لها . وقد انشأ بعض هذه الصناعات لنفسها الان مكانا ثابتاً في الاسواق المحلية ، مما يرجع بعض الفضل فيه الى نتيجة هذه التدابير ، وقد تستطيع مع الزمن ، ان تصدر ما يزيد على حاجة الاسواق المحلية من منتوجاتها باسعار تمكنها من تصريفه في البلاد المجاورة

(٤) تطور الثقافة

كان القصد من جعل اللغة العبرية احدى اللغات الرسمية في البلاد ايجاد لغة عامة بين الاشخاص الذين عند وصولهم الى البلاد يتكلمون اغلب اللغات الشائعة الان في اوروبا ، وبالتالي تكوين طائفة منهم . واللغة العبرية الان هي لغة التدريس في جميع مدارس اليهود في فلسطين تقريباً وتنشر بها جميع الصحف اليهودية وتستعمل يومياً في المحاكم وفي غيرها من دوائر الحكومة ومما لا ريب فيه ان اطلاق استعمالها على هذا الوجه قد كان لنمو ثقافة الشعب اليهودي في فلسطين ، ذلك الباعث الذي لولاه لتأخرت اللغة لدرجة يحتمل معها ان تصبح مهملة . وكان من جراء ذلك ان اصبح في الامكان السير في تنظيم الطائفة اليهودية على اساس ثقافي ومع ان هذا التنظيم لم يتم بعد فقد اصدر المندوب السامي في سنة ١٩٢٨ نظاماً يرمي الى هذه الغاية

(٥) لجنة الابحاث العامة والوكالة اليهودية الموسّعة

تقضي الفقرة الثانية من المادة الرابعة من صك الانتداب ان تتخذ الجمعية الصهيونية ، بعد اخذ مشورة حكومة جلالته ، التدابير لاكتساب تعاون ومعاضدة جميع اليهود الذين بودون المساعدة على تأسيس الوطن القومي لليهود . وقد اشتغلت الجمعية الصهيونية بجد ، منذ ان وضع صك الانتداب موضع العمل ، للوصول الى هذه الغاية . ووجهت جل مجهوداتها نحو ضمان اشتراك غير الصهيونيين من اليهود في اميركا في اعمال الوكالة اليهودية وطالت المفاوضات مع المستر لويس مارشال رئيس اللجنة اليهودية اميركية وكان اول حادث وقع في اثناء هذه المفاوضات ، مما له شأن في تحقيقنا ، تأليف لجنة الابحاث العامة من قبل الجمعية الصهيونية بالاشتراك مع زعماء اليهود غير الصهيونيين في اميركا

وفي سنة ١٩٢٧ زارت فلسطين لجنة من الخبراء عينتها لجنة الابحاث العامة وعهدت اليها باسداء المشورة بشان مختلف وجوه استعمار اليهود في تلك البلاد وقد رفع اعضاء هذه اللجنة عدة تقارير قيمة ومفيدة زودتنا الجمعية الصهيونية بنسخ عنها

واستناداً على تقارير هؤلاء الخبرا وضعت لجنة الابحاث العامة تقريرها الذي كان يرجى منه ايجاد اساس للتعاون بين الصهيونين وغير الصهيونيين لنجاح الوطن القومي في فلسطين . وقد قبلت لجنة الاعمال الكبرى للجمعية الصهيونية في سنة ١٩٢٨ هذ التقرير بعد ان اجرت بعض التحوير فيه . واخيراً نجحت هذه المفاوضات التي طال امدها مع المستر مرشال في السنة التالية ذلك ان المؤتمر الصهيوني السادس عشر الذي انعقد في زوريخ في شهري تموز وآب من السنة الماضية قرر قبول مشروع تأسيس الوكالة اليهودية الموسعة . وبينما اعطى هذا المشروع حق التمثيل في مجتمعات الوكالة اليهودية الموسعة لغير الصهيونيين ، وعلى الاخص للاميركيين منهم ، فقد ضمن ابقاء الرقابة الفعلية على شؤون تلك الوكالة في أيدي الصهيونيين

الحوادث الاخرى

التي وقعت بين سنة ١٩٢٠ و سنة ١٩٢٨

قد اتينا فى الاربعة الابواب الاخيرة من هذا الفصل على سرد بعض الحوادث التي سنتعرض لبحثها باسهاب في الفصول التالية . ويمكننا الان ان ناتي بايجاز على ذكر الحوادث الاخرى التي وقعت بين سنة ١٩٢٠ وسنة ١٩٢٨ بقدر ما لتلك الحوادث من علاقة بمهمتنا

اناطت حكومة فلسطين فى سنة ١٩٢١ بمجلس يدعى المجلس الاسلامي الاعلى حق الرقابة على الاوقاف الاسلامية . وقد انتخب الاهالي المسلمون هذا المجلس بموجب احكام نظام وضعوا هم صورته ، ثم اصدره المندوب السامي بصيغة نظام ، ورئيس هذا المجلس هو الحاج امين الحسيني الذي كثيراً ما يأتي ذكره في الفصول التالية تحت لقب مفتي القدس

واذا استثينا الامور الدستورية التي سبق البحث فيها فلا تستدعي سنتا ١٩٢٢ و ١٩٢٣ ابداء اية مطالعات خاصة سوى ان ازمة اقتصادية استفحلت فيهما ولم تنتعش البلاد منها انتعاشاً ظاهراً الا في سنة ١٩٢٤ . وفي شهر آب من تلك السنة وضع كيان فلسطين على اساس دولي بمعاهدة لوزان التي بني قانون الجنسية الفلسطينية على ما ورد فيها من احكام بشأن الجنسية واشتهرت سنة ١٩٢٥ بكثرة المهاجرين الذين اتينا على ذكرهم فيما مضى و بزيادة الرخاء الذي ظهر اثره في ايرادات الحكومة وفي توحيد الضرائب عموماً

وفي عام ١٩٢٦ منيت فلسطين بصدمة اقتصادية اذ وقع وبأ في المواشي واسع النطاق وحدثت في اوائلها بطالة شديدة استردت الان البلاد قواها منها تماماً . واعيد تنظيم قوات الامن العام وسحبت الفرقة البريطانية الاخيرة التي كانت قد بقيت في البلاد وصدر قانون انتخاب البلديات ، وهو يرمي الى تأليف المجالس البلدية بطريق الانتخاب . ثم اشتدت وطأة الازمة الاقتصادية والمالية التي استمرت لغاية سنة ١٩٢٧ ، وما نتج عنها من زيادة في البطالة ، بالزلزال الذي حدث في شهر تموز من تلك

السنة فخصصت الحكومة نحو مائة الف جنيه لاصدار قروض للمنكوبين لاجل تعمير منازلهم ثم ادخل نظام الاعشار المستبدلة على سبيل التجربة في بادئ الامر في بعض مناطق مختارة وشرع في تسوية الاراضي لاجل اصلاح نظام فرض الضرائب على الاراضي . وفي اليوم الاول من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٢٧ توقف التداول بالعملة المصرية في فلسطين واستعيض عنها بالنقد الفلسطيني الذي يشرف عليه مجلس النقد المؤلف في لندن واساس هذا النقد الجنيه الفلسطيني وقيمته مساوية للجنيه الانكليزي

وفي سنة ١٩٢٨ اصيبت الزراعة في فلسطين ثانية بخسارة فادحة من جراء الجفاف الشديد ومن الجراد الذي غزا البلاد غير انه قضي على هذه الافة قبل ان اتخذت شكلا من الاشكال التي اتخذتها الغزوات التي وقعت في البلاد قبل تاسيس الحكومة الحالية . ومدت الحكومة يد المساعدة للمزارعين الذين اصيبوا بخسائر فادحة بسبب الجفاف فمنحتهم قروضاً ، اما نقداً او بذاراً ، واعفتهم من ضريبة العشر . وتالفت في سنة ١٩٢٨ لجنة سكة الحديد ، ولجنة المرافئ ، ولجنة التجارة والصناعة ، وهي هيئات رسمية تستطيع اية فئة من السكان ان تبدي اليها ارائها بشان رقي المصالح العمومية الهامة ومصالحها الخاصة في الامور المالية والتجارية

وها نحن قد وصلنا الان الى دور نستطيع معه ان نتتبع سلسلة الحوادث التي انتهت باضطرابات آب سنة ١٩٢٩ ، ولذا نرى ان نختم هذا الفصل عند هذا الحد

الفصل الثالث

سرد حوادث الاضطرابات

قد اشرنا على خارطة القدس * التي الحقناها بهذا التقرير الى جميع الاماكن في تلك المدينة التي رددنا ذكرها في هذا الفصل

---

* لم تطبع هذه الخارطة باللغة العربية

وها نحن نورد فيما يلي نص المادتين الواردتين في صك الانتداب على فلسطين المتعلقتين بالاماكن المقدسة : —

المادة الثالثة عشرة

« تاخذ الدولة المنتدبة على عاتقها مع ضمان جميع مقتضيات الامن والنظام كل مسئولية بشأن الاماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية في فلسطين وصيانة جميع الحقوق المكتسبة وتأمين حرية الاماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية وحرية الاديان ولا تكون مسؤولة عن جميع الامور المتعلقة بها الاتجاه عصبة الامم على انه ليس في هذه المادة ما يمنع الدولة المنتدبة من ان تتفق مع الحكومة على ما تراه ضرورياً لاجل تنفيذ احكام هذه المادة وعلى ان لا تفسر احكام صك الانتداب هذا بانها تخول الدولة المنتدبة حق التعرض لجوهر او ادارة المقامات الاسلامية المقدسة البحتة المصونة امتيازاتها »

المادة الرابعة عشرة

« تعين الدولة المنتدبة لجنة خاصة لدرس وتعريف وتحديد جميع الحقوق والادعاءات المختصة بالاماكن المقدسة والعائدة الى عموم الطوائف الدينية في فلسطين وتعرض شكل تعيين اعضاء اللجنة وتأليفها ومهامها على مجلس عصبة الامم للموافقة عليها ولا تعين اللجنة ولا تقوم بمهامها بغير موافقة المجلس »

وفي عام ١٩٢٢ اعدّت حكومة جلالته مشروعاً لتأليف لجنة الاماكن المقدسة التي نصت عليها المادة ١٤ من صك الانتداب ورفعته الى مجلس جمعية الامم للموافقة عليه توفيقاً لاحكام المادة المشار اليها . غير ان حكومة جلالته سحبت هذا المشروع بعد ان تبين لها استحالة الوصول الى اتفاق عام بشأنه وصرّحت باستعدادها للنظر في اي مشروع اخر قد يتم الاتفاق عليه بين الدول الاخرى الممثلة في المجلس . بيد انه لم

يعدّ مشروع كهذا و بالنتيجة لم تعين لجنة الاماكن المقدسة حتى الان. ومع ذلك ففي عام ١٩٢٤ اصدر جلالة الملك امراً في مجلسه الخاص سحب فيه من محاكم فلسطين صلاحية النظر في «اية دعوى او قضية تتعلق بالاماكن المقدسة او المباني او المواقع الدينية في فلسطين او بالحقوق والادعاءات العائدة الى الطوائف المختلفة فيها»

ونظراً لعدم تعيين لجنة الاماكن المقدسة التي نصت عليها المادة ١٤ من صك الانتداب التي على عاتق حكومة فلسطين — التي كانت في بعض الظروف تعمل بموجب تعليمات من حكومة جلالته — واجب اعطاء قرارات في المسائل التي نشأت بين وقت واخر بشان الحقوق والادعاءات في الاماكن المقدسة في فلسطين. وطبقاً لاحكام المادة ١٣ من صك الانتداب كانت حكومة جلالته وحكومة فلسطين تسترشدان، عند اتخاذ مثل هذه القرارات، بمبدإ وجوب المحافظة على الحالة الراهنة

وكان الحائط الغربي للحرم الشريف، او حائط المبكى، في القدس احد هذه الاماكن المقدسة التي استدعت الضرورة في كثير من الاحيان اتخاذ مثل هذه القرارات بشانه. وهذا الحائط يشكل جزءاً من الحائط الخارجي الغربي لهيكل اليهود القديم. ونظراً لكونه البقية الباقية من ذلك المكان المقدس فان اليهود الاتقياء الذين ترجع عادة اقامتهم الصلاة فيه على الاقل الى العصور الوسطى ما فتئوا ينظرون اليه بعين الاحترام والتقديس. ففي يوم الصيام المعروف بيوم «تسعة آب» الذي يحتفل به بذكرى خراب اخر هيكل لليهود من قبل هيرودس جرت العادة عند اليهود، حتى غير الارثوذكس منهم، ممن يكونون بالقدس او بالقرب منها و يستطيعون زيارة الحائط، القيام بهذه الزيارة دلالةً على احترامهم للهيكل القديم. وهذا الحائط هو ايضاً جزء من الحرم الشريف الذي هو مكان اسلامي عظيم التقديس في نظر المسلمين باعتبار كونه ثالث الحرمين وهو، بعرف القانون، ملك المسلمين الخاص. كما ان الرصيف الذي يقف عليه اليهود عند قيامهم بفروض الصلاة وقف اسلامي مؤيدة وقفيته بصكوك محفوظة لدى متولي الوقف. و يقع في ساحة الحرم الشريف التي يكوّن هذا الحائط حدّها الغربي مسجد قبة الصخرة، الذي اشتهر خطأ باسم جامع عُمر، والمسجد الاقصى. و يوجد في المسجد الاول الصخرة التي اشتهرت بانها المذبح الذي اراد ابرهيم ان يقدم ابنه اسحق ذبيحة عليه، و يقال ايضاً بانها المكان الذي عرج منه النبي محمد الى السماء

ليلة الاسراء . وقد انفق على هذا المسجد لغاية اليوم اموال طائلة وهو يعد من اجمل الابنية في العالم . والمسجد الاقصى يعادله في القدم ونفيس جداً . واذا استثنينا عهد المملكة اللاتينية ، لما كانت ساحة الحرم الشريف وهذه الابنية في حوزة الصليبيين ، فيكون قد مضى عليها في حوزة المسلمين ثلاثة عشر قرناً ولذا فمن الطبيعي ان تعتبر من اثمن وانفس مقتنيات العالم الاسلامي

ولذلك القسم من الحائط الذي اعتاد اليهود الوقوف امامه عندما ينوحون و يصلون ميزة خاصة عند المسلمين ، ذلك انه توجد من جهة ساحة الحرم غرفة داخل بعضها في الحائط ، يعتقد المسلمون ، جرياً وراء التقاليد ، بانها المكان الذي ربط فيه البراق ليلة الاسراء . ولذا اصبح الحائط معروفاً لدى المسلمين بالبراق

ان ساحة الحرم الشريف اكثر ارتفاعاً من ارض الرصيف الكائن امام حائط المبكى . وتقع على مسافة بضع خطوات الى جنوبي ذلك القسم من الحائط الكائن امام الرصيف بوابة — تعرف بباب المغاربة — تؤدي من ساحة الحرم الى زقاق يزيد ارتفاعاً عن ارض الرصيف عند طرفه الشرقي و يمتد غرباً الى مدينة القدس القديمة . ولما وقعت الحوادث التي اشرنا اليها في القسم الاول من هذا الفصل لم يكن في الامكان السلوك مباشرة من باب المغاربة الى الرصيف القائم امام الحائط وكان اقرب طريق اذ ذاك بين هذا الباب والرصيف المرور في الزقاق المشار اليه ومن ثم يمنة نحو ٢٠٠ ذراع تقريباً الى ممر ضيق يؤدي الى الرصيف الكائن امام الحائط عند طرفه الشمالي . و يقوم الى يسار هذا الزقاق حائط يوجد وراءه ، عند الطرف الشمالي من الرصيف ، فناء دار وبستان مسوّر . و يبلغ عرض الرصيف نحو ١١ قدماً ومساحته ١٢٠ قدماً مربعاً . و يقوم حوله من جميع جهاته ، ما عدا الجهة الشرقية ، عدد من الدور الحقيرة تقطنها عائلات من المغاربة او المراكشيين وقد حولت المراجع الاسلامية احدى الدور الكائنة عند الطرف الجنوبي من الرصيف ، كما سيأتي الكلام فيما بعد ، الى زاوية وكان الرصيف المذكور لغاية شهر حزيران من العام الماضي الطريق الوحيد المؤدى الى الدور القائمة عند الطرف الجنوبي منه والى الزاوية كما ان السلم الحجري الذي يؤدي من الدور صعوداً الى باب المغاربة لم يكن قد تم بناؤه بعد وكان في حاجة الى التعمير . والرصيف القائم امام

الحائط وفناء الدار والدور التي اشرنا اليها وكثير من الاملاك المجاورة لها عائدة لوقف ابي مدين ، وهو وقف اسلامي خيري يقال ان السلطان صلاح الدين انشأه لمنفعة جماعة من المسلمين من اهل مراكش يعرفون بالمغاربة

بهذا نكون قد اتينا على وصف موجز لجغرافية المنطقة الواقعة بجوار حائط المبكى . وقد اكتسب اليهود كما ذكرنا سابقاً ، بحكم عادة الفوها منذ قرون ، حق السلوك الى الحائط للقيام بفروض الصلاة . ونشأت من وقت الى آخر حينما كانت البلاد تحت الحكم العثماني وكذلك منذ تأسيس الحكومة المدنية البريطانية في فلسطين ، خلافات حول حق المصلين اليهود في جلب بعض ادوات طقسية وغيرها من الاشياء كالكراسي والمقاعد والستائر الى الحائط واستعمالها هناك . وهذا الحائط — كما بلغنا — هو المكان المقدس الوحيد في القدس الذي للمسلمين ولليهود علاقة مباشرة به . ولذا فقد كان في جميع الاوقات سبباً للنزاع بين مشايخ الحرم وموظفي وقف المغاربة من الجهة الواحدة ، وبين اليهود الذين يشرفون على طقوس الصلاة عند الحائط من الجهة الاخرى . وقد كانت الحكومة العثمانية وضعت قبل الحرب عدداً من القرارات بشأن حق اليهود في جلب ادوات العبادة الى الحائط ولكن تلك القرارات لم تكن شاملة ولم يقبل بها احد الفريقين بانها تلزم حتماً الحكومة الحالية بالعمل بموجبها . ونظراً لعدم تعيين لجنة الاماكن المقدسة التي في استطاعتها وحدها تعيين وتحديد الحقوق والادعاءات بشأن الحائط ونظراً للجو المشبع بالشكوك من جراء هذه المنازعات فقد كان من المحتم ان تنشأ من حين الى اخر خلافات بشأن حقوق المصلين اليهود عند الحائط ولحسن الحظ لم يقع في اثناء الحكم الحالي الا عدد قليل من الحوادث الخطيرة ليس جديراً بالذكر منها الا حادثتان فقط :

وقد نجم عن الحادثة الاولى التي وقعت في شهر ايلول سنة ١٩٢٥ ان صدر قرار حظر فيه على اليهود ان يجلبوا الى الحائط كراسي ومقاعد حتى ولو كانت الغاية منها جلوس الطاعنين في السن والعجزة عليها . وقد يظهر هذا القرار شديداً قاسياً ولكنه كان مبنياً على العادة المتبعة في الماضي توفيقاً للمبدإ السائر الذي ، كما اوضحنا ، يتخذ في مثل هذه المسائل

اما الحادثة الثانية فقد وقعت في ٢٤ ايلول سنة ١٩٢٨ ، وهو يوم عيد الغفران

مكتبة بير زيت
٢٤١
BEERZEIT COLLEGE

عند الطائفة اليهودية وقد ورد ذكر حوادث ذلك اليوم السيئة بالتفصيل في الكتاب الابيض رقم ٣٢٢٩ الصادر في تشرين الثاني سنة ١٩٢٨ ولذا لا نرى موجباً لسردها هنا . اما الحوادث الاخرى التي وقعت في ذلك اليوم عند الحائط فهي باعتبار التحقيق الذي نقوم به اقل اهمية من سلسلة الحوادث التي تلتها

ففي الكتاب الابيض رقم ٣٢٢٩ ايدت حكومة جلالة الملك بالفعل الاجراءات التي اتخذها في يوم عيد الغفران احد موظفي حكومة فلسطين الذي ، لما راى ان الامر الذي اصدره في الليلة السابقة لعيد الغفران لم ينفذ رفع بواسطة البوليس ذلك الستار الذي كان قد اثار وضعه على الرصيف تجاه الحائط فيما مضى شكاوي المسلمين باعتبار ان وضعه هنالك من المحدثات

وكان من جراء رفع الستار بالقوة ان قدمت المراجع اليهودية الشكاوي حالاً منها ما رفعته الى حكومة جلالة الملك ومنها ما رفعته الجمعية الصهيونية والحاخامان كوك وماير في عرائض الى جمعية الامم . وقد نظرت لجنة الانتدابات الدائمة لجمعية الامم في هذه العرائض في دورتها الرابعة عشرة التي عقدت في خريف سنة ١٩٢٨ . وفيما يلي القرار الذي اتخذته بشأنها : —

« ان لجنة الانتدابات الدائمة ، بينما تبدي اسفها لما وقع من الحوادث تلاحظ بزيد الارتياح ان حكومة فلسطين راجعت كلا الفريقين لتسهيل الوصول الى اتفاق بينهما . وتامل اللجنة ان الدولة المنتدبة سوف تنجح في تسكين الشعور العام وان لا يأخذ احد الفريقين على نفسه مسؤولية ايقاد اضطرابات عمومية بتقديم مطالب غير معقولة او بالوقوف موقف المتعنت »

وقد وافق مجلس جمعية الامم على هذا القرار وجرى تبليغه لمقدمي العرائض . ومما يؤسف له ان الامل الذي اعربت عنه لجنة الانتدابات الدائمة في القسم الاخير من قرارها لم يتحقق ذلك انه ، على حد ما ورد في الكتاب الابيض الصادر في تشرين الثاني سنة ١٩٢٨ ، كان « الراي العام في فلسطين قد حول هذه المسألة تحويلاً نهائياً من محورها الديني البحت الى مسألة قومية سياسية »

وقد حاولت الدوائر اليهودية الرسمية ازالة المخاوف التي نشأت في نفوس المسلمين من جراء الحوادث التي وقعت يوم عيد الغفران وعلى الاخص بشأن كيفية تفسير هذه الحوادث في بعض الدوائر . وعلى ذلك ذكرت الجمعية الصهيونية في العريضة التي رفعتها الى جمعية الامم والتي اشرنا اليها سابقاً ما يلي : —

« ان اللجنة التنفيذية للجمعية الصهيونية تود ان تنفي بشدة الاشاعات التي راجت بان في نية الشعب اليهودي تهديد حرمة الاماكن الاسلامية المقدسة التي تشتمل على المسجد الاقصى ومسجد عمر وتعلن بانها كاذبة ومضللة »

بينما ان المجلس الملي اليهودي (فاآد لومي) نشر في شهر تشرين الثاني سنة ١٩٢٨ رسالةً الى الطائفة الاسلامية في فلسطين نقتطف ما يلي : —

« وعليه فاننا نصرح هنا بالحقيقة التي لا تشوبها شائبة وباخلاص تام ، بانه لن يخطر ببال احد من اليهود المساس بحقوق المسلمين في اماكنهم المقدسة . ولكن يجب على اخواننا العرب ان يعترفوا هم ايضاً بتلك الحقوق التي لليهود على اماكنهم المقدسة في البلاد

« ... فقد كان البراق الذي يقدسه اليهود مكاناً لتأدية الصلاة والزيارة بدون اي ممانعة او اقل معارضة جيلا بعد جيل . ولذلك فان من البديهي بان الشعب اليهودي لا يميل الى اقل تساهل في هذا الحق المقدس الذي ثبت له على مرور العصور والاجيال . وهكذا فان كل محاولة ترمي الى الغاء او تحديد هذا الحق ، والتداخل في انظمة الصلاة والتقاليد اليهودية ، تعتبر مساساً عظيماً في عواطف الامة اليهودية ، وطعنة نجلاء في صميم قلبها ... كذلك ايضاً كل محاولة في وصف رغبة اليهود بالصلاة في هذا المكان المقدس بسلام ، مع حفظ كرامتهم دون معارض او ممانع ، بكونها قاعدة تمهيدية للتعدي على المساجد الاسلامية في بيت المقدس ، — ما هو الا وهم باطل وخيال موهوم ، وبالاحرى — إفك وبهتان متعمدين . ذلك لانه

ما الغاية من هذه التهمة ، سوى إثارة الخواطر ، وايجاد البغض والكراهة بين الشعبين الشقيقين ... ان مثل هذا الامر ، من شأنه جر الويلات والمصائب على الفريقين فقط ، دون ان يأتي بفائدة ما لاحدهما دون الآخر ! ...

« ان الرغبة الحقيقية في بناء بلادنا واحيائها بسلام واخاء مع العرب ، — ان هذه الرغبة ، تدفعنا الى هذا الواجب — واجب اظهار الحقيقة الناصعة التي لا مسحة عليها من الشوائب ، الا وهي بانه ليس ثمة اي خلاف بين الشعبين الشقيقين كما انه ليس ثمة اي تعدٍ على الاماكن الاسلامية المقدسة ، بل هي عبارة عن طلب طبيعي باحترام حقوق اليهود — لا اكثر ولا اقل ....

« وبناء على ما تقدم ، فاننا ندعوا اخواننا العرب عامة ، وبالاخص زعماءهم المسؤولين الى تبديد الغازات السامة التي تنفثها الاشاعات الباطلة التي اذيعت مؤخراً في البلاد ، وبدلاً من التشاغل في الخلافات والمشاكل ، ايجاد الوسائل وتمهيد الطرق للاعمال الايجابية المشتركة لمصلحة البلاد وسكانها اجمالاً »

وقبل تاريخ وضع المذكرتين الواردتين اعلاه قامت المراجع الاسلامية ، اما عن خوف حقيقي من نوايا اليهود بشان حائط المبكى او عن رغبة في تحريك الشعور السياسي الذي اثارته حوادث يوم عيد الغفران ، بالاحتجاج الى حكومة فلسطين وكذلك ابرقت الى جلالة الملك مدعية بوقوع اعتداءات متكررة من اليهود عند الحائط وفي يوم ٨ تشرين الاول سنة ١٩٢٨ قابل مفتي القدس المستر لوك ، القائم بادارة الحكومة وقتئذ ، وقدم اليه مذكرة نقتطف منها ما يلي :—

« ان المجلس الاسلامي الاعلى يقابل فخامتكم اليوم لامر خطير جداً ، يرجو ان تتلقوه باعظم اهتمام لما سيكون له في حاضر هذه البلاد ومستقبلها من النتائج الخطيرة ، وذلك هو هذه الضجة والدعاية العنيفة الواسعة النطاق التي يقوم بها اليهود للتأثير على حكومة فلسطين وحكومة لندن ،

وغيرهما من الحكومات ، وعلى جمعية الامم لاستملاك الجدار الغربي للمسجد الاقصى المسمى بالبراق او لادعاء حق لهم في هذا المكان

« و يعتقد المسلمون الذين عرفوا بالتجارب المرة ما تنطوي عليه صدور اليهود من المطامع التي لا حد لها في هذا الموضوع ان غايتهم هي استملاك المسجد الاقصى تدريجياً بزعم انه (الهيكل) مبتدئين بالجدار الغربي منه ، وهو قطعة لا تنفصل من المسجد الاقصى ....

وانا بلسانهم جميعاً نلفت نظر فخامتكم الى الامور التالية :

« اولاً — لا يخفى على احد اعتقاد المسلمين وتعلقهم العظيمين في جميع العالم الاسلامي بهذا المسجد الاقصى الذي هو احد المساجد الاسلامية الثلاثة الممتازة بمكانتها العظمى من الدين الاسلامي ، وان الجدار الغربي قسم لا ينفصل منه وله حكمه

« ثانياً — ان الجدار الغربي هذا ، انما سمي بالبراق نسبة لبراق النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الاسراء

« ثالثاً — ان المكان الذي يقف فيه عادة الزائرون للبراق من يهود وغيرهم ، هو ممر خاص غير نافذ وهو من ممتلكات وقف المغاربة سكان الحي يمرون منه الى بيوتهم ، وليس لليهود فيه اكثر مما تساهل به سكان الحي حينئذٍ لعموم الزائرين على اختلاف طوائفهم واديانهم ....

« خامساً — ان المسلمين منذ الاحتلال وقبل تشكيل المجلس احتجوا للحكومة على محاولات اليهود في البراق ، كما احتج على ذلك مراراً المجلس الاسلامي الاعلى المفوضون بالتولية من قبله على وقف المغاربة الذي يشمل هذا المكان . فقدم المجلس في التواريخ الاتي ذكرها احتجاجاته على كل حادثة لئلا يحتج اليهود بها كسابقة وذلك في ٨ شوال ١٣٤٢ و ١٩ شباط ١٩٢٢ و ١٦ نيسان ١٩٢٢ و ٢٨ كانون الثاني ١٩٢٣ و ٢٨ ايلول ١٩٢٣ و ٧ حزيران ١٩٢٦ و ٢ تموز ١٩٢٦ و ٤ آب ١٩٢٦ و ٧

كانون الاول ١٩٢٦ و ٣ نيسان ١٩٢٨ و ٢٤ ايلول ١٩٢٨ ، عدا الاحتجاجات والمراجعات الشفهية والتلفونية الكثيرة .....

« سابعاً — نلفت نظر الحكومة الى قوة الشعور الديني في هذه البلاد لتنصح اليهود ، ولا سيما الرؤساء المسئولين منهم ، بتوقيف هذه الدعاية العدائية التي يتولد منها بطبيعة الحال قيام دعاية اسلامية بالمقابلة لها في العالم الاسلامي كافة ، تلقي مسئوليتها على اليهود المسببين القائمين اليوم بتحدي المسلمين في البراق الشريف ، الجدار الغربي للمسجد الاقصى ، ونرجو ان تؤكد الحكومة للمسئولين بان المسلمين الشديدي التعلق بحقهم مصممون تصميماً نهائياً على ان يقفوا سداً منيعاً حائلاً دون كل طامع في مسجدهم بجميع جدرانه ، او في اوقافهم واماكنهم المقدسة وانهم لن يتقهقروا خطوة واحدة امام اي عدوان او احداث اي جديد في ذلك ..... »

وفي اليوم الاول من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٢٨ عقد في القدس برئاسة مفتي القدس مؤتمر أُطلق عليه المؤتمر الاسلامي الكبير . وقد قرر هذا المؤتمر ، في جملة ما قرره ، القرارات الاتي ذكرها التي ارسلت نسخ عنها الى جمعية الامم :—

« (أ) ان يحتج بكل قوة على اي عمل او محاولة ترمي الى احداث اي حق لليهود في مكان البراق الشريف المقدس ، ويستنكر هذا كله اشد الاستنكار ، كما انه يحتج على كل تساهل او تغاضٍ او تاجيل يمكن ان يبدو من الحكومة في هذا السبيل .

« (ب) ان يطلب من الحكومة منع اليهود حالاً منعاً باتاً مستمراً ، من وضع اية اداة من ادوات الجلوس والانارة والعبادة والقراءة ، وضعاً موقتاً او دائماً ، في ذلك المكان ، في اية حالة من الاحوال واي ظرف من الظروف . وان تمنعهم ايضاً ، من رفع الاصوات واظهار المقالات ، بحيث يكون المنع في كل هذا ، متكفلاً لان لايضطر المسلمون الى ان يباشروا منعه ورفعه بانفسهم مهما كلفهم الامر ،

دفاعًا عن هذا المكان الاسلامي المحض المقدس ، وعن حقوقهم الثابتة لهم فيه مدة ثلاثة عشر قرنًا

« (ج) ان يلقي تبعة ما قد ينتج من اقدام المسلمين على الدفاع عن البراق الشريف بانفسهم على الحكومة ، اذا توانت هي في منع اي اعتداء يصدر من اليهود لانها متكفلة بحفظ الامن ، ومطالبة بالمحافظة على الاماكن الدينية الاسلامية من كل اعتداء »

وقرر المؤتمر ايضًا انشاء جمعية تعرف بـ « جمعية حراسة الاماكن الاسلامية المقدسة » . غير انه يظهر ان جمعية اخرى مشابهة لتلك كانت قد انشئت قبيل عقد هذا المؤتمر ، تدعى « لجنة الدفاع عن البراق الشريف » كما تبين لنا من قصاصة جريدة قدمت الينا في معرض البينة . وقد اصدرت هذه اللجنة قبل اليوم الاول من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٢٨ بيانًا وجهته الى المؤتمر الاسلامي الكبير نقتطف منه الفقرة التالية :—

« لما كنا نحن اهل البلاد المقدسة قد اقامنا الله حراس هذا البيت وسدنته فاننا نرى من واجبنا ان نتقدم لاخواننا المسلمين عامة في مشارق الارض ومغاربها ببيان ما اصبح يحيق بهذا المسجد من الخطر من جراء مطامع اليهود في انتزاعه من ايدي المسلمين — لا سمح الله — تلك المطامع التي ظهرت جلية بما يحاولونه الان من الاعتداء عليه وتثبيت حقوق لهم فيه وحوله ، وبما يبذلونه من المساعي بمختلف الوسائل للتأثير على الحكومة البريطانية والحكومات الاخرى وعلى جمعية الامم لتأييد فكرتهم وتحقيق مطامعهم »

وحوالي ذلك الحين رفعت اللجنة التنفيذية الصهيونية (وهي الهيأة التي تمثل الجمعية الصهيونية في فلسطين وتعمل بالنيابة عنها) احتجاجًا الى حكومة فلسطين بشان البناء الذي اخذ المسلمون يشيدونه في الطرف الشمالي من حائط المبكى . والبناء المشار اليه واقع ضمن منطقة الحرم ولكن جانبًا منه قائم على قمة حائط المبكى — ليس في جهة الرصيف الذي للطائفة اليهودية حق السلوك اليه لاداء فريضة الصلاة بل في جهة البستان

الذي يقع الى شمالي الرصيف، كما ذكرنا عند وصفنا لهذا الجوار ، غير ان اللجنة التنفيذية الصهيونية ذكرت بان هذا البناء ، وان يكن يعلو ٥٥ قدماً عن الرصيف و يبعد قليلا عنه نحو الجهة الشمالية فهو يشكل تعدياً على الحالة الراهنة ولذلك ادعت :—

« (١) ان انشاء البناء المذكور على الحائط الغربي غير قانوني ولذلك كان يجب عدم انشائه على الاطلاق »

« (٢) انه كان يجب توقيف البناء فوراً حالما لفت نظر السلطات المحلية اليه »

« (٣) انه لا يجب السماح بابقاء البناء قائما وانه ينبغي اعطاء الاوامر بهدمه في وقت يحدد لذلك »

وادعى المسلمون، من الجهة الاخرى، ان لهم مطلق الحرية في انشاء الابنية داخل ساحة الحرم واوضحوا ان العمل الذي ادى الى احتجاج اليهود ليس سوى ثمة للبناء الذي شرع في اقامته فيما مضى . وهذه الانشاءات تشتمل على اقامة بناء مجاور للمحكمة الشرعية الاسلامية يراد استعماله لسكن موظفي المحكمة المذكورة و يراد جعل قسم من قمة حائط المبكى شرفة لاستعمال الذين يقطنون تلك الدار . وهذا البناء الجديد ليس الا حائطاً بعلو اربعة اقدام يراد منه حجب من يتمشى من النساء على هذه الشرفة عن اعين الجمهور

ولا ريب ان هذا الحادث قد زاد في هياج الراي العام الذي كان عندئذ عرضة لاقل تاثير . فاحالت حكومة فلسطين الامر الى حكومة جلاله الملك وطلبت منها تعليمات بهذا الصدد. وهنا نرى ان نترك المسألة عند هذا الحد

وكان من جملة المحدثات التي طرأت حوالي ذلك الوقت في الاملاك الاسلامية بجوار الحائط تحويل منزل في وقف ابي مدين الى زاوية والدعوة الى الصلاة خمس مرات يومياً ، حسب شرائع الدين الاسلامي ، بواسطة مؤذن كان يؤذن من على سطح ذلك البيت الذي اصبح فيما بعد زاوية. ومما هو جدير بالذكر ان هذه الحوادث وقعت قبل نشر الكتاب الابيض عن حائط المبكى الذي ، كما ذكرنا فيما تقدم ، بحث في

الحوادث التي وقعت يوم عيد الغفران عند اليهود . وقد تلقى المسلمون هذا الكتاب لدى نشره في فلسطين بمزيد الارتياح . وفي ٢٧ كانون الاول سنة ١٩٢٨ ارسل مفتي القدس بصفة كونه رئيس المجلس الاسلامي الاعلى كتاباً الى حاكم مقاطعة القدس هذا نصه :—

« اطلع المجلس الاسلامي الاعلى على الكتاب الابيض الذي اصدره حضرة وزير المستعمرات في تشرين الثاني سنة ١٩٢٨ ونشرته الجريدة الرسمية بشان قضية البراق (حائط المسجد الاقصى الغربي) فوجدان ما فيه من الدقة و بعد النظر ومراعاة العدل من غير اي محاباة قد بدد بوضوح وصراحة تلك الغيوم التي حاولت الدعاية الواسعة والضجة المصطنعة ان تخفيا تحتها حقيقة الحالة الراهنة ووضعيتها الجلية ، وهو يرى تقديم جزيل الشكر على الموقف العادل النزيه الذي وقفته الحكومة البريطانية في هذاالشان ، كما انه يشكر سعادتكم وحكومة فلسطين لانكم كنتم الواسطة المباشرة في ايضاح الحقائق التي انتجت هذا التقرير العادل

« والمجلس الاسلامي الاعلى يرجو ان تقوم الحكومة عملياً باسرع وقت بتنفيذ ما جاء في الكتاب الابيض من وجوب المحافظة على الحالة الراهنة التي كانت في عهد الاتراك »

وقد اقترحت حكومة فلسطين ، كما جاء في الكتاب الابيض بشأن حائط المبكى ، « على اللجنة التنفيذية الصهيونية في فلسطين والمجلس الاسلامي الاعلى بان من الموافق لكلا الفريقين ان يُعقد برتوكول بين الطائفتين الاسلامية واليهودية لتنظيم القيام بالخدمة الدينية عند الحائط دون اجحاف بحقوق المسلمين الشرعية وعلى منوال يتناسب مع مقتضيات الطقوس الدينية العادية ولياقتها فيما يتعلق بشؤون العبادة» . وفي اوائل سنة ١٩٢٩ عندما تبين بكل جلاء ووضوح انه ليس هناك اقل امل للوصول الى حل لمشكلة حائط المبكى باتفاق متبادل بين الفريقين قررت حكومة فلسطين ان تفصل نهائياً في المسألة الرئيسية المختلف عليها — وهي حق المصلين اليهود في جلب ادوات الى الحائط . ومما يلاحظ في هذا المقام ان الصلاحية المخولة للحكومة للفصل في مثل هذه الامور قد ورد النص عليها في صك الانتداب بشكل يقضي على الحكومة

بان تبني كل قرار تتخذه على العادة المتبعة في السنين السالفة . ولذا طلبت الحكومة من المجلس الاسلامي الاعلى ، ومن رئاسة الحاخامين ابراز ما لديهم من لوثائق التي تتضمن القرارات التي اعطيت في عهد الحكومة العثمانية بشأن جلب ادوات العبادة المختلفة الى الحائط . كما انها طلبت من الفريقين ايضاً ان يبرزا اية بينات اخرى يرغبان في تقديمها تأييداً للوثائق التي يمكنهما تقديمها فاجاب المجلس الاسلامي الاعلى على هذا الطلب بدون تاخير وقدّم ، تأييداً لمدعاه ، وثائق من عهد الحكومة العثمانية . بينما ان رئاسة الحاخامين لم تجب طلب الحكومة رغماً عن المذكرات المتتابعة التي ارسلت اليها بهذا الصدد . ولما حضر امامنا رئيس الحاخامين كوك لتأدية الشهادة وسئل عن الاسباب التي دعت الى هذا التأخير اجاب بان هيئة الحاخامين عقدت عدة جلسات بحثت فيها فيما اذا كان ينبغي ارسال البينات الكتابية الميسورة الى الحكومة او ارسال جواب موجز بان لليهود حقوقاً قديمة في حائط المبكى لا نزاع فيها . واخيراً قررت هيئة الحاخامين ان ابراز البينات الكتابية « قد يضعف الحقيقة الناصعة » بان للطائفة اليهودية حق السلوك الى الحائط واقامة الصلاة فيه . ويظهر ان هيئة الحاخامين التي اساءت لسوء الحظ فهم المخابرات التي دارت بينها و بين حكومة فلسطين كانت تظن ان حقوق الطائفة اليهودية في السلوك الى الحائط واقامة الصلاة فيه كان منازعاً فيها

وقد يكون هنالك سبب اخر لوقوف رئاسة الحاخامين موقف التردد في الامر وهو ان البراجع اليهودية ، كما ذكر المستر ساكر امامنا عند تاديته الشهادة ، اعترضت على الفكرة ، التي تراءى لها انها مختفية وراء طلب الحكومة ابراز البينات الكتابية ، وهي ان العادات التي يمكن اثباتها بوثائق قانونية هي التي يسمح لهم باتباعها فقط . وكانت نظرية اليهود ، كما فسرها المستر ساكر ، ان كل قرار تصدره الحكومة يجب ان يسمح باتباع العادات التي لم تكن بالواقع قد منعت منعاً صريحاً في عهد الحكومة العثمانية وان لم يكن هناك ما يؤيدها من المستندات والوثائق القانونية

وحدث بعد ان انقضى زمن طويل دون ان تجيب رئاسة الحاخامين على مذكرات الحكومة ان المستر ساكر ، الذي كان وقتئذٍ — وهذا يجب ايضاحه — عضواً في اللجنة التنفيذية الصهيونية واصبح الان رئيساً لها ، شرح للمندوب السامي شفوياً اراءه عن الوضعية القانونية بشان مسالة حائط المبكى . فطلب منه المندوب السامي ان يقدم

اراءه هذه كتابة فرفعها اليه في كتاب مؤرخ في ٢٧ ايار عام ١٩٢٩ ، انكر فيه ، بالنيابة عن اللجنة التنفيذية الصهيونية ، بان مبادئ الحالة الراهنة المبنية على المادتين ١٣ و ١٤ من صك الانتداب ، تقيد حق اليهود في اقامة الصلاة عند الحائط وبرهن ، كما فعل ايضاً عند اداء الشهادة امامنا ، بان المسالة تشملها احكام المادتين ١٥ و ١٦ من صك الانتداب وختم كتابه بشان الوضعية القانونية كما يلي : —

« ..... بما ان حق السلوك الى حائط المبكى واقامة الصلاة فيه حق ثابت لا نزاع فيه فان الدولة المنتدبة يقتضي عليها بموجب المادة ١٣ من صك الانتداب ان تضمن للطائفة اليهودية هذا الحق دون ادنى معارضة

« وفي رأينا ان الكيفية المتبعة الان في السلوك الى ذلك المكان المقدس ، تتنافى مع الحرية التي ضمنها صك الانتداب ، بينما ان القيود التي يحاول وضعها على مباشرة اليهود حرية العبادة تخالف احكام المادة ١٣ من صك الانتداب مخالفة تامة

« وقد ضمنت المواد ١٣ و١٤ و١٥ و١٦ من صك الانتداب للطائفة اليهودية حرية العبادة عند حائط المبكى حسب طقوسها الدينية ، وليس باقل من ذلك ما يسمح به صك الانتداب او ما يمكن ان تقبل به الطائفة اليهودية تأميناً لحقوقها

وهنا نترك هذه المسألة موقتاً لنسرد الحوادث التي وقعت قبل ذلك

قد شرحنا فيما سبق ان حكومة فلسطين رفعت الى حكومة جلالة الملك في اواخر سنة ١٩٢٨ شكوى اليهود بشأن البناء الذي اقامه المسلمون فوق قمة الطرف الشمالي من حائط المبكى وطلبت اصدار تعليمات بشأنه فقررت حكومة جلالته ان تعرض الامر على مستشاري التاج القضائيين وبناء عليه امرت حكومة فلسطين ان تزودها بمذكرة بهذا الشأن يستند عليها اولئك المستشارون عند نظرهم في الشكوى . وكانت المسألة التي عرضتها حكومة جلالته على مستشاري التاج في اوائل سنة ١٩٢٩ لابداء رأيهم بشأنها تتعلق في البناء والاذان ومع انها لم تكن مستندة على اعتبارات قانونية صرفة فقد طلب من

مستشاري التاج اسداء الرأي بشأن الطريقة التي ينبغي اتخاذها لمعرفة ما اذا كانت الاعمال التي اجريت، كالاذان مثلاً، مما يزعج المصلين اليهود عند الحائط، تعتبر تعدياً على حقوق اليهود في الحائط

وبعدان تلقت حكومة جلالة الملك تقرير مستشاري التاج وقبل ان تبلغ محتو يانه الى حكومة فلسطين شرع المجلس الاسلامي الاعلى في اجراء بعض انشاءات بجوار حائط المبكى، وهي:

(١) تحو يل دار كائنة في وقف ابي مدين بقرب الطرف الجنوبي من الرصيف الى زاو ية

(٢) فتح باب لتسهيل المرور من الزاو ية الى السلم الحجري الذي اشرنا اليه انفاً

(٣) تعمير ذلك السلم كي يصبح صالحا للاستعمال

(٤) تخفيض علو الحائط القائم عند الطرف الشمالي من الزقاق المؤدي الى باب المغاربة وساحة الحرم والذي كان، بعلوه السابق، يحجب رؤية الرصيف من ذلك الزقاق

(٥) فتح باب في ذلك الحائط كي يسهل السلوك من ساحة الحرم راساً الى السلم الحجري ومنه الي الزاو ية

و يقتضي علينا ان نلاحظ في هذا المقام بان معنى كلمة « زاو ية » ليس واضحاً لنا كل الوضوح. فقد قيل لنا في بادئ الامر ان هذه الكلمة تعني « زاو ية مقدسة » او « مكاناً مقدساً » غير ان مفتي القدس قال لنا بعدئذ انها تعني «دار ضيافة» (هوسبيس) او « ديراً » وانه نظراً لكون وقف ابي مدين هو عبارة عن دار ضيافة للمغاربة فالزاو ية القائمة في ذلك الجوار هي بالواقع داخل حدود منطقة الوقف، وانه يوجد في كل جهة من ذلك الوقف اماكن تؤدى الصلاة فيها، وان البناء الذي حوّل مؤخراً الى زاو ية كان يستعمل كذلك منذ مدة طو يلة وعلى ذلك فاعادة استعماله لتلك الغاية ليست الا عوداً الى العادة التي كانت متبعة فيما مضى.

وقد جرى البحث حول هذه الانشاءات في اثناء المقابلة التي منحها المندوب السامي للكولونل كش (رئيس اللجنة التنفيذية الصهيونية آنئذ) في ٤ ايار ولمفتي القدس في ٨ ايار . وكان من جراء ذلك ان طلب المندوب السامي من المفتي ان يوقف البناء الى ان تبلّغ حكومة جلالته حكومة فلسطين قرار مستشاري التاج القضائيين . و بعد البحث في هذا الامر وافق المفتي على توقيف البناء . ودار البحث في هذه المقابلة حول مسألة كان المفتي قد راجع بشانها حكومة فلسطين شفهيا هي ان تخلف حكومة فلسطين عن تطبيق المبادئ التي تضمنها الكتاب الابيض ، بان ليس لليهود الحق ان يجلبوا الى الحائط من الادوات الطقسية الا ما كان مسموحاً لهم بجلبه في عهد الحكومة العثمانية فقط . وكان حديث المفتي مع المندوب السامي ينطوي ضمنا — وان لم يكن صراحة — على ان تخلف حكومة فلسطين ، حسب اعتقاد المسلمين ، عن تطبيق قرار حكومة جلالته الذي جاء موافقاً لمصلحتهم قد احدث تاثيراً سيئاً جداً في نفوسهم فاوضح المندوب السامي للمفتي ان حكومة فلسطين ما فتئت منذ بضعة اشهر تنتظر من رئاسة الحاخامين ابراز وثائق تؤيد حق اليهود في جلب ادوات الى الحائط وانه قد حدد وقت لرئاسة الحاخامين لابراز تلك الوثائق

وقد تبلغ المندوب السامي مضمون تقرير مستشاري التاج حوالي اواسط شهر ايار و بعد انعام النظر فيه بعث بكتاب الى المفتي في ١١ حزيران نقتطف منه الفقرة الاتية : —

«... وفي رأي هؤلاء المستشارين انه يحق لليهود ان يقيموا صلواتهم دون ان يلحق بهم ازعاج يفوق ما كان يحصل لهم في الماضي او يتجاوز ما لا يمكن تحاشيه بسبب ما طرأ على عادات اهالي القدس من التغيير او خلاف ذلك . فاذا كان انشاء الزاوية المنوي انشاؤها ينجم عنه قيام المسلمين بشعائرهم الدينية في الوقت الذي يقوم فيه اليهود بالصلاة او ينشأ عنه تعدي المسلمين على المكان الذي يقيم فيه اليهود صلواتهم في الاوقات التي اعتادوا اقامة صلواتهم فيها بكيفية يحدث معها ازعاج او اقلاق حقيقي لهم فان ذلك يعتبر بمثابة تداخل بالحقوق المرعية

« فتوفيقاً للقرارات المشار اليها قد وافق فخامته على مباشرة البناء الذي كان قد توقف بشرط ان يبنى الحائط المؤدي الى باب المغاربة في منطقة الحرم الى علوه السابق وان لايحدث ازعاج او اقلاق للمصلين اليهود في الاوقات التي اعتادوا اقامة صلواتهم فيها

« ولا يعترض فخامته على فتح الباب المنوي فتحه بشرط ان لايتجاوز المسلمون الى الرصيف في الاوقات التي اعتاد اليهود اقامة صلواتهم فيها وان لا يحدث اي عمل اخر من شأنه ان يسبب ازعاجاً او اقلاقاً للمصلين اليهود في اثناء صلاتهم »

وفي ١٣ حزيران بعث المندوب السامي بكتاب مكتوم حول الموضوع نفسه الى اللجنة التنفيذية الصهيونية نقتطف منه ما يلي :

« ... اما فيما يتعلق بتعلية المراجع الاسلامية قسماً من حائط الحرم الشريف الواقع الى شمالي حائط المبكى ففي راي مستشاري التاج القضائيين ان قيام المراجع الاسلامية بتشييد بناء يؤدي الى تغيير منظر الحائط الغربي ولا يتعرض لما لليهود من الحقوق التقليدية في اقامة الصلاة عند الحائط لا يعتبر تعدياً على حقوق الطائفة اليهودية المضمونة بالمادة ١٣ من صك الانتداب الا اذا كان ذلك البناء مسيئاً لشعور اليهود الديني

« (٤) وفيما يختص بالبناء الذي شرعت المراجع الاسلامية باعادة بنائه عند الطرف الجنوبي من الحائط فقد اعرب مستشارو التاج القضائيون عن رأيهم ان لليهود الحق في اقامة صلواتهم عند الحائط بدون ان يلحق بهم ازعاج يفوق ما كان يحصل لهم في الماضي او يتجاوز ما لا يمكن تحاشيه بسبب ما طرأ على عادات اهل القدس من التغيير او غير ذلك . فاذا كان انشاء الزاوية المنوي انشاؤها ينجم عنه قيام المسلمين بشعائرهم الدينية في الوقت الذي يقوم فيه اليهود بالصلاة او

ينشأ عنه ذهاب المسلمون الى الحائط في اثناء الاوقات التي اعتاد اليهود اقامة صلواتهم فيها بكيفية يحدث معها ازعاج او اقلاق حقيقي لهم فان ذلك يعتبر بمثابة تداخل بالحقوق المرعية

« (٥) وتوفيقاً لهذا الراي بلغ فخامته رئيس المجلس الاسلامي الاعلى ان البناء الذي جرى توقيفه يمكن اتمامه بشرط ان يبنى الحائط القائم في الزقاق المؤدي الى باب المغاربة في ساحة الحرم الشريف الى علوه السابق وان لا يحدث اي ازعاج او اقلاق للمصلين اليهود في الاوقات التي اعتادوا اقامة صلواتهم فيها، وانه وان لم يكن هناك اعتراض على فتح باب في ذلك الحائط للسلوك من ذلك الزقاق الى الزاوية الا انه يجب ان لا يتجاوز المسلمون الى الرصيف في الاوقات التي اعتاد اليهود اقامة صلواتهم فيها وان لا يحدث اي عمل اخر من شانه ان يسبب ازعاجاً او اقلاقاً للمصلين اليهود »

وكما بينا سابقاً اوقفت اعمال البناء في جوار حائط المبكى ريثما تتلقى حكومة فلسطين تقرير مستشاري التاج القضائيين وتصدر قرارها في نور ذلك التقرير . وقد شرع في اتمام البناء ثانية في ٢٠ تموز وقيل لنا ان تاخير الشروع فيه من يوم ١١ حزيران ، وهو اليوم الذي اعطي فيه الاذن باتمام البناء ، الى يوم ٢٠ تموز نجم عن صعوبة ايجاد مواد البناء .

وقبل الشروع في اتمام البناء ، بعث المستر ساكر ، بالنيابة عن اللجنة التنفيذية الصهيونية ، بكتاب الى حكومة فلسطين جواباً على كتابها المكتوم المؤرخ في ١٣ حزيران . وقد قال لنا عند تاديته الشهادة بانه لم يكن مقتنعاً بان البناء الذي اعطي الاذن باتمامه ينجم عنه ايجاد طريق مباشر من باب المغاربة الى الرصيف الكائن امام حائط المبكى . وينحصر جوابه الى الحكومة ، بقدر ما يتعلق بتتمة البناء ، بالفقرة الاتية : —

« ومما تأسف له اللجنة التنفيذية الصهيونية ان فخامته اتخذ قراراً بشان شطر واحد من مسألة حائط المبكى قبل اصدار قرار شامل للامور

الرئيسية التي هي موضوع الخلاف . وترى هذه اللجنة ان معالجة هذه المشكلة ، معالجة جزئية او قطعة فقطعة ، لمن المؤكد ان تؤدي الى احداث صعوبات وسوء تفاهم ، حتى واجحاف ايضاً ، مما يمكن تلافيه »

وقد طلب المستر ساكر في بقية كتابه ان تتخذ حكومة فلسطين التدابير لوضع حد لامرين اثنين قيل انهما يسببان ازعاجاً واقلاقاً للمصلين اليهود عند الحائط ، وبالتالي يخالفان الشرط الوارد في كتابي حكومة فلسطين بشان منح الاذن باتمام البناء في جوار الحائط . وهاذان الامران هما (١) اذان المؤذن خمس مرات يومياً من على سطح الدار المستعملة الان كزاوية ، كما ذكرنا انفاً ، و (٢) دق الطبول مع رفع الاصوات في البستان الكائن عند الطرف الشمالي من الرصيف تجاه الحائط .

اما الاذان فلم يوقف ، ذلك ان المسألة حسبما قال مستشارو التاج القضائيون ، كانت اعتبار مدى الازعاج او الاقلاق الذي يسببه الاذان للمصلين اليهود . ومن المحتمل ان تكون حكومة فلسطين قد قررت انه ليس في الامكان ان تمنع منعاً شرعياً الاذان الذي كان يجري في اوقات معينة

اما دق الطبول فبدعة احدث عهداً من الاذان . وقد قال المفتي عند تأديته الشهادة ان دق الطبول هو قسم من حفلة « الذكر » وان معنى هذه الكلمة الحرفي « ترديد ذكر الله » . وقد قال ايضاً ان اقامة حفلة الذكر ، بما فيه دق الطبول ، فرض ديني على مغاربة وقف ابي مدين كشرط لاقامتهم في املاك الوقف وانهم كانوا يقومون بهذا الفرض في الازمنة السابقة . ومهما يكن الامر فانه يظهر ان حفلة الذكر لم تكن تقام فيما مضى في جوار الرصيف قبل شهر ايار سنة ١٩٢٩ على الاكثر . وكان دق الطبول في اثناء حفلات الذكر موضوع شكوى سابقة من المراجع اليهودية وقد فاز المستر لوك في ٥ تموز ، وهو نفس اليوم الذي كتب فيه المستر ساكر كتابه ، بتوقيف دق الطبول وذلك باستعمال نفوذه الشخصي مع مفتي القدس

بيد ان رئاسة الحاخامين لم تكن عالمة في اثناء دور الحوادث هذا بان الاذن قد منح باتمام البناء بجوار الحائط . فقد ارسل رئيسا الحاخامين واحد اعضاء الفاادلومي

(المجلس الملي اليهودي) واحد اعضاء جمعية اغودات المركزية (وهي جمعية اليهود الارثوذكس) كتاباً مشتركاً الى الحكومة يحتجون فيه على اعمال البناء ، غير ان قرار الحكومة بالسماح باتمام البناء كان قد بُلغ فقط الى اللجنة التنفيذية الصهيونية دون غيرها من الجمعيات اليهودية في فلسطين في كتاب مكتوم ولذا لم تتمكن اللجنة التنفيذية من تبليغ مضمونه لرئاسة الحاخامين . وذكر الحاخام كوك عند تأديته الشهادة انه لم يكن يعلم بقرار الحكومة بالسماح باتمام البناء قبل ان شرع في البناء فعلاً في ٢٠ تموز ، وبانه في ذلك اليوم خابر حاكم مقاطعة القدس تلفونياً مستعلماً منه عن الامر وفي اليوم التالي تبلغ رسمياً ذلك القرار بكتاب ارسل اليه . وقد استعملت في صيغة هذا الكتاب الانكليزية عبارة « الاوقات التي اعتـاد اليهود اقامة صلواتهم فيها » عند الاشارة الى حقوق اليهود عند الحائط ، غير انه لسوء الحظ وقع خطأ في ترجمتها الى اللغة العبرية فجاءت هكذا « الاوقات المعينـة لاقامة اليهود صلواتهم فيها »

وقد بُني قرار منح الاذن باتمـام البناء على رأي اعظم ثقة بالقانون في حكومة جلالته . وهذا القرار لم تتحداه اللجنة التنفيذية الصهيونية . ومع ذلك فان جميع طبقات الشعب اليهودي في فلسطين كانت تعتبر اتمام البناء بانه تعدٍ على الحالة الراهـنة (ستاتيكو) وعلى حقوق اليهود عند حائط المبكى . وما ان اذيع قرار الاذن باتمام البناء ، حتى كان اعضاء اللجنة التنفيذية الصهيونية قد توجهوا الى زوريخ للاشتراك في الدورة السادسة عشرة للمؤتمر الصهيوني ، وهو برلمان للحركة الصهيونية يجتمع مرة كل سنتين . وانيط بهذا المؤتمر في هذه الدورة تدقيق النظر في شان توسيع الوكالة اليهودية ، الامر الذي اشرنا اليه في الفصل السابق من هذا التقرير . وقد عهد بالاشراف على شؤون اللجنة التنفيذية الصهيونية الى المستر برودي ، رئيس حسابات اللجنة ، على ان يعتمد على مشورة ومساعدة المستر هوروفتز ، وهو محام انكليزي يتعاطى المحاماة في فلسطين ، والمستر هوفيان ، مدير مصرف في تل ابيب

ومن هذا الحين فصاعداً لا بد لنا من الاشارة الى ما كانت تنشره الصحف في فلسطين من المقالات والى لهجتها العامة . ولذلك فهذه مناسبة ملائمة لتمحيص الحملات المختلفة التي زعم ان الصحف كانت تحملها في اثناء المدة التي يتناولها القسم الاول

من هذا الفصل . وقد كانت خلاصات الصحف التي قدمت الينا في معرض البينة لاظهار ميل واتجاه حملات الصحف المختلفة كثيرة لدرجة يصعب معها اختيار مجموعة منها تصور تصويراً تاماً لهجة الصحف في فلسطين في اثناء المدة المشار اليها . ولذا نرى من الانسب ان نوجز بقدر الامكان التاثير العمومي الذي علق في اذهاننا من مضمون المقالات التي نشرتها بعض الصحف في فلسطين من يوم عيد الغفران عند اليهود سنة ١٩٢٨ لغاية التاريخ الذي وصل اليه بحثنا الان .

اخذت بعض الصحف العربية بعد الحوادث التي وقعت في يوم عيد الغفران عند اليهود سنة ١٩٢٨ تنشر صور مستندات، كالتي اشرنا اليها في بدء هذا الفصل ، قدمها بعض افراد الاهالي او الجمعيات المحلية الى جمعية حراسة الاماكن الاسلامية المقدسة او وجهها المؤتمر الاسلامي الكبير الى حكومة فلسطين وجمعية الامم . وكانت هذه المستندات تبحث في موضوع حائط المبكى الذي كان قد اصبح حينئذ مشكلة سياسية من شانها ان تهيج القراء السريعي التاثر . وفضلا عن ذلك فقد نشرت الصحف العربية في ذلك الوقت عدداً من المقالات التي لو نشرت في انكلترا او في غيرها من البلاد الغربية لعدّت محرضة دون ادنى ريب .

ذكرنا فيما تقدم ان المسلمين قابلوا الكتاب الابيض بمزيد الارتياح . فبعد نشره في فلسطين في شهر كانون الاول سنة ١٩٢٨ قللت الصحف العربية من المقالات التي كانت تنشرها سابقاً بشان حائط المبكى وخففت من لهجتها ، الا ان بعضها (ونذكر على سبيل المثال جريدة الجامعة العربية في ١١ شباط سنة ١٩٢٩ ، واليرموك في ١٨ كانون الثاني سنة ١٩٢٩) كانت تنشر احياناً مقالات يؤسف لنشرها في الظروف التي كانت تسود فلسطين وقتئذٍ

ولم يذكر لنا ان الصحف العربية نشرت مقالات مثيرة للشعور في المدة الواقعة بين شباط وتموز لسنة ١٩٢٩ . غير ان احد الشهود قال — وايد قوله ، لحدٍ ما ، بخلاصات من الجرائد — انه في هذه المدة اخذ يبدو في الصحف العربية شعور استياء متزايد من تخلف حكومة فلسطين عن تنفيذ مبادئ الحالة الراهنة التي تضمنها الكتاب الابيض

وطيلة المدة التي عرضنا لها في بحثنا كان فريق من الصحف العربية يحمل على مفتي القدس حملات متواصلة لمّح فيها الى ان المفتي اساء استعمال بعض اموال الوقف واموال التبرعات والاعانات لعمارة المسجد الاقصى او انفقها في غير سبيلها ويتهمه بالتحيز والتغرض في تعيين ذوي الوظائف الشرعية . وزعمت الصحف ايضاً ان المفتي كان حثيث السعي ليؤمن لنفسه الرئاسة الدائمة للمجلس الاسلامي الاعلى . وقد بحثنا في هذه المزاعم في الفصل التالي من تقريرنا

ولم يرد امامنا في معرض الشهادة ما يدل على ان الصحف العبرية في فلسطين نشرت مقالات خارجة عن حد الاعتدال قبل المباشرة في اتمام البناء بجوار حائط المبكى في ٢٠ تموز الماضي . وقد تشكلت حالاً بعد ذلك — برئاسة الدكتور كلوزنر ، وهو يهودي مقيم في فلسطين ذو مقام علمي ومدرس في الجامعة العبرية بالقدس — جمعية اطلق عليها اسم « لجنة الدفاع عن حائط المبكى » ، وهي هيئة يهودية تشبه الجمعيات التي شكلها المسلمون في اواخر سنة ١٩٢٨ للدفاع عن الاماكن الاسلامية المقدسة

لنعد الان الى بحثنا . ففي ٢١ تموز نشرت الصحف العبرية ان المسلمون نشطوا في اعمال البناء بجوار الحائط وكان ذلك في اليوم التالي للشروع به . ونشرت جريدة داورها يوم (وهي اشد الصحف العبرية لهجة) في ٢٢ تموز افتتاحية بشأن هذا الموضوع التي وان كانت معتدلة اللهجة فقد اظهرت تخوف اليهود من غاية وتأثير اعمال البناء

وفي صباح ٢٢ تموز تفقد المستر برودي ، يصحبه المستر كاست الذي كان عندئذٍ وكيلاً لحاكم مقاطعة القدس ، الموقع الذي كان يجري فيه البناء . وفي اليوم نفسه قابل المستر برودي والمستر هوروفتز المستر ملز الذي كان عندئذٍ وكيلاً للسكرتير العام لحكومة فلسطين ، فقال لهما المستر ملز ان القائم بادارة الحكومة يساوره قلق من جراء ما تنشره الصحف العبرية من المقالات حول اعمال البناء وطلب منهما ان يستعملا نفوذهما لمنع نشر ما يمكن اجتنابه في الصحف بهذا الشأن والحيلولة دون اصدار اية بيانات عمومية تتعلق بذلك ، واوضح لهما ان الحكومة لاتنوي اصدار بيان بهذا الصدد وان الكتاب الذي بعثت به الحكومة الى اللجنة التنفيذية الصهيونية تعتبره الحكومة مكتوماً

ولما زار المستر برودي والمستر كاست منطقة حائط المبكى اعرب المستر برودي عن تخوفه من ان ينتج عن اعمال البناء الجارية في ذلك المكان فتح بوابة جديدة تؤدي الى ازدياد عدد الذين يمرون من الرصيف امام الحائط فبين له المستر كاست ان البوابة يراد استعمالها لمرور الذين يزورون الزاوية او يسكنون الدور بجانبها للوصول الى ساحة الحرم والى الزقاق المؤدي الى باب المغاربة دون اضطرارهم الى المرور من الرصيف . وبذلك قد يقل الازعاج الذي يحصل لليهود الذين يجتمعون عند الحائط للقيام بفروض الصلاة

ولم يقع في يوم ٢٣ تموز ما يستحق الذكر سوى ان المستر برودي ، بعد زيارته هذه ، بلغ اللجنة التنفيذية الصهيونية في زوريخ ازدياد حملات الصحف العبرية . وكان ان لعبت عبارة « الاوقات المعينة لاقامة اليهود صلواتهم » التي اشرنا اليها اعلاه بانها وردت لسوء الحظ في الكتاب الذي ارسله المستر كاست الى رئيس الحاخامين كوك ، دوراً في زيادة الهياج الذي كان عندئذٍ يقلق افكار الشعب اليهودي غير ان الحكومة حالما علمت بهذا الخطأ بادرت الى تصحيحه ولذا لا يصح اعتبار اثر هذا الخطأ عاملاً دائمياً في تكييف الحالة

وفي ٢٤ تموز قابل المستر برودي والمستر هوروفتز والمستر صولومون (وهذا الاخير كان وكيلا لرئيس المجلس الملي اليهودي «فا ادلومي») المستر ملز (نظرا لوجود المستر لوك عندئذ في شرقي الاردن) فشكوا له في اثناء المقابلة (١) انه سينتج عن اعمال البناء ازدياد استعمال الرصيف امام حائط المبكى كممر . وانه (٢) وان يكن الكتاب الذي ارسلته الحكومة بتاريخ ١٣ حزيران الى اللجنة التنفيذية الصهيونية قد اشار الى « الاوقات التي اعتاد اليهود اقامة صلواتهم فيها » ، فان اليهود يستعملون الرصيف بالفعل لاجل اقامة الصلاة نهاراً وليلاً و (٣) ان الاعمال قائمة لبناء مسجد جديد للمسلمين ، اشارةً الى الزاوية . ثم قالوا ان هذه الامور تعتبر تعدياً خطيراً على الحالة الراهنة وقد تؤول الى تعقيد الحالة العمومية ولذلك طلبوا توقيف البناء . فقال لهم المستر ملز ان طلبهم هذا لا يمكن تحقيقه لان المندوب السامي لم يقرر منح الاذن باتمام البناء الا بعد ان دقق النظر في جميع الظروف واخذ براي مستشاري التاج القضائيين

وفي نفس ذلك اليوم ارسل المستر برودي برقية الى اللجنة التنفيذية الصهيونية في زوريخ ضمنها الشكوى التي رفعها هو وزملاؤه الى حكومة فلسطين وخلاصة الجواب الذي تلقوه واعرب عن رايه بضرورة تقديم الاحتجاجات في القدس وفي لندن وختم برقيته طالباً ارسال تعلمات برقية اليه بهذا الشان

وفي ٢٥ تموز ارسل المستر برودي الى اللجنة التنفيذية الصهيونية في زوريخ كتاباً يؤكد فيه برقيته التي ارسلها في اليوم السابق وارفق به صورة بلاغ كان قد اصدره الى الصحف قال عنه بانه « بلاغ لا يتقيد بما ورد فيه » وفيما يلي نص هذا البلاغ :—

« قد راجع مندو بو اللجنة التنفيذية الصهيونية والفاادلومي حكومة فلسطين بشان مسالة البناء الجديد عند حائط المبكى و بينوا لها ان اقامة هذا البناء تعتبر مخالفة للحالة الراهنة · ولا تزال المفاوضة في هذا الامر جارية وأُرسلت التفاصيل الى اللجنة التنفيذية الصهيونية في زوريخ و ينتظر استلام تعليماتها »

وكان المستر برودي قبل اصداره هذا البلاغ قد عرض صورته على المستر ملز الذي ، حسب قول المستر برودي ، لم يعترض على صيغته · وكان قصد المستر برودي من البلاغ ، كما قال لنا عند تاديته الشهادة امامنا ، ازالة مخاوف اليهود وتهدئة الهياج الذي اخذت الصحف العبرية وقتئذ تعرب عنه · الا انه لسوء الحظ لم ينجم عن البلاغ النتيجة المتوخاة · ولذا ففي يوم الاثنين في ٢٩ تموز قابل المستر برودي يصحبه المستر هوروفتز المستر لوك الذي كان قد عاد من شرقي الاردن ، وطلبا منه اصدار بلاغ رسمي نظراً لان المقالات في الصحف العربية بشان الحالة عند حائط المبكى اخذت تزداد واصبحت لهجتها ، في راي المستر برودي ، تنم عن قلق شديد نظراً لعدم وجود معلومات عن موقف الحكومة ازاء هذا الامر · فاجاب المستر لوك بانه سينظر في امر اصدار بلاغ بهذا الشان

ثم ارسل المستر بعد هذه المقابلة برودي برقية اخرى الى المستر ساكر في زوريخ هذا نصها : —

«هياج الراي العام في ازدياد . من المحتم اصدار بيان عن التدابير التي اتخذتها اللجنة التنفيذية الصهيونية بشان حائط المبكى ابرقوا حالاً »

وفي ٣٠ تموز راجع المستر برودي المستر لوك ثانية بشان اصدار بلاغ رسمي . ولما رأى في اليوم الثاني ان الحكومة لم تصدر بلاغاً اصدر بالاشتراك مع زملائه البلاغ التالي ، بعد ان اجروا في صيغته الاصلية تعديلاً طفيفاً بناءً على اقتراح المستر ملز :—

« ان حادث حائط المبكى قد وصل الان الى دور ترى فيه اللجنة التنفيذية الصهيونية ورئاسة المحاخامين والمجلس الملي ، التي عالجت هذا الامر ، ان من المستحسن ان تصدر بياناً عاماً بشأنه ، كي يكون الجمهور على بينة من التدابير التي اتخذت والتي ينتظر اتخاذها في القريب العاجل

« منذ الشروع في البنا الذي احدث الهياج الحالي قام مندوبو الهيئات المذكورة في اوقات مختلفة بمقابلة فخامة القائم بادارة الحكومة ووكيل السكرتير العام وكانوا على اتصال دائم بالحكومة حول هذا الامر وقد اتضح ان الحكومة تعتبر نفسها مرتبطة بقرارات اتخذت على اساس المخابرات مع لندن ولا تشعر بان لها حرية التدخل باعمال البناء التي سمحت بها والتي تقدمت في هذه الاثناء تقدماً كبيراً ان لم تكن على وشك الانتهاء

« وبما ان تطور المسألة هذا قد اتضح من البدء في اثناء سير المفاوضات مع الحكومة فجميع الهيئات التي تعالج هذا الامر قد واصلت اللجنة التنفيذية الصهيونية وغيرها من السلطات اليهودية الموجودة في الخارج بالاخبار عن الحالة التي استجدت في منطقة الحائط الغربي وبانباء الاستياء الشديد الذي عمّ الشعب اليهودي في فلسطين بشأن ما يعتبره الشعب اليهودي ومندوبو جميع الهيئات اليهودية تعدياً جلياً على الحالة الراهنة من وجوه عدّة

« وقد الح مندوبو جميع الهيئات اليهودية المذكورة بضرورة اتخاذ التدابير مع السلطات التي بيدها زمام الامر للوصول الى حل قاطع لمسالة الحائط الغربي برمتها ، وليس فيما يتعلق بالحادثة الاخيرة فقط . وقد ارسلت برقيات عديدة بهذا المعنى من قبل هيئات وافراد اخرين من اليهود

« وليتاكد الجمهور بان الهيئات اليهودية المسؤولة في الخارج تنعم النظر بكل دقة في هذا الامر الخطير ، وهي تتخذ التدابير التي تراها ضرورية في هذه الاحوال . واللجنة التنفيذية الصهيونية ورئاسة الحاخامين والمجلس الملي تقدر عبء الواجبات الملقاة على عاتقها حق قدرها ، وهي ترقب بمزيد الانتباه الحالة الحاضرة ، وعلى استعداد لان تتخذ في كل حين التدابير التي تراها ضرورية . وهي تشعر ان من حقها ، بل من واجبها ، ان تسال الجمهور ان يضع ثقته فيها ، وتدعو الشعب اليهودي لمناصرتها ادبياً ، وتطلب منه ان لا يتخذ اية اجراءات في الامر بدون موافقتها »

وكانت الغاية من بلاغ ٣٠ تموز ، كالبلاغ الذي صدر في الاسبوع السابق ، تهدئة شعور اليهود . ولكن هذا البلاغ ، كالبلاغ الذي سبقه ، فشل في احداث التاثير المطلوب . ولما تحقق المستر برودي ان البلاغ كان مبهماً جداً لدرجة لا يمكن معها تهدئة الرأي العام اليهودي ، حادث في ا آب على انفراد مندوبي ثلاث صحف يهودية تصدر في فلسطين (وهي ها آرتس ودوار هايوم ودافار) ورجاهم ان يعتصموا بالصبر وان يجتنبوا تهييج الشعب بما ينشر في صحفهم من المقالات وقد كان هذا الرجاء قليل التاثير ، ان لم يكن عديمه ، على اعمال اولائك المسيطرين على دوار هايوم اذ انها استمرت على نشر المقالات المتطرفة ، بينما جريدتا ها آرتس ودافار حققتا رجاء المستر برودي بعض التحقيق ، ومع ذلك نشرت جريدة دافار في اثناء الاسبوعين الاولين من شهر آب مقالات اعترف المستر برودي عند تأدية شهادته انها « لم تكن مساعدة للحكومة » و « مهيجة »

وفي ١ آب تلقى المستر برودي من اللجنة التنفيذية الصهيونية برقية جواباً على برقيته التي ارسلها في ٢٤ تموز هذا ماآلها

« عطفاً على مسألة حائط المبكى ، لا نرى املاً بنقض قرار الحكومة الذي ، على ما يظهر ، بني على راي رجال القانون في لندن و بناء على ذلك يجب اخماد هياج الشعب اليهودي في فلسطين وقد ارسلنا احتجاجاً شديداً الى وزارة المستعمرات و بينا شدة ما ينجم عن ذلك من الخطر لحرية مباشرة اليهود الشعائر الدينية وطلبنا منها تاكيداً بعدم السماح بالتدخل بها »

ومن المحتمل ان المستر برودي وجه نداءه ، كما ذكرنا ، الى ممثلي الصحف اليهودية في ١ آب بناء على ما ورد في هذه البرقية من وجوب « اخماد » الهياج

وفي ٥ آب لفت نظر المستر برودي الى مقالات خارجة عن حد الاعتدال نشرت في دوارهايوم بعدديها الصادرين في ١ و ٢ آب . ومما يجب ملاحظته في هذا المقام ان جريدة دوارهايوم هي تحت سيطرة المستر جابوتنسكي رئيس جمعية الصهيونيين الاصلاحيين ، تلك الجمعية التي لم تقبل قط بالقيود التي وضعت على انشاء الوطن القومي اليهودي في بيان الخطة السياسية المدرج في الكتاب الابيض الذي صدر في سنة ١٩٢٢ . ولما اطلع المستر برودي على هذه المقالات راى من المستحسن ان ترسل رسالة الى المستر جابوتنسكي الذي كان عندئذٍ في زوريخ من احد معارفه الشخصيين . فاستشار في الامر المستر هوفيان وهذا ارسل الى المستر جابوتنسكي في ٥ آب البرقية الآتية :

« دوارهايوم تتجاهل جميع التدابير التي اتخذها المؤتمر بشأن حائط المبكى وتدعو الى الثورة وشق عصا الطاعة . ومع ان اليهود لم يتأثروا بدعوتها فقد اشتد الحماس بين الشبان مما قد يؤدي الى وقوع بعض حوادث لا يرجى نفع منها فارجوكم ان تبرقوا لها بتغيير موقفها والا فالمسؤلية تقع عليها وعليكم »

وفي اليوم الثاني وردت برقية من المستر جابوتنسكي قال فيها بانه سيخابر جريدة دوار هايوم . وقد نشرت هذه الجريدة في ٧ آب مقالة ظهر منها جلياً انها تلقت تعليمات بتخفيف لهجتها عند الاعراب عن ارائها . غير انها عادت في خلال بضعة ايام الى نشر مقالات اقل ما يقال فيها انها خارجة عن حد الاعتدال كالمقالات التي كانت تنشرها قبل ان ابرق المستر هوفيان للمستر جابوتنسكي

وقد وقع حادثان عند حائط المبكى نفسه في الاسبوع الاول من شهر آب لا بد من ذكرهما في هذا المقام . ففي ٦ آب جرى استعمال السلّم الحجري والبوابة الجديدة وفي نفس اليوم اتخذ المستر كاست بالاشتراك مع وكيل قومندان البوليس (الماجور سوندرس) ، التدابير لاقامة مخفر من البوليس البريطاني عند الحائط بصورة دائمة . وكان هذا المخفر يؤلف في ايام الاعياد من صف ضابط و خمسة او ستة كونستابلات بريطانيين . وقد حدثت بجوار الحائط في ٣ آب قبل اقامة مخفر البوليس البريطاني حوادث قليلة لا اهمية لها تعدى في احدها عربي على يهودي فحكم عليه بالحبس سبعة ايام . وفي حادث اخر جرح يهودي من قبل عربيين القي القبض عليهما ولكن محاكمتهما تأجلت مرتين حتى انهما عند وقوع الاضطرابات في ٢٣ آب لم يكونا قد حوكما بعد

وبعد ظهر ٨ آب قابل المستر روتنبرغ ، المدير العام لشركة الكهرباء الفلسطينية ، المستر لوك وقد كان حتى ذلك الحين لم يشترك في الشؤون اليهودية العمومية ولكنه الان رئيس الفاادلومي . ومن المسلم به ان المستر روتنبرغ في اثناء مقابلته مع المستر لوك بين له ان استياء اليهود « آخذ بالازدياد بشأن حائط المبكى » . ومن المسلم به ايضاً ان البحث قد تناول احتمال قدوم يهود من خارج القدس الى حائط المبكى في ١٥ آب ، وهو يوم صيام (٩ آب) عند اليهود ، الذي يحتفل اليهود فيه بذكرى خراب الهيكل . اما بشأن الامور الاخرى التي تناولها الحديث بينهما فهنالك تناقض بين شهادة المستر لوك وشهادة المستر روتنبرغ . فالمستر روتنبرغ يذكر ان المستر لوك اخبره انه اتصل بالحكومة ان من المحتمل قدوم عدد غفير من اليهود الى حائط المبكى من حيفا في ١٥ آب ورجا اليه ان يستعمل نفوذه لمنعهم عن القدوم . وقد قال المستر روتنبرغ بانه كان يميل الى الظن بان عدداً غفيراً من اليهود يحتمل ان يقدموا

الى القدس مع انه نفسه لم يكن يعلم بان في نية اية هيئة منظمة من اليهود القدوم الى حائط المبكى في يوم صيام ٩ آب ، وبان تلك « المظاهرات الفردية » قد ينجم عنها مظاهرة كبيرة يحتمل ان تؤدي الى شغب خطير ولذلك طلب من المستر لوك ان يحول دون وقوع هذا الشغب بتنظيم الامور بحيث يسمح لليهود بزيارة الحائط في ذلك اليوم « جماعات صغيرة » فقط ، بينما ان المستر لوك بتذكر ان المستر رونبرغ هو الذي بلغه خبر احتمال قدوم اليهود من حيفا لزيارة الحائط ولكنه سلم بانه رجا المستر رونبرغ ان يستعمل نفوذه لمنع قدوم جماعات كبيرة من اليهود من حيفا وان المستر رونبرغ قد نجح بذلك . ولكنه لا يتذكر ان المستر رونبرغ اخبره باحتمال قيام اليهود بمظاهرة كبرى في ١٥ آب وانه يجب على الحكومة ان تتخذ التدابير لتنظيم تجمع اليهود المحتمل وقوعه عند الحائط في ذلك اليوم

وقد كان للاخبار التي اخذت ترد حوالي ذلك الوقت من زوريخ عن مقررات المؤتمر الصهيوني السادس عشر تأثير على تكييف الحالة في فلسطين . وقد انعقد هذا المؤتمر من ٢٨ تموز الى ١١ آب وكان من جملة مقرراته ما يلي : —

« ان المؤتمر يضع نصب عينيه بمزيد الاسف الحوادث التي وقعت عند حائط المبكى المقدس ، حيث تعرض اليهود في اثناء قيامهم بالصلاة في يوم عيد الغفران ، وهو اقدس يوم في السنة اليهودية ، الى تدخل شديد من قبل البوليس ويعتبر عمل البوليس انتهاكاً لحرمة العبادة مما يثير شعور العالم اجمع

« والمؤتمر يرد التهم الكاذبة التي اخذ يذيعها مرجع عدائي ويصرح بكل تاكيد ان احتجاجات اليهود في جميع انحاء العالم اليهودي ليست الا مجرد الاعراب عن اعتقاد اليهود اجمع بان من حقهم الثابت ان يقوموا عند كوتل معرافى (حائط المبكى) — مكان العبادة المقدس بحكم التقاليد المتواصلة على مدى الاجيال — بفروض الصلاة في احوال تتفق مع حرية العبادة التي ضمنها صراحة صك الانتداب »

وفي اليوم الرابع من شهر آب وزعت اللجنة التنفيذية الصهيونية تقريرها على اعضاء

المؤتمر . وقد ورد في هذا التقرير الفقرة التالية :—

«٠٠٠٠ وكان من جملة ما عملته اللجنة التنفيذية الصهيونية في دور اعمالها الاخير ان بينت ان المسألة برمتها (اي حقوق اليهود عند حائط المبكى) مشمولة في صك الانتداب ، وان مبدأ الحالة الراهنة الذي اتخذته الحكومة لغاية الان اساساً لخطتها لا يجيزه صك الانتداب ، وان حقوقنا المكفولة بصك الانتداب هي اوسع واوفى من تلك الحقوق التي يشملها مبدأ الحالة الراهنة»

وكان الامر الثالث المهم ان قرر المؤتمر ايفاد الكولونل كش الى لندن لافهام وزارة المستعمرات بان الهياج الذي ساد الشعب اليهودي في فلسطين قد نجم عن مباشرة البناء بجوار حائط المبكى . ولم يكن المؤتمر في زوريخ يعلم ان البناء قد تم او كاد ان يتم

وقد انتشرت هذه المقررات بسرعة في فلسطين ونشرتها الصحف العربية . ونشرت صحيفة عربية في بيت لحم بعددها المؤرخ في ٧ آب وصحف اخرى في يافا والقدس في ٨ آب مقالات تدل على ان الصحف العربية في فلسطين تعتبر اعمال المؤتمر الصهيوني ، بقدر ما لها علاقة بحائط المبكى ، دلالة صريحة على ان المؤتمر يحاول التأثير على حكومة جلالة الملك كي تلغي قراراً اتخذته الحكومة في القدس لمصلحة المسلمين وتحول دون تنفيذ مبادئ الحالة الراهنة التي نص عليها الكتاب الابيض لسنة ١٩٢٨

وقد اهتم زعماء العرب السياسيون في فلسطين فضلاً عن الصحف العربية لهذه الامور ، فطير مفتي القدس وغيره برقيات الى وزارة المستعمرات والى المندوب السامي الذي كان عندئذٍ بالاجازة في لندن ونشرت الصحف العربية في فلسطين صور هذه البرقيات . واصدرت جمعية حراسة المسجد الاقصى والاماكن الاسلامية المقدسة البيان التالي الذي نشرته جريدة الجامعة العربية في عددها المؤرخ في ١٢ آب :—

«عاد اليهود ، منذ انعقاد المؤتمر الصهيوني في زوريخ ، الى الاعتداء

المتوالي على البراق الشريف، بجلب الادوات الممنوع جلبها ومنع سكان الحي المسلمين من المرور الى منازلهم في طريق البراق . و يقوم المؤتمر الصهيوني الذي سيستمر انعقاده الى ٨ آب ١٩٢٩ ، بمحاولات واسعة النطاق ، لاستثارة اليهود في العالم مبدياً السخط على الكتاب الابيض الذي اصدرته الحكومة البريطانية في مسالة البراق ، وباذلاً جهوداً كبيرة ترمي الى جعل الحالة الراهنة (ستاتو كو) المختصة بالبراق الشريف تدور على محور مزاعمهم الباطلة

« وازاء هذه الحالة التي ظهر فيها اليهود بعدوانهم الجديد ، بادرت جمعية حراسة المسجد الاقصى والاماكن الاسلامية المقدسة الى اتخاذ التدابير لمقاومة اعمال اليهود في الداخل والخارج . فعقد اجتماع اسلامي كبير من عدة آلاف في المسجد الاقصى عقب صلاة الجمعة ، في ٢٦ صفر ١٣٤٨ — ٢ آب ١٩٢٩ ، جدد فيه المسلمون العهد على انهم يدافعون بكل قواهم في اي وقت كان عن البراق الشريف والمسجد الاقصى وظهرت الغيرة والحماسة مظهراً رائعاً للغاية

« وقرر المجتمعون تطيير احتجاج برقي الى وزارة المستعمرات والعصبة الوطنية

« و بادر المجلس الاسلامي الاعلى ايضاً الى العمل لتدارك الحال ، فابرق رئيس المجلس الى وزارة المستعمرات برقية يطلب فيها سرعة تنفيذ ما جاء في الكتاب الابيض دفعاً للخطر . وابرقت صورة من هذا الاحتجاج الى فخامة المندوب السامي الموجود في لندن اليوم

« فجمعية حراسة المسجد الاقصى والاماكن الاسلامية المقدسة ترغب في ان تطلع الراي العام في هذه البلاد وفي كل بلاد اسلامية اخرى على ما يجد من آن الى اخر في مسالة البراق ليكون المسلمون على بينة من ذلك ، وليسارع المسلمون ، افرادهم وجمعياتهم وهيئاتهم الدينية وغيرها ، الى الاشتراك في الدفاع عن البراق الشريف والمسجد الاقصى

بما تتطلبه الحال الآن من تقديم الاحتجاجات السريعة الى الحكومة بطلب تنفيذ الكتاب الابيض والاحتفاظ بالحالة الراهنة (الستاتو كو) على وجهها الصحيح وردع اليهود عن تكرار اعتداءآتهم ، وجعلهم يمتنعون عن التعرض لسكان الحي من اخواننا المسلمين

« وقد اعتدى اليهود في الاونة الاخيرة على جماعة من المسلمين المجاورين بحضور الضابط اليهودي فرفعت الدعوى امام القضاء في المحاكم لينال اليهود المعتدون جزاءهم »

وفي هذا الوقت كانت جمعية حراسة المسجد الاقصى والاماكن الاسلامية المقدسة التي اصدرت هذا البيان قد اسست لها فروعاً في جهات عديدة من فلسطين ولذا كان من المرجح ان يكون للبيان تاثير قوي . واخذت لجنة الدفاع عن حائط المبكى اليهودية ، وان تكن احدث عهداً ، توسع اعمالها وحركاتها بسرعة بين بعض طبقات الشعب اليهودي . فانشأت فروعاً لها وعقدت اجتماعات في انحاء مختلفة من فلسطين ، ونشرت هذه اللجنة في الصحف ، كما فعلت الجمعية الاسلامية ، بيانات خارجة عن حد الاعتدال . ولكن هنالك فرقاً بين اعمال هاتين الهيئتين يجدر بنا ذكره ، هو ان الجمعية الاسلامية اكتسبت عطف ومساعدة الزعماء المسلمين ، السياسيين منهم والدينيين ، بينما ان الزعماء الصهيونيين الرسميين الموجودين في البلاد كانوا ينظرون الى اعمال اللجنة اليهودية بعين الاستخفاف والازدراء وقد بذلوا كل ما في وسعهم لاحباط اعمالها . وقد استمرت هذه اللجنة ، بالرغم عما بذل من الجهود لاحباط مساعيها ، على نشر البيانات المقلقة . واننا نقتطف من هذه البيانات ، على سبيل المثال ، الفقرة الآتية من « نداء الى شعب اسرائيل في جميع انحاء العالم » اذاعته هذه اللجنة ونشر في جريدة دوار هايوم بعددها المؤرخ في ١٢ آب ١٩٢٩ : —

« لئن سكتنا او اعتمدنا على سياسة زعمائنا خسرنا حتما حائط المبكى ذلك المقام الوطني المقدس ، الذي هو من انفس مقتنياتنا

« فهل نرقب وقوع هذه الكارثة الكبرى التي ستحل بنا بدون مبالاة ونسكت او نعتمد على اولئك الزعماء الذين طلبوا من مجلس فاادلومي

أن يسترد احتجاجه على مسالة حائط المبكى بعد ان ارسل مذكرته الى جمعية الامم

« ايها اليهود المنتشرون في جميع اقطار العالم ! افيقوا واتحدوا ! لا تسكتوا او تتوانو الى ان يعاد الينا حائط المبكى باجمعه . الفوا جمعيات منكم للدفاع عن حائط المبكى ! اعقدوا اجتماعات للاحتجاج ! تظاهروا امام القنصليات البريطانية في جميع الاقطار باسم هذا الحائط ! قدموا اليها الاحتجاجات . اوضحو لجميع اليهود وللشبان مكانة حائط المبكى (الكوتل) لاسرائيل في الزمن السابق والحاضر . اشرحوا للاتقياء والورعين في كل الامم الاهانات التي تعرضنا لها عن يد الموظفين البريطانيين بلا عدل ولا حق . استغيثوا بالسماء والارض لما حاق بنا من الظلم والاضطهاد اللذين لا يوصفان ولم يسبق لهما مثيل لسلب امة حية البقية الباقية من مقدساتها و « حَمَل الرجل الفقير » . فنحن اليهود الموجودين هنا لن نستريح الى ان يعاد الينا هذا المقام المقدس الذي كان ملكنا ، والذي ختم بدم عشرات الالوف من ابنائنا في الفي سنة والذي استنزف من اسرائيل العبرات زهاء الفي سنة . هلموا الى مساعدتنا وعاونونا في هذا الكفاح العادل لاسترداد هذا الحائط ، ولا شك ان النصر سيكون حليفنا

حرر في القدس في ايام الحزن التسعة سنة ٥٦٨٩

لجنة الدفاع عن حائط المبكى »

وفي اليوم نفسه نشرت « البالستاين ويكلي »، وهي جريدة تصدر بالقدس باللغة الانكليزية ، مقالة عنوانها « المحبة او البغضاء » بقلم الدكتور كاوزنر ، رئيس لجنة الدفاع عن حائط المبكى اليهودية . وقد كتبت هذه المقالة بلهجة من شانها ان تؤدي الى الهياج . فقد انتقدت حكومة فلسطين صراحة وحكومة جلالة الملك ضمناً بعبارات قاسية جداً غير انها حثت على تجنب اعمال العنف والشدة

ننتقل الان الى الحوادث التي وقعت في اليوم الرابع عشر من شهر آب — ليلة عيد الصيام (٩ آب) . ففي ذلك اليوم وقعت في تل ابيب مظاهرة اشترك فيها نحو ستة الاف يهودي بنتمي كثيرون منهم الى جمعيتى « ها كانا » و « بريت ترمبلدور ». وتعنى كلمة « ها كافا » « الدفاع » وعبارة « بريت ترمبلدور » « جمعية ترمبلدور » نسبةً الى ترمبلدور ، وهو يهودي قتل اثناء دفاعه عن مستعمرة تل حي حين هجوم الدروز عليها عام ١٩٢١ . واكثر اعضاء هاتين الجمعيتين شبان بود معظمهم بلا ريب ان يروا تطبيق سياسية فعلية في فلسطين لمصلحة اليهود الا انه لم تقدم امامنا شهادة تثبت ان احدى هاتين الجمعيتين كانت ميالة الى القتال او التعدي في اثناء المدة التي هي موضوع بحثنا . وقد قرر المتظاهرون في تل ابيب المقررات الاتي ذكرها : —

« (أ) الاحتجاج الشديد باسم المدينة اليهودية الاولى على الاهانة الكبرى التي لحقت بافدس مقتنياتنا وشعورنا الديني والوطني بسبب انتهاك حرمة حائط المبكى ، ومطالبة الحكومة المركزية في لندن بان تعيد الينا حقوقنا التامة في الحائط

« (ب) يطلب المجتمعون عزل موظفي حكومة فلسطين الذين غايتهم الجلية احباط انشاء دولة يهودية في فلسطين خلافاً لاحكام صك الانتداب

« (ج) ان يطلب من وزارة المستعمرات ارسال لجنة برلمانية معتمدة لاجراء تحقيق وافٍ عن الحالة التي نشأت في فلسطين . وفي استطاعة هذه اللجنة ان تكوّن رأيها بشان حقوق الشعب اليهودي في اماكنه المقدسة

« (د) يطلب المجتمعون من رئيس الحاخامين ولجنة الدفاع عن حائط المبكى المركزية التي يرأسها البروفسور كلوزنر ان يستمرا في جهادهما في سبيل الحائط وان يتخذا جميع التدابير القومية والسياسة الى ان يتمكنا من استرداد الحائط »

وعند انفضاض هذا الاجتماع رفعت اعلام يهودية موشحة بشرائط سوداء وعلت الاصوات بالهتاف «الحائط حائطنا» ، « عار على الحكومة » ، «عار على كيث روتش»

والمستر كيث روتش ، حاكم مقاطعة القدس ، هو الموظف الذي امر برفع الستار من الرصيف امام حائط المبكى يوم عيد الغفران عند اليهود سنة ١٩٢٨

لنعد ثانية الى القدس . فقد ادركت حكومة فلسطين ان من المحتمل ان يكون اليومان الرابع عشر والخامس عشر من شهر آب وفيهما ، يقع عيد الصيام (تسعة آب) عند اليهود ، واليوم السادس عشر من شهر آب ، وهو يوم الجمعة عند المسلمين وليلة عيد مولد النبي ، اياماً حرجة . ولذلك عمدت الى زيادة عدد البوليس البريطاني في منطقة الحائط بقدر ما تيسر لها . واتخذ المستر كاست ، وكيل حاكم مقاطعة القدس ، التدابير مع المراجع الاسلامية لتوقيف اعمال البناء بجوار الزاوية في خلال تلك الايام وللتقليل من ذهاب واياب المغاربة الذين يسكنون في جوار حائط المبكى الى الحد الادنى . وانتدب المستر بينا والمستر برجمان ، وهما موظفان اداريان يهوديان من شمالي فلسطين ، للمساعدة على دوام الاتصال بالمراجع اليهودية . وعهد الى روحي بك عبد الهادي ، وهو موظف مسلم من هيئة دائرة وكيل الحاكم المستر كاست ، بان يبقى على تمام الاتصال بالمراجع الاسلامية . وتعهد الدكتور كاوزنر ، وهو الذي اخبر المستر كاست بان العناصر المتطرفة من اعضاء لجنة الدفاع عن حائط المبكي مستاءة لعجزها عن الحصول على اية نتيجة بالوسائل الدستورية التي استعملتها تلك الهيئة فيما مضى ، بان يلقي في كنيس يهودي ليلة ١٤ آب خطبة قد تؤدي الى اقصاء عدد كبير من اليهود عن حائط المبكى حتى ساعة متأخرة من ذلك اليوم ومع ان عدد اليهود الذين زاروا حائط المبكى مساء اليوم الرابع عشر من شهر آب كان يفوق المعتاد ومع ان الرصيف الكائن امام الحائط كان في بعض الاحيان مكتظاً بالجماهير فقد مر مساء صيام (تسعة آب) دون حادث ما ولا يمكن ان تعتبر حوادث ذلك اليوم سبباً لاي تظلم مشروع من جانب المسلمين . وقد اعطيت امامنا شهادات بخلاف ذلك ولكننا نقبل ، فيما يتعلق بهذه النقطة ، شهادة المستر كاست الذي مكث بضع ساعات بالقرب من الحائط مساء اليوم الرابع عشر من شهر آب لان خبرته في مثل هذه الامور في القدس تجعله بلا ريب حكماً بشأن حوادث ذلك اليوم يفضل على جميع الشهود الذين اعطوا شهادات تناقض شهادته

ونحو الساعة الحادية عشرة والنصف من صباح يوم الخميس الواقع في ١٥ آب

تلقى المستر كاست رسالة من المستر صولومون (الذي كان عندئذ وكيلا لرئيس الفآدلومي) مآلها ان عدداً من شبان اليهود الذين قدموا الى القدس من تل ابيب مجتمعون في مدرسة ليمل وهم يريدون القيام بمظاهرة، فيعرجون اولا على دوائر الحكومة، ثم يتوجهون الى حائط المبكى . وقد ادّي اكثر من عشر بن شاهداً شهادات مفصلة امامنا حول هذا الاجتماع الذي عقد في مدرسة ليمل ، والموكب الذي سار الى الحائط ، والمظاهرة التي اقيمت في جواره . وبالطبع كان كثيرٌ من هذه الشهادات متناقضاً . ولذا فاننا ننوي تجنب الاسهاب حيثما امكن وسرد ما كان ضرورياً من الوقائع لتكوين رأي جازم بشان الحوادث التي وقعت فيما يتعلق بمظاهرة اليهود التي اقيمت في اليوم الخامس عشر من شهر آب

حالما تلقى المستر كاست رسالة المستر صولومون اوفد المستر بينا والمستر برجمان لمقابلة الشبان اليهود في مدرسة ليمل والتثبت من نواياهم . فقال لهما احد زعماء هؤلاء الشبان بانهم قرروا تنظيم مظاهرة وان هذه المظاهرة ستقع مهما كلف الامر. وكان في نيتهم ان يتوجهوا الى دوائر الحكومة حيث يسلم وفد منهم المستر لوك نسخة من المقررات التي اتخذت في تل ابيب في الليلة السابقة وينتظر جوابه بشأنها ثم يسيرون من دوائر الحكومة الى حائط المبكى ويعودون من باب الخليل مارين باللجنة التنفيذية الصهيونية الى ان يصلوا الى ميدان سيناز بون حيث يتفرقون، على ان يرفع العَلَم الصهيوني الموشح بشرائط سوداء في مقدمة الموكب. فذكر لهم المستر بينا والمستر برجمان انهما سيبذلان جهدهما للحصول على اذن بذهاب الشبان اليهود الى الحائط بلا اعلام ولا اناشيد ولا هتاف . فقيل لهما ان المظاهرة ستقام حتى ولو لم تأذن الحكومة بها . ولذا طلبا من زعماء المتجمهرين ان يتريثوا ريثما يتمكنان من الحصول على تعليمات من الحكومة. ثم استشارا المستر كاست والماجور ساندرس (الذي كان عندئذٍ وكيلاً لقومندان البوليس) . ونحو الساعة الواحدة بعد الظهر دعي المستر هوفيان للاشتراك في هذا البحث . والمستر هوفيان هذا مدير مصرف في تل ابيب، وكان في بعض الاحيان يسدي المشورة للمستر برودي بشأن ادارة شؤون اللجنة التنفيذية الصهيونية . وهنا نرى ان الواجب يدعونا للاشارة الى ما وقع من تناقض في الشهادات التي اديت امامنا حول هذا الامر . فقد قال المستر هوفيان انه كان يظن ان مسالة منح الموكب اذناً بالذهاب الى الحائط كان قد بتّ فيها قبل اشتراكه في

البحث ، وان الامور الوحيدة التي كانت لا تزال موضع البحث هي الشروط التي يراد تعليق هذا الاذن عليها . بينما ان المستر كاست لم يكن في استطاعته الموافقة على ان مسالة اعطاء الاذن للموكب كان قد فصل فيها عندما دعي المستر هوفيان لابداء رايه

ونشعر انه ليس من واجبنا ان نعرب عن رأينا بشان هذا التناقض في الشهادات . فالحقائق الاساسية واضحة ، ذلك انه كان هنالك اتفاق عام بين اولئك الذين اشتركوا في البحث على انه ليس من الصواب منع الشبان اليهود من الذهاب الى الحائط حتى ولو ساروا كموكب وعلى انه ليس من المرغوب فيه بتاتاً السماح لهم باقامة المظاهرة امام الحائط او في طريقهم اليه وعودتهم منه . وقد قال لنا المستر لوك ان التعليمات التي اصدرها بهذا الشان كانت كما يلي :—

«يجب ان لا يمنع اي يهودي كان من الذهاب الى الحائط حتى ولو كان من الذين لم يعتادوا الذهاب اليه ، ان كان ذلك مستطاعاً على الاطلاق .... انني قلت ان في امكانهم الذهاب اليه ، غير انه يجب عليهم ان لا يتظاهروا ولا ان يرفعوا اعلاماً ولا ان يسيروا بهيئة موكب عسكري»

وقد بُلغت هذه الاراء للشبان اليهود وقيل لهم بان احد الموظفين في دوائر الحكومة سيقابل وفداً منهم مؤلفاً من ثلاثة اشخاص . فوافق زعماء المجتمعين في مدرسة ليمل على عدم انشاد الاناشيد وعدم الهتاف وعدم رفع العلم في اثناء ذهابهم الى الحائط وعودتهم منه ولكنهم رفضوا قبول الشرط بعدم رفعهم العلم بجانب الحائط . ولم يُمنع هؤلاء المجتمعين من السير ، عندما شرعوا به ، قبل قبولهم بهذا الشرط . و يوجد هنا ايضاً ، لسوء الحظ ، تناقض في الشهادة . فقد قال المستر هوفيان انه عندما سار الموكب ، ذهب فوراً الى الماجور ساندرس و بلغه « ما تمكن وما لم يتمكن من الوصول اليه » بشان الشروط التي يراد تعليق الاذن بزيارة الحائط عليها . بينما قال الماجور ساندرس انه لم يصله حينئذٍ نبأ رفض الزعماء اليهود الشرط بعدم رفع العلم بجانب الحائط ، وبالتالي لم يكن يعلم بان زيارة الحائط ستأخذ بالفعل شكل مظاهرة . وزاد على ذلك انه عندما قرأ في تقرير المستر بينا والمستر برجمان ان جل ما قبل زعماء الشبان اليهود القيام به هو « عدم رفع العلم سوى عند الحائط » ، وضع حالاً سطراً

تحت هذه العبارة وفي ١٩ آب قال للمستر بينا بانه من هذه العبارة « علم لاول مرة ان الالم سيرفع عند حائط المبكى »

وقبل ان سار الموكب تبلغ المفتي بان موكبًا من الشبان اليهود ، وُصفوا له بانهم « محافظون على النظام وهادوءون » ، على وشك ان يزور حائط المبكى ، وطلب منه ان يبلغ هذا النبأ الى المغاربة القاطنين في البيوت المجاورة للحائط وان يامرهم بالمحافظة على السكينة فوعد المفتي بان يفعل ذلك

وهنالك اختلاف كبير في تقدير عدد الاشخاص الذين اشتركوا في هذا الموكب. ومن المرجح ان عددهم كان نحو ٣٠٠ نفس حينما غادروا مدرسة « ليمل » ثم اخذ في الازدياد في اثناء سيرهم الى الحائط وعودتهم منه . ولما وصلوا الى الحائط ، توجه ثلاثة من زعمائهم الى دوائر الحكومة ، حسب الترتيب المتفق عليه ، كي يسلموا نسخة من المقررات التي اتخذت في تل ابيب في اليوم السابق . وقد رفع العلم عند الحائط وخطب احد زعماء المظاهرة وتلا المقررات المتخذة في اليوم السابق ثم دعي الجمع الى المحافظة على السكوت برهة دقيقتين فكان ذلك ، وانشد نشيد « هاتيكفا » (وهو نشيد يمكن وصفه بالنشيد اليهودي الوطني) وعلت الاصوات بالهتاف « الحائط حائطنا » — « عار على الذين يدنسون اماكننا المقدسة » — « عار على الحكومة » وقد مر هذا الموكب في اثناء ذهابه الى الحائط وايابه منه من احياء اسلامية ، غير انه لم يقع تصادم مع المسلمين لا في هذه الاحياء ولا عند الحائط نفسه

لما وصل الموكب في ايابه الى دوائر اللجنة التنفيذية الصهيونية ، رُفع العَلَم ثانية رغمًا عن جهود البوليس الا ان الرجال المسوءولين الذين كانوا في الموكب نجحوا في انزاله حالاً ولفّه . وبعدئذٍ رُفع عند سينما زيون ، بناء على اذن اعطي قبل ان سار الموكب ، وتفرق الجمع بعد ان انشد نشيد « هاتكفا » مرة اخرى

وقد ادعي في معرض البينة ان بعض افراد هذا الموكب كان يحملون قضبانًا من الحديد وعصيا ثخينة ولكننا نعتبر هذه الشهادة مردودة بما ادلي امامنا من الشهادات الاخرى . وادعي ايضًا بان بعض الذين اشتركوا في هذا الموكب هتفوا ببعض عبارات تهديدية . ان ذلك محتمل الوقوع اذ لدينا بينة تثبت ان بعض العناصر غير المرغوب

فيها انضمت الى الموكب في اثناء سيره غير اننا نعتبر ان افراد هذا الموكب المسؤولين سلكوا سلوكاً منتظماً في اثناء مرورهم من شوارع واسواق القدس الضيقة

وفي مساء اليوم الخامس عشر من شهر آب ارسلت البرقية التالية بتوقيع «سعيد — عن جمعية حراسة المسجد الاقصى» الى صحيفتين في يافا والى جمعية الشبان المسلمين فيها

«قام اليهود اليوم الساعة الثالثة والنصف بمظاهرة شديدة في البراق نفسه . الاستياء عظيم وعام. قوموا بما يجب عمله من الاحتجاج والاستنكار»

واتصل بالمستر كاست في صباح اليوم السادس عشر من شهر آب ان المسلمين ، مدفوعين بعوامل السخط على حوادث اليوم السابق ، ينوون القيام بمظاهرة متقابلة في البراق بعد صلاة الظهر . ونحو الساعة الثانية عشرة الا ربعاً تبلغ المستر لوك هذا النبأ فخاطب فوراً مفتي القدس تلفونياً ودعاه للقدوم اليه حالاً لمباحثته في امر هام . وعند وصول المفتي طلب اليه المستر لوك ان يستعمل نفوذه لمنع المسلمين من القيام بالمظاهرة فتعهد المفتي ، بعد ان اعرب عما يخامره من الشك في امكان منع المظاهرة ، بان يحصرها في املاك الوقف . الا ان المفتي وصل ساحة الحرم الشريف ، في الواقع ، بعد ان كانت المظاهرة قد سارت نحو البراق . وعندما قرر المستر لوك ان يستفيد من نفوذ المفتي عوضاً عن اصدار الاوامر بمنع المظاهرة كان مدفوعاً بالاعتبارين الاتي ذكرهما — اولا ، ان امكان منع المظاهرة بواسطة البوليس امر مشكوك فيه ، وثانياً ، ان المظاهرة قد تمنع ، ان كان في الامكان منعها على الاطلاق ، بعد اراقة دماء غزيرة في جوار منطقة الحرم الشريف المقدسة لا يمكن حصر عواقبها لا في فلسطين ولا في الخارج

وسارت المظاهرة في الساعة الثانية عشرة والنصف يرأسها مشايخ المسجد الاقصى وتتقدمها الاعلام التي ترفع عادة في المواسم الدينية الاسلامية . وبلغ عدد المتظاهرين نحو الفي شخص قدم بعضهم من نابلس بالسيارات لهذا الغرض وقد اتبعوا الطريق التي عينتها لهم الحكومة ، خلا بعض استثناءات محتملة الوقوع في مثل هذه الظروف ، ولم يستعملوا البوابة الجديدة ولا السلم الحجري ، ولم يتجاوزوا منطقة الوقف التي هي ملك

المسلمين . ومن الجلي ان افكارهم كانت مضطربة وكانوا يرددون عبارة «لا اله الا الله . دين محمد قام بالسيف » والقى الشيخ حسن ابو السعود احد مشايخ المسجد الاقصى عند الحائط خطبة مهيجة ، وقلبت منضدة للشماس اليهودي فانكسرت واخرجت الاسترحامات التي وضعها المصلون اليهود في خروق الحائط واحرقها الجمع كما احرق بعض الكتب وصحائف الصلاة . ودُفع الشماس وهو ، على ما قيل ، اليهودي الوحيد الذي كان عندئذ عند الحائط ، ومزقت ثيابه

ورجع المتظاهرون الى ساحة الحرم الشريف من نفس الطريق التي اتبعوها في ذهابهم الى البراق . وعندئذٍ ذهب المستر كاست ، الذي كان واقفاً في مكان في تلك الطريق كان يحتمل ان يتجاوزه المتظاهرون الى المدينة القديمة ، الى ساحة الحرم كي يتأكد بنفسه من تفرق الجماهير . ثم رجع الى الحائط فوجد الدكتور فون وايزل — وهو صحافي من الصهيونيين الاصلاحيين — آخذاً في جمع بقايا الكتب والصحائف المحروقة فحاول اقناعه بالاقلاع عن نشر اية اخبار عن المظاهرة الاسلامية من شأنها ان تهيج الراي العام اليهودي . ومع ذلك اصدرت جريدة « دوار هايوم » ، بعد ظهر ذلك اليوم ، كراساً بشأن الحوادث التي وقعت بجانب الحائط اثناء المظاهرة الاسلامية بنته ، لدرجة ما ، على معلومات مغلوطة من حيث تفاصيلها الجوهرية زودها بها الدكتور فون وايزل . غير انها نشرتها ، كما قال لنا الدكتور فون وايزل ، رغماً عن ارادته . واجريت بعد ذلك محاولات اخرى لحمل الصحف العبرية على الاقلاع عن نشر اخبار مهيجة حول حوادث ذلك اليوم غير ان هذه المحاولات لم تصادف نجاحاً تاماً

وبالطبع كان الاسبوع الذي مر منذ وقوع المظاهرة الاسلامية لحين نشوب الاضطرابات في ٢٣ آب مفعماً بالحوادث ولكننا حبّاً في الايجاز نسرد فقط الحوادث التي لها شأن كبير بالنظر للتحقيق الذي قمنا به . فقد اتخذت حكومة فلسطين تدبيرين احتياطيين اخرين عند حائط المبكى في بحر هذا الاسبوع ذلك انها في اليوم السابع عشر من شهر آب أصدرت التعليمات بناء على مراجعة اللجنة التنفيذية الصهيونية باقفال الباب الذي يؤدي من الزاوية الى الرصيف الكائن امام الحائط . وفي اليوم الثامن عشر منه نصبت تلفوناً على مسافة قريبة من الحائط لتأمين تبليغ البوليس باسرع ما يمكن عن كل اخلال بالنظام يحتمل وقوعه في جوار الحائط

وجرت عدة مقابلات، في بحر هذا الاسبوع، بين المستر لوك وكبار موظفيه من جهة ، و بين ممثلي اللجنة التنفيذية الصهيونية والفآد لومي ، من الجهة الاخرى . ووقع اختلاف في الرأي بين الذين اشتركوا في هذه المقابلات . وشعرت المراجع اليهودية ذات مرة ان من واجبها ان تصدر بلاغًا تنتقد فيه عمل الحكومة او بعض موظفيها . الا ان اللجنة التنفيذية الصهيونية التي كانت ترغب في توطيد الامن والنظام ، اصدرت في اليوم الحادي والعشرين من شهر آب بلاغًا باسم الجمعية الصهيونية طلبت فيه من « الشبان والهيئات » الامتناع كليًا عن القيام باي عمل انفرادي والمظاهرات التي من شانها ان تزيد في عسر المجهودات التي تبذلها الجمعية الصهيونية للحصول على حل ناجع ومرضٍ للمشكلة برمتها

وفي يوم السبت الواقع في ١٧ آب وقعت في محلة البخارلية بمدينة القدس حادثة كانت في اصلها شخصية ، ذلك ان احد الشبان اليهود الذين كانوا يلعبون كرة القدم في ملعب بذلك الجوار حاول ان يسترد الكرة التي وقعت في بستان (حاكورة) بندورة لاحد العرب . فطعن صاحب البستان الشاب اليهودي في اثناء خصام نشب بينهما . ثم وقعت مشاجرة عنيفة بين اليهود والعرب جرح في اثنائها احد عشر يهوديًا وخمسة عشر عربيًا . وعند ما وصل رجال البوليس والقوا القبض على العربي الذي طعن اليهودي في باديء الامر هاجمهم جمهور من اليهود فجرح العربي الموقوف واحد افراد البوليس البريطاني وكانت جراح البوليس خطرة وهاجم جمهور اليهود ايضًا بيوت العرب الكائنة في ذلك الجوار وجرحوا بعض القاطنين فيها

وفي البضعة الايام التالية تفاقم شعور العداء بين اليهود والعرب تفاقمًا خطراً ووقعت عدة تعديات من اليهود على العرب ومن العرب على اليهود ، ذلك ان اليهود كانوا يعتدون على الفلاحين في اثناء مرورهم الى المدينة من وسط الاحياء اليهودية بينما كان العرب يعتدون على اليهود عند مجيئهم الى الاحياء العربية . وقد وصل للبوليس نبأ اثني عشر حادث تعدٍ من العرب وسبعة حوادث من اليهود في اثناء الاربعة الايام التالية ومن المرجح انه وقعت تعديات اخرى لم تبلغ للبوليس . وهذه الحوادث تتعلق فقط بمنطقة بوليس واحدة كبيرة في القدس . ووقعت تعديات اخرى داخل القدس وخارجها

اما الصبي اليهودي الذي طعن في ملعب كرة القدم فتوفي في اليوم العشرين من

شهر آب واخذ موكب الجنازة في اليوم التالي شكل مظاهرة سياسية من اليهود ضد الحكومة والعرب . واتخذ البوليس التدابير لسير موكب الجنازة في الساعة السادسة صباحاً غير ان الموكب لم يشرع في السير الى المقبرة حتى الساعة الثامنة ، وكان قد تجمع في هذا الوقت جماعات كبيرة من اليهود وسار موكب الجنازة سيراً بطيئاً جداً اذ كان يقف بين آن واخر لالقاء الخطب واخيراً وصل الى المقبرة في الساعة الحادية عشرة ولم يقع اي تصادم مع العرب غير ان البوليس عانى مشقة كبيرة في معالجة جمهور اليهود . وقد اراد الذين يقودون الموكب ، في اثناء سيره ، ان يسيروا نحو باب الخليل ويمروا في جهة تكثر فيها دكاكين العرب . ولما كان البوليس يعلم تمام العلم بما ساد اليهود والعرب من التهيج فقد رأوا ، وكان رايهم في محله ، انه ليس من المناسب سلوك هذه الطريق ونصبوا « نطاقاً » قطعوا به الطريق بجانب دائرة البريد وعندئذ شق الجمع صفوف البوليس مما اضطر البوليس الى مهاجمتهم بالعصي فجرح يهودي واحد جراحاً خطيرة وكثيرون جراحاً خفيفة

وكان هذا الحادث موضوع بلاغ اصدرته اللجنة التنفيذية الصهيونية والفا آدلومي الى الصحف في اليوم الحادي والعشرين من شهر آب . ومع ان اللجنة ، في هذا البلاغ ، انحت باللائمة على جمهور اليهود لتصرفه هذا وناشدت الشعب اليهودي ان يكبح جماح نفسه ويحافظ على النظام فقد وجهت الى رجال البوليس تهماً شديدة لا صحة لها مسندة اليهم ضرب وجرح الطاعنين في السن الذين ليس في استطاعتهم ابداء اية مقاومة . كما انها اتهمت البوليس ايضاً بانه ضرب الجمهور بلا رحمة ولا تمييز ونحن مقتنعون بان هذه التهم لا مبرر لها

و بالطبع زادت هذه المظاهرة السياسية في شعور العداء بين اليهود والعرب . وفي اليوم الحادي والعشرين من شهر آب طيرت اللجنة التنفيذية الصهيونية برقية الى الجمعية الصهيونية قالت فيها ، بعد ان اشارت الى حوادث ذلك اليوم واسندت الى البوليس نفس التهم التي سبق لنا ذكرها ، مايلي :—

« الاهالي في هياج عظيم ، وقد سببت الاخبار الملفقة رعباً في احياء مختلفة غير انه لم تقع حوادث اخرى في اثناء النهار . العرب ايضاً متهيجون ومتخوفون من اليهود . من المرغوب فيه ان تلحوا على الحكومة

في لندن بضرورة اتخاذ تدابير شديدة لتوطيد الامن العام . نحن مصدرون نداءً للجمهور ندعو فيه الى السكينة وتجنب المظاهرات والمحافظة على النظام ولكننا مرتبكون بسبب الموقف العدائي الذي اتخذته دوارهايوم و بعض الشبان المتأثرين بتحريض الاصلاحيين. هل يمكنكم مخاطبة زعماء الاصلاحيين بهذا الامر ؟ »

ونشرت مقالات اخرى اكثر تطرفًا في صحف فلسطين في هذا الاسبوع. ومن الخلاصات التي وضعت امامنا نرى ان الخلاصات المأخوذة عن الصحف العربية مهيجة اكثر من تلك المأخوذة عن الصحف العبرية غير انه بينما كانت الصحف العربية مهتمة في الغالب بالحوادث التي وقعت في الاسبوع المنصرم كانت المقالات المهيجة التي نشرت في الصحف العربية ذات صبغة سياسية عمومية اضف الى ذلك طبعاً ، المقالات التي بنيت على بيانات اصدرتها جمعية حراسة الاماكن الاسلامية المقدسة . ونورد مثالاً على المقالات غير المستندة الى حقائق مقالة بشأن « حديث مع رئيس الحاخامين كوك » نشرت في جريدة دوارهايوم في ١٨ آب واخرى نشرت في ١٦ آب في جريدة البرموك التي اتخذت من مناسبة وقوع مولد النبي في ذلك اليوم فرصة للقيام بدعاية مهيجة . واخذت الصحف العبرية اعتباراً من ٢٠ آب تنشر انباء اشاعات وردت من مراكز مختلفة . وجاء نبأ من بتاح تكفا بان معظم العمال العرب الذين يشتغلون في بيارات اليهود قد انسحبوا وهذا النبأ صحيح تقريباً . وجاءت الانباء من مراكز اخرى ، منها ما شاع بين العرب في الخليل بان اليهود ينوون الهجوم على المسجد الاقصى في اليوم الثالث والعشرين من شهر آب

وقد ظهرت في اثناء هذا الاسبوع ، كما قال الماجور ساندرس ، دلائل النشاط في حركات العرب وعلى الاخص في « تنقلات بعض شخصياتهم البارزة » . وادليت الشهادة امامنا عن تنقلات صبحي بك الخضرة ، احد اعضاء اللجنة التنفيذية العربية الذي سنتناول اعماله بالبحث في الفصل التالي من هذا التقرير

ونرى من واجبنا ان نشير في هذا المقام الى مسألة اخرى تتعلق بسفر كان ينوي القيام به زعيم مسلم كبير . ففي اليوم الخامس عشر من شهر آب ارسل المفتي سكرتيره لكي يحصل له على فيزا لبلاد متعددة وللتأكد مما اذا كان في الامكان منحه فيزا لسوريا.

وقد ذكر المفتي بانه كان ينوي الذهاب للاستراحة في اقرب وقت بعد ١٦ آب . فاستحصل سكرتيره على الفيزا من قنصليات البلاد التي ينوي السفر اليها ولكنه وجد القنصلية الافرنسية مغلقة حينما وصل اليها للبحث في مسألة منح المفتي فيزا لسوريا . ثم عاد الى هذه القنصلية في اليوم السابع عشر فقيل له ان المسألة يجب احالتها الى السلطات الافرنسية في بيروت . وذكر المفتي انه في ١٧ آب قرر تأجيل سفره وفي ٢٣ منه اهمل فكرة السفر بالمرة بالنظر لحالة البلاد المضطربة آنئذٍ

وفي ٢٢ آب عقد اجتماعان مهمان . فحوالي ظهر ذلك اليوم قابل المستر لوك ، يصحبه المستر ملز ، المستر برودي والمستر هوروفتز وممثلي الفا ادلومي فذكروا له بعض الاشاعات التي نشرت في الصحف اليهودية وغيرها من الاشاعات التي كانت رائجة عندئذٍ منها انه سيحصل اضطراب في اليوم التالي واعربوا له عن قلقهم من وقوع ما يخل بالأمن العام في ٢٣ آب اذ يأتي فيه ، بسبب كونه يوم جمعة ، جموع كبيرة من المسلمين الى القدس . وبعد ان اعلمهم المستر لوك بانه اتخذ التدابير لالقاء خطب مسكنة في الجوامع في اليوم التالي وبانه امر باستقدام السيارات المصفحة من شرقي الاردن الى الرمله ، تناول مندوبو اليهود البحث فيما اذا كانت الحكومة ستعمد الى تجريد الاشخاص الذين قد يأتون الى القدس من النبابيت او العصي الثخينة التي يحملونها . فقيل لهم رداً على ذلك ، ان هذا تدبير خطر قد يؤدي الى اثارة غيظ الذين يحملون العصي بدون قصد سيء

وفي مساء اليوم الثاني والعشرين عقد اجتماع في بيت المستر لوك ، كان هو قد رتبه بناء على اقتراح المستر هوروفتز ، بين ثلاثة من العرب وثلاثة من اليهود من ذوي المكانة فحضر هذا الاجتماع عن اليهود المستر برودي والمستر بن زفي (احد زعماء جمعية العمال اليهود) والدكتور ليفي (مدير بنك الانكلو — فلسطين) وعن العرب ، جمال افندي الحسيني وعوني بك عبد الهادي من امناء سر اللجنة التنفيذية العربية وصبحي بك الخضرة احد اعضاء اللجنة . وسادت هذا الاجتماع روح الصداقة ويظهر انه في احد ادوار المناقشة تم الاتفاق بين اثنين من الحاضرين ، واحد من كل فريق ، على صيغة بيانين بشأن حائط المبكى كان يراد اصدارهما من قبل الفريقين ، كل فريق منهما على حدة ، ولكن بقية الحاضرين لم يوافقوا عليهما

وبالحقيقة اعتبر المستر برودي ان هذا الاجتماع لا يملك صلاحية الفصل في الامور المتعلقة بمشكلة حائط المبكى ، ولكنه وضع صيغة بيان اجمالي يرجى منه تسكين شعور الجمهور واقترح ان يوقع هذا البيان من الستة الاشخاص الحاضرين غير ان احد مندوبي العرب ، على الاقل، لم يوافق على ان الوقت قد حان لتوقيع اشخاص بارزين من الطائفتين على مستند واحد وتأجل الاجتماع، وهم على اتم وفاق ، لليوم السادس والعشرين من شهر آب

وفي صباح يوم الجمعة الواقع في ٢٣ آب كانت قوة البوليس الفلسطيني مؤلفة كما يلي : —

٣١	ضابطاً بريطانياً	
٦٩	ضابطاً فلسطينياً	
٥٢٠	من البوليس الخيالة	بما فيهم صف الضباط
٧١٤	من البوليس المشاة	
١٤٢	من البوليس البريطاني	

اما البوليس البريطاني ، الذين كان بينهم ٢٢ نفراً ينتسبون لفرقة القليات ، فقد كان ٧٢ رجلاً منهم في القدس و ٢٧ في يافا و ٣٤ في حيفا و ٩ في نابلس . وبينما كان رجال البوليس الاخرون موزعين في كافة انحاء فلسطين

وقد اعطي السلاح لرجال البوليس البريطاني الذين اقيموا في المدينة الجديدة (منطقة خارج السور) عندما قدموا لاستلام النوبة في صباح ٢٣ آب . اما افراد البوليس الذين كانوا في المدينة القديمة فلم يسلحوا . وفي راينا ان قرار عدم تسليح رجال البوليس في المدينة القديمة كان قراراً صائباً بالنظر لضيق الشوارع وشدة الازدحام في ذلك القسم من المدينة

والجدول التالي يبين كيفية توزيع رجال سلاح الطيران البريطاني في فلسطين وشرقي الاردن في ٢٣ آب ما عدا الذين يشتغلون منهم في مصالح الارزاق والمؤن وفي المستشفيات

	طيارات مصفحة	سيارات مسلحة	ضباط	صف ضباط وانفار	الموقع
مركز قيادة سلاح الطيران البريطاني في فلسطين وشرقي الاردن	—	—	٦	١١	عمان
فرقة الطيارات رقم ١٤ التابعة لسلاح الطيران البريطاني	١٢	—	١٣	١٧٥	عمان
كتيبة السيارات المصفحة رقم ٢ : —					
مركز القيادة	—	—	١	٣٤	عمان
السرية رقم (أ)	—	٤	٣	٣٧	معان
السرية رقم (ب)	—	٣	٢	٢٧	عمان
السرية رقم (ج)	—	٤	٢	٢٧	الرملة
في المطار	—	—	٤	٥٢	الرملة
المجموع	١٢	١١	٣١	١٠	٣٦٣

اما قوة حدود شرقي الاردن ، وهي القوة العسكرية الوحيدة الباقية ، قد كانت في ٢٣ آب مؤلفة وموزعة على الوجه التالي : —

	ضباط بريطانيون	ضباط وطنيون	صف ضباط وانفار	الموقع
مركز القيادة	٥	٤	٩٣	الزرقا
كتيبة الفرسان رقم (أ)	٢	٦	١١٧	معان
كتيبة الفرسان رقم (ب)	٢	٤	١١٨	الزرقا
كتيبة الفرسان رقم (ج)	١	٤	١١١	الزرقا
كتيبة الهجانة رقم (د)	١	٤	١١٢	الزرقا
المجموع	١١	٢٢	٥٥١	

ومدن عمان ومعان والزرقا هذه واقعة في منطقة شرقي الاردن

وعلى ذلك فان القوات العسكرية التي كانت موجودة بالفعل في فلسطين في

صباح اليوم الثالث والعشرين من شهر آب كانت مؤلفة من ستة ضباط و٧٩ نفراً مع ٤ سيارات مصفحة و ٤ سيارات مسلحة كانت مرابطة في الرملة التي تبعد نحو ٢٥ ميلاً عن القدس على طريق القدس — يافا

نعود الان الى حوادث يوم الجمعة الواقع في ٢٣ آب . فقد لاحظ الماجور ساندرس ، حوالي الساعة السابعة صباحاً ان كثيرين من الفلاحين القادمين الى القدس لحضور صلاة الجمعة ، كما هي العادة ، كانوا يحملون عصياً ثخينة ونبابيت . وبعد ان تفقد المدينة القديمة ومنطقة خارج السور اتصل به ان هنالك رعباً واستياءً شديدين في الدوائر الاسلامية بسبب قيام البوليس بتجريد الناس من النبابيت والعصي في ضواحي المدينة عند قدومهم . وكان البوليس يقوم بهذا العمل في جهة طريق اريحا بناء على تعليمات المستر كنسلي هيت ، وهو ضابط البوليس المسؤول عن منطقة خارج السور ، فقرر الماجور ساندرس الغاء هذه التعليمات بناء على الاسباب الاتية التي ذكرها لنا :

(١) ان تجريد الاهالي من العصي والنبابيت عندما يدخلون المدينة بعدئذٍ بجماهير كبيرة لا يكون في حكم المستطاع الا اذا قام به البوليس البريطاني او أُجري بحضوره

(٢) انه لم يكن في الامكان الاستغناء عن رجال البوليس البريطاني للقيام بهذا العمل بدون اخلال في الاصول الحربية الفنية التي اتبعت في توزيع السبعين رجلاً الميسورين

(٣) ان هذ التجريد الجزئي للقادمين الى المدينة الذين يحملون النبابيت والعصي قد يأتي بفائدة قليلة بينما انه قد يحدث ضرراً لا مفر منه

(٤) انه لم يكن هنالك ما يمنع الذين جردوا من النبابيت والعصي من الحصول على نوع اخر من السلاح بعد دخولهم المدينة القديمة

وبعد ان الغى الماجور ساندرس الامر الصادر بتجريد الفلاحين القادمين الى القدس من العصي والنبابيت ، عرج حوالي الساعة الحادية عشرة الا ربعاً ، على مفتي القدس وساله عما اذا كان في امكانه ايضاح الاسباب التي حملت هذا العدد الكبير من المسلمين

القادمين الى القدس من القرى المجاورة على حمل العصي والنبابيت ، فقال له المفتي ان بعض الفلاحين ما زالت ماثلة لديهم المظاهرات التي اقيمت في الاسبوع الماضي ، والتعديات التي وقعت في خلال السبعة الايام الاخيرة من العرب على اليهود ومن اليهود على العرب ، ولذا خشوا احتمال وقوع شغب في القدس في ذلك اليوم واوضح للماجور ساندرس جلياً انه يعتقد بان المسلمين لن يبدأوا باي هجوم او اضطراب الا اذا استفزوا لذلك . وهذا الماجور ساندرس يميل الى الاعتقاد ، كما قال لنا في شهادته ، بان المفتي ابدى رأيه هذا « بحسن نية تامة »

والقى بعض مشايخ المسجد الاقصى ومفتي القدس خطباً في ساحة الحرم الشريف في اثناء صلاة الظهر و بعدها . وقد اخذ بوليسيان عربيان ، اديا الشهادة امامنا ، مذكرات بهذه الخطب . ومما قالاه في شهادتهما ان الخطب التي القيت كانت ' مسكنة ' ، ولكن بعض الحضور « صعدوا الى المنبر » ودعوا الجمع الى عدم الاهتمام بما قاله الخطباء لانهم غير مخلصين لقضية المسلمين . وجدير بالذكر ايضاً انه بينما كان الشيخ حسن ابو السعود يلقي خطبة صرخ بعض الحاضرين بان ما قاله كذب و بان خطبته في الاسبوع الماضي — تلك الخطبة المهيجة التي القاها ، كما ذكرنا فيما تقدم ، اثناء مظاهرة المسلمين بجانب حائط المبكى — تختلف في لهجتها عن هذه الخطبة

وحوالي الظهر سمع الماجور هرنكستون ، ضابط البوليس المسؤول عن المدينة القديمة ، الذي كان عندئذٍ بجانب حائط المبكى صوت عيارات مسدس من جهة ساحة الحرم الشريف . وقد ذكر بعدئذٍ مفتش البوليس المسلم الذي كان عندئذ قائماً بالنوبة في تلك المنطقة بانه عندما قدم المفتي من منزله الى ساحة الحرم تجمع حوله ، كما هي العادة ، بعض اشخاص لاجل السير في معيته الى المسجد الاقصى وان البعض منهم اطلقوا عيارات نارية من مسدساتهم في الهواء

ونحو الساعة الثانية عشرة والنصف تلقى الماجور ساندرس رسالة تلفونية بان جموع المسلمين الذين حضروا صلاة الظهر اخذوا يتدفقون من بوابات الحرم الشريف الى المدينة القديمة وانه قد وقع كثير من الهرج والشغب . ونحو الساعة ١٢ والدقيقة ٤٠ راى الماجور ساندرس اول دلائل الهجوم ، ذلك انه شاهد جمعاً من العرب يجدون في اثر احد شبان اليهود الارثوذكس بالقرب من قشلاق البوليس

في المدينة القديمة (على مسافة ربع ميل من ساحة الحرم) . ولكن البوليس البريطاني صد هؤلاء العرب ولم يصب هذا اليهودي باضرار جسيمة . ومن هذا الحين فصاعداً اخذت جموع المسلمين ، يحمل بعضهم عصياً ونبابيت وبعضهم سيوفاً ، يتدفقون من جهة باب الخليل ، كما ان جمعاً اصغر توجه نحو باب العامود

وقد أديت امامنا شهادات كثيرة وتُليت على مسامعنا عدة تقارير للبوليس لاجل التثبت من سير الحوادث التي وقعت بين ظهر اليوم الثالث والعشرين من شهر آب والساعة الثانية بعد الظهر . وكان كثير من هذه الشهادات ينحصر فيما اذا كان اول شخص قتل في ذلك اليوم عربياً او يهودياً . ان تقارير البوليس تثبت جلياً ان الجموع اخذت تغادر ساحة الحرم الشريف وهي في حالة هياج منذ الساعة الثانية عشرة والنصف وان هذه الجموع — وكان عدد كبير منها قد اصبح عندئذ شديد الحماس — خرجت من باب الخليل وباب العامود حول الساعة ١٢ والدقيقة ٥٠ ، ومن المحتمل قبل ذلك ببضع دقائق . ومما لاريب فيه انه في الساعة ١٢ والدقيقة ٥٠ كانت فئات كبيرة من هذه الجموع تنوي الشر ان لم يكن القتل . وانه في الساعة ١ والدقيقة ١٥ اخذت الاضطرابات ، عندما توسعت على طريق يافا وفي محلة مياشوريم ، شكل هجوم شرس من العرب على اليهود . وقد اديت شهادات من جانب العرب ترمي الى ايجاد عذر لتصرف هذه الجموع من العرب وذلك باثبات كون اليهود قتلوا عربيين قبل شروع العرب بالهجوم عليهم . وقد ردت هذه الشهادة من جميع نواحيها تقريباً بشهادة ضدها أُدلي بها من جانب اليهود اما شهادة موظفي الحكومة التي تدور حول هذه النقطة فمتناقضة غير ان المستر كنسلي هيث ، ضابط البوليس المسؤول عن المنطقة التي ادعي بان العربيين قتلا فيها ، يظن انه ليس من المعقول ان يكون قد وقع حوادث قتل في منطقته قبل الساعة الواحدة والربع على الاقل . الا اننا ، حتى ولو قبلنا الشهادة التي ادلي بها من جانب العرب برمتها ، فلا نعتبر ان قتل عربيين من قبل اليهود حوالي الساعة ١٢ والدقيقة ٣٠ بعد ظهر اليوم الثالث والعشرين من شهر آب مبرر وحده لهجوم العرب . ويجب ان نتقدم في هذا البحث درجة اخرى ، اذ يجب ان يُبين ان تصرف جموع العرب تسبب فعلاً عن علمهم بوقوع هذا القتل . ففيما يختص بالجموع التي كانت على طريق يافا لم يُحاول اثبات اية صلة بين تصرفها وقتل العربيين الذي يدعى بوقوعه على مسافة

نصف ميل من ذلك الموقع . وبالحقيقة اذا اعتبرنا مسألة الوقت وحدها يكون من المستحيل اثبات اية صلة بينهما . ولذلك نرى ان الاضطرابات في القدس في ٢٣ آب كانت من البدء هجوماً من العرب على اليهود لم يثبت له مبرر من جهة قتل اليهود للعرب قبل ذلك . وبناء على ذلك فان مسالة ما اذا كان الشخص الاول الذي قتل في ٢٣ آب عربياً او يهودياً ليست مهمة لدرجة انها تستلزم الاستفاضة في بحث الشهادات التي تدور حول هذه النقطة او التعمق في درسها

ونحن لا ننوي ان نستفيض في سرد حوادث الاضطرابات الا حيثما يكون ذلك ضرورياً لايضاح الامور التي ستعرض للبحث في الفصول التالية من هذا التقرير ولذلك اقتصرنا الفقرات التالية على ايراد بيان موجز عن الاضطرابات في سائر انحاء فلسطين

ما ازفت الساعة الثانية بعد الظهر حتى كانت الجموع التي خرجت من باب الخليل قد تفرقت فانتقل الهجوم من هذه المحلة الى الضواحي اليهودية . واطلق البوليس النار لاول مرة في محلة مونتفيوري القديمة حوالي الساعة الثانية بعد الظهر . وبعد الساعة الثالثة بقليل قامت بضع طيارات بمظاهرة فوق مدينة القدس . ووصلت السيارات المصفحة من الرملة حوالي الساعة الثالثة والنصف . ونحو الساعة الرابعة تم تجنيد ٧٠ كونستبلا خصوصياً . وعند المساء ، قدمت من شرقي الاردن الى القدس الكتيبة (ب) من فرقة السيارات المسلحة مع عدد من جنود سلاح الطيران

ونحو الساعة الرابعة والنصف كانت المدينة القديمة في حالة السكينة الا انه استمر اطلاق النار بصورة غير منتظمة حول ضواحي المدينة وكان مصوباً بالاكثر الى الضواحي اليهودية النائية

وكانت اغلب انحاء البلاد ، ما عدا القدس ، هادئة طيلة يوم ٢٣ آب . غير ان العرب قاموا بهجوم على القرى اليهودية الواقعة على مسافة بضعة اميال من القدس . ولما وصلت انباء الاضطرابات التي وقعت في القدس الى نابلس والخليل قامت جموع هائجة بمظاهرات للاعراب عن سخطها واستيائها ووقع هجوم على مدرسة يهودية في الخليل قتل في اثنائه يهودي واحد

و بعد ظهر اليوم الثالث والعشرين من شهر آب ابرق المستر لوك الى مالطة طالبًا نجدة بحرية، كما انه ابرق الى وزارة المستعمرات طالبًا الاسراع في ارسال فرقة من الجنود البريطانيين الى فلسطين وفي صباح اليوم الرابع والعشرين طلب من المندوب السامي في مصر تلفونيًا ارسال نجدة عسكرية من الجنود الموجودة في القطر المصري. وفي غداة ذلك اليوم اعلمه البوليس بانه ليس في استطاعتهم ان يتحملوا بعد ذلك مسؤولية توطيد الامن العام فتولى الكروب كابتن، قائد قوة سلاح الطيران في فلسطين وشرقي الاردن، قيادة قوات الامن العام والقوات العسكرية فيهما. وحوالي الساعة الخامسة بعد ظهر ذلك اليوم وصلت القدس اول ارسالية من الجنود من مصر، وهي شرذمة من فرقة سوث وايلس بوردررز يبلغ عددها ٦٠ رجلاً. ثم وصلت نحو الساعة الرابعة والنصف بعد ظهر اليوم التالي بقية هذه الفرقة ما عدا كتيبة منها توجهت الى يافا، ووصل معها البريجادير جنرال دوبي، الذي تولى قيادة الجيوش في اليوم السادس والعشرين من شهر آب. وما ازف اليوم السابع والعشرين من شهر آب حتى كانت القوات التالية اما موجودة في البلاد فعلاً او في طريقها اليها — خمس بوارج انكليزية وثلاث فرق من الجنود و كتيبة من السيارات المسلحة وفرقة من سلاح الطيران وشرذمة من الجنود المساعدة وفضلاً عن ذلك كانت قد صدرت الاوامر الى فرقتين من المشاة في مالطة كي تكونا على اهبة الاستعداد للذهاب الى فلسطين عند مسيس الحاجة

ونحو الساعة التاسعة من صباح اليوم الرابع والعشرين من شهر آب قام العرب في الخليل بهجوم وحشي على محلة (حارة) اليهود وعلى البيوت اليهودية المنعزلة الواقعة خارج الاحياء المزدحمة بالسكان. فقتل اكثر من ٦٠ يهودياً بينهم كثير من النساء والاولاد، وجرح اكثر من خمسين منهم وقد اقترن هذا الهجوم الوحشي، الذي لا نفيه اشد عبارات الاستنكار حقه، باعمال التدمير والنهب، ودنست الكنائس اليهودية ووقع هجوم على مستشفى يهودي، كان يعالج العرب ايضاً، ونهب. ولولا الشجاعة الفائقة التي ابداها المستر كفرتا، وهو ضابط البوليس البريطاني الوحيد في تلك المدينة، لتحولت الاضطرابات في الخليل الى مذبحة يهودية عمومية. اما النجدات العسكرية التي ارسلت من القدس فلم تصل الخليل الا نحو الساعة الثانية بعد الظهر اذ حدث لها على الطريق ما أخر وصولها غير انه حتى ولو لم تتأخر هذه النجدات لما كان في امكانها ان تصل الخليل قبل الظهر اذ انها لم تغادر القدس الا عند الساعة الحادية عشرة صباحاً

وفي نفس ذلك اليوم هجم جمع جائج على قشلاق البوليس في نابلس بغية الحصول على السلاح ولو لا اطلاق البوليس النار عليه لوقع ما لا تحمد عقباه. ووقع هجوم على اليهود في بيسان ، وهي مدينة عربية صرفة يرعى البدو مواشيهم في ضواحيها. ووقعت اضطرابات طفيفة في يافا وهوجمت مستعمرات يهودية عديدة منها مستعمرة موتزا التي تكررت فيها فظائع الخليل بدرجة اخف

وكانت القدس اكثر هدوءاً في ٢٥ و ٢٦ آب غير انه وقع هجوم غير منتظم على الضواحي كان في اغلبه هجوماً من العرب على اليهود . واستمر الهجوم على المستعمرات اليهودية المنعزلة وهوجمت مستعمرات عديدة منها . ودمرت ست مستعمرات تدميراً تاماً وأعملت فيها ايدي النهب وحرقت . وساءت الحالة في حيفا ويافا ووقع هجوم على هدار هكرمل ، وهي محلة يهودية في ضواحي حيفا ، ووقع اضطراب في المدينة القديمة حول مطحنة يهودية . اما في يافا فقد اطلق احد ضباط البوليس النار على جمع من العرب فتمكن بذلك من صد الهجوم عن محلة يهودية واقعة بين يافا وتل ابيب . وقد وقع في هذه المحلة افظع حادثة روبت عن هجوم اليهود على العرب قتل في اثنائها إمام المسجد وستة من افراد عائلته . وفي اليوم السادس والعشرين من شهر آب وقع ايضاً هجوم من اليهود على مقام النبي عكاشه في القدس ، وهو مقام مقدس قديم الاثر له مكانة كبيرة من التقديس في نفوس المسلمين. واصيب المقام بتلفٍ كبير ودنست قبور الصحابة الكائنة فيه . ثم تحسنت الاحوال في ٢٧ و ٢٨ منه ومع وصول جنود اخرين قبض على ناصية الامر . ونحو الساعة الخامسة والربع من مساء اليوم التاسع والعشرين من شهر آب هجم غوغاء من العرب على محلة حارة اليهود في صفد ، وهي مدينة بعيدة واقعة في الجليل الاعلى على علو نحو ٣٠٠٠ قدم فوق سطح البحر . وكان الكابتن فرادي مدير بوليس صفد يخشى ، لبضعة ايام خلت ، احتمال وقوع اضطرابات ، فارسلت شرذمة اخرى صغيرة من قوة حدود شرقي الاردن الى صفد وكانت شرذمة اخرى من الجنود البريطانيين في طريقها اليها حينما وقعت الاضطرابات. ولكنها ، لسوء الحظ ، وصلت بعد هجوم العرب الذي وقع في اثنائه ٤٥ يهودياً بين قتيل وجريح ، بنحو ساعتين ، واحرقت دور ودكاكين عديدة لليهود ، وتكررت اعمال التدمير التي اخذت دوراً هاماً في حوادث الخليل

وانتهت الاضطرابات بحوادث صفد. واذا استثنينا حوادث تعدٍ انفرادية ، فقد اخذت

الحالة تتحسن تحسناً مطرداً في الداخل والخارج يوماً بعد يوم . وفي اثناء الاضطرابات قتل ٣٣ اوجرح ٣٣٩ من اليهود ، عولج منهم ١٩٨ في المستشفيات . وقتل ٨٧ من العرب عولج منهم ١٨١ جريحاً في المستشفيات وقد تسبب كثير من اصابات العرب، ومن المحتمل بعض اصابات اليهود ، من اطلاق النار عليهم من قبل البوليس او القوات العسكرية . وقد اعتمدنا في ايراد عدد اصابات اليهود الذي ذكرناه على الاحصاءات التي زودتنا بها المراجع اليهودية، اما اصابات العرب فهذا العدد هو عدد القتلى او الجرحى الذين دخلوا فعلاً الى المستشفيات . و يقول مدير الصحة في تقريره حول هذا الموضوع انه « من المعلوم ان اصابات عديدة وقعت بين العرب برصاص البنادق في ضواحي المدن وفي داخلية البلاد ولم يؤخذ قيد بها » *

والان وقد سردنا بايجاز لمحة عن مدة الاضطرابات نرى ان نتقدم الى وصف الحوادث الاخرى التي لها علاقة بموضوع التحقيق والتي وقعت بين ٢٣ آب و٢٩ منه

نبدأ اولاً بمسألة تسليح اليهود وتجريدهم من السلاح . ذكرنا فيما تقدم انه ما ازفت الساعة الرابعة بعد ظهر اليوم الثالث والعشرين من شهر آب حتى كان قد جند نحو ٧٠ كونستبلاً خصوصيًا ، جميعهم من التبعة البريطانية و بينهم عدد من اليهود البريطانيين . و بعد ذلك بقليل وزع الماجور ساندرس بناءً على اقتراح المستر بن زفي ، احد زعماء العمال اليهود ، سلاحًا على ثمانية عشر رجلاً من مسرّحي الفرقة اليهودية وعصيًا على نحو ٦٠ يهودياً . وكان القصد من تسليحهم ان يساعدوا على الدفاع عن الاحياء اليهودية في القدس . وحوالي الساعة العاشرة من صباح يوم السبت الواقع في الرابع والعشرين من شهر آب الخ ممثلو اللجنة التنفيذية الصهيونية على المستر لوك بوجوب تجنيد وتسليح نحو ٥٠٠ شاب من اليهود يعهد اليهم بحماية المستعمرات اليهودية النائية ولكن المستر لوك بعد انعام النظر في هذا الامر قرر عدم تسليحهم . وقد استشار ، قبل ان اتخذ قراره هذا ، قائد سلاح الطيران الذي اعلمه بان في الامكان المحافظة تماماً على المستعمرات النائية حول القدس بواسطة الجنود الذين كان من المنتظر وصولهم في

---

*ملاحظة : ورد في تقرير من المندوب السامي وصل بعد التوقيع على هذا التقرير تعديل لعدد اصابات العرب كما يلي : —

القتلى او الذين توفوا في المستشفيات	١١٦
الجرحى الذين عولجوا في المستشفيات	٢٣٢

ذلك اليوم . وكان المستر لوك في قراره هذا مدفوعاً ايضاً بعامل اخر ، ذلك انه كان من رايه وراي مستشاريه المدنيين ان تسليح عدد من اليهود قد يزيد الحالة تفاقماً ويعرض للخطر حياة عدد من اليهود يفوق العدد الذي يمكن حمايته بواسطة تسليح اولئك الذين عرضت عليه خدماتهم

وقد أُذيع للجمهور قرار الحكومة هذا بوجوب عدم تسليح هؤلاء اليهود وفي نفس ذلك اليوم ، اي في ٢٤ آب ، اصدر مفتي القدس وبعض وجهاء العرب البيان التالي :

« بمناسبة الفتنة المؤسفة التي حدثت بالامس راجت اشاعات كثيرة واراجيف مختلفة بان الحكومة جندت بعض اليهود وقلدتهم سلاحاً وانها اعادت الجنود اليهود الذين كانوا في الخدمة اثناء الحرب العامة ، وان جنود الحكومة انما تطلق النار على العرب دون غيرهم

« ولما راجعنا الحكومة مستعلمين عن صحة هذه الاشاعات اكدت لنا وتحققنا بان لا صحة مطلقاً لذلك وانها لم تقلد سلاحاً لاحد من اليهود وانها لا تتحيز مطلقاً لفريق دون اخر بل تحافظ على الامن وتقوم بواجبها كحكومة حيادية قبل كل شيء فلا تطلق النار على العرب دون غيرهم ولكنها تحمي الارواح وتحافظ على النفوس بدون تحيز

« وقد تحققنا انها كررت تلك الاوامر على الجنود

« وبناء على ذلك ورغبة في حقن الدماء وصيانة الانفس نطلب منكم ، ايها العرب ، باسم مصلحة البلاد التي تهمكم قبل كل اعتبار ان تعملوا جميعاً باخلاص لحسم الفتنة وحقن الدماء وصيانة الارواح ونرجو منكم جميعاً الاخلاد الى السكينة والهدو وبذل الجهد في المساعدة على اقرار الامن وعدم الاصغاء الى مثل هذه الاشاعات والاراجيف المختلفة وان تثقوا باننا باذلون كل جهد في تحقيق مطالبكم وامانيكم الوطنية بالطرق السلمية . فتذرعوا بالحلم والحكمة والصبر وان الله مع الصابرين »

وفي ٢٧ آب اعلم مفتي القدس المستر لوك تلفونياً بان هنالك جمهوراً كبيراً من

العرب الهائجين في ساحة الحرم الشريف يطلبون سلاحاً بحجة ان الحكومة خالفت الوعد الذي قطعته بعدم تسليح اليهود فوافق المستر لوك ، بناءً على اقتراح المفتي ، على مقابلة وفد منهم حول هذا الامر . وكان هذا الوفد مؤلفاً من بعض ذوي الحيثية ، واوضح للمستر لوك بان الجمهور الهائج في ساحة الحرم الشريف ، يرى في ابقاء اليهود مسلحين نقضاً للعهد الذي قطعته الحكومة ، ولذلك يكون البيان الصادر في ٢٤ آب ، الذي اوردناه فيما تقدم ، قد صدر بناءً على مقدمات غير حقيقية . وقبل ان يجيب المستر لوك هذا الوفد استشار الجنرال دوبي فاشار عليه « بعدم تسليح او استخدام اليهود ككونستبلات خصوصيين في اثناء الحوادث الحاضرة كي يتاكد المجلس الاسلامي بان الحكومة لا تستخدم اليهود بمثل هذه الصفة » . ثم قرر المستر لوك مستنيراً بهذا الراي تجريد الكونستبلات الخصوصيين من اليهود وتسريحهم . وقد وصف المستر لوك قراره هذا في اثناء تاديته الشهادة بانه اكدر ، واتفه ، واشق قرار اتخذه في حياته ولكنه قال انه لو توجب عليه ان يفصل في هذه المسألة مرة اخرى في مثل تلك الظروف ، لما احجم عن اتخاذ نفس ذلك القرار . وبناء على قرار المستر لوك هذا تم تجريد الكونستبلات الخصوصيين من اليهود من السلاح في يومي ٢٧ و٢٨ آب . وكان عددهم في ذلك الحين ٤١ شخصاً . وحالما تلقى الماجور ساندرس امراً بتجريدهم من السلاح اتخذ التدابير لتجنيد اخرين يساوونهم عدداً ، ذلك انه وجه نداء اخر الى رؤساء الدوائر . الى الاشخاص البارزين من التجار البريطانيين كي يقدموا له عدداً اخر من ذوي التبعة البريطانية للقيام بمهام الكونستبلات الخصوصيين

نتقدم الان الى مسألة اخرى . ففي اثناء الاضطرابات وبعدها ابرقت اللجنة التنفيذية الصهيونية الى الجمعية الصهيونية بلندن عدة برقيات منها ما كان لتزويد تلك الجمعية بانباء الحالة في فلسطين ومنها ما كان لابلاغها شكواها من حكومة فلسطين . ولا نود ان نبحث في هذه البرقيات باسهاب في هذا المقام بل نكتفي بان نلاحظ انه بينما كانت بعض الشكاوي والتهم التي وجهت في هذه البرقيات الى حكومة فلسطين تنم عن حالة هياج وقلق ، ليسا بغير طبيعيين في مثل هذه الظروف ، فقد كان كثير منها ذات صبغة تستوجب سحبها بعدئذ بلا تردد . وقد تضمنت هذه البرقيات شكاوي اخرى ادليت شهادات امامنا لتأييدها واثباتها وسنعرض لبحثها وتدقيقها في فصل تال من تقريرنا

وفي اليوم التاسع والعشرين من شهر آب رجع الى فلسطين السر جون تشانسلور ، المندوب السامي الذي كان متغيباً بالاجازة وتقلد زمام الحكومة . واصدر في اليوم الاول من شهر ايلول المنشور التالي :—

« عدت من المملكة المتحدة فوجدت ، بمزيد الاسى ، ان البلاد في حالة اضطراب فاصبحت فريسة لاعمال العنف غير المشروعة

« وقد راعني ما علمته من الاعمال الفظيعة التي اقترفتها جماعات من الاشرار ، سفاكي الدماء ، عديمي الرأفة ، واعمال القتل والوحشية التي ارتكبت في افراد من الشعب اليهودي خلوا من وسائل الدفاع بقطع النظر عن اعمارهم وعما اذا كانوا ذكوراً او اناثاً والتي صحبتها — كما وقع في الخليل — اعمال همجية لا توصف ، وحرق المزارع والمنازل في المدن والقرى ونهب وتدمير الاملاك

ان هذه الجرائم قد انزلت على فاعليها لعنات جميع الشعوب المتمدنة في انحاء العالم قاطبة

« فواجبي الاول ان اعيد النظام الى نصابه في البلاد وان اوقع القصاص الصارم باولئك الذين سوف يثبت عليهم انهم ارتكبوا اعمال العنف . وستتخذ جميع التدابير الضرورية لتحقيق هاتين الغايتين وبناء عليه اطلب من جميع سكان فلسطين ان يساعدوني على القيام بهذا الواجب

« ووفاقاً لتعهد اعطيته للجنة التنفيذية العربية قبل مغادرتي فلسطين في شهر حزيران المنصرم تباحثت ، في اثناء وجودي في انكلترا ، مع وزير المستعمرات بشأن اجراء تغييرات دستورية في فلسطين غير اني سأوجل هذه المباحثات مع حكومة جلالته بسبب الحوادث الاخيرة

« ولكي اضع حداً للاخبار الملفقة التي ذاعت اخيراً حول موضوع حائط المبكى (البراق) اعلن لعموم الاهالي بانني عازم ، وحكومة جلالته موافقة ، على تطبيق المبادئ التي ينطوي عليها الكتاب الابيض الصادر في ١٩ تشرين الثاني سنة ١٩٢٨ بعد تقرير الطرق لتطبيقها »

وقد قابلت اللجنة التنفيذية العربية هذا المنشور باشد الاستياء ووجهت الى المندوب السامي مذكرة طويلة دحضت فيها كثيراً من البيانات الواردة فيه واسندت الى اليهود تهمة اشعال نار الاضطرابات . وحاولت اللجنة التنفيذية العربية تأييد مدعاها هذا بايراد امور واقعية . وفي اثناء التحقيق سئل اكثر شهود الحكومة عما ورد في رد اللجنة التنفيذية العربية فاجابوا ، في جميع الاحيان تقريباً ، بان البيانات التي وردت فيه غير صحيحة في جوهرها

بهذا نكون قد انتهينا من سرد الحوادث التي كانت ذات صلة مباشرة بالاضطرابات غير ان هنالك حادثين وقعا بعد الاضطرابات وقدمت شهادة عنهما في اثناء التحقيق . وقد نشأ الحادث الاول عن الفقرة الاخيرة التي وردت في منشور المندوب السامي الذي صدر في اليوم الاول من شهر ايلول ، والذي اوردنا نصه فيما تقدم . ففي خلال شهر ايلول انعم النظر في مسألة تطبيق المبادئ الواردة في الكتاب الابيض بشان حائط المبكى (البراق) وفي اليوم الاول من شهر تشرين الاول بلغت التعليمات التي وضعت للوصول الى هذه الغاية الى رئاسة الحاخامين . وقد نصت هذه التعليمات على ان لليهود حق السلوك الى حائط المبكى لاجل اقامة شعائر العبادة في جميع الاوقات ، وعينت بصورة قاطعة الادوات الطقسية التي يسمح لليهود بجلبها الى الحائط ، وحظرت جلب المقاعد والكراسي الى الحائط ، وسوق الحيوانات على الرصيف الكائن امامه في اوقات معينة ، وقررت ابقاء الباب الذي يؤدي من الرصيف الى الزاوية في طرف الحائط الجنوبي مغلقاً في اوقات معينة

غير ان هذه التعليمات لم ترض اليهود ولا العرب . واول حادث هام نشأ عن تطبيقها كان بشأن استعمال البوق ، وهو قرن ينفخ مراراً كقسم من شعائر العبادة في عيد راس السنة عند اليهود وعند انتهاء الصلاة التي تقام في يوم عيد الغفران الذي يقع بعد عيد راس السنة اليهودية بنحو عشرة ايام .

وفي شهر تشرين الاول الماضي شكى المجلس الاسلامي الاعلى الى المندوب السامي من انه جرى نفخ البوق مراراً عند الحائط في يوم عيد راس السنة اليهودية الذي صادف وقوعه في اول ذلك الشهر وذكر ان التعليمات التي اصدرها المندوب السامي في اليوم الاول من شهر تشرين الثاني لا تجيز النفخ بالبوق فقرر المندوب السامي

منع استعمال البوق بجانب الحائط رغبة منه في تنفيذ هذه التعليمات بدقة ريثما تعين لجنة مخصوصة بموجب المادة الرابعة عشرة من صك الانتداب يتسنى لها الفصل في الحقوق والمطالب الناشئة عن حائط المبكى . ولذا اضطر جماعة المصلين في يوم عيد الغفران عند اليهود ، في اواسط شهر تشرين الاول ، الى الذهاب الى كنيس مجاور حيث اختتمت الصلاة في ذلك اليوم بنفخ البوق

وقد اشير الى قرار المندوب السامي هذا في اثناء التحقيق كدليل على ما اسند الى الحكومة من عادة الاذعان لمطالب العرب . وكان من جملة ما ادلي به بالنيابة عن اللجنة التنفيذية الصهيونية ان اذعان حكومة فلسطين لمطالب العرب على هذا النحو في وقت كان فيه عدد وافٍ من الجنود في فلسطين هو بنفسه دليل على كون الضعف من مميزات حكومة فلسطين . غير اننا مقتنعون ، بما لدينا من بينة ، بان المندوب السامي عندما اتخذ القرار بمنع النفخ بالبوق عند حائط المبكى لم يكن قد اذعن للتهديد بل انما كان منفذاً لتعليماته التي اصدرها بشان استعمال الادوات الطقسية عند الحائط . وقد يكون للمراجع اليهودية الدينية حق جلي ثابت يخولها جلب البوق الى الحائط لاستعماله كقسم من شعائرها الدينية فان كان هذا هو الواقع فمن المؤسف جداً انها لم تتخذ التدابير لاثبات حقها هذا بابراز البينات حينما طلب اليها ، على نحو ما ذكرنا فيما سبق ، في اوائل سنة ١٩٢٩ ان تبرز لحكومة فلسطين البينات التي تثبت العادة المتبعة فيما مضى فيما يتعلق بجلب الادوات الطقسية الى حائط المبكى

ونختم هذا الفصل بالاشارة الى كتاب ارسلته جمعية حراسة المسجد الاقصى والاماكن الاسلامية المقدسة الى رئيس الحاخامين كوك بتاريخ ١٤ تشرين الثاني الماضي اي بعد انتهاء الاضطرابات في فلسطين بنحو احد عشر اسبوعاً . ولهذا الكتاب بعض الاهمية من حيث انه يدل على ان حملة المسلمين بشأن البراق كانت لا تزال مستمرة في شهر تشرين الثاني وعلى ان بعض المراجع الاسلامية الدينية ، على الاقل ، كانت ترفض قبول المبادئ المقررة في الكتاب الابيض (رقم ٣٢٢٩) لسنة ١٩٢٨ التي تقول بان للطائفة اليهودية في فلسطين حقاً ثابتاً يخولها السلوك الى حائط المبكى (البراق) في جميع الاوقات لاجل اقامة شعائر العبادة

الفصل الرابع

الشكاوي التي وجهتها اللجنة التنفيذية الصهيونية ضد مفتي القدس واللجنة التنفيذية العربية

اتينا في الفصل السابق على ذكر الحوادث التي وقعت في فلسطين منذ يوم عيد الغفران سنة ١٩٢٨ بقدر ما رأينا ذلك ضرورياً للغاية من التحقيق الذي قمنا به . ونود الان ان نبحث ، مستنيرين بتلك اللمحة التاريخية ، في الشكاوي التي وجهت في اثناء التحقيق بالنيابة عن اللجنة التنفيذية الصهيونية ضد مفتي القدس واللجنة التنفيذية العربية وحكومة فلسطين . اما الشكاوي التي وجهت ضد حكومة فلسطين فيختلف معظمها عن الشكاوي التي وجهت ضد مفتي القدس واللجنة التنفيذية العربية ولذا فاننا نؤجل النظر فيها للفصل التالي ، ونتناول الان الشكاوي التي وجهت الى المفتي واللجنة التنفيذية العربية

اذا نظرنا الى هذه الشكاوي من حيث مجموعها يمكننا حصرها في تهمة واحدة هي ان الاضطرابات التي وقعت في فلسطين في شهر آب الماضي كانت لدرجة كبرى نتيجة مباشرة لتنظيم وتحريض يجب ان تلقى تبعتهما على المفتي واللجنة التنفيذية العربية . ومن البديهي ان من المهم وجود عامل قوي عند فحص تهم من هذا النوع ، وهذا الوجه من المسألة لم يغرب عن بال اللجنة التنفيذية الصهيونية ذلك انها استندت في دعواها فيما يتعلق بتهم التحريض والتنظيم على زعم ان مفتي القدس واللجنة التنفيذية العربية كانا يعملان تحت تاثير عامل سياسي عام هو الوقوف موقف المعارض الشديد لتصريح بلفور وسياسة الوطن القومي اليهودي . وقد ادعي ايضاً في حالة المفتي بانه كان مدفوعاً برغبة تامين منصبه .

اما اذا كان قد ثبت العامل الاول فذلك مما لا ريب فيه ولم تحاول اللجنة التنفيذية العربية ولا المفتي قط اخفاء الواقع من انهما يعتبران السياسة التي سارت عليها وزارات جلالته المتعاقبة من سنة ١٩١٨ سياسة مجحفة بمصالح العرب الذين يمثلانهم . ولم تتغير معارضتهما لهذه السياسة فقد وقفت اللجنة التنفيذية منذ تشكيلها موقف المعارض لهذه السياسة ورفضت قبول الكتاب الابيض الذي صدر سنة ١٩٢٢ وليس هنالك

ما يدل على انها غيرت الموقف الذي وقفته عندئذ. وقد اعرب المفتي بصفته الشخصية قبل انتخابه لمنصبه الحالي عن شعوره نحو السياسة المتبعة في فلسطين حتى انه تورط في اضطرابات سنة ١٩٢٠. ولما قامت المحكمة العسكرية بالتحقيق كان عندئذ في سوريا فحكمت عليه بالحبس غيابًا. الا ان السر هربرت صموئيل اصدر عفوا عنه بعد ذلك ببضعة اشهر بينما كان لا يزال خارج فلسطين وبناء على هذا العفو لم يسجن قط. اما اذا كانت اعمال المفتي في ذلك الحين تبرر او لا تبرر صدور هذا الحكم بحقه فذلك ليس من شأننا. غير ان تورطه في تلك الاضطرابات، اذا نظر اليه مع شهادته امامنا، لاكبر دليل على انه كان ولم يزل معارضًا للسياسة الحالية في فلسطين.

والادعاء الاخر الذي وجه ضد المفتي هو انه كان مدفوعًا برغبة تامين رئاسة المجلس الاسلامي الاعلى له. ولكي يمكن اثبات هذا الادعاء يجب في بادئ الامر اثبات ان منصب المفتي كان متزعزعًا او مهددًا من احدى النواحي. وقد ادعي امامنا فيما يتعلق بالنقطة الاولى ان موقف المفتي تضعضع من جراء مشروع النظام الذي وضعته في شهر كانون الاول سنة ١٩٢٨ لجنة عينتها حكومة فلسطين برئاسة المفتي نفسه وعهدت اليها رفع التواصي بشان تعديل نظام المجلس الاسلامي الاعلى الحالي. اما مدى التاثير الذي قد يحدثه مشروع النظام هذا، ان كان هنالك تأثير ما، على موقف المفتي فامر شاق جداً ويتوقف كما هي الحال على الحجة القانونية وعلى تفسير بعض احكام هذا النظام الحالي التي لا تخلو من غموض. واجتنابًا للبحث الطويل نذكر اكبر تاثير يحتمل ان يحدثه مشروع النظام في مركز المفتي ذلك انه يستمر في رئاسة المجلس الاسلامي الاعلى تسع سنين ثم تتجدد هذه المدة من نفسها تسعًا فتسعًا ما لم تقرر الهيئة الاسلامية العامة بموافقة ثلثي مجموع اعضائها تجديد انتخابه. ومما لا يمكن ادراكه حسب اعتقادنا ان يكون مشروع هذا النظام الذي يؤمن مركز المفتي تسع سنوات ويفتح امامه باب الامل بالبقاء في منصبه بعد انقضاء هذه المدة دافعًا للمفتي للتحريض على الثورة او تنظيمها

غير ان هنالك اعتبار اخر ذلك انه عندما وقعت الاضطرابات لم تكن حكومة فلسطين قد اتخذت قراراً بشان تواصي اللجنة التي قدم احد اعضائها مطالعات مستقلة اوصى فيها بترك مسالة انتخاب رئيس المجلس الاسلامي الاعلى للفصل فيها من الهيئة الاسلامية العامة. وقد ايدت هذه المطالعات بعض الصحف العربية وقامت حملة

صحافية ضد المفتي تخللها الغمز واللمز ، مما هو ليس بغريب في البلاد الشرقية ، من ان المفتي وضع يده على اموال الاوقاف العمومية واساء استعمالها واستعمل نفوذه لتعيين اقربائه واصدقائه في الوظائف الدينية المهمة التي تحت سيطرته . ومع ان الحكومة لم تتخذ اي قرار بشان هذا الامر ومع ان هذه الحملة الصحافية الشديدة كانت موجهة ضد المفتي فيترأى لنا انه ليس من المحتمل ان يكون المفتي قد اعتبر هذين الامرين خطراً شديداً يهدد بقاءه في رئاسة المجلس الاسلامي الاعلى ، اذ ان خمسة من ستة الاعضاء الذين يؤلفون اللجنة التي عينتها الحكومة لدرس نظام المجلس وضعوا تواصي منحته كل ما تصبو اليه نفسه حتى ولو كانت تواصيهم برمتها غير مقبولة لديه . ولم يكن من المحتمل ان تقرير المعارضة الموقع من عضو واحد من اللجنة او الحملة الصحافية غير المؤيدة ببينة جوهرية تحمل الحكومة على رفض تواصي اكثرية اعضاء اللجنة . ولذلك كان للمفتي سبب معقول لان يتوقع تنفيذ التواصي ، التي وقعها هو بنفسه . وليس هناك اسباب تحملنا على الظن بانه كان يشعر في خلال سنة ١٩٢٩ بوجود خطر يحيق ببقائه في رئاسة المجلس الاسلامي الاعلى . ولهذا فاننا نرى ان رغبة تأمين منصبه التي كانت جزءاً من التهمة التي وجهتها اللجنة التنفيذية الصهيونية ضده لم تثبت . بقي هنالك العامل السياسي العام الذي قبلنا به ، وبما ان هذا العامل يحتمل ان يكون وحده كافياً لان يدفع المفتي او اللجنة التنفيذية العربية للتحريض على الاضطرابات او تنظيمها ، فاننا نتناول البحث في الشكاوي التي وجهت ضدهما باسهاب

الشكاوي الموجهة ضد المفتي

ان الشكوى الاولى التي وجهت ضد المفتي هي انه ضرب على الوتر الديني كي يحرك شعور العرب ضد اليهود في فلسطين . اما ان يكون الشعور الديني قد لعب دوراً هاماً في الاضطرابات فامر جلي دون ادنى ريب كما يتضح من اللمحة التي اوردناها في الفصل السابق . فقد قامت جمعية حراسة المسجد الاقصى والاماكن الاسلامية المقدسة ، التي للمفتي صلة بها ، والتي يتولى شؤونها غيره من رجال الدين البارزين ، منذ عيد الغفران سنة ١٩٢٨ لغاية شهر تشرين الثاني كما بينا فيما تقدم ، بحملة مبنية على الزعم بان لليهود مطامع في الاماكن الاسلامية المقدسة في فلسطين . وقد انكرت الجمعية الصهيونية وغيرها من الهيئات الصهيونية صحة هذا الزعم الا ان الحملة استمرت . ومن المحتمل ان تكون هذه الحملة دينية ، او سياسية ، او دينية وسياسية معاً . فان

كانت دينية فليست سوى الاعراب عن شعور حقيقي وهي لهذا الحد مبررة. ويجدر بنا للتثبت عن ماهية هذه الحملة ان نبحث اولاً فيما اذا كان لدى المفتي وغيره من الزعماء الدينيين المسلمين الذين اشتركوا فيها اسباب كافية تدعوهم للاعتقاد بصحة الزعم بان لليهود مطامع في الاماكن الاسلامية المقدسة . وقد اكد المفتي وغيره من الشهود العرب الذين اعطوا شهادتهم امامنا بانهم يعتقدون تمام الاعتقاد بان اليهود يقصدون الاستيلاء على المسجد الاقصى وعلى منطقة الهيكل القديم. وقد أُبرزت لنا، تأييداً لهذا الاعتقاد، عدة صور منها صورة مأخوذة عن صحيفة عبرية تصدر في مدينة نيويورك وقد رسمت على بعض هذه الصور قبة الصخرة او بناء يشبهها مع نقوش وكتابة عبرية على جدران البناء ومن الممكن ان تكون هذه الصور اوجدت في نفوس الطبقة غير المثقفة من المسلمين خوفاً حقيقياً من ان تكون احدى غايات اليهود في فلسطين استملاك حائط المبكى ومنطقة الهيكل القديم ، غير اننا لا نستطيع ان نصدق بان المفتي او غيره من العرب المثقفين قد خامرتهم في الحقيقة فكرة اعتبار اي هذه الصور التي ابرزت امامنا دليلاً على مطامع اليهود في الاماكن الاسلامية المقدسة

ومن الجهة الاخرى يحتمل ان يكون المفتي او اي مسلم مثقف اخر قد خشي — خشية حقيقية مستندة على سبب — بانه لو اتيح لليهود في المستقبل ان يتغلبوا سياسياً في فلسطين فانهم لن يرضوا عن بقاء منطقة الهيكل القديم في ملكية المسلمين ولا يستطيع اي تصريح تصرح به الجمعية الصهيونية ان يزيل هذه المخاوف . فهذه السياسة الصهيونية التي اعلنتها الجمعية الصهيونية بانها لن تتداخل في الاماكن الاسلامية المقدسة لا يؤيدها ، حتى اليوم ، جميع اليهود الذين يرغب كثيرون منهم ، كافراد ، ان يروا اعادة بناء هيكل «يهوه» في موقعه القديم . وقد اعرب رئيس الحاخامين كوك عن مثل هذه الرغبة ولكنه قال ان ذلك لا يتم الا حين مجيء المسيح . ومثل هذه المخاوف متى شعر بها الناس ، لا يمكن ازالتها بمجرد القول ان بريطانيا العظمى بصفتها اعظم دولة اسلامية في العالم لن تسمح قط بالتداخل في الاماكن الاسلامية المقدسة ، اذ قد يدعي العرب بحق ان مركز بريطانيا العظمى في فلسطين ليس من الضروري ان يدوم اكثر من حكم غيرها من الامبراطوريات العظيمة التي حكمت القدس فيما مضى .

اما اذا كان المفتي والزعماء الدينيون المسلمون قد صدقوا حقيقة جميع المزاعم التي اعربوا عنها فذلك امر يجب ان يبقى من قبيل الحدس والتخمين الذي لا توجد بينة

تؤيده. وفي راينا ان حملة البراق — (وقد اطلقنا هذه العبارة على اعمال الجمعيات الاسلامية المختلفة لتسهيل الرجوع اليها) كانت ترمي عند منشئها الى غرضين ، فقد كانت من الجهة الواحدة مدفوعة برغبة ازعاج اليهود كما كان يقصد منها من الجهة الاخرى توجيه الراي العام العربي لجهة مطالب المسلمين فيما يتعلق بحائط المبكى وما جاوره. فحفلة الذكر والاذان في جوار حائط المبكى لم يكن يقصد منهما في الاصل سوى ازعاج اليهود. ومن هنا تطورت الحملة تطوراً خطيراً. ومما لا ريب فيه ان المفتي كان مكتفياً بما توصل اليه ولكن الامور اخذت طوراً اشد خطورة عند الشروع في اعمال البناء في شهر تموز سنة ١٩٢٩. اذ ان الشروع في اعمال البناء ، كما اوضحنا فيما تقدم، اثار استياء جميع طبقات الراي العام اليهودي في فلسطين فتالفت لجان للمحافظة على حقوق اليهود عند الحائط ، ثم بلغت الحملة اشدها وانتهت اخيراً بحوادث آب سنة ١٩٢٩. وقد يكون من الانصاف ان نعلق على سياق الحوادث بان حملة البراق ، وهي حركة محصورة اغراضها فيما اشرنا اليه ، قد خرجت من سيطرة اولئك الذين بدأوا فيها ولعبت دوراً في هذه النكبة الاخيرة. غير انه حتى ولو لم يشرع في هذه الحملة في خريف سنة ١٩٢٨ فمن المحتمل ، بل من المرجح ، ان تكون الحوادث التي وقعت في شهري تموز واب الاخيرين كافية لاثارة الاضطرابات بالنظر للاستياء السياسي العام الذي كان يسود الاهالي العرب عندئذ . وقد كان من المحتم ان تصبح مسالة الحقوق والمطالب التي للفريقين عند حائط المبكى مسالة سياسية بالنظر لحالة الشعور العام الذي نشأ عن مباشرة اتمام البناء في ذلك الجوار ، حتى انه لو لم تكن هنالك جمعيات اسلامية في عالم الوجود فمن المؤكد انها كانت تؤلف فوراً وعندئذ لا تختلف النتيجة عن الحوادث التي وقعت فعلا في آب الماضي الا اختلافاً يسيراً ، ان كان يصح ان يكون هنالك اختلاف

ولذا فان استنتاجنا بشأن هذه الناحية من الشكوى الموجهة ضد المفتي هي انه عندما لعب الدور الذي لعبه في تنظيم حملة البراق كان يرمي الى ازعاج اليهود وتوجيه الراي العام العربي الى مسألة حائط المبكى ولكنه لم يكن ينوي ان يستغل الحملة كوسيلة للتحريض على الاضطرابات. غير ان الحركة التي كان له ضلع في انشائها اصبحت، بحكم الظروف ، عاملاً مهماً في الحوادث التي ادت الى الاضطرابات التي وقعت في شهر آب الماضي ولهذا الحد يجب عليه وعلى كثيرين غيره ممن استغلوا الشعور العام في فلسطين ، مباشرة او غير مباشرة، ان يتحملوا قسطاً من مسؤولية الاضطرابات

اما الشكوى الثانية التي وجهت ضد المفتي فهي ان المحدثات التي اجريت في العادة المتبعة في جوار الحائط بين شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٨ وشهر تموز سنة ١٩٢٩ وان بناء الزاوية ، واعمال البناء برمتها ، لم تكن في حقيقتها سوى محاولات لاثارة اليهود . وقد سبق لنا ان ذكرنا اننا نعتقد ان اجراء حفلة الذكر والاذان ، من هذه المحدثات ، كان القصد منهما في البدء ازعاج اليهود . ونرى ان المحدثات الاخرى واعمال البناء كان يراد منها اثبات الحقوق القانونية والملكية التي للمسلمين في الحائط وفي املاك الوقف المجاورة . ولا ريب ان هذا التشديد لاثبات الملكية في مكان لليهود فيه حقوق دينية ثابتة منذ القدم قد كان مزعجاً لليهود ازعاجاً كبيراً - غير انه لا توجد بينة، ولا نحن نعتقد ، بان وراء هذه الاعمال كان يستتر قصد التحريض على الاضطرابات . وهنالك اعتبار اخر له بعض الاهمية هو ان هذه المحدثات كانت لدرجة كبيرة من قبيل المقابلة بالمثل لمحاولة اليهود جلب بعض ادوات الى الحائط ليس لهم حق في جلبها بموجب التعامل القديم ومن هذه الناحية من الشكوى لا يمكن ان ينسب الى المفتي اي لوم مما لا ينسب الى بعض المراجع اليهودية الدينية ايضاً

وكانت الشكوى الثالثة ، او بالاحرى الزعم ، ان المفتي ، بواسطة رسله ، حرض الاهالي في انحاء فلسطين ، خارج العاصمة ، وكان يدعوهم للقدوم الى القدس . وبالطبع بُني هذا الزعم ، نوعاً ما ، على اشاعات وعلى الاستدلال من حقائق معلومة . ولو كان لهذا الزعم اساس جوهري لاقتضى الامر القيام بالتحقيق فيه من هيئة تملك صلاحية تختلف كل الاختلاف عن صلاحيتنا . اما انه كان هنالك تحريض في اقضية كثيرة وان المحرضين كانوا في بعض الاحيان من الزعماء الدينيين المسلمين فتلك حقائق قد ثبتت لقناعة المحاكم في فلسطين . ومما لا نزاع فيه ان المحرضين كانوا يطوفون البلاد في الاسبوع الثالث من شهر آب الماضي و يدعون اهالي بعض الاقضية للقدوم الى القدس . ونورد على سبيل المثال فيما يلي صورة كتاب سلّم في اليوم الثاني والعشرين من شهر آب لشيخ قرية قبلان بالقرب من نابلس

« سيقع القتال يوم الجمعة القادم في ١٨ ربيع الاول (٢٣ آب سنة ١٩٢٩) بين اليهود والمسلمين . فعلى جميع المسلمين ان ياتوا الى القدس للمساعدة والسلام عليكم وعلى شبانكم »

و يدل هذا الكتاب على انه موقع من المفتي غير انه من المسلَّم به ان التوقيع مزور . ولم يثبت لنا في معرض البينة لا في هذه الحالة ولا في اية حالة اخرى اية صلة بين المفتي واعمال اولئك المعروف عنهم او المظنون بانهم كانوا يقومون بالهياج والتحريض . وبناء عليه فمن الواضح ان الزعم بان المفتي استخدم رجاله لتحريض الاهالي لم يثبت . ولكننا نتقدم في بحثنا درجة اخرى فهنالك سببان يجعلاننا نعتقد باستحالة صحة هذا الزعم فمن الجهة الاولى هذه الثلاث مدن من المدن الاربع ، اذا استثنينا القدس — وهي يافا وحيفا والخليل وصفد — التي وقعت فيها اشد الاضطرابات هي نفس الاماكن التي تبين لنا من الشهادات التي اديت امامنا ضعف نفوذ المفتي فيها وقوة نفوذ الحزب المنافس له في سياسة الشؤون الدينية الاسلامية ، وهذه مدينة الخليل ، التي كانت مرسحًا لاعمال القتل الوحشي والنهب والتخريب ، معروفة بانها معقل الحزب المعارض للمفتي في سياسة الشؤون الدينية الاسلامية . ومما هو جدير بالذكر ايضًا ان في الجنوب الغربي من فلسطين حيث يشتد نفوذ اتباع المفتي لم تتخذ اضطرابات شهر آب الماضي شكلاً عنيفًا

وهنالك سبب آخر يجعل ، في راينا ، ثبوت هذا الزعم بعيد الاحتمال ، هو انه لو كان المفتي قد حثّ على الهياج ووزع نداء حقيقيًا على الاهالي يدعوهم فيه للقدوم الى القدس لاجيب نداؤه من جميع انحاء فلسطين ولكانت الاضطرابات امتدت وعاقبتها اوخم . فلما سئل الشيخ فريح ابو مدين شيخ عشائر بئر السبع ، وهو رجل عظيم النفوذ والسلطة في ذلك القضاء ، ما اذا كانت قد وصلت اشاعات الى عشيرته بان المفتي يريد قدومهم الى القدس ، اجاب بكل تاكيد « كلا فلو تلقينا خبراً من المفتي او من اية هيئة تمثيلية اخرى لما تخلف احد منا عن القدوم ولكنا جئنا جميعنا » . ولا يستطيع احد ممن سمع هذا القول ان يشك في صدق قول هذا الشيخ وليس هنالك ادنى ريب في انه لو وجه المفتي نداء في حالة الهياج الذي ساد البلاد في القسم الاخير من شهر آب الماضي لأُجيب نداؤه فوراً من جميع طبقات الشعب في فلسطين . ومن الثابت ايضًا انه لو امتد هذا النداء الى البلاد الواقعة خارج حدود فلسطين لما كان في الامكان حصر العواقب

قد ذكرنا فيما تقدم ان سكرتير المفتي ، بناء على تعليمات منه ، قام في ١٧ آب بالاستعلام عما اذا كان في الامكان منحه فيزا لدخول سوريا . وفي اثناء التحقيق لُمح ضمنًا ، كما

فهمنا ، بان الاستعلام الذي قام به سكرتير المفتي يجب ان يعتبر دليلاً على ان المفتي كان يرغب في الحصول على تسهيلات تمكنه من السفر بسهولة من فلسطين فيما لو حبطت الاضطرابات التي كان يظن انه عالم بانها ستقع وقد اوردنا آنفاً ما ذكره المفتي عن الظروف التي قابل فيها سكرتيره القنصلية الفرنسوية ، ولا نرى ما يمنعنا من تصديق روايته طالما ان جواز سفره كان مؤشراً عليه من قنصليات اخرى وبذلك كان بوسعه السفر الى مصر وغيرها من الاقطار

وتأييداً للشكاوي الموجهة ضد المفتي لفت نظرنا الى ما هنالك من مناقضات بين شهادته وشهادة المستر لوك والماجور ساندرس . واهم هذه المناقضات هو انه بينما ان الماجور ساندرس شهد بانه في الساعة ١١ من صباح ٢٣ آب سأل المفتي عن الاسباب التي حملت الفلاحين على القدوم الى القدس بعصي ونبابيت سرد المفتي ما جرى من الحديث بينه و بين الماجور ساندرس على شكل آخر ، وعلاوة على ذلك فانه قال في اثناء مناقشته بانه لم يرَ عصياً ولا نبابيت في ساحة الحرم الشريف وقت الصلاة مع انه لم يكن قد مر عندئذٍ على حديثه مع الماجور ساندرس سوى ساعة واحدة . ونحن نقبل شهادة الماجور ساندرس ، ونعتقد ان كثيرين من المسلمين الذين حضروا صلاة الظهر في الحرم الشريف في ٢٣ آب كانوا يحملون عصياً تختلف عن عصي الخيزران الرفيعة التي اقر المفتي بانها هي العصي الوحيدة التي رآها . ومن الطبيعي ان لا يتغاضى المفتي بعد محادثته للماجور ساندرس عن وجود فلاحين يحملون سلاحاً مؤذياً من هذا النوع و يخامرنا بعض الريب بان المفتي ، في انكاره العلم بوجود تلك العصي ، كان يقوم بما تصوره خطأ بانه واجبه ازاء الاهالي الذين هو رئيسهم الديني . الا انه حتى ولو ثبت بان المفتي كان عالماً بوجود فلاحين مسلحين عند صلاة الظهر في ٢٣ آب فليس هنالك بينة على ان العصي والنبابيت جلبت بناء على طلبه او بتواطئه او على انه كان يتوقع استعمال تلك الاسلحة في الهجوم على شعب آخر بهذه السرعة بعد انتهاء الصلاة

وهنالك نقطة اخرى لصالح المفتي ، فمهما كانت الاعمال التي تورط فيها بدون علم الحكومة ، فانه عند ظهر يوم ٢٣ آب ، وطيلة مدة الاضطرابات ، كان يبذل نفوذه لتوطيد السلام واعادة الامن الى نصابه . وهنالك اجماع تام في الراي حول هذه النقطة بين شهود الحكومة الكثيرين الذين سئلوا عن تصرف المفتي في اثناء التحقيق

وقد طلب الينا في اثناء التحقيق ان نقبل الراي الذي ابدي لنا بانه ليس هنالك تناقض في القاء المفتي خطبًا مسكنة واصداره بيانات « عندما حبطت الاضطرابات لدرجة ما وحتى بينما كانت قائمة وكونه كان يعلم سابقًا تمام العلم بانها ستقع » الا انه حتى ولو لم يؤخذ بعين الاعتبار العمل الذي قام به المفتي لتهدئة الاهالي وتسكينهم في ٢٣ آب ، فمن الانصاف ان نبين انه في ٢٤ آب لم تكن الاضطربات قد حبطت قط بل كانت الحالة حرجة جداً ومفعمة بالخطر . ويجب ان لا يغرب عن البال ، بان المفتي بصفة كونه رئيساً للطائفة الاسلامية ، كان مسوءلاً ازاء المسلمين عن المحافظة على حقوقهم الدينية ، والنداء الذي اصدره في ذلك اليوم الى ابناء ملته داعياً اياهم للتذرع « بالحلم والحكمة والصبر لان الله مع الصابرين » هو في نظرنا نداء في محله ينم عن جرأة ، وكان له على وجه الاجمال وقع عظيم من حيث انه منع حدوث اضطرابات اخرى ، اذا اخذنا بعين الاعتبار الاضطرابات التي وقعت ، وحدة مزاج الاهالي ، والاشاعات التي كانت تتناقلها الالسن عندئذٍ عن مطامع اليهود في الاماكن الاسلامية المقدسة

الشكاوي ضد اللجنة التنفيذية العربية

ان الشكوى الاولى التي وجهت ضد المفتي هي انه ضرب على الوتر الديني لكي يثير شعور المسلمين ضد اليهود في فلسطين . والشكوى الرئيسية التي وجهت ضد اللجنة التنفيذية العربية لا تختلف عن تلك الشكوى ، وهي ان اعضاء هذه اللجنة في محيطهم السياسي الخاص استفزوا شعور العرب حول مسائل الهجرة اليهودية ، وشراء اليهود للاراضي ، وضرائب الحكومة التي زعموا انها فادحة ومتسببة لدرجة كبرى عن وجود اليهود في فلسطين

ولا يخفى ان مقاومة تصريح بلفور هي عنصر من اهم عناصر سياسة اللجنة التنفيذية العربية وفي راينا ، كما ذكرنا سابقًا ، ان شعور اللجنة نحو هذه المسالة السياسية قد يكون عاملاً كافياً يحملها على التحريض على الاضطرابات او تنظيمها . واعضاء اللجنة التنفيذية العربية مقاومون لمثل هذه الاعمال اليهودية كالهجرة وشراء الاراضي ، وما هذه المقاومة الا نتيجة طبيعية لاراءهم السياسية وهم بالاعراب جهراً عن اراءهم لعبوا دوراً في

ابقاء المسائل العمومية التي لها علاقة بهجرة اليهود وشرائهم الاراضي ماثلة في الاذهان ولهذه الدرجة قد اثاروا الراي العام دون ادنى ريب . وسواء كانت او لم تكن هجرة اليهود وشراؤهم الاراضي ، بغض النظر عن غير ذلك من المسائل ، من العوامل المهمة في حياة فلاحي البلاد لدرجة انهم لم يحتاجوا معها الى اي تحريك من جانب اللجنة التنفيذية العربية لابقاء هذين الامرين ماثلين في اذهانهم فذلك امر يجب الحكم فيه بنور ما جاء في الفصول الاتية حيث بحثنا فيهما باسهاب . على انه يمكننا في هذا المقام ان ننعم النظر في شكوى التحريض دون ان نتناول اساس هذين الامرين

ونورد فيما يلي اهم النقاط التي بنيت عليها هذه الشكوى الخاصة ضد اللجنة التنفيذية :

(١) ان اللجنة التنفيذية العربية في خلال بضعة الاشهر السابقة للاضطرابات كانت آخذة في توسيع اعمالها وفي تأليف الجمعيات كالفروع التي انشأتها لجمعية الشبان المسلمين في امهات مدن فلسطين

(٢) انه لوحظ ، اعتباراً من ١٥ آب ، زيادة ظاهرة في « تنقلات الشخصيات البارزة من العرب » في البلاد

(٣) ان اشاعات احتمال وقوع الاضطرابات التي كانت رائجة في جميع انحاء البلاد قبل وقوعها هي بينة على ان الاضطرابات التي وقعت في اليوم الثالث والعشرين من شهر آب كانت مدبرة ومنظمة اما من قبل اللجنة التنفيذية العربية او بواسطة عملائها »

ونحن نقبل النقطة الاولى من هذه النقاط الثلاث بلا تحفظ ، غير اننا لو سلمنا بالواقع بانه كان هنالك نشاط ظاهر في الاعمال السياسية التي قامت بها اللجنة التنفيذية العربية في خلال سنة ١٩٢٩ فمن راينا ، طالما لا توجد بينة اقوى مما أُدلي به امامنا ، انه ليس من الحكمة ان يستنتج من ذلك اكثر من ان اللجنة التنفيذية العربية ، عندما اصبحت الخلافات الجنسية مرة ثانية الشاغل الوحيد في فلسطين ، اخذت تعمل على تنظيم حملة سياسية من جانب العرب ، ومن المحتمل ان الجمعيات الاسلامية وفروعها التي

كانت قد انشئت عندئذٍ كانت تقوم باعمال هدّامة غير ان ذلك لم يثبت ، وكما قيل لنا في اليوم الاخير من تحقيقنا لم تنجح جميع المساعي التي بذلتها الحكومة للحصول على بينة قاطعة بشأن هذه الاعمال التي لو كانت منتشرة على الاطلاق لكان من المحتم ان يعلم بها عدد من الاهالي كبير لدرجة يرجح معها كل الترجيح ايجاد مثل هذه البينة

ونحن نقبل ايضاً الشهادة التي أُدلي بها امامنا بانه كان هنالك نشاط ظاهر في تنقلات العرب بعد اليوم الخامس عشر من شهر آب . فمما لا ريب فيه ان بعض المحرضين ، كما ذكرنا آنفاً ، كانوا يطوفون انحاء البلاد في خلال الاسبوع الثالث من شهر آب . اما محاولة الصاق تهمة التحريض باللجنة التنفيذية العربية فقد بُنيت في الغالب على تنقلات وحركات ثلاثة من اعضاء اللجنة الاول منهم موسى كاظم باشا ، رئيس اللجنة التنفيذية العربية . والبينة الوحيدة التي أُدلي بها ضد هذا الذات وردت في الفقرة الاتية التي جاءت في احد تقارير البوليس . وهذه الفقرة مشكوك في تفسيرها:

« يقول المستر ر. ان موسى كاظم باشا قدم وابنه فؤاد الى يافا وتناول طعام الغذاء مع ابو لبن ، حلمي الدباغ زار مطبعة الاقدام بعد ظهر هذا اليوم واشرف على طبع كراسات تحت المراقبة »

فمهما كان الوجه الذي تفسر فيه هذه الفقرة فهي انما تعني ان موسى كاظم باشا كان في يافا في ١٦ آب يشرف على طبع كراسات فهمنا انها كانت تتضمن احتجاجاً على المظاهرة التي قام بها اليهود عند حائط المبكي في اليوم السابق . وقيام رئيس اللجنة التنفيذية العربية بمثل هذا العمل لا يمكن اعتباره ، حتى ولو ثبت ، بينة على قصد التحريض على الاضطرابات

اما العضو الثاني فهو الشيخ طالب مرقه الذي يمثل الخليل في اللجنة التنفيذية العربية وهو يقضي الان في السجن المدة التي حكم بها عليه بسبب تحريضه الاهالي على القيام باعمال عدائية ضد افراد طائفة اخرى وقد تبرأ ، على ما فهمنا ، من تهمة تحريض اشد خطورة

والعضو الثالث من اعضاء اللجنة التنفيذية العربية الذي كانت تنقلاته وحركاته موضعاً للريب هو صبحي بك الخضرا احد مندوبي صفد . وصبحي بك الخضرا هذا وطني

عربي صميم كان ، كما ذكرنا في مكان اخر من هذا التقرير ، قد فر اثناء الحرب من الجيش التركي ليحارب في جانب الحلفاء . وقد كان تصرفه العمومي امامنا عند تأديته الشهادة مما دفعنا للاعتقاد بانه يرحب باية فرصة تسنح له لترويج ما يعتبره القضية الحقة للقومية العربية في فلسطين . وقد بنيت التهمة الموجهة اليه على تجوله في اقصى شمالي فلسطين قبل وقوع الاضطرابات بعشرة ايام تقريباً وعلى سفرة قام بها حالاً بعد وقوع الاضطرابات من القدس الى صفد مستعملاً في ايابه طريقاً متشعباً . اما في المرة الاولى فقد ذهب للنزهة ولكن من المحتمل ان يكون قد قرن العمل بالنزهة بتشجيع تأليف جمعيات كان يأمل بلا ريب ان تروّج القضية التي يهتم بها كل الاهتمام . وفي راينا انه لم يدبر حوادث ٢٣ آب حتى ولم يكن يفكر بان مثل هذه الحوادث يحتمل وقوعها في ذلك اليوم . وكان في حضرة موظفي الحكومة يستعمل نفوذه لصيانة الامن وتوطيد النظام غير انه من المحتمل انه في نفسه كان يرحب بالاضطرابات ، وكانت اعماله وهو بعيد عن اعين موظفي الحكومة تختلف عن موقفه هذا كل الاختلاف . والايضاحات التي ابداها لنا عن تنقلاته وتجولاته من ٢٤ آب الى ٢٧ منه لم تقنعنا بان اعماله في اثناء تلك المدة هي فوق كل شبهة ، على انه لا توجد بينة يمكن بها اسناد اية تهمة اليه

واخر حجة من سلسلة الحجج التي أُدلي بها امامنا في هذا الدور من القضية هي ان الاشاعات التي كانت رائجة في جميع انحاء فلسطين بين اليوم الثامن عشر من شهر آب واليوم الثالث والعشرين منه هي بينة على ان الاضطرابات التي وقعت في ٢٣ آب كانت مدبرة سابقاً ، وانها نظمت اما من قبل اللجنة التنفيذية العربية او بواسطة عملائها . اننا مقتنعون بان الاشاعات كانت منتشرة ولكننا لا نستطيع ان نعلق اهمية عليها كبينة على تدبير الاضطرابات . فجميع الاشاعات التي لفت نظرنا اليها كانت قد راجت لاول مرة بعد وقوع المظاهرتين عند حائط المبكى . وفي بلاد اغلب سكانها أُميون ، حيث تتناقل الافواه معظم الاخبار بين الناس ، من المرجح ان تكون قد ذاعت اخبار الحوادث التي وقعت في ١٥ و ١٦ آب بصورة مبالغ فيها ، وان يكون قد نشأ من هذه الاخبار عدد من الاشاعات لم تنحصر في الحوادث الماضية فقط بل تعدتها الى احتمال وقوع قتال في المستقبل القريب

وهنالك حقيقة واقعية تظهر لنا بانها تنفي لدرجة ما الادعاء بان الاضطرابات كانت مدبرة او منظمة من قبل اللجنة التنفيذية العربية مع انه لم يُبنَ عليها اي شيء من ذلك في اثناء تحقيقنا ، هي انه في ليلة وقوع الاضطرابات عقد اجتماع ضم ثلاثة مندوبين عن اللجنة التنفيذية العربية وثلاثة اخرين من مندوبي اليهود ، وكانت المباحثات التي دارت فيه مفعمة بروح ودية، ولو لم يفشل هذا الاجتماع الذي كان على قاب قوسين من الاتفاق لاسفر عن انجع النتائج، وقد اتفق الذين حضروا هذا الاجتماع على ان يجتمعوا ثانية في ٢٦ آب

وقد أُدلي بحجج اخرى لها بعض القوة لرد تهمة تدبير الاضطرابات هي ان الاضطرابات لم تقع في آن واحد في جميع انحاء فلسطين ولكنها امتدت في بضعة ايام من العاصمة الى الجهات النائية وانه ، اذا استثنينا حادث طفيف واحد ، لم تقع محاولة ما لاستعمال حتى ابسط الطرق الفنية الحربية كسد الطرق ، وتخريب سكك الحديد ، والخطوط التلغرافية ، التي من المحتمل ان تشل ، لدرجة ما ، حركات وتنقلات قوات الامن العام في البلاد والقوات العسكرية التي ترسل من البلاد المجاورة لقمع الاضطرابات ، الامر الذي لا بد ان يدركه كل من يقوم بتدبير الاضطرابات

ولهذه الاسباب نرى ان تهمتَي تدبير وتنظيم الاضطرابات لم تثبتا ، وان هاتين التهمتين لو كانتا تتعلقان بالحوادث التي وقعت فعلاً في ٢٣ آب والايام التالية فان الحقائق المعروفة تنفيهما

ونرى ايضاً ان تهمة التحريض التعمدي على الاضطرابات لم تثبت ضد اللجنة التنفيذية العربية. الا انه مما لا ريب فيه ان بعض محبي الشر، قصْد ايقاع الاضطراب ، اثاروا تعمداً الشعور الجنسي في بعض انحاء فلسطين اعتباراً من ١٦ آب فصاعداً لغاية نشوب الاضطرابات ولكنه في راينا لم يثبت وجود اي صلة بين اللجنة التنفيذية العربية وبين اولئك الذين اهاجوا الفلاحين والفقراء من اهالي المدن . ولعدم ثبوت وجود صلة حاسمة بين من ذكرنا فقد راينا من المناسب ان ندقق في جميع الاحتمالات التي يمكن استخلاصها من الحالة في ذلك الحين . من المشهور ان كل جمعية سياسية ترمي الى ترويج المصالح القومية تضم بين اتباعها فئة متطرفة لا تكون راضية عن الخطة الرسمية

التي تتبعها الجمعية التي ينتمون اليها و بالتالي تتجه اعمال تلك الجمعية الى توطيد تلك السياسة و يخامرنا ريب في ان هنالك كثيرين ، ليس في اللجنة التنفيذية نفسها بل بين اعضاء الهيئات المتعددة التي انتخبتها ، كانوا يرغبون ان يشاهدوا اتخاذ تدابير اشد عنفاً من التدابير التي كانت اللجنة التنفيذية العربية تستصوب اتخاذها رسمياً فادّت بهم رغبتهم هذه ، كافراد ، الى نشر بروباغندا بين الطبقة غير المثقفة من الاهالي من شأنها ان تحرضهم وتثيرهم

واخر ما وصلنا اليه في استنتاجنا بشأن الشكوى الرئيسية التي وجهت ضد اعضاء اللجنة التنفيذية العربية يتناول اعمال هؤلاء الاعضاء في المدة التي كانت فيها نار الاضطرابات متوقدة ونظن ان من المرجح ، مع انه لم ترد بينة على ذلك الا في ظرف واحد ، ان بعض اعضاء اللجنة التنفيذية العربية ليس انهم تمنعوا فقط عن القيام بما هو من واجبهم ، كما هو الواضح ، وذلك بالمساعدة على توطيد الامن والنظام بل يحتمل ان يكونوا قد زادوا في توتر الشعور الجنسي بعد نشوب الاضطرابات

ويمكن البحث بايجاز في باقي الشكاوي التي وجهت ضد اللجنة التنفيذية العربية وهي تشبه في ماهيتها بعض الشكاوي التي وجهت ضد المفتي فيما يتعلق بحملة البراق ، والاراء التي اعربنا عنها في مطلع هذا الفصل عند بحثنا في التهمة الموجهة ضد المفتي تنطبق عموماً في حالة اللجنة التنفيذية العربية . وبالقدر الذي اشترك فيه بعض اعضاء تلك الهيئة السياسية في حملة البراق يجب ان يتحملوا مع المفتي بعض المسؤولية عن هذه الحركة التي خرجت عن كل سيطرة واصبحت بالنهاية عاملاً ذا اهمية في الحوادث التي ادت الى الاضطرابات

اما الشكوى الاخيرة التي تختص باحداث محدثات مزعجة او مقلقة بجوار حائط المبكى فلم ترد بينة على القاء التبعة في هذا الصدد باي وجه من الوجوه على اللجنة التنفيذية العربية كهيئة . ويجب اسناد كل اللوم ، فيما يتعلق باحداث هذه المحدثات الى الزعماء الدينيين المسلمين

بهذه تنتهي سلسلة الشكاوي التي وجهت ضد المفتي واللجنة التنفيذية العربية . غير انه لا تزال امامنا نقطة واحدة هي من الاهمية بمكان . ومع انه يجب في راينا تبرئة

اللجنة التنفيذية العربية ، كهيئة ، ومفتي القدس من تهمة الاشتراك في الاضطرابات او التحريض عليها فمما يؤسف له ان المراجع الدينية الاسلامية وزعماء العرب السياسيين لم يبدوا ، في الاسبوع السابق للاضطرابات ، اية محاولة جدية قاطعة للسيطرة على اتباعهم بالتصريح علناً و بتاكيد انهم لا يريدون العبث بالقانون والنظام. ومما لا ريب فيه ان مثل هذا النداء يكون له تأثير قوي بين الاهالي العرب، وعلى الاخص ، في حالة الاضطراب الذي ساد الاهالي عندئذٍ . وعلى كل حال فنحن نشعر بان واجب الزعماء العرب كان جلياً وانه كان يقتضي عليهم ان يحاولوا ، اما بالوسائل التي اشرنا اليها او باية وسيلة علنية اخرى ، تهدئة الشعور السائد ضد اليهود الذي كان يشتد في ذلك الوقت بسرعة بين اتباعهم، ولهذا لا يمكن تبرئة المفتي ولا اللجنة التنفيذية العربية من اللوم لتقصيرهم في اصدار مثل هذا النداء

الفصل الخامس

الشكاوي التي وجهتها اللجنة التنفيذية الصهيونية ضد الحكومة

شرح كبير محامي اللجنة التنفيذية الصهيونية في خطابه الذي القاه في جلستنا الخامسة في فلسطين نوع الشكاوي التي وجهها موكلوه ضد الحكومة . الا ان هذه الشكاوي التي شرحت في الابتداء توسعت في اثناء سماع شهادات الشهود اليهود ومناقشة شهود الحكومة ، حتى انه تكوّن هنالك عدة شكاوٍ بحق الحكومة تفوق ما في وسعنا تمحيصه في هذا المقام، بما وجهه المحامي المذكور نفسه او بما وجهه الشهود اليهود او بما ورد في مستندات قدمت في معرض البينة . ومن هذه الشكاوي ما لم تجر الاشارة اليه ثانية بعد سماع شهادة شهود الحكومة، وقد سحبت شكوى واحدة او اثنتان نهائياً في احد ادوار التحقيق . وفي نيتنا ان نختار ، ايفاءً للغاية من هذا الفصل، جميع الشكاوي التي وجهها ضد حكومة فلسطين كبير محامي اليهود في خطبته الختامية ، وغيرها من الشكاوي التي في رايننا اتخذت في اثناء التحقيق اهمية كافية تستوجب الاسهاب في بحثها . وقد بحثنا في هذه الشكاوي بتسلسل في الفقرات الاتية الا اننا تناولنا اولاً الشكاوي المتعلقة بمسألة الدفاع وما اليها من المسائل

(١) اهمال جلب نجدات من البلاد المجاورة

اذا اخذنا بعين الاعتبار النزاع الجنسي المحتمل وجوده في فلسطين، والذي لم يكن مفقوداً منها يوماً ما على الاطلاق نرى، كما سنذكر في مكان اخر من هذا التقرير، ان فلسطين كانت قد جردت، قبل شهر آب سنة ١٩٢٩، من القوات العسكرية وقوات الامن العام اللازمة لتوطيد الامن فيها، حتى ولو اخذنا بعين الاعتبار الوحدة العسكرية المحلية (قوة حدود شرقي الاردن) وقوة الطيران الموجودتين في شرق الاردن . ومن الجلي ان جميع القوات العسكرية وقوات الامن العام الميسورة كانت غير كافية لقمع اية اضطرابات جنسية قد تحدث في آن واحد في مختلف انحاء البلاد، او تنشب في البدء في جهة معينة ثم تمتد سريعاً الى الجهات الاخرى . وفي مثل هذه الحالة التي نشأت، كما هو الواقع، من جراء السياسة التي اتبعتها الدولة المنتدبة دون تغيير او تبديل منذ انشاء الادارة في فلسطين، كان يواجه المستر لوك ومستشاروه حالة صعبة . فلو كانوا مقتنعين بان اضطرابات خطيرة ستقع في او قبل ٢٣ آب، نظراً لعدم وجود قوات كافية، لكان واجبهم ازاء الحالة جلياً ولوجب عليهم عندئذٍ ان يرفعوا حقيقة الامر الى حكومة جلالته وان يطلبوا منها ارسال النجدات، الاان مثل هذا الطلب بالكاد يكون مقبولاً لدى حكومة جلالة الملك حتى انه، لو لم تقع اضطرابات، لرأى المستر لوك ان رايه كان موضعاً للشك . ولكننا لا نرى ان هذه الاعتبارات الشخصية كانت من العوامل التي اثرت في راي المستر لوك ومستشاريه . فقد قال لنا المستر لوك — ونحن نقبل قوله — بانه شخصياً لم يتوقع حصول الاضطرابات التي وقعت في ٢٣ آب، ومن الرسالة التي بعث بها اليكم ليلة وقوع الاضطرابات يستدل بانه ادرك ان «الحوادث قد زادت الشعور المستحكم بين الفريقين الى درجة كبيرة من التوتر»، ولكنه كان يعتقد حينئذٍ — وفي راينا انه كان لديه ما يدعوه لهذا الاعتقاد — ان احرج الادوار قد انقضى . ومما لا ريب فيه ان الشعور الجنسي قد تفاقم تفاقماً خطيراً وكان لا يزال كذلك . الا ان المستر لوك نجح في اليوم الثاني والعشرين من شهر آب بعقد اجتماع بعد ظهر ذلك اليوم بين ممثلين من اليهود والعرب وكان الدور الذي اتخذه ذلك الاجتماع بنفسه مبرراً كافياً يدعوه للامل بان اي شيء من قبيل الخصام العلني قد

اجتنب لبضعة ايام على الاقل،على انه كان يحتمل دائمًا وقوع شيء غير منتظر في اي وقت كان نظراً لحالة الشعور في ذلك الحين . وفي هذه الظروف نرى انه ليس في امكاننا ان نلقي بحق اي لوم على المستر لوك لانه لم يطلب نجدات عسكرية من البلاد المجاورة قبل اليوم الثالث والعشرين من شهر آب

(٢) اهمال استخدام القوات الميسورة استخداماً وافياً .

تتلخص هذه الشكوى ، كما شرحت امامنا ، بان تنقلات الجنود التي أُجريت بعد الاضطرابات كان يجب القيام بها ، كتدبير احتياطي ، قبل الاضطرابات بنحو ست وثلاثين ساعة . وعند تدقيقنا في هذه الشكوى يجب ان نأخذ بعين الاعتبار الواقع بان المستر لوك لم يكن يتوقع حدوث الاضطرابات وان نقيم لهذه الشكوى وزناً اقل مما اقمناه لها عندما دققنا النظر في الشكوى الاولى طالما انه كان من المحتم على المستر لوك ، عند توزيع القوات التي كانت تحت تصرفه في فلسطين وشرقي الاردن، ان ينظر بعين الاعتبار ليس الى ما يحتمل وقوعه فقط بل الى الاخطار والاحتمالات الملازمة للاحوال في تلك البلاد ايضاً ، وكان على المستر لوك قبل ان ينظر في احتمال وقوع اضطرابات في فلسطين ، ان يهتم اولاً في امكان وقوع اضطرابات في شرقي الاردن (حيث كانت ترابط عندئذ ، كما ذكرنا اعلاه ، الوحدة العسكرية المحلية ومعظم قوة الطيران) تصحبها محاولات لشن الغارة على فلسطين وثانياً ، ان جمع كل قواته الضئيلة في القدس بينما يحول دون وقوع الاضطرابات فيها لا يمنع وقوع اضطرابات في اية جهة اخرى من فلسطين . واذا اعدنا النظر في هذا الامر ، مستنيرين بما نعلمه عن الحوادث التي وقعت في خلال التسعة الايام الاخيرة من شهر آب ،والسير الذي اخذته الاضطرابات، نرى انه لو جمع المستر لوك جميع الجنود الذين كانوا تحت تصرفه في مكان مناسب في فلسطين في بحر المدة التي سبقت الاضطرابات حالاً لعد عمله احتياطا معقولا . ولكننا لا نظن انه في الظروف التي اعترضت المستر لوك اذ ذاك يمكن بحق توجيه الانتقاد الشديد اليه بسبب اقامته وزنا للاعتبارات التي اوردناها انفاً اكثر من اهتمامه باحتمال وقوع اضطراب في فلسطين

(٣) رفض تسليح اليهود

تدور هذه الشكوى حول رفض حكومة فلسطين ان تقبل اقتراحاً عرضته عليها المراجع اليهودية في ساعة متاخرة من يوم ٢٣ آب لتسليح عدد كبير من رجال اليهود عينتهم تلك المراجع اليهودية لاجل المساعدة على الدفاع عن المستعمرات اليهودية وضواحي القدس النائية . ونردد هنا السببين اللذين دفعا المستر لوك في ٢٤ آب لرفض هذا الاقتراح واللذين اوردناهما في الفصل الثالث من هذا التقرير . فالسبب الاول هو ان المستر لوك اخذ راي مستشاريه العسكريين بالامر فقالوا له ان حماية المستعمرات اليهودية وضواحي القدس النائية حماية كافية ستكون ميسورة بفضل الجنود المنتظر وصولهم في ٢٤ آب . وكان السبب الثاني ، كما اخبرنا المستر لوك نفسه ، ان تسليح عدد كبير من اليهود ، كان في رايه وراي مستشاريه المدنيين ، مما قد يزيد في هياج شعور العرب ويعرض للخطر حياة عدد من اليهود يفوق العدد الذي يمكن حمايته بواسطة تسليح اولئك اليهود الذين عرضت خدماتهم عليه . غير ان هنالك اعتباراً اخر ، وان كان المستر لوك لم يشر اليه عند ناديته الشهادة امامنا ، وهو ان كل قرار بتسليح اليهود قد يثير ايضاً هياج الاهالي في البلاد العربية المجاورة هياجاً كبيراً يخشى معه شن الغارة منها على فلسطين فتزيد الحالة تعقيداً لعدم وجود قوات كافية في فلسطين للدفاع عنها . وقد قال لنا مساعد المعتمد البريطاني في شرقي الاردن ، الذي ادى الشهادة امامنا ، انه شاع في شرقي الاردن ان حكومة فلسطين وزعت الاسلحة على اليهود وان سمو الامير وحكومة شرقي الاردن طلبا تاكيداً بعدم صحة هذه الاشاعة وقد أُستحصل على هذا التاكيد من القدس واذاعته حكومة شرقي الاردن على الشعب العربي فيها . وكان في راي هذا الشاهد انه لو لم تتمكن حكومة شرقي الاردن من اعطاء الشعب العربي هذا التاكيد لكانت العواقب وخيمة . ولهذه الاسباب نؤيد عمل المستر لوك برفض تسليح الاشخاص الذين عرضت خدماتهم عليه ، حتى اننا نؤيد قراره ايضاً ولو لم توجد هذه الاسباب ، اذ انه من الخطأ الاساسي ، في نظرنا ، ان تسلح الحكومة عدداً كبيراً من افراد طائفة واحدة من الاهالي اثناء وقوع اضطرابات بين شعب مختلف الاجناس

(٤) تجريد الكونستبلات اليهود الخصوصيين من السلاح

اوردنا في الفصل الثالث من هذا التقرير الظروف التي قرر فيها المستر لوك في اليوم السابع والعشرين من شهر آب ان يجرد من السلاح ٤١ كونستابلا خصوصياً من اليهود . ان الاعتبارات التي بُني عليها القرار الذي بحثنا فيه في الفقرة السابقة هي نفس الاعتبارات التي بني عليها القرار في هذه الحالة ايضاً . وقد تأيدت هذه الاعتبارات بمشورة البريغادير جنرال دوبي الذي تولى قيادة القوات العسكرية وقوات الامن العام في السادس والعشرين من شهر آب والذي اشرنا الى الكتاب الذي بعث به الى المستر لوك في ٢٨ آب . غير انه يوجد من وجوه اخرى فرق ظاهر بين الظروف التي اتخذ فيها القرار الاول وتلك التي اتخذ فيها القرار الثاني . فالقرار الثاني ، بخلاف الاول ، اتخذ تلبية لطلبات العرب وقد كان من هذه الجهة موضعاً للاعتراض ولكن لما اتخذ القرار الاول كان قسم كبير من البلاد خالياً من القوات الكافية لحمايته . الا انه في اليوم السابع والعشرين كانت قد وصلت الى البلاد نجدات من الجنود البرية والبحرية ، وبالتالي لم تكن الحاجة ماسة لخدمات الواحد والاربعين كونستابلا من اليهود بعد وصول هذه النجدات ولم يكن هنالك ما يدعو الى التخوف من وقوع نتائج وخيمة من اية اضطرابات قد تحصل بسبب ابقائهم . ومهما كانت وجهة النظر من حيث كون تسليح عدد كبير من رجال اليهود ، غير معروفين شخصياً لدى رجال الادارة في فلسطين ، مرغوباً او غير مرغوب فيه ، فان الكونستبلات اليهود الخصوصيين الذين جُردوا من السلاح في ٢٧ آب كانوا من ذوي الاعتبار والاستقامة حتى ان حكومة فلسطين رات من المناسب ان تستفيد من خدماتهم باسم التاج في احرج الاوقات في تاريخ فلسطين . ولم يكن من المحتمل بتاتاً ان يسلك اولئك الاشخاص سلوكا سيئاً او ان يشتركوا اشتراكا غير مشروع في نزاع جنسي . وفي هذه الظروف يمكن تبرير القرار بتجريدهم من السلاح ، ذلك القرار الذي عُد اهانة كبرى لليهود في فلسطين وغيرها من الاقطار ، اذا كان في الامكان — ولهذا الحد فقط — ان يثبت جلياً ان تجريدهم من السلاح كان يرجى منه الخير لاهالي فلسطين عموماً

ونحن قانعون ان المستر لوك قد ادرك تمام الادراك ما ينجم عن قراره من التورط . فانه بالحقيقة قد وصف قراره هذا في البرقية التي ارسلها اليكم في صباح اليوم التالي بانه

« قرار غير مستحب بالنظر لخشونته الظاهرة للذين شملهم » . ونحن قانعون ايضاً بان المستر لوك عندما اتخذ ذلك القرار ، اعتمد على مشورة اكبر ثقة تيسرت له في الشؤون العسكرية وبانه كان غير متحيز فيما يجب اتخاذه من التدابير التي تعتبر بكل تاكيد بانها تعود لمصلحة الاهالي الذين اوئتمن عليهم . ونحن نعرب باخلاص عن اسفنا الشديد لما لحق بالواحد والاربعين كونستبلا وبغيرهم من اليهود من الاهانة من جراء تجريدهم من السلاح . غير اننا عند انعام النظر في الامر بدون تحيز نجد اننا لا نستطيع ان نخالف رأي رجل اتخذ في نور اصعب الظروف التي كانت سائدة عندئذٍ ، قراراً كان من المرجح كل الترجيح ، في رايه وراي كبير مستشاريه العسكريين ، ان يؤدي الى المحافظة على حياة واموال جميع طبقات الشعب في فلسطين على الاطلاق

(٥) نقل مستودعات السلاح المختومة من المستعمرات اليهودية

كان قد تقرر على اثر الاضطرابات التي وقعت في يافا وجوارها في شهر ايار سنة ١٩٢١ ان يوزع على المستعمرات اليهودية النائية عدد من البنادق العسكرية ومقدار من الذخيرة تحفظ في مكان مختوم تحت عهدة رئيس المستعمرة او احد ذوي المقام فيها وهو يكون مسئولا ازاء الحكومة فيما لو استعملت بصورة غير مشروعة . وكان عدد هذه البنادق ومقدار الذخيرة الموجودة في مستودعات الاسلحة هذه يتوقف في كل حالة على سعة وموقع المستعمرة المختصة ، الا انه ذكر لنا اثناء التحقيق ان عدد هذه البنادق لم يقل في اية حالة من الاحوال عن خمس بنادق . وفي اوائل سنة ١٩٢٤ بلغ ما وجد في هذه المستودعات من السلاح في انحاء فلسطين ٨١٧ بندقية فضلا عن ٢١٨ بندقية اعطيت رخص بها . وفي شهر حزيران سنة ١٩٢٤ تقرر ان احوال الامن العام وسهولة المواصلات الى المستعمرات النائية قد تحسنت لدرجة يجب معها تخفيض عدد الاسلحة الموجودة كلما سمحت الفرصة وتحسنت الحالة العمومية ، وانه يجب فقط ابقاء مستودعات سلاح مختومة في المستعمرات المعرضة حقيقة لشن الغارات . وكان من المقرر ان تسحب هذه الاسلحة على مدار عدة سنوات . فعند وقوع الاضطرابات الاخيرة كانت مستودعات السلاح المختومة لا تزال موجودة في عدد من المستعمرات وقد استعملت هذه الاسلحة في حالة واحدة على الاقل للدفاع عن مستعمرة من المستعمرات التي هوجمت . وفي شهر تشرين الاول الماضي كلفت حكومة فلسطين كلاً من

البريغادير جنرال دوبي وقومندان البوليس في فلسطين انعام النظر في امر الدفاع عن المستعمرات الزراعية في المستقبل وتقديم تقرير بذلك . وقد علمنا ان تقريرهما قد رفع اليكم الان مرفقًا بتواصي المندوب السامي لفلسطين . ولذلك فاننا نقتصر قولنا هنا على اننا قد اختلفنا في الراي فيما يتعلق بالسياسة التي اتبعت فيما مضى والواجب اتباعها في المستقبل بشان تسليح المستعمرات اليهودية . فيرى البعض منا ان إعداد مستودعات سلاح مختومة في المستعمرات لما يؤدي الى حمايتها وانه لم يكن من اللازم سحب تلك المستودعات منها ويجب اعادتها اليها الان الا اذا اتخذت تدابير مساوية لتلك المستودعات على الاقل تكفل حمايتها . ويرى البعض الاخر ان وجود مستودع سلاح مختوم في مستعمرة قد يَغر السلابين للهجوم عليها والى هذا الحد قد يؤول وجود مستودعات الاسلحة المختومة في المستعمرات لتعريض حياة الذين اعدت لحمايتهم للخطر

(٦) تأخير البوليس والسيارات المصفحة عن اطلاق النار

ذكرنا فيما تقدم اننا اقتنعنا بحكمة القرار الذي اتخذه الماجور ساندرس بعدم تسليح البوليس في المدينة القديمة (داخل السور) في ٢٣ آب وما قبله . الا ان البوليس في جهات القدس الاخرى كان مسلحًا

اما الشكاوي التي سنبحث فيها الان فهي ان البوليس لم يطلق النار في طريق يافا في اليوم الثالث والعشرين من شهر آب مع انه ما ازفت الساعة الثانية بعد ظهر ذلك اليوم حتى كان قد قتل من اليهود ، في تلك الطريق او الطرق في المتفرعة منها، اربعة اشخاص على الاقل وجرح اخرون جراحًا خطرة ، وان رجال السيارات المصفحة بعد قدومها الى القدس من الرملة لم يطلقوا النار في بعض احوال كان يحتمل ان يكون اطلاق النار فيها ناجعًا

و يفسر الموقف في ذلك الوقت بان اطلاق النار او عدمه كان في كل حال عائداً لراي الضابط او صف الضابط ذي الشأن . وليس هنالك اقل ريب في ان اطلاق الصلاحية للضباط وصف الضباط كان صائبًا وفي نظرنا انهم استعملوا صلاحيتهم هذه بحكمة للاسباب المشروحة فيما يلي :

تأييدا للشكوى التي وجهت ضد البوليس لفت نظرنا الى ما كان من الاثر لاطلاق النار على الغوغاء في نابلس لما هاجموا قشلاق البوليس، وفي يافا على جمع كان ينوى مهاجمة تل ابيب . وفي راينا انه لا تصح مقارنة كلتا هاتين الحالتين بالحالة التي كانت في طريق يافا . اذ ان الجمع برمته في نابلس و يافا كان يرمي الى غاية واحدة — هي احداث الشغب . اما في طريق يافا بالقدس فقد كان الجمع في ٢٣ آب، حتى الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر، مؤلفًا من عناصر مختلفة، منهم من كان يسعى لصد الاخرين عن احداث شغب فضلاً عن الذين كانوا لا يزالون يتعاطون اشغالهم الاعتيادية . وهنالك فروق اخرى . فقد وقع الحادث في يافا لما كانت النجدات سائرة في طريقها الى المدينة . اما في القدس، في ٢٣ آب، فان المسؤلين عن الحالة في طريق يافا كان عليهم ان يتذكروا بان رجال البوليس البريطانيين البالغ عددهم نحو السبعين هم القوة الوحيدة التي يعتمد عليها لحماية المدينة . فلو تغلب عليهم الجمع، كما كان يحتمل بسهولة لو اطلقوا النار عن كثب، لنجم عن ذلك كارثة شديدة . اما في نابلس فقد كانت غاية الغوغاء الوحيدة مع وفرة عددهم وهياجهم، اخذ السلاح من قشلاق البوليس . ولم يكن يوجد يهود في نابلس وهذا السبب وحده يجعل الغوغاء من العرب اقل حنقًا وهياجًا و يسهل صدهم باطلاق النار عليهم خلافًا للعناصر الهائجة التي كانت بين الجمع عند باب الخليل

وتلك الناحية من هذه الشكوى المتعلقة بعدم اطلاق النار من قبل رجال السيارات المصفحة لم تكن دقيقة لهذا الحد وبالتالي لا يمكن تمحيصها بدقة ولذلك فاننا سننعم النظر فيها للمدى الذي ذكرت به امامنا . وهي تتلخص بان السيارات المصفحة، التي وصلت اولاها الى القدس نحو الساعة الثالثة والنصف بعد ظهر اليوم الثالث والعشرين من شهر آب، لم تطلق النار حتى صباح اليوم التالي . لنبحث الان في هذه الشكوى . ما ان وصلت السيارات المصفحة حتى كانت جماهير الغوغاء قد تفرقت من شوارع القدس، وكانت المدينة من الساعة الرابعة والنصف فصاعداً هادئة ما عدا بعض حوادث اطلاق النار في الضواحي . وكان يقع من وقت الى اخر هجوم على الضواحي النائية وعلى المستعمرات اليهودية التي تبعد بضعة اميال عن القدس . وكان المغيرون العرب، حالما تصل السيارة المصفحة الى مكان الحادث، يفرون و يعتصمون بالجبال وليس هنالك بينة على ان المغيرين العرب بوغتوا نهاراً عن كثب بحيث كان في استطاعة

السيارات المصفحة اطلاق النار عليهم . ان وعورة تلك الجهات لم تكن تسمح للسيارات المصفحة بتعقب اثر العرب عند انسحابهم او بالاقتراب من الاماكن التي كان العرب يختبئون فيها . ولهذا فنحن نعتبر هذه الشكوى، من وجهتها العمومية ، بانها لم تثبت

وقد انعمنا النظر ايضاً في الحادثين اللذين ذكرهما لنا المستر هوروفتز عند تاديته الشهادة امامنا ، كمثال للاهمال في عدم اطلاق النار . فالحادث الاول هو انه في ساعة متاخرة بعد ظهر يوم ٢٣ آب وقفت السيارات المصفحة بدون حراك ولم تطلق النار على العرب الذين كانوا يهاجمون موتزا وهي قرية يهودية واقعة على بعد بضعة اميال غربي القدس . الا ان هذه القرية هوجمت مراراً ولم يتضح لنا الى اي هجوم تشير الشكوى . وكانت الحوادث تتبع كل مرة نفس السياق الذي وصفناه اعلاه — ذلك أنه عند وصول السيارات المصفحة كان العرب يختبئون حالا في اماكن لا يمكن تعقبهم فيها . وبما ان المهاجمين العرب كانوا عصابات صغيرة متعددة في منطقة واسعة جنوبي وشرقي القدس فلم يكن من المستطاع ان تبقى احدى السيارات المصفحة — وقد كان الميسور منها قليلا — مرابطة على الدوام في موتزا او في اي مكان اخر

اما الحادث الثاني الذي ذكر امامنا ايضاحاً للشكوى فهو ان السيارات المصفحة لم تطلق النار على العرب في اثناء هجومهم على قلنديا ، وهي مستعمرة يهودية واقعة على مسافة ٨ اميال شمالي القدس . وقد وقع هذا الهجوم ليلاً ، وجاء في تقرير ضابط البوليس الذي كان يرافق السيارات المصفحة مع البوليس البريطاني والكونستابلات الخصوصيين « ان تلك الليلة كانت ظلماء ، كثر فيها الضباب، وكان من الصعب رؤية الاشياء بجلاء » . ففي هذه الظروف ونظراً لان اطلاق النار من الجبال كان متقطعاً فقد قرر ضابط البوليس «بان من الصعب محاولة تنظيف الجبال من المهاجمين في الظلام» ولكنه ترك الكونستابلات الخصوصين في المستعمرة

وفي راينا انه لم يكن في استطاعة السيارات المصفحة اطلاق النار بصورة فعالة لا في موتزا ولا في قلنديا

وهذه الشكاوي الست التي دققنا النظر فيها تبحث في مسائل تتعلق بالدفاع . اما الشكاوي الباقية التي سنتقدم للبحث فيها الان فلا يمكن تصنيفها على هذا الوجه بل يحسن بحثها حسب تاريخ وقوع الحوادث او النتائج التي تشير اليها

(٧) عجز الحكومة عن معالجة تحريض الصحافة

اشرنا مراراً في الفصل الثالث من هذا التقرير الى مقالات نشرت في الصحف الفلسطينية بين شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٨ وشهر آب سنة ١٩٢٩ واقتبسنا خلاصات من بعض هذه المقالات واعربنا عن رابنا بان كثيراً منها ومن غيرها كانت اما خارجة عن حد الاعتدال او محرضة ، او من شأنها ان تهيج القراء السريعي التأثر

وقد ادعى كبير محامي الجمعية الصهيونية في خطبته الختامية ، بعد ان ذكر بان ملاحظاته تنطبق على الصحافتين العربية والعبرية ، بان عجز حكومة فلسطين عن اتخاذ التدابير بحق محرري واصحاب الصحف التي كانت تنشر مقالات من شأنها التحريض على الاضطرابات كان دليلاً جلياً على ضعف تلك الادارة ، وان الحملة الصحافية التي سمح باستمرارها على هذا الوجه دون ردعها قد ساعدت ، لدرجة ما ، على وقوع الاضطرابات

وفي الواقع ليست هذه الشكوى سوى ان حكومة فلسطين عجزت عن ادراك نتائج تحريض الصحف . ويجب ان يذكر ، دحضاً لهذه الشكوى ولمصلحة حكومة فلسطين ، ان اللجنة التنفيذية الصهيونية او اية جمعية يهودية اخرى لم تقترح ، على ما نعلم ، على حكومة فلسطين في اي وقت اثناء المدة التي هي مدار بحثنا ، وجوب اتخاذ الاجراءات ضد اية جريدة لنشرها مقالات مهيجة ولم تبين لها ان الصحف في فلسطين كانت تقوم بالحقيقة بحملة تحريض مستمرة يجب توقيفها . وهنالك اعتبار اخر يبين لنا الذي كانت فيه حكومة فلسطين وهو ان الشكوى التي وجهت ضد حكومة فلسطين المازق في القضية اليهودية التي ادلي بها امامنا لم تكن ، كما اقر محامي الجمعية الصهيونية ، مبنية على عجز الحكومة عن اتخاذ الاجراءات بشأن اية مقالة مخصوصة نشرت في جريدة معينة وفي وقت معين

ان هذين الاعتبارين يؤديان بالطبع الى اضعاف قوة الشكوى . ومع ذلك فاننا نشعر بان الصحافة الفلسطينية كانت قد اعطيت درجة كبيرة من حرية القول ، وبان الطريقة التي استعملت بها تلك الحرية لعبت دوراً في الحوادث التي افضت الى الاضطرابات .

ولكننا لا نعلق على الحملة الصحافية الاهمية التي علقتها الجمعية الصهيونية عليها بانها احد اسباب الاضطرابات ، بل نقبل برأيها بانه كان من واجب الحكومة في احد ادوار هذه الحملة ان تجعل من احدى الجرائد التي نشرت المقالات المحرضة امثولة للغير . وليس من شأننا ان نبحث فيما اذا كانت قد نشرت مقالات من نوع يجعل في الامكان مقاضاة الجريدة التي نشرتها بحسب وضعية القانون الحالي في فلسطين مع امل معقول بالنجاح طالما ان قانون المطبوعات يخول رئيس حكومة فلسطين صلاحية تعطيل الصحف دون الالتجاء الى المحاكم . وفي رأينا انه كان يجب الالتجاء الى هذه الصلاحية في احد ادوار المدة التي ظهرت فيها المقالات المحرضة في صحف فلسطين. ويظهر لنا ان عدم الالتجاء الى هذه الصلاحية يرجع ، لدرجة ما ، الى عدم لفت نظر موظفي الدرجة العليا في حكومة فلسطين الى ما كان ينشر من هذه المقالات . ولذلك فاننا نقترح اتخاذ التدابير التي تضمن لفت نظر اولئك الموظفين في المستقبل الى ما تنشره في فلسطين الصحف العربية او العبرية من المقالات التي يحتمل ان تثير شعور الاهالي

وفضلاً عن ذلك ، فاننا نوصي بان تدقق حكومة فلسطين في قانون المطبوعات المرعي الاجراء الان في فلسطين بغية وضع احكام تمكن الحكومة من استصدار قرار من المحاكم بتجريم اية جريدة ثبت بانها نشرت مقالات تدعو الى الاخلال بالامن ، ان كان قانون المطبوعات الحالي لا يشتمل على احكام كهذه ، اذ انه يفضل جلياً ان يكون كل تدبير يتخذ لتقييد حرية الصحافة صادراً ، ان امكن ، من المحاكم

(٨) عدم اصدار بلاغ رسمي ينفي بان لليهود مطامع في الاماكن الاسلامية المقدسة

وكان من جملة الاشاعات التي راجت في فلسطين رواجًا عظيماً اثناء المدة التي سبقت الاضطرابات اشاعة مآلها ان اليهود يطمعون في الاماكن الاسلامية المقدسة وينوون الاستيلاء على المسجد الاقصى . ان الجمعية الصهيونية في مذكرة رفعتها الى جمعية الامم في شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٨ ومجلس الفاادلومي ، في كتاب مفتوح نشره في فلسطين في شهر تشرين الثاني سنة ١٩٢٨ ، نفيا ان في نية الشعب اليهودي في فلسطين ان يهدد ، باي وجه كان ، حرمة الاماكن الاسلامية المقدسة . وفي ١٢ تشرين

الثاني سنة ١٩٢٨ قال سلفكم المستر إمرى ، جواباً على سؤال طرح في مجلس النواب بشأن الحوادث التي وقعت يوم عيد الغفران سنة ١٩٢٨ ما يلي : —

« انني استطيع ان اؤكد تاكيداً قاطعاً بانه ليس في نية اليهود ان يطلبوا اي شيء يتنافى مع حرمة الاماكن الاسلامية المقدسة المعترف بها بدون قيد »

ورغماً عن تكرار هذا النفي استمر رواج هذه الرواية بل بالحقيقة استقرت في الاذهان . وفي اثناء تحقيقنا وجهت شكوى ضد حكومة فلسطين بانه كان يجب عليها ان تكرر هذا النفي باصدار بلاغ رسمي . ومما يسترعي الاهتمام انه لم يقترح على الحكومة لا في هذه الحالة ولا في حالة الشكوى الاخيرة ، قبل وقوع الاضطرابات على ما نعلم ، وجوب اتخاذ تدبير مخصوص ، غير انه حتى لو ابدي مثل هذا الاقتراح للحكومة لكان يستدعي اشد التدقيق . فقد كان بامكان الحكومة ان تقرر فوراً وبدون تردد بلاغاً تقول فيه ان الجمعية الصهيونية قد اعطت تاكيداً بانه ليس لليهود مطامع في الاماكن الاسلامية المقدسة ، غير انه ليس من المحتمل ان يكون لمثل هذا البلاغ التاثير المطلوب حتى ولو كان يحمل طابع الحكومة . وقد كان في وسع الحكومة ايضاً ان تقول انها تنوي صيانة حقوق المسلمين في منطقة الحرم صيانة تامة وبدون تدخل . ولم يكن في مقدور الحكومة ان تفعل اكثر من ذلك

ومن الحكمة ، تمحيصاً لهذه الشكوى ، ان ننظر فيما اذا كان اصدار بلاغ يصاغ باوسع العبارات التي تستطيع الحكومة ان تؤيدها بحق من شانه ان يزيل الخوف الناشيء عن تلك الرواية التي كانت رائجة رواجاً عظيماً في فلسطين . وفي نظرنا ان الرواية القائلة بان اليهود يقصدون الاستيلاء على الاماكن الاسلامية المقدسة لم تكن مبنية على الخوف من ان هذا الاستيلاء يحتمل وقوعه في المستقبل القريب بل ناشئة عن الاعتقاد بان اليهود ، اذا اصبحوا يوماً ما مسيطرين على فلسطين سياسياً ، لن يرضوا بغير الاستيلاء على قسم على الاقل مما يعرف الان بمنطقة الحرم . فان صح راينا هذا فلم يكن في استطاعة اي منشور في مقدور حكومة فلسطين اصداره ان يزيل المخاوف التي تأصلت منها الرواية التي كانت رائجة

(٩) عدم منع المظاهرة اليهودية في ١٥ آب

قد شرحنا هذه المظاهرة وما دار من المباحثات قبل وقوعها في الفصل الثالث من هذا التقرير . وقد استشير المستر لوك في اثناء تلك المباحثات ثم اصدر تعليمات جلية قال فيها بان في وسع الشبان اليهود ان يذهبوا الى حائط المبكى على ان لا يتظاهروا وان لا يرفعوا اعلاماً وان لا يسيروا بهيئة موكب عسكري ، و باصدار هذه التعليمات اصبح البوليس مسوءلاً عن منع الشبان اليهود من مخالفة الشروط التي اشترطها المستر لوك . وقد جيء بالمستر بينا والمستر برجمان ، الموظفين اليهوديين ، من حيفا الى القدس لابقاء الحكومة على اتصال بالمراجع اليهودية في العاصمة كتدبير من خطة عمومية ، وسعياً وراء ضبط ناصية الامور في المدة الحرجة ، بين ١٤ آب و ١٧ منه . وكان هذان الموظفان ينوبان عن حكومة فلسطين في المفاوضات التي اجريت مع زعماء الشبان اليهود فطلبا من البوليس ان ينسحب لانهما ظنا ان « وجود البوليس بالبسته الرسمية يحتمل ان يكون له تأثير معكوس على اولئك الشبان الذين كانوا متهيجين عندئذ » وكان هذان الموظفان يستشيران البوليس وهيأة ادارة حكومة القدس من وقت الى آخر ، غير انهما كانا وحدهما — ووحدهما فقط — يتكلمان بلسان الحكومة في المفاوضات التي دارت مع الشبان اليهود ، اذا استثنينا برهة قصيرة كان فيها احد ضباط البوليس حاضراً . وقد ساعدهما في آخر مراحل المفاوضات المستر هوفيان وهو الذي ، كما ذكرنا آنفاً ، كان يسدي المشورة الى المستر برودي في ادارة شؤون اللجنة التنفيذية الصهيونية . وقد قبل زعماء الشبان اليهود بالشروط التي وضعها المستر لوك ما عدا انهم رفضوا ان يتعهدوا بعدم رفع الاعلام عند وصولهم الى حائط المبكى . وقد ثبت ثبوتاً قاطعاً انه عندما شرع الموكب في السير لم يكن قد اعطي مثل هذا التعهد

وفي راينا انه نظراً لما نشأ من الحيرة والارتباك في ذلك الحين لم يوضح احد ممن حضروا هذه المفاوضات للماجور ساندرس بان ذلك القسم من الشروط التي وضعها المستر لوك قد رفض . فالماجور ساندرس ، الذي لم يكن ملماً بوقائع الحال ، لم يعط تعليمات للبوليس بتوقيف الموكب ، ولذا فان صغار ضباط البوليس ، لعدم استلامهم مثل هذه التعليمات من الماجور ساندرس ولعدم المامهم تمام الالمام بجميع ما جرى في اثناء تلك المباحثات الطويلة ، سمحوا للموكب بالسير

فان كان رأينا هذا بشأن سياق الحوادث صحيحاً ، فلا نستطيع ان نوجه اي لوم الى سلطات البوليس لعجزها عن منع الموكب الذي ، عند شروعه في السير الى حائط المبكى كان ، بحسب ما وصلت اليه معرفتها ، عملاً مشروعاً ينفذ توفيقاً للشروط التي وضعها رئيس الحكومة . ونحن نقبل قول الماجور ساندرس بانه علم لاول مرة بعد مرور ثلاثة ايام على ذلك الحادث بان زعماء الشبان اليهود رفضوا التعهد بعدم رفع العلم عند حائط المبكى لما شرع الموكب بالسير من مدرسة ليمل ، ونعتبر ان عدم افهام الماجور ساندرس بذلك الرفض ، الناشئ عن الارتباك والحيرة في ذلك الوقت ، لما يؤسف له جداً

اما فيما يتعلق بالشكوى الاخرى بانه لم تتخذ الاجراءات القانونية بحق زعماء هذا الموكب ، فنحن قانعون بان الموظفين المسؤولين سعوا في الاسبوع الذي مر قبل وقوع الاضطرابات سعياً حثيثاً ، لجمع البينات التي يمكن ، بالاستناد اليها ، اتخاذ بعض الاجراءات القانونية بحق اولئك الذين كان لهم ضلع في الموكب ، ولكنهم لم ينجحوا في ذلك

(١٠) عدم منع المظاهرة الاسلامية في ١٦ آب

كنا ذكرنا في الفصل الثالث من هذا التقرير ان المستر لوك عند ما قرر ان يستفيد من نفوذ مفتي القدس عوضاً عن اصداره اوامر بمنع المظاهرة كان مدفوعاً باعتبارين هما: ان امكان منع المظاهرة بواسطة البوليس امر مشكوك فيه ، وان المظاهرة قد تمنع ، ان كان في الامكان منعها على الاطلاق ، بعد اهراق دماء غزيرة بجانب منطقة الحرم الشريف المقدسة لا يمكن حصر عواقبها لا في فلسطين ولا في الخارج

وقد شاهدنا الطريق الذي اتبعه موكب المسلمين في ذهابهم الى الحائط وعودتهم منه . ومن البيّن انه كان في استطاعة اثنين او ثلاثة من الجنود المسلحين بمدافع رشاشة ان يحصدوا الجموع حصداً حال قدومها الى هذه الازقة الضيقة ولا ريب انه كان في استطاعة غوغاء المسلمين الهائجين والساخطين ان يخرجوا عندئذٍ من ابواب الحرم الاخرى الكثيرة الى احياء متعددة في القدس فينجم عن ذلك وقوع كارثة شديدة

ولا نتردد في القول بان اية محاولة لمنع المظاهرة التي حدثت في ١٦ آب بالقوة قد تكون خطرة و بعيدة عن الصواب

(١١) عدم الاهتمام اللازم بالاشاعات

قد بحثنا في هذه المسألة في القسم الاخير من الفصل الرابع عند تدقيقنا في الشكاوي الرئيسية الموجهة ضد اللجنة التنفيذية العربية، واوضحنا عندئذٍ الاسباب التي دعتنا للاعتقاد بان الاشاعات التي كانت رائجة في فلسطين قبيل وقوع الاضطرابات كانت نتيجة طبيعية لحوادث ١٥ و ١٦ آب . اما ان كثيراً من الاشاعات كانت تقول باحتمال وقوع شغب بالقدس في ٢٣ آب فامر ليس جديراً بالاعتبار طالما انه من المشهور ان يوم الجمعة عند المسلمين ، وهو يوم يأتي فيه الفلاحون عادة الى القدس بجموع كبيرة ، يحتمل فيه كثيراً وقوع مثل هذه الحوادث التي تنبأت عنها الاشاعات

وليست الشكوى بان الحكومة قصّرت في الاهتمام بامر هذه الاشاعات الا ثانوية للشكوى التي بحثنا فيها في مطلع هذا الفصل بان القوات الميسورة آنئذٍ في فلسطين وشرقي الاردن لم تستخدم استخداماً تاماً مفيداً . وفي الاستنتاجات التي اوردناها بعد بحثنا في الشكوى الاخيرة لم تؤثر فينا الاشاعات التي كانت رائجة بل الاحتمالات التي ظهرت لنا بانها كانت ملازمة لحالة التوتر الذي ساد القدس وجوارها قبيل وقوع الاضطرابات

(١٢) انتقاد صيغة البلاغ الذي اصدرته حكومة فلسطين في ١٨ آب

لم نكن لنضيف هذه الشكوى الى الشكاوي التي اخترناها للتدقيق فيها باسهاب لو لم يرد ذكرها كثيراً في الشهادة التي اداها بعض الشهود امامنا . فان البلاغ المشار اليه تضمن وصفاً وجيزاً للحوادث التي وقعت عند حائط المبكى في ١٥ و ١٦ آب ، والاعتراض الرئيسي الذي ابدته اللجنة التنفيذية الصهيونية عليه هو انه قارن بين

المظاهرتين اللتين وقعتا في ١٥ و١٦ آب واوجد صلة بين سببها ونتيجتها، والاعتراض الاخر هو ان البلاغ صغر الحوادث التي وقعت عند حائط المبكى في اثناء المظاهرة الاسلامية ولم يذكر الحقائق بتمامها

وفي رأينا ان الحكومة عملت عين الصواب في اصدارها هذا البلاغ الذي كان يرمي الى ازالة المخاوف التي اثارتها حوادث اليومين المذكورين والبيان غير الصحيح عن المظاهرة الاسلامية الذي نشر في ملحق لجريدة دوارها يوم بتاريخ ١٦ آب

وقد ابدى المستر لوك مطالعاته على هذه الشكوى برسالة بعث بها اليكم في ٢٢ آب قال فيها : —

« ان التهم التي اسندت الى بلاغ الحكومة هي انه يميل الى جهة واحدة وانه مغلوط . واظن ان دولتكم تسلمون معي بان تلك التهم يمكن اسنادها الى بلاغ المراجع اليهودية . فقد زعمت هذه المراجع ان بلاغ الحكومة يميل الى جهة واحدة لانه يرمي الى ايجاد مقارنة بين المظاهرة اليهودية والمظاهرة الاسلامية . وفي الواقع ليس هذا ما يرمي اليه البلاغ بل انه يوجد صلة بين السبب والنتيجة ، تلك الصلة التي لا يرغب اليهود في الاعتراف بها . اما من حيث الصحة والدقة ، فاني مقتنع بانه بينما ان بلاغ الحكومة لا يتضمن كل الحقائق (وبالحقيقة لم تعرف جميع الحقائق حتى الان) فان ما جاء فيه من الحقائق صحيح . ومما لا ريب فيه ان تحدّي بلاغ الحكومة الرسمي على هذا الوجه لظاهرة خارقة للعادة »

ولا نرى عند تدقيق النظر في الشكوى بعد مرور عدة اشهر على وقوع الحادث ما يدعونا لمخالفة الراي الذي اعرب عنه المستر لوك في الفقرة التي اوردناها اعلاه

(١٣) انتقاد صيغة ولهجة النشرات الرسمية التي اصدرتها حكومة فلسطين في اثناء الاضطرابات

في اثناء الاضطرابات عطلت الحكومة الصحف في فلسطين ، واصدرت نشرات

رسمية ترمي من جهة واحدة الى اطلاع الجمهور على الحوادث في اثناء احتجاب جميع الصحف ومن جهة اخرى الى ازالة المخاوف. وقد شكت الجمعية الصهيونية بان هذه النشرات اخفت الامر الواقع بان الاضطرابات لما بدأت كانت هجوماً من العرب على اليهود و بانها في الغالب اخذت شكل هجوم جنسي على اليهود في فلسطين ، و بان هذه النشرات قد صغرت الحوادث . وفي الواقع يمكن ايجاز خطورة هذه الشكوى في العبارة الاتية « نشرات لوك الواهنة » كما وصفتها اللجنة التنفيذية الصهيونية في البرقية التي طيرتها الى الجمعية الصيونية وابرزت امامنا في معرض البينة

وفي راينا ان هذه الشكوى تعامت بالمرة عن الغاية من النشرات الرسمية اذ انه لم يكن يقصد قط من تلك النشرات تكوين راي ما بشان الاضطرابات او توجيه اللوم لفريق دون الاخر وبالحقيقة لم يكن عندئذٍ قد حان الوقت المناسب لذلك . فما انتهت الاضطرابات حتى كون هذا الراي بشانها — بعبارات واضحة — في المنشور الذي اصدره المندوب السامي في اليوم الاول من شهر ايلول

تنتهي بهذه الشكوى الشكاوي الموجهة ضد حكومة فلسطين التي اخترنا التدقيق فيها في هذا الفصل . وقد بقيت الشكاوي العمومية القائلة بان سياسة الحكومة كانت سياسة ضعف وان ادارة فلسطين اظهرت على الدوام عدم عطف على سياسة الوطن القومي اليهودي . و بالفعل قد دققنا النظر في الشكوى الاولى ، بقدر ما لها علاقة بالحوادث التي وقعت قبل الاضطرابات مباشرة ، في الفقرات الاولى من هذا الفصل . وقد تناولنا البحث والتدقيق في تلك الشكوى ، من وجهتها العمومية ، وفي شكوى عدم العطف على سياسة الوطن القومي اليهودي بصورة اوفى في فصل تالٍ من هذا التقرير

الفصل السادس

تاثير الحوادث الاولى في اضطرابات شهر آب سنة ١٩٢٩

ان المهمة التي انتدبتمونا لها مزدوجة . فقد كلفنا ، بقدر ما تتعلق مهمتنا بالحوادث الماضية ، بالتحقيق عن الحوادث المباشرة التي ادت الى الاضطرابات الاخيرة في فلسطين .

وكان علينا ان نتذكر ايضاً في اثناء التحقيق الذي قمنا به في فلسطين باننا مكلفون بوضع تواصٍ بشان التدابير الواجب اتخاذها لمنع تكرار الاضطرابات. وقد اتضح لنا ، في بدء التحقيق بان الشعور الجنسي الشديد هو اهم اسباب الاضطرابات كما انه اتضح لنا ايضاً ، كما هو جلي من سرد الحوادث في الفصل الثالث من هذا التقرير ، ان العامل الديني لعب دوراً هاماً في الحوادث التي نجمت عنها اضطرابات شهر آب الماضي . وقد نشأت لدينا مسألتان . فهل كانت الحوادث التي وقعت بين يوم عيد الغفران سنة ١٩٢٨ و٢٣ آب سنة ١٩٢٩ ، والتي تاثرت لدرجة كبيرة بالعوامل الدينية ، كافية بحد ذاتها حتى تتولد عنها حالة الشعور التي وجدت بدون ريب في ٢٣ آب؟ او بالاحرى ، هل احدثت التظلمات السياسية والاقتصادية التي طال عهدها حالة هيجان بين العرب ، حتى انهم لما استفزوا بالكيفية التي وصفناها آنفاً ، ثاروا ضد اولئك الذين اعتبروهم سبباً لمشاكلهم السياسية والاقتصادية؟

وقد اقتنعنا من البينات التي ادلي بها امامنا بان التظلمات التي وجدت قبل يوم عيد الغفران سنة ١٩٢٨ بمدة طويلة ساعدت على وقوع اضطرابات شهر آب الماضي وفي رأينا ايضاً انه لولا تلك التظلمات لما حدثت تلك الاضطرابات ، او لو انها وقعت على الاطلاق لما كانت بلغت الحد الذي بلغته بالفعل . ولهذا المدى نعتقد ان تظلمات العرب السياسية والاقتصادية التي اوضحت لنا في معرض البينة يجب ان تعتبر بانها اسباب مباشرة لاضطرابات آب الماضي ، حتى ولو لم تكن هذه وجهة نظرنا لكنا مضطرين ان ندقق النظر في تلك التظلمات ، مستنيرين بالشق الثاني من مهمتنا ، طالما انه من الواضح ان التواصي ، حتى ولو انعم النظر فيها بكل تدقيق ونفذت تنفيذاً دقيقاً جداً ، لن تنجح في تجنب تكرار الاضطرابات الاخيرة المؤسفة الا اذا تجاوزت الى اساس المسألة

فلهذه الاسباب قد شعرنا انه من الواجب علينا ان ندقق باعتناء واسهاب في التظلمات الطويلة العهد التي ادلي بها امامنا في اثناء التحقيق من جانب العرب بانها اسباب اضطرابات آب الماضي . ولذا فقد تناولنا في الفصول الثلاثة التالية من هذا التقرير البحث في مسائل المهاجرة والاراضي والتطورات الدستورية التي هي اهم المسائل التي تدور حولها شكاوي العرب

الفصل السابع

المهاجرة

اذا استثنينا مسالة الاراضي وامتلاكها واستعمارها فمن المحتمل ان لا تكون هنالك مسالة تعلق عليها الجمعية الصهيونية والعرب في فلسطين اهمية اكثر من مسالة المهاجرة. فغاية السياسة المتبعة فيما يتعلق بالمهاجرة ، ونتيجتها ، ومراقبتها ، جميعها امور عظيمة الاهمية لكلا الفريقين

ومسالة استعمار الاراضي مرتبطة بالطبع ارتباطاً دقيقاً بمسالة المهاجرة وسنبحث فيها في الفصل التالي من هذا التقرير

اعرب المستر ساكر ، الشاهد الرئيسي الذي حضر امامنا في القدس بالنيابة عن اللجنة التنفيذية الصهيونية ، وهي الهيئة التي يراسها الان ، عن ارائه فيما يتعلق بمسالة المهاجرة بكل صراحة . واوضح لنا المستر جابوتنسكي ، الذي ادى الشهادة امامنا بعد عودتنا الى لندن ، موقف الصهيونيين الاصلاحيين بنفس الصراحة ، كما فعل ايضاً الدكتور فون وايزل الذي ينتمي الى الحزب نفسه . وسنرجع الى اراء المستر ساكر والمستر جابوتنسكي في مناسبة اخرى

ان الجمعية الصهيونية ، في التقارير السنوية التي رفعتها في بضع السنوات الماضية الى لجنة الانتدابات الدائمة في جمعية الامم ، كرست الفصول الطوال لمسألة المهاجرة بينما ان المباحثات التي جرت في زوريخ في شهر آب الماضي والمقررات التي اتخذت فيه تبين الاهمية التي علقها المؤتمر الصهيوني في زوريخ على السياسة التي في نظره ليس فقط يجب ان تكون رائداً له في اعماله بل التي يجب ان تؤثر تأثيراً كبيراً في حكومة فلسطين. وقد ادرجنا عدداً من هذه المقررات في مكانٍ اخر من هذا الفصل

اما من جهة العرب فقد اخبرنا شهودهم ، الواحد بعد الاخر ، وكثيرون منهم من

ذوي الخبرة والنفوذ بينهم و كانوا يعربون بدون شك عن ارائهم، عن ازدياد المخاوف الناجمة عن الاعتقاد بان سياسة الصهيونيين بشأن الاراضي والمهاجرة لا بد ان ينجم عنها اخضاع العرب التام كشعب واخراجهم من اراضيهم . وقد ادعي ايضاً بان ادخال اليهود حسب المعدل المطلوب ينجم عنه في الجهات غير الريفية احلال اليهود محل العرب وايجاد بطالة كبيرة لا مفر منها يقع على جميع الاهالي عبء تخف فيها مما ينتج عنه اخيراً ايجاد طبقة كبيرة من الاهالي اما ان تكون عبئاً على الخزينة او تتوقف معيشتها على اموال الاعانات التي تجمع في الخارج وترسل الى فلسطين لاعالتها

ومثالاً للبينات التي ادلى بها الشهود العرب من هذا القبيل نورد في هذا المقام ما قاله الشيخ فريح ابو مدين شيخ بئر السبع ، اذ قال : « ان فلسطين بلاد صغيرة لا يمكنها ان تستوعب عدد اليهود الذين نؤتي بهم الى هذه البلاد . وهي تشبه عربة سكة الحديد التي تنفجر ان وضع فيها ما يزيد على حمولتها . لم يبق شيء للعرب في هذه البلاد ، سوى الموت او الرحيل » . ونورد ايضاً فيما يلي مثالاً آخر اقتبسناه من شهادة الحاج توفيق حماد، الذي تولى رئاسة بلدية نابلس ست سنوات و كان عضواً في مجلس المبعوثان العثماني نحو ست سنوات ايضاً . فلما سألنا هذا الذات عن رأيه بشأن اسباب الاضطرابات التي نشبت في شهر آب الماضي ، اجاب : « اضرب لكم مثلاً هذا الكأس المملوء ماء فاذا اضيف اليه شيء يطفح . واعني بذلك ان من المحتم ان تفيض البلاد وذلك يبين مصيرها في المستقبل تماماً ثم جاءت مسألة البراق فزدات في قلق الاهالي » . وقد اورد الشهود العرب امثلة اخرى من هذا القبيل

و يظهر لنا انه من الواضح ان موقف العرب ، الناجم عن اقتران السخط بالخوف اقترانًا خطراً ، قد يكون سبباً لاضطرابات مستقلة ما لم يبين لهم بان المخاوف التي تساور بدون شك كثيرين منهم مبالغ فيها جداً او يثبت لهم بان لا اساس لها ، وما لم يقتنعوا ايضاً بانه سيحافظ عليهم تمام المحافظة من سيطرة شعب اخر عليهم او اخراجهم من اراضيهم

ونظراً للمسؤولية التي القيت علينا في الشق الثاني من شروط صلاحيتنا اصبح من الضروري ان ندقق في الاصول والسياسة اللتين تتبعهما حكومة فلسطين بشان

المهاجرة ، ونوع ومضمون الادعاءات التي قدمها الشهود الذين ادوا الشهادة بالنيابة عن اليهود واسباب مخاوف العرب ومسوغاتها ، ان كان لها مسوغات . وها نحن نباشر الان في تدقيقها

ان المستندات التي يتحتم علينا البحث فيها عند تدقيق النظر في هذه المسائل هي تصريح بلفور و بعض مواد صك الانتداب و بيان الخطة السياسية المدرجة في الكتاب الابيض لسنة ١٩٢٢ (رقم ١٧٠٠) وقد اوردنا فيما تقدم نص تصريح بلفور ومواد صك الانتداب التي لها تعلق بانشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وايفاء للغاية من موضوع بحثنا الان نورد نص المادة السادسة من صك الانتداب

« على حكومة فلسطين ، مع ضمان عدم الاجحاف بحقوق ومركز سائر الطوائف ، ان تسهل الهجرة اليهودية في احوال وشروط مناسبة وتشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية المشار اليها في المادة الرابعة استقرار اليهود بكثرة في اراضي البلاد وفي جملتها اراضي الحكومة والاراضي الموات التي لا يحتاج اليها للاعمال العمومية »

وتوضح الخلاصتان الاتي ذكرهما اللتان اقتبسناهما من الكتاب الابيض لسنة ١٩٢٢ المبادئ التي وضعتها حكومة جلالته في تلك السنة باعتبارها شاملة للسياسة التي تتبعها في المستقبل بشان الهجرة اليهودية الى فلسطين : —

« انها (اي حكومة جلالته) تلفت النظر الى الواقع بان احكام التصريح المشار اليه (اي تصريح بلفور) لا ترمي الى تحويل فلسطين برمتها الى وطن قومي لليهود بل الى انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين »

« وتنفيذاً لهذه السياسة (اي سياسة انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين) من الضروري ان تتمكن الطائفة اليهودية في فلسطين من زيادة عدد افرادها بواسطة المهاجرة . ولا يجوز ان تكون هذه المهاجرة كبيرة لدرجة انها تزيد على مقدرة البلاد الاقتصادية عندئذٍ لاستيعاب

مهاجرين جدد . ومن الضروري ضمان عدم صيرورة المهاجرين عبئاً على اهالي فلسطين كافة وعدم حرمانهم اية طبقة من الاهالي الحاليين من عملهم وفي النية تشكيل لجنة مخصوصة في فلسطين تتألف كلياً من اعضاء المجلس التشريعي الجديد الذي ينتخبه الاهالي للمفاوضة مع الادارة بشأن المسائل المتعلقة بتنظيم المهاجرة . فاذا وقع اختلاف في الراي بين هذه اللجنة والادارة فيحال الامر المختلف فيه الى حكومة جلالته وهي تعيره اهتماماً خاصاً »

وقد بحثنا في فصل آخر بحثاً مفصلاً في اقتراح انشاء المجلس التشريعي وفي عدم نضوج هذا الاقتراح . الا ان الوفد العربي ، الذي كان قد جاء الى لندن لاجل المفاوضة مع حكومة جلالته ، اورد في جوابه على بيان الخطة السياسية الذي اصدرته حكومة جلالته البيان التالي بشأن اقتراح انشاء لجنة مخصوصة من المجلس التشريعي لمعالجة مسألة المهاجرة :

« بما ان هجرة عنصر غريب الى اي بلاد كانت تؤثر في اهالي تلك البلاد الوطنيين — سياسياً واقتصادياً واجتماعياً — فانه من العدل والانصاف ان يكون للاهالي الذين يتأثرون من هذه الهجرة القول الفصل في هذا الامر . ان اللجنة المقترح انشاؤها اعلاه لا تعطي اهالي فلسطين حق الاشراف على المهاجرة . وليست صلاحياتها سوى استشارية ، بينما اننا نرى ان المادة السادسة من مشروع صك الانتداب قد خولت الوكالة اليهودية ، اي الجمعية الصهيونية — وهي هيئة اجنبية — صلاحيات اوسع مما خول اهالي البلاد الاصليين . وليس هنالك ما يصون مصالح الاهالي العرب ازاء اخطار الهجرة سوى انشاء حكومة وطنية نيابية تشرف الاشراف التام على المهاجرة »

هذه هي إذن السياسة التي وضعت سنة ١٩٢٢ وهذه هي اراء الوفد العربي بشأنها . وبما انه لم يؤلف المجلس التشريعي المشار اليه في الكتاب الابيض ولا اللجنة المخصوصة لمعالجة المهاجرة فقد بقي علينا ان ننظر في الطرق الادارية التي اتبعت

للاشراف على المهاجرة في فلسطين منذ سنة ١٩٢٢ حتى الوقت الحاضر وان ندقق فيما اذا كانت هذه الطرق تبرّر انتقاد اللجنة التنفيذية الصهيونية من الجهة الواحدة بانه قد وضعت على الهجرة قيود لا مسوغ لها وادعاءها بوجوب رفع كثير من هذه القيود ، والمخاوف المتأصلة بلا شك في نفوس العرب من الجهة الاخرى

يلاحظ ان من المبادئ الاساسية للسياسة الموضوعة سنة ١٩٢٢ ان لاتزيد الهجرة على حاجة فلسطين الاقتصادية لاستيعاب مهاجرين جدد وان لا تؤول الى حرمان اية طبقة من الاهالي الحاليين من عملهم . وقد ايدت هذا المبدأ الوزارات التي تعاقبت الحكم على هذه البلاد وفهمنا انكم ، قبل سفرنا الى فلسطين ببرهة قصيرة ، كررتم هذا المبدأ لوفد قابلتموه عندئذٍ باسم الحكومة الحاضرة . وكي نتمكن من معرفة ما اذا كان هذا المبدأ قد طُبق حقيقة او لم يطبق استحصلنا من رئيس المهاجرة في فلسطين على تفاصيل الطرق الادارية المتبعة في الوقت الحاضر . وقد اعلما هذا الموظف بان هنالك ثلاثة اصناف رئيسية للمهاجرين الى فلسطين . فالصنف الاول هو المهاجر ذو الوسائل المستقلة ، والصنف الثاني هو المهاجر الذي يعتمد في معيشته بعد وصوله الى فلسطين على احد المقيمين فيها ، والصنف الثالث هو العامل الذي يأتي الى فلسطين للعمل . غير ان عدد المهاجرين من الصنفين الاول والثاني هو بالواقع غير محدود ، اذ ان كل شخص استوفى بعض الشروط المؤهلة والمعينة مثل حيازة راسمال او ضمان امر معيشته ولم يتخط الشروط العادية من جهة الصحة والاخلاق يحق له الدخول الى البلاد بموجب النظام الحاضر

اما فيما يختص بالصنف الثالث فان تحديد عدد المهاجرين من هذا الصنف يتوقف على تقدير حاجة فلسطين اليهم بقدر ما يمكن معرفة هذه الحاجة . وقد يكون من المناسب في هذا المقام ، ان نبين بواسطة احصاء تحليلي ، عدد اليهود الذين هاجروا الى فلسطين او نزحوا عنها منذ سنة ١٩١٩ ، والطوائف التي ينتمون اليها ، والبلاد التي قدموا منها . وقد اقتبسنا هذه الارقام من المذكرة التي رفعتها الجمعية الصهيونية الى لجنة الانتدابات الدائمة في جمعية الامم في شهر حزيران الماضي

الجدول الاول

عدد المهاجرين والنازحين اليهود من سنة ١٩١٩ الى سنة ١٩٢٨

المدة	المهاجرون	النازحون			صافي عدد المهاجرين	صافي عدد النازحين
		من المقيمين في البلاد قبل الحرب	من المستوطنين في البلاد بعد الحرب	المجموع		
من كانون الثاني الى تشرين الثاني سنة ١٩١٩	١٦٤٣					
من كانون الاول سنة ١٩١٩ الى حزيران سنة ١٩٢١	١٥٠٧٩	*١٧٧٥	*٤٧١	*٢٢٤٦	١٩٢٦٠	—
من تموز سنة ١٩٢١ الى كانون الاول سنة ١٩٢١	٤٧٨٤					
سنه ١٩٢٢	٧٨٤٤	٤٥٠	١٠٥٣	١٥٠٣	٦٣٤١	—
سنة ١٩٢٣	٧٤٢١	٩٤٠	٢٥٠٦	٣٤٦٦	٣٩٥٥	—
سنة ١٩٢٤	١٢٨٥٦	٥٣٧	١٥٠٠	٢٠٣٧	١٠٨١٩	—
سنة ١٩٢٥	٣٣٨٠١	٦٦٦	١٤٨٥	٢١٥١	٣١٦٥٠	—
سنة ١٩٢٦	١٣٠٨١	٤١٣	٦٩٥٢	٧٣٦٥	٥٧١٦	—
سنة ١٩٢٧	٢٧١٣	٦٤٠	٤٤٣١	٥٠٧١	—	٢٣٥٨
سنة ١٩٢٨	٢١٧٨	٦٠٥	١٥٦٣	٢١٦٨	١٠	—
المجموع	١٠١٤٠٠	٦٠٢٦	١٩٩٨١	٢٦٠٠٧	٧٧٧٥١	٢٣٥٨

* ان كشوف المهاجرين عن المدة الواقعة بين سنة ١٩١٩ و سنة ١٩٢١ غير كاملة تماماً الا انه يظن ان عدد الذين نزحوا عن البلاد دون ان يوخذ قيد بهم لم يكن كبيراً

الجداول

الثاني الى الخامس

احصاء تحليلي للمهاجرين اليهود من سنة ١٩١٩ الى ١٩٢٨

الجدول الثاني

	العدد	في المائة
البالغون (فوق سن السادسة عشرة)		
الرجال ٤٠٦٠٠		٤٠
النساء ٢٩٤٠٠		٢٩
المجموع	٧٠٠٠٠	٦٩
الاولاد (دون سن السادسة عشرة)		
الصبيان ١١٨٠٠		١٢
البنات ١٠٢٠٠		١٠
المجموع	٢٢٠٠٠	٢٢
المجهولو السن	٩٤٠٠	٩
المجموع	١٠١٤٠٠	١٠٠

الجدول الثالث

الطوائف	العدد	في المائة
اشكناز يون	٨٢٢٠٠	٨٢
سفارد يون	٤٦٠٠	٤٦٥
يمنيون	١٤٠٠	١
طوائف شرقية اخرى	٤٨٠٠	٤٦٥
المجهولة طوائفهم	٨٤٠٠	٨
المجموع	١٠١٤٠٠	١٠٠

الجدول الرابع

البلاد التي قدم منها المهاجرون	العدد	في المائة
بولونيا	٤٠٦٠٠	٤٠٦٥
روسيا	٢٦٨٠٠	٢٧٦٠
رومانيا	٤٤٠٠	٤٦٠
ليتوانيا	٣٥٠٠	٣٦٥
العراق	٢٨٠٠	٣٦٠
تركيا	١٦٠٠	١٦٥
بلغاريا	١٤٠٠	١٦٠
الولايات المتحدة	١٤٠٠	١٦٠
اليمن	١٤٠٠	١٦٠
المانيا	١٠٠٠	١٦٠
الامبراطورية البريطانية	٤٠٠	٠٦٥
البلاد الاخرى	١٦١٠٠	١٦٦٠
المجموع	١٠١٤٠٠	١٠٠

الجدول الخامس

اصناف المهاجرين بموجب انظمة المهاجرة	العدد	في المائة
المهاجرون بموجب جدول العمال والذين تتوقف معيشتهم عليهم	٣٦٤٠٠	٣٦
ذوو الوسائل المستقلة والذين تتوقف معيشتهم عليهم	١٧٣٠٠	١٧
اقرباء المقيمين في فلسطين	١٥٩٠٠	١٥٫٥
غير التابعين لصنف ما *	٢٦٩٠٠	١٥٫٥
المجهولة اصنافهم	٤٩٠٠	٥
المجموع	١٠١٤٠٠	١٠٠

* لم يكن هنالك اصناف للمهاجرين في المدة الواقعة بين سني ١٩١٩ و١٩٢١

يلاحظ مما تقدم ان ١٧٣٠٠ شخصاً ، او ١٧ في المائة ، من مجموع عدد الاشخاص الذين سمح لهم بدخول البلاد لغاية سنة ١٩٢٨ كانوا من ذوي الوسائل المستقلة والاشخاص المتوقفة معيشتهم عليهم . وقد فهمنا بان عبارة « الوسائل المستقلة » كانت تفسر ، حتى عهد قريب ، بانها تعني ان يكون في حيازة الشخص مبلغ لا يقل عن ٥٠٠ جنيه ، إما عند وصوله الى فلسطين او في البلاد التي قدم منها . وقد قيل لنا ايضاً ان هذا المبلغ قد زيد الان الى الف جنيه . ولا تباشر سلطات المهاجرة مراقبة ما على ادخال هؤلاء المهاجرين الا اذا وجد سبب خاص يدعوها لذلك . واتصل بنا ان كثيرين منهم يبددون مواردهم الضئيلة بسرعة ثم يندفعون الى سوق العمال كعمال عاديين ، بينما يلتحق البعض منهم بالحرف المكتظة الان بالمحترفين ، فيعانون مشقة في تحصيل دخل من عملهم يكفي لاعالتهم وعائلاتهم

اما المهاجرون الذين يدخلون البلاد بموجب جدول العمال ، وهم من الصنف

الثالث من الاصناف التي اشرنا اليها اعلاه ، فالاصول المتبعة في ادخالهم هي كما يلي : تتقدم اللجنة التنفيذية الصهيونية مرتين في السنة الى حكومة فلسطين طالبة اليها اصدار شهادات تمكّن عدداً معيناً من المهاجرين الجدد من دخول البلاد بموجب جدول العمال . وقد يكون هؤلاء المهاجرون من ذوي الحرف، او من العاملات، او من العمال العاديين ، واغلب الشهادات المطلوبة تكون عادة للعمال العاديين وتدلي اللجنة التنفيذية الصهيونية بالحجج والبراهين لاثبات ان الحالة الاقتصادية في البلاد تستطيع ان تتحمل مهاجرين بنسبة عدد الشهادات التي طلبت اصدارها . فيدقق رئيس المهاجرة في هذه الحجج والبراهين و يقرر المندوب السامي ، في نور التواصي التي يقدمها ، عدد شهادات العمال الواجب اصدارها للمدة المبحوث عنها في الطلب . ثم يصدر رئيس المهاجرة هذه الشهادات بلا تعبئة (على بياض) للجنة التنفيذية الصهيونية بعد ان يستبقي منها عدداً محدوداً لاصدارها لاصحاب اشغال معينين ممن يريدون جلب عمال مخصوصين الى البلاد . ثم تسلم اللجنة التنفيذية الصهيونية بدورها هذه الشهادات الى نقابة العمال اليهود العمومية . وقد جاء وصف النتيجة العملية لهذا الترتيب في تقرير وضعه السر جون كامبل، احد الخبراء الذين ، كما ذكرنا فيما تقدم، عينتهم لجنة الابحاث العامة المشتركة التي الفتها الجمعية الصهيونية بالاشتراك مع زعماء اليهود غير الصهيونيين في اميركا سنة ١٩٢٧، وكان قد عهد الى هؤلاء الخبراء ابداء المشورة بشأن مختلف وجوه مشكلة الاستعمار اليهودي في فلسطين . اما السر جون كامبل ، ذلك الثقة المشهود له في مسائل الاستعمار والذي قام، بالنيابة عن جمعية الامم ، بمشاريع كبيرة لاسكان المهاجرين في اوروبا ، فقد عهد اليه القيام بمهمة خاصة هي ، على حد ما ورد في تقريره ، « فحص ادارة المستعمرات اليهودية في فلسطين والاعمال المتعلقة بها على العموم ، بغية لفت النظر الى اي خلل في الادارة واقتراح العلاج له ، ان كان ذلك في الامكان ، ووضع تقرير بذلك » . واننا نورد فيما يلي الفقرة التالية المقتبسة من تقريره (صفحة ٤٣٦ من مجلد تقارير الخبراء) :

« قد انتقلت الرقابة الفعلية ، لدرجة كبرى ، من ايدي اللجنة التنفيذية الصهيونية الى ايدي هيئة سياسية . فقد سيطرت نقابة العمال بالفعل على الحالة وتولت زمام الامور من حين اختيار المهاجرين ، وفي الدوائر المالية والفنية الى حين اختيار الرجال الذين يستوطنون

المستعمرات وتعيين الجهة التي يستقرون فيها ، والموارد التي توضع تحت تصرفهم ، والطريقة التي تتبع في استقرارهم وتوزيع الاموال على مختلف طبقات رجال المستعمرات . وبعبارة اخرى ، ان الهيئة المسؤولة فنياً وظاهرياً عن هذا العمل لم تشرف في الواقع على ذلك العمل اشرافاً فعلياً بل تخلت تقريباً عن كل مسؤولية »

وقد ابدى السر جون كامبل المطالعات التالية حول هذا الموضوع في الصفحة ٤٣٨ من نفس المجلد

« وكان قد استقر في الاذهان ان زيادة النفقات ضرورية لاجل الدعاية . وكانت عقلية اليهود تدل على انه لا يمكن الحصول على مبالغ كافية من الاموال الا اذا كان في استطاعة الجمعية الفلسطينية ان تشير الى مستعمرات جديدة « انشأتها » واراضٍ اضافية « تملكتها » والى زيادة كبرى متواصلة في عدد المهاجرين »

وقد جاءت اشارة في تقرير اخر ورد في نفس هذا المجلد (الصفحة ٥٣) ، وضعه الدكتور الورد ميد ، وهو ايضاً خبير مشهود له ، وزملاؤه هذا نصها :

« وفي راي اللجنة ان الاعمال التي تقوم بها جماعة أو حزب معين هي غير مرغوب فيها ، وان نفوذ نقابة العمال اليهود العمومية يلبس هذه المستعمرات ثوباً لا يتفق مع امال واماني الامة اليهودية . وفي اعتقادنا انه يجب ان تتاح الفرصة للشعب اليهودي للسكن في الارياف بقطع النظر عن ارائه في الامور الاجتماعية او الاقتصادية . فاعطاء حزب واحد هذه الدرجة من السيطرة هو اجحاف بحق كثيرين يرجى منهم فائدة كبرى لسكان الارياف في فلسطين »

وفي اثناء جلسات التحقيق التي عقدناها في القدس لفت نظرنا كبير محامي اللجنة التنفيذية العربية الى احد محاضر جلسات البرلمان في سنة ١٩٢٢ (السجل الرسمي لمجلس اللوردات ، المجلد ٥٠ الرقم ٤٧ العامود ١٠١٢) حيث ورد بيان أُدلي به باسم

الوزرة التي كانت متوسدة الحكم في ذلك الحين قيل فيه « بان سياسة المهاجرة بكاملها هي موضع درس عميق وان اصناف ومؤهلات المهاجرين ينظر فيها بادق تمحيص تحت رقابة الحكومة » . ومن الجلي ان هذا البيان لا يؤيد العادة المتبعة في الوقت الحاضر بموجب الترتيبات المعمول بها لمراقبة المهاجرة الى فلسطين . وفي رايتا انه ليس من مبرر لما يعتبر بالفعل تنازلاً من حكومة فلسطين عن المسؤولية لهيئة يمثل اعضاؤها اقل من ٣ في المائة من سكان تلك البلاد ، اذ ان من المحتم ان تسبب العادة المتبعة الان قلقاً لغير اليهود من سكان فلسطين . وفضلاً عن ذلك فان هذه العادة تجعل من الشاق الرد على ما ابدي من انتقاد بان الباعث لسياسة المهاجرة سياسي بحت ، وبان حاجة البلاد الاقتصادية تكاد لا تؤخذ بعين الاعتبار عند اختيار المهاجرين . وقد قال لنا رئيس المهاجرة ان من عادة نقابة العمال اليهود ان تأخذ بعين الاعتبار ، عند تخصيص الشهادات المعطاة لما بلا تعبئة (على بياض) لافراد المهاجرين ، المذهب السياسي الذين يدين به مختلف الذين يودون المهاجرة لا مؤهلاتهم الخاصة . ان من واجب المراجع اليهودية المسؤولة بلا ريب ان تختار من المهاجرين الذين يودون دخول فلسطين اولئك الذين تؤهلهم مميزاتهم الشخصية للمساعدة على انشاء الوطن القومي في تلك البلاد ، اما ان يكون المذهب السياسي عاملاً قوياً في اختيار طالبي الدخول الى البلاد فامر يدعو الى اشد الانتقاد

ويلاحظ من الارقام التي اوردناها فيما تقدم ان عدد المهاجرين الذين هاجروا الى البلاد زاد زيادة كبيرة في سنتي ١٩٢٤ و١٩٢٥ . ففي السنة الاخيرة بلغ عددهم ٣٣٨٠١ شخصاً وهو عدد جدير بالاعتبار . وقد قيل لنا ان اكثر من ثلث هؤلاء المهاجرين ينتسبون الى صنف ذوي الوسائل المستقلة ، وان كل رب عائلة منهم كان يملك ٥٠٠ جنيه على الاقل . وقد اضطر البعض ممن يملكون ٥٠٠ جنيه كراسمال الى الاستقراض لانشاء دور لهم . وجميعهم دخلوا البلاد في فترة قصيرة من الزمن ولذلك زاد الطلب على ذوي الحرف والعمال الماديين في اشغال البناء . غير ان كثيرين من هؤلاء المهاجرين انفقوا جميع رؤوس اموالهم على انشاء بيوت لهم فلما انتهوا منها وجدوا انفسهم بلا مال ولا عمل ، ولم يكن في استطاعتهم استخدام غيرهم . وعلى ذلك اصبح اولئك الذين شغلوهم في انشاء بيوتهم بلا عمل الا حيث تيسر لهم الاشتغال في اقامة ابنية اخرى . وقد قدرت الاحصاءات الرسمية ان ثمانين في المائة

من العمال اليهود في فلسطين كانوا في هذه المدة يشتغلون في بناء البيوت ، وفي الحرف المتعلقة بها كالنجارة والحدادة . ثم عقب ذلك في السنوات التالية ضائقة اقتصادية شديدة وما نجم عنها من بطالة، وفي آخر شهر آب من سنة ١٩٢٧ بلغ عدد العمال اليهود العاطلين حسب قيود اللجنة التنفيذية الصهيونية ٨٤٤٠ عاملا وهذا عدد كبير. وليس في الاستطاعة ذكر عدد الذين كانوا في هذا الوقت بلا عمل من غير اليهود بالضبط غير انه كان في البلاد عندئذ بموجب تقدير الحكومة نحو ١٦٠٠ شخص من العاطلين من غير اليهود

وقد اتبعت الطرق المعتادة لمعالجة هذه الحالة الاضطرارية ، فشرعت الحكومة تقوم باشغال عمومية كبناء الجسور ، وتعبيد الطرق ، وتجفيف المستنقعات ، وتحريش الاراضي . وشرعت في نقل العمال من جهة الى اخرى بغية تخفيف وطأة البطالة . وفضلا عن هذه التدابير قدمت اللجنة التنفيذية الصهيونية اعانات من الاموال الصهيونية للعاطلين من العمال اليهود ، برهة من الزمن ، و باشرت القيام بمشاريع لهذه الغاية . وبناءً على طلب اللجنة التنفيذية الصهيونية منحت الحكومة مجلس بلدة تل ابيب قرضاً لاَجل طويل لتمكينه من القيام باشغال عمومية . وكان من جراء هذه التدابير وغيرها وبسبب كثرة عدد الذين نزحوا عن البلاد في سنتي ١٩٢٦ و١٩٢٧ ان ظهر تحسن مستمر في الحالة حتى انه في اخر شهر ايلول سنة ١٩٢٩ سقط عدد العاطلين من اليهود لغاية الثمانمائة . وقدر عدد العاطلين من غير اليهود في ذلك الحين بنحو الالفين . وقد علمنا ان عدد العاطلين من اليهود سقط في اخر السنة الماضية الى اقل من ذلك ايضاً .

وقد ادعى شهود العرب امامنا بشدة بان العبء الذي وضع على عاتق المكلف بسبب الحالة التي وصفناها هو نتيجة مباشرة لادخال عدد كبير من المهاجرين الى البلاد يزيد عما كان في استطاعتها ان تستوعبه في ذلك الحين . وفي راينا ان السر جون كامبل كان محقاً بلا ريب عند ما ذكر في تقريره ان ازمة سنتي ١٩٢٧ و ١٩٢٨ نشأت عن « الواقع بان المهاجرين الذين قدموا الى البلاد كانوا اكثر مما تستطيع البلاد استيعابه » (راجع الصفحة ٤٦٤ من تقرير الخبراء)

ويجدر بنا في هذا المقام ان نأتي على سياسة مختلف انحاء الحركة الصهيونية في مسألة المهاجرة وذلك بذكر الشهادة التي اديت امامنا ، اما شفوياً او في مستندات

ابرزت كوثائق رسمية ، وبالاشارة الى مقررات المؤتمر الصهيوني الاخير · ومتى اتينا على ذكر هذه السياسة ، كما ترآت لنا ، فاننا نستطيع ان نبحث في اسباب مخاوف العرب

اتخذ المؤتمر الصهيوني السادس عشر ، الذي انعقد في زوريخ في شهري تموز وآب من السنة الماضية ، اثني عشر قراراً بشأن مهاجرة اليهود الى فلسطين · ونقتصر علاقتنا بهذه القرارات على النظر فيما اذا كانت مهيجة للراي العربي في فلسطين في اثناء الاضطرابات وفيما اذا كان من شأنها ان تزيد العداء الجنسي والقلق السياسي في تلك البلاد في المستقبل · ونحن نورد فيما يلي القرارات او خلاصات القرارات التي نعتقد بانها ذات علاقة بهذين الامرين :—

« ١ يرحب المؤتمر الصهيوني السادس عشر باستئناف المهاجرة الذي يُفسح المجال لمهاجرة متواصلة متزايدة ويبعث قوة جديدة في الشعب اليهودي في فلسطين وفي الحركة الصهيونية بين اليهود المنتشرين في العالم ويعرب في الوقت نفسه عن اسفه الشديد لان نطاق المهاجرة لم يتساوَ لغاية الان مع احتياجات البلاد ومع الاشغال التي يحتمل ان يقوم بها اليهود فيها ، ولان ما وُضع من العراقيل والقيود التي لا مبرر لها في سبيل الهجرة قد سبب فقدان اشغال كثيرة للعامل اليهودي في ارض اسرائيل (اي فلسطين)

« ٢ يأخذ المؤتمر السادس عشر علماً بان الاحتمالات التي تيسر القيام باشغال جديدة في البلاد تمكن من توسيع الهجرة في السنين المقبلة اذ ان اشغال الحكومة الكبيرة ، واشغال البناء التي تقوم بها الشركات الدولية ، واشغال التحريش والزراعة الواسعة النطاق ، ورقي الصناعة والتجارة ، جميعها تحتاج الى الوف من العمال · فلكي يؤمن المؤتمر السادس عشر تلك الاشغال للعمال اليهود يكلف اللجنة التنفيذية بان تجلب الى البلاد بجميع الوسائل عددا من المهاجرين في الوقت المعين يتناسب مع هذه الاشغال

« ٣ يطلب المؤتمر ان تخوّل اللجنة التنفيذية حق التصرف

بشهادات المهاجرة التي تمنحها حكومة فلسطين والمسؤولة اللجنة عنها تصرفاً مطلقاً لا يشوبه عائق

« ويعرب المؤتمر عن سخطه على ما قامت به حكومة فلسطين من محاولة تقييد سلطة اللجنة التنفيذية في التصرف بالشهادات الصادرة عن المدة الواقعة بين نيسان وتشرين الاول سنة ١٩٢٩

« ٥ يحتج المؤتمر على الصعوبات التي تضعها الحكومة في سبيل مهاجرة الراسماليين من حيث انها تطلب اثبات حيازة المهاجرين لاموال تتجاوز مبلغ الخمسماية جنيه المعين في احكام قانون المهاجرة لسنة ١٩٢٥ . ان هذه القيود تعيق هجرة العناصر المرغوب فيها من هذا الصنف من المهاجرين الذين في الاستطاعة ادخالهم في هذا الوقت الذي ترتع فيه البلاد بجبوحة اقتصادية .

« ٦ يحتج المؤتمر على العراقيل الاصطناعية الموضوعة في سبيل المهاجرة التي تحرم المرأة العاملة من الاشتراك في بناء البلاد، تلك العراقيل التي تحمل في طياتها ما يسبب ضرراً فاحشاً لاعمال الاستعمار .

ويصرح المؤتمر بانه ليس هنالك مبرر لهذه القيود سواء من الوجهة الاقتصادية او من وجهة احتمال قبول هجرة النساء في البلاد

« ٧ يعلن المؤتمر بان رسوم المهاجرة التي تستوفيها حكومة فلسطين من المهاجرين العمال عبء ثقيل في سبيل مهاجرة العمال وهي تخالف روح صك الانتداب تمام المخالفة . ويكلف المؤتمر اللجنة التنفيذية بان تتخذ التدابير الفعالة لاعفاء جميع المهاجرين من رسوم المهاجرة .

« ٨ يؤيد المؤتمر قرارات لجنة الاعمال المتخذة في شهر آب سنة ١٩٢٨ التي صرحت فيها بوجوب تغيير قانون المهاجرة لسنة ١٩٢٥ ويطلب من اللجنة التنفيذية تقديم مشروع قانون جديد للجنة الاعمال في بحر السنة القادمة .

« ١٠ يكلف المؤتمر اللجنة التنفيذية باتخاذ التدابير الفعالة لالغاء الصعوبات الموضوعة في سبيل مهاجرة الحالوتزيم (الطلائع) المبعدين والمضطهدين والصهيونيين من روسيا السوفيتية ، وبالاسراع في هجرتهم

« ١١ يكلف المؤتمر اللجنة التنفيذية بان تبذل اهتماماً خاصاً لجلب مهاجرين من البلاد الشرقية ، وعلى الاخص من البلاد التي يقع فيها اضطهاد سياسي ، ويطلب من اللجنة فتح مكتب فلسطيني جديد في عدن ليبذل جهوده في تدبير مهاجرة الحالوتزيم المدربين الذين وصلوا مرافئ اليمن و يتكفل نقل الايتام الموجودين فيها »

و يقول السر جون كامبل في تقريره ، الذي سبق لنا ان اقتبسنا فقرات منه ، ما يلي : —

« قد وجدت الاعتقاد سائداً ليس فقط في المستعمرات — حيث فُهمت الحال على غير حقيقتها — بل ايضاً بين كبار الموظفين الحاليين والسابقين الذين لهم علاقة بالحركة الصهيونية ، بان الامر الجزيل الاهمية هو ادخال كل ما في الامكان ادخاله من اليهود الى فلسطين . وتعتقد بعض الدوائر ذات النفوذ ان ادخال جموع من المهاجرين الى فلسطين لا مناص منه للوصول الى النجاح . و يظهر ان الفكرة السائدة هي ان الامور ستصلح ذاتها بذاتها بعد ادخال هذا السيل من المهاجرين ، وان ذكاء ونشاط اليهودي يكفلان له كسب عيشه »

وقد ذكرت نقابة العمال اليهود العمومية في فلسطين في مذكرة رفعتها الينا ان في مقدمة بروغرام الاعمال تي يجب ان تقوم بها حكومة فلسطين في المستقبل « تقديم مساعدة مادية لزيادة السكان اليهود بسرعة عن طريق المهاجرة والاستيطان في المستعمرات »

ولما ادى المستر ساكر الشهادة امامنا اعرب عن ارائه بشان سياسة الحركة الصهيونية في مسالة مهاجرة اليهود الى فلسطين على الوجه التالي :

« اني اقول ان الامر الذي يهمنا هو انشاء الوطن القومي للشعب اليهودي وان تكون هنالك كما ، ذكرت سابقاً ، مهاجرة غير مقيدة باية قيود اصطناعية وان نتمكن ، كشعب يهودي ، من بذل كل جهودنا كي نجعل من هذه البلاد ما يمكن جعله منها بحيث يتمكن اليهود من القدوم اليها ومن انشاء حضارتهم فيها . ونحن نامل ، بل نطلب ، من الحكومة ان تقوم بقسطها بموجب صك الانتداب في تسهيل ذلك العمل ومن المحتمل ، بل اقول صراحةً اننا نأمل ، ان يسفر هذا التدرج الطبيعي عن ايجاد اكثرية يهودية في البلاد

« اما الاوضاع السياسية التي تتخذها هذه الطائفة المخصوصة فلا اعلمها ولا اريد ان اتنبأ بها . وعلى كل حال هنالك شيء واحد محقق هو انه ليس في نية اليهود ان يسيطروا على اي شعب اخر في البلاد ولا ان يُسيطر عليهم اي شعب اخر فيها ، وهم ينظرون الى حقهم في انشاء حضارتهم الخاصة بانه لا يزيد على الحق الذي للعرب في انشاء حضارتهم ولا يقل عنه »

وقد قال المستر ساكر جواباً على اسئلة طرحت عليه ان مسألة تنظيم المهاجرة يجب ، في نظره ، ان تكون من شان حكومة فلسطين واليهود ، وان في استطاعة حكومة فلسطين تماماً ان تضمن عدم الحاق الضرر بحقوق ومركز سائر طوائف الاهالي من جراء المهاجرة اليهودية كما تقتضي المادة السادسة من صك الانتداب . واضاف الى ذلك بانه ما دامت المهاجرة اليهودية مفيدة لجميع طبقات اهالي فلسطين فيجب ان تشجع لا ان توقف ، وان مقدرة البلاد على استيعاب مهاجرين يجب ان تزاد للدرجة القصوى ، غير انه يجب ان لا تزيد المهاجرة على ما تستطيع البلاد استيعابه من المهاجرين

وقد استأذنا المستر جابوتنسكي ، وهو زعيم الصهيونيين الاصلاحيين ، في تأدية شهادته امامنا . وبما ان اسمه ردد كثيراً في اثناء التحقيق فقد وافقنا على سماع شهادته رغماً عن انه لم يدع من قبل اللجنة التنفيذية الصهيونية . ونظراً لتغيبه عن فلسطين لم يصلنا طلبه الا قبل مغادرتنا لتلك البلاد ببضعة ايام ، وبما اننا لم نتمكن من سماع شهادته في القدس فقد ادّى شهادته امامنا في لندن بصورة غير علنية

وقد اوضح لنا المستر جابوتنسكى سياسة حزبه على الوجه التالي : —

« اعادة النظر في بعض نواحي السياسة الصهيونية . لما شرعنا في حركتنا في سنة ١٩٢٥ كانت وجهة النظر الرسمية ، كما اعرب عنها الدكتور وايزمن وزملاؤه ما يلي : اتمام اعمال الصهيونية والتوصل اليها عن طريق صب اليهود اموالهم ونشاطهم في فلسطين ولا يهمنا قط موقف الحكومة على شرط ان تكون الحكومة ادارة اوروبية لائقة . وقد طلبنا اعادة النظر في وجهة النظر هذه وقلنا انه لا يمكننا القيام بالاستعمار على نطاق واسع مستقلين عن الحكومة اذ ان هذا العمل بطبيعته عمل حكومي ويمكن اتمامه فقط اذا نشطت الحكومة الاستعمار بتدابير تشريعية وادارية »

وقد اوضح لنا المستر جابوتنسكي عند شرحه هذه النظرية بانه يوجد في شرقي اوروبا منطقة واسعة تتناول عدة بلاد اطلق عليها « المنطقة المنتشر فيها داء اللاسامية العضال » وهي مكتظة باليهود و يجب ، حسب قوله ، ان ينزح نصفهم في الجيلين القادمين . ثم قال ان المهاجرة من هذه المنطقة كانت متجهة في الماضي الى بلاد اخرى ، الا ان المهاجرين ، بعد مضي وقت ما ، وجدوا انفسهم غير مقبولين في تلك البلاد فتوقفت هذه المهاجرة الان . ولذلك ينظر الى فلسطين بانها البلاد التي يمكن ادخال كثيرين من هؤلاء اليهود المضطهدين اليها . والحل الذي يريده واصحابه لهذه المشكلة هو ادخال مهاجرين يهود الى فلسطين بمعدل ثلاثين الفاً في السنة لمدة الستين سنة المقبلة ، وان يؤتى باكثرية هؤلاء المهاجرين من « المنطقة اللاسامية » المذكورة في شرقي اوروبا . وهو يعترف بان بطالة مزمنة عقبت تلك المدة التي في اثنائها بلغت المهاجرة اليهودية ، او على الاصح ، قاربت المعدل الذي في راي حزبه يجب ان يكون المعدل للستين سنة المقبلة ، ولكنه ينسب ذلك الى الواقع بان الحكومة لم تلعب دوراً فعالا في مسألة المهاجرة في تلك السنوات باعداد وتمهيد السبيل للمهاجرين . و يسلم المستر جابوتنسكي ايضاً بالعامل الاقتصادي ، و يوافق على ان نسبة المهاجرة يجب ان تنظم حسب مقدرة فلسطين الاقتصادية على استيعاب مهاجرين جدد ، ولكنه يقول انه اذا مدت الحكومة يد المعاونة بطيبة قلب اصبح في الامكان ترقية البلاد لدرجة يصبح تنفيذ بروغرام حزبه مستطاعاً بدون الحاق ضرر بالطبقات الاخرى من اهالي فلسطين ، و بما يعود بالفائدة عليها حقيقة ، ولذلك فهو يقول

انه من واجب الحكومة « ان تشجع الاستعمار اليهودي تشجيعاً فعلياً كي توجد في البلاد ، بالطبع ، أكثرية يهودية » و بعبارة اخرى ان مرمى حزبه ليس الا ايجاد دولة يهودية في فلسطين وقد عرَّف هذه العبارة على الوجه التالي : —

« ليس من الضروري ان يفيد ذلك ان تكون تلك الدولة مستقلة بمعنى ان يكون لها حق اعلان الحرب على اي كان بل انما يعنى اولاً ان يكون في البلاد اكثرية يهودية كي تسود وجهة نظر اليهود تحت حكم ديمقراطي ، وثانياً ان تعطى البلاد حكومة ذاتية على شكل الحكومة القائمة في ولاية نبراسكا مثلاً . ان ذلك يرضيني تماماً طالما ان الحكومة هي حكومة ذاتية محلية قادرة على تسيير شؤونها وطالما توجد في البلاد اكثرية يهودية »

وقد ادعى المستر جابوتنسكي بان نظريته هذه بشأن تطور فلسطين السياسي في المستقبل هو التفسير المنطقي الوحيد للسياسة التي ينطوي عليها تصريح بلفور ، وحاول ان يبين لنا بالاستشهاد بعدة خطب و بما نشره بعض المؤلفين و بمستندات رسمية وانه وان كان الصهيونيون العموميون يصفونه وحزبه « بالمتطرفين » فان السياسة التي يبشرون بها هي في الواقع مستندة على تصاريح وكتابات زعماء الصهيونيين الذين تتفق غايتهم القصوى ، كما يقول ، مع غاية الاصلاحيين ولو كانوا يختلفون في الطرق المباشرة التي يتبعونها لتحقيق تلك الغاية . وقد اورد لنا تاييداً لرايه الفقرة التالية التي اقتبسها من مقالة نشرت في جريدة « نيو بالستاين » وهي لسان حال جمعية اليهود الاميركيين في عددها الصادر في ١٠ كانون الاول سنة ١٩٢٦

« اما الان فان مجرى الاراء الصهيونية يسير في شعاب مختلفة . وقد نشأ هنالك مذهبان يمكن الاشارة اليهما «بالمعتدلين» و«المتطرفين» لعدم وجود عبارة ادق تطلق عليهما ، ويجب ان يبين هنا ثانية بكل جلاء ان « المعتدلين » ليسوا اقل تطرفاً في تصورهم لغايتهم القصوى من « المتطرفين » انفسهم اذ ان كليهما يتوقان الى ايجاد دولة يهودية في فلسطين لكنهما يختلفان اختلافاً مادياً على الطريق التي يجب السير عليها في العشر سنوات او العشرين سنة القادمة »

وعطفاً على بروغرام المستر جابوتنسكي القائل بوجوب ادخال اليهود الى فلسطين بنسبة ثلاثين الفاً في السنة في الستين سنة القادمة ، قد الحقنا بهذا التقرير اربعة رسوم تبين نمو السكان في فلسطين بالاستناد الى الافتراض التالي :

الرسم الاول : — يبين هجرة اليهود بنسبة ٢٥٠٠٠ نفس في السنة وزيادة طبيعية (اي زيادة المواليد على الوفيات) بنسبة ١٠ في الالف في السنة بين جميع طبقات السكان

الرسم الثاني : — يبين هجرة اليهود بنسبة ٢٠٠٠٠ نفس في السنة وزيادة طبيعية بنسبة ١٢ في الالف في السنة بين جميع طبقات السكان

الرسم الثالث : — يبين هجرة اليهود بنسبة ١٥٠٠٠ نفس في السنة وزيادة طبيعية بنسبة ١٠ في الالف في السنة بين جميع طبقات السكان

الرسم الرابع : — يبين هجرة اليهود بنسبة ١٠٠٠٠ نفس في السنة وزيادة طبيعية بنسبة ١٩ في الالف في السنة بين جميع طبقات السكان

وقد اعد هذه الرسوم المستر ملز ، مساعد السكرتير العام لحكومة فلسطين ، الذي نعرب له عن شكرنا . واوضح المستر ملز في مذكرةٍ ارفقها بها بانه افترض ان سكان فلسطين لن يتجاوزوا يوما ما ثلاثة ملايين نسمة ولذلك وقفت هذه الرسوم عند وصول عدد السكان الى هذا الحد . واوضح ايضاً ان انحنا ، الخطوط ليس الا نظرياً ، وانه لم تستعمل عوامل لتصحيح وضبط هذه الارقام لعدم وجود مواد يمكن الاستناد اليها في تقدير هذه العوامل ، واضاف الى ذلك قائلاً «يتضح من هذه الاعتبارات انه لايجوز اعتبار هذه الرسوم بانها تبين حقيقة الحال في المستقبل فهي بالاحرى تقدير معتمد لكيفية التوزيع السياسي لاهالي فلسطين من حين الى اخر مبني على افتراضات من جهة نسبة الزيادة الطبيعية في السكان ونسبة الهجرة اليهودية »

ومع ان هذه الرسوم مبنية على التخمين فهي لاتخلو من فائدة اذ انها تبين الزمن الذي

فيه يصبح السكان اليهود نظرياً مساوين للسكان العرب بموجب الافتراضات المذكورة . ويظهر من الرسوم الاول والثاني والثالث ، ان السنين التي يبلغ فيها عدد السكان هذا الحد ، لو تمت الافتراضات المذكورة من حيث نسبة المهاجرة والزيادة الطبيعية ، هي سنة ١٩٤٨ في الرسم الاول وسنة ١٩٥٦ في الرسم الثاني و ١٩٦٩ في الرسم الثالث. ويظهر باعتبار الشروط المفترضة في الرسم الرابع ان السكان اليهود يكونون اقل من العرب بنصف مليون عند ما يبلغ عدد السكن ثلاثة ملايين وهو الحد الاعلى

نعود الان الى الموضوع الذي شططنا عنه . ان قرارات المؤتمر الصهيوني وشهادة المستر ساكر والمستر جابوتنسكي والبيانات الاخرى التي اقتبسناها من بعض المستندات يجب ، في راينا ، ان تؤخذ بانها تعبّر عن وجهة نظر مختلف انحاء الحركة الصهيونية فيما يتعلق بمسألة المهاجرة الى فلسطين . ولم يبق لدينا اذن سوى التدقيق في اسس واسباب مخاوف العرب في نور السياسة التي اعلنت في زوريخ والقدس

من المعلوم الان لدى الشعب العربي في فلسطين ان المراجع الصهيونية ما فتئت تضغط على حكومة فلسطين لاجل ادخال عدد كبير من المهاجرين ، ومن المعلوم لديهم ايضاً ان المدة الوحيدة التي زاد فيها سيل المهاجرة عقبتها بطالة واسعة النطاق وازمة اقتصادية شديدة . ان كثيراً من العرب يستفيدون مادياً من المهاجرة اليهودية ولكن الاهالي العرب في فلسطين لا يمكنهم ، كشعب ، الا ان يجعلوا صلة بين المهاجرة الواسعة وبين الحوادث المؤسفة التي وقعت في سنتي ١٩٢٧ و١٩٢٨. ومما لا ريب فيه ان الحجة القائلة بان المكلف قد اضطر لاعالة المهاجر اليهودي قد انتشرت انتشاراً واسعاً في هذه السنوات الاخيرة . اما الواقع بان قسماً كبيراً من عبء اعالة العاطلين وقع على اموال الصهيونين فهو اما ان يكون غير معلوم لدى الفلاحين ، او ان كان معلوماً لديهم ، فليس له تاثير عليهم . ومتى قرأ الفلاح العادي في جريدته ، او قال له صاحبه ، انه من جراء توسيع الوكالة اليهودية الذي اقره مؤتمر زوريخ ستعمد الجمعية الصهيونية الى اتباع سياسة ترمي الى ادخال عدد اوفر من المهاجرين ، وتلح على الحكومة بتطبيقها ، فانه يتوقع بلا ريب تكرار ما ساد البلاد من البطالة والشقاء في سنتي ١٩٢٧ و ١٩٢٨ . ثم باتي اعتقاده بان اخر ما ترمي اليه الصهيونية ايجاد اكثرية يهودية في فلسطين فتتضاعف مخاوفه

ان هذا التحليل الوجيز لشعور الفلاح هو ما استنتجناه بحق من الوقائع التي ظهرت جلية لنا · ونحن نرى ان الادعاءات والمطالب التي تقدمت من جانب الصهيونيين بشأن مستقبل المهاجرة اليهودية الى البلاد ادّت لدرجة ما الى اثارة المخاوف في نفوس العرب · اما اذا قلنا بان المخاوف او القلق الذي نشأ عن التخوف من نتيجة المهاجرة اليهودية كان سبباً مباشراً للاضطرابات التي وقعت في شهر آب الماضي فمن المحتمل ان نكون قد تجاوزنا الحد الا انه في رأينا يوجد شعور مقاومة للهجرة اليهودية بين طبقة كبيرة من الشعب العربي في فلسطين وهذا الشعور مستند على اساس من حيث انه ناشيء عن النتائج المعلومة للمهاجرة الزائدة في الماضي ، واذا اضيفت اليه الاسباب الاخرى الاكثر مباشرة فقد يكون بلا ريب عاملاً من العوامل التي تفضي الى وقوع اضطرابات

ومن الواضح ان كل التباس في اتجاه السياسة التي يراد اتباعها في مسألة المهاجرة الهامة هذه ، من المحتم ان يظهر اثرها في تصرف ادارة فلسطين وفي موقف ومزاج الشعب العربي، واولئك الذين يمثلون المصالح اليهودية · ولذلك نرى ان من واجب حكومة جلالته ان تصدر في القريب العاجل تصريحاً جلياً حازماً عن السياسة التي تريد اتباعها فيما يتعلق بتنظيم المهاجرة اليهودية الى فلسطين ومراقبتها · وليس من اختصاصنا ان نقترح صيغة ذلك التصريح الا انه اذا قررت حكومة جلالته — كما يحسن ان تفعل — الاحتفاظ بالمبادئ التي وردت في الكتاب الابيض لسنة ١٩٢٢ لضبط السياسة المقبلة في مسالة المهاجرة اليهودية فنحن نقترح ان يعاد التصريح بتلك المبادئ وتأكيدها ثانية · فالتعامل الذي اتبع بالفعل فيما مضى لا ينطبق بالمرة على السياسة التي اعلنت في الكتاب الابيض، ومن الواضح ان كثيراً من المطالب الواردة في المقررات التي اتخذها مؤتمر زوريخ لم تراع فيها تلك الخطة السياسية · ومن المحتمل ان لا يكون في الاستطاعة تعيين تلك السياسة بصورة ادق واوفى، على انه يتراءى لنا ان من المرغوب فيه في تلك الحال اعادة النظر في النظم الادارية المتبعة لتنظيم مهاجرة الاشخاص الذين من ذوي الوسائل المستقلة بغية الحيلولة دون تكرار المهاجرة الزائدة التي وقعت في سنتي ١٩٢٥ و ١٩٢٦

ويرمي بيان الخطة السياسة الصادر سنة ١٩٢٢ الى تأليف لجنة من اعضاء المجلس التشريعي المنتخبين يعهد اليها البحث مع الادارة بشأن الامور المتعلقة بتنظيم

الهجرة . ونحن نرى انه من المفيد ، ريثما تنشأ حكومة نيابية في فلسطين على شكل من الاشكال ، ان تستنبط طريقة يمكن بواسطتها اخذ راي الهيئات غير اليهودية في مسائل الهجرة التي لو كان في البلاد مجلس تشريعي لاحيلت للجنة المهاجرة المخصوصة للبحث فيها . وبالطبع ان القرار النهائي في هذا الامر منوط بالمندوب السامي

ونحن نرى ايضاً انه يجب انعام النظر فيما اذا كان في الامكان استنباط وسيلة اكثر مناسبة لتنظيم التصرف بشهادات المهاجرة التي تصدر بموجب جدول العمال على ان تكون الغاية من ذلك ، كما اعلن في البرلمان سنة ١٩٢٢ ، « استعمال اشد درجات التدقيق في صفات ومؤهلات المهاجرين تحت رقابة الحكومة »

الفصل الثامن

مشكلة الاراضي

ان مسألة الاراضي ، وملكيتها ، والتصرف بها ، واستعمارها قد تكون ، على نحو ما ذكرنا في مكان اخر من هذا التقرير ، من المسائل التي يعلق عليها اليهود والعرب اهمية تفوق ما يعلقونه على اية مسألة اخرى . ففي الشهادات التي اديت امامنا وفي الخطب التي القاها خطباء الوفود العديدة التي قابلناها في كافة انحاء البلاد أُكدت لنا تكراراً مخاوف العرب من ان نجاح السياسة الصهيونية انما يعني اجلاءهم عن اراضيهم . ونذكر كمثال من هذه الشهادات شهادة رئيس بلدية نابلس ، فقد قال:

« في الزمن السابق كان اليهودي الذي يأتي الى البلاد يشتغل في ارضه ويستخدم عمالا من العرب ، ولكن عند ما اخذ سيل المهاجرة يتدفق على البلاد طرد اليهود العمال العرب واتخذوا بدلاً منهم عمالا من اليهود فاصبح من جراء ذلك عدد كبير من العرب بلا عمل . . . . وقد لحق بالبلاد ضرر فاحش من جراء بيوع الاراضي الكبيرة لليهود . مثال ذلك ماباعته عائلة سرسق في بيروت التي تملك مساحات واسعة من الاراضي في فلسطين ووادي الحوارث . فمثل هذه البيوع يسبب تعطيل عدد كبير من العرب .

اني افهم كما يفهم جميع العرب ان السياسة الصهيونية ترمي الى التخلص من العرب باية طريقة ممكنة ، واحلال اليهود محلهم »

ولا ريب ان هذه المخاوف التي ذكرها رئيس بلدية نابلس متاصلة في نفوس العرب، ومهما كانت الناحية التي تفحص منها مشكلة الاراضي فهي مشكلة خطيرة كثيرة التعقيد وشاقة . وقبل ان نعرب عن راينا فيما اذا كان هنالك مبرر لوجهة نظر العرب نرى من الضروري ان نبحث ببعض اسهاب في سياق الحوادث التي ادت الى الحالة الحاضرة .

ان مساحة الاراضي القابلة الزراعة في فلسطين حسب التقدير الذي قدمه لنا مدير الاراضي ، تقرب من احد عشر مليوناً من الدونمات † منها نحو تسعمائة الف دونم مقيدة في سجلات ارضي حكومة فلسطين باسم اليهود ولا يشمل هذا الرقم ذلك القسم من غور الاردن الواقع شمالي اريحا وجنوبي نابلس حيث تندر الامطار وتقل المزروعات . وتربة هذه المنطقة كانت غير منتجة لغاية الان . كما ان الرقم الذي زودنا به المستر ستابس لا يشمل ايضاً تلك المنطقة الشاسعة الواقعة جنوبي بئر السبع والتي يقطنها البدو ، حيث المطر قليل جداً ، ولكن قيل لنا ان هذا الرقم خلا هاتين المنطقتين يشمل جميع الاراضي القابلة الزراعة في فلسطين على اختلاف مواقعها .

وقد زودنا بارقام اخرى الدكتور روبين ، وهو خبير بشؤون الاراضي انتدب لتأدية الشهادة امامنا بالنيابة عن اللجنة التنفيذية الصهيونية ، وبموجب هذه الارقام يوجد في فلسطين اثنا عشر مليوناً ونصف المليون من الاراضي الصالحة للزراعة ، يملك اليهود منها مليوناً ومائتي الف دونم . ومما يجب ملاحظته ان الدكتور روبين توصل الى هذا التقدير باعتبار ان الدونم ٩١٩ متراً مربعاً . فاذا انقصنا ٨ في المائة من مجموع مساحة الاراضي الصالحة للزراعة الذي ذكره الدكتور روبين كي نتوصل الى تقديرها حسب الدونم النظامي الذي هو الف متر مربع ، فيكون الفرق بينه وبين الارقام التي ذكرها مدير الاراضي في حكومة فلسطين غير جوهري

وينحصر الاستعمار اليهودي على العموم في مرج ابن عامر وفي السهل الساحلي . واننا نرفق بهذا الفصل خارطة * تلطفت اللجنة التنفيذية الصهيونية بفلسطين بتزويدنا

---

† الدونم عبارة عن الف متر مربع او نحو ربع فدان انكليزي

* لم تطبع هذه الخارطة باللغة العربية

بها وهي تبين مواقع المستعمرات اليهودية واتساعها . وتدل هذه الخارطة ، بقدر ما تميز بين الاراضي المرتفعة والمنخفضة ، دلالة تقريبية على مواقع الاراضي الخصبة في فلسطين من الوجهة الجغرافية . وقد اعلمنا الدكتور روبين بان اليهود اشتروا من الفلاحين مساحات صغيرة لاتزيد على عشرة في المائة من مساحة الاراضي التي اشتروها بينما ان المساحات الاخرى ابتاعوها من اصحاب الاملاك الكبيرة الذين يقيم اغلبهم خارج البلاد ولهذا السبب كانوا يؤجرون اراضيهم او يسمحون بفلاحتها وزراعتها بشروط ايجار مختلفة . واكثر الاراضي التي اشتراها اليهود من الفلاحين واقعة في منطقة الساحل ، اما في مرج ابن عامر فقد اشتروا جميع الاراضي من ملاك غير مقيمين في البلاد

وقد اتضح لنا من المستندات التي لفت نظرنا اليها ان الادارة ، حالما تألفت في البلاد حكومة مدنية ، خشيت من ان يلحق اجحاف بحقوق مستأجري الاراضي والمتصرفين فيها من جراء بيع الاملاك الكبيرة ، ويستدل على ذلك من الفقرة التالية المأخوذة عن محضر المجلس الاستشاري في الجلسة التي دار فيها البحث في قانون انتقال الاراضي لسنة ١٩٢٠ — ١٩٢١

« الجلسة الثالثة المنعقدة في ٧ كانون الاول سنة ١٩٢٧

سال الدكتور حبيب سالم عن التدابير المتخذة لحماية حقوق المزارعين الخ . اذ انه فهم ان المزارعين في عدة قرى اخرجوا من الاراضي التي يزرعونها

فقرأ فخامته المادة التالية من قانون انتقال الاراضي ، ونبذة من شروط اختصاص لجنة الاراضي ، دلالة على الاحتياطات التي اتخذتها الحكومة لمنع اخراج المزارعين من اراضيهم

المادة السادسة من قانون الانتقال الاراضي

« .... وللحاكم ايضاً ان يمتنع عن اعطاء موافقته الا اذا اقتنع (من معاملة التصرف المنوي اجراؤها) بان المستاجر المتصرف بالارض ، ان كانت الارض المراد بيعها زراعية ومؤجرة . قد ابقى له ارضاً في

تلك الناحية او في جهة اخرى كافية لاعالته وعائلته . ويجوز للحاكم ان يحيل الى المندوب السامي اية معاملة لم يوافق على تسجيلها »

نبذة من التعليمات الصادرة للجنة الاراضي

« ان حكومة فلسطين ، بينما ترغب في تشجيع استعمار الاراضي في البلاد على نطاق واسع بكل وسيلة ممكنة ، تود في الوقت نفسه ان تحافظ تمام المحافظة على حقوق المزارعين والمتصرفين الحاليين ، سواء كانت الاراضي خصوصية او اميرية . فمن الضروري من الجهة الواحدة ، اتخاذ التدابير لمنع اجلاء المستاجرين من قبل اصحاب الاراضي عند بيع اراضيهم ومن الجهة الاخرى تأمين مساحة من الارض لاولئك الذين باشروا بحكم العرف والعادة حقوق المزارعة والرعي في الاراضي دون ان يكون لهم ملكية ثابتة فيها تكفي لاعالة عائلاتهم .....»

وانتهت مباحثات المجلس الاستشاري هذه بسن قانون يعرف « بقانون انتقال الاراضي لسنة ١٩٢١ » ، نقتطف منه المادتين التاليتين : —

« المادة ٥ (١) كل من اراد ان يتصرف باموال غير منقولة عليه ان يحصل اولاً على موافقة الحكومة

« المادة ٨ (١) تبلّغ موافقة الحكومة على معاملة التصرف بواسطة مدير الاراضي لمسجل الاراضي في اللواء او القضاء ، الذي يتحتم عليه ان يقتنع فقط بان البائع هو المالك الحقيقي للارض . ويشترط ان يقتنع ايضاً في حالة الاراضي الزراعية المؤجرة بانه قد بقي للمستأجر المتصرف بالارض ارض في تلك الناحية او في اي جهة اخرى كافية لاعالته وعائلته »

فالفقرة الاولى من المادة الثامنة الواردة اعلاه عدلت احكاما وردت في قانون وضع في السنة السابقة وقد بقيت نافذة لغاية اليوم الحادي والثلاثين من شهر تموز سنة ١٩٢٩ عندما الغيت بقانون حماية مستأجري الاراضي الزراعية الذي اشرنا اليه

فيما يلي . وكان قانونا انتقال الاراضي لسنة ١٩٢٠ و ١٩٢١ يرميان الى تجنب الخطر الذي يلوح لنا الان بانه يهدد المزارعين ، وهو حرمان عدد كبير من المستاجرين والمزارعين العرب من الاراضي التي يزرعونها دون ان يبقى لهم ارض غيرها . غير انهما لم يأتيا بالغاية التي توخاها منهما اولئك الذين صاغوهما . وقد اوضح لنا مدير الاراضي الاسباب الاتية التي ادت الى ذلك اذ انه عندما سئل عن الاحوال التي طبقت فيها احكام الفقرة الاولى من المادة الثامنة من قانون سنة ١٩٢١ حيث ابقيت ارض كافية للمزارعين الذين بيعت الارض التي كانوا يزرعونها بدون علمهم اجاب بانه لا يظن بان هذه الاحكام طبقت قط اذ ثبت ان القانون ، في الواقع ، غير قابل التطبيق . وقد اوضح ذلك بما يلي : —

« يأتي البائع و يعقد مقاولة بيع وشراء مع اليهود . ولا يتصل بنا نبأ ذلك البيع الا بعد مضي ٤ او ٥ او ٦ اشهر عندما ترد المعاملة الى المكتب للتسجيل . فعندئذٍ نكلف القائمقام بتقديم تقرير عن حالة المستأجرين فيذهب الى القرية و يجد ، في بعض الاحيان ، ان جميع الاهالي قد جلوا عن القرية بالمرة ، اذ انهم قبضوا مبلغاً من المال وانصرفوا ، وليس في استطاعتنا ان نقدم لهم اية حماية كانت . بينما انه قد وجد في احوال اخرى ان عدداً كبيراً من الاهالي قد جلوا عن الارض قبل وصول المعاملة الى الدائرة لتسجيلها ولم يكن في استطاعتنا ان نكتشف اسماء اولئك المستأجرين ولم يكن بينهم و بين الشارين مقاولات بيع تحريرية ولم نعلم مقدار التعويض الذي حصلوا عليه ، وهذا هو السبب الذي ادى الى وضع قانون سنة ١٩٢٩ ، الذي يمكننا من الاشراف على التعويض الذي يدفع لهم ، وهذا التعويض تقرره هيئة معتبرة فرض القانون تأليفها

« وكانت الغاية من هذا القانون ومن قانون سنة ١٩٢١ ، عدم اخراج المزارع من الارض غير ان المزارع كان يجلو عن الارض حالما تعقد مقاولة البيع والشراء . وكان يحصل على مبلغ من المال و يذهب وعندما ترد المعاملة الينا لتسجيلها كنا لا نجد مزارعين في القرية »

وفي اوائل سنة ١٩٢٧ عين اللورد بلومر لجنة برئاسة النائب العام ، وكان

مندوب الاراضي الحالي من جملة اعضائها، عهد اليها اولاً ان تنظر فيما اذا كان وضع تشريع لحماية المزارعين من اخلاء اراضيهم يكون ناجعاً ومفيداً وثانياً ان تضع صيغة ذلك التشريع ان كان مثل هذا التشريع في رأيها ناجعاً ومفيداً . ونورد فيما يلي فقرة مقتبسة من بلاغ اذاعته حكومة فلسطين على الاهالي متضمناً خلاصة تواصي هذه اللجنة :

« ومما هو معترف به بوجه عام ان القانون الحالي لا يفي بحماية مستاجري الاراضي الزراعية من اخلاء الاراضي التي يزرعونها . ان قانون انتقال الاراضي لسنة ١٩٢٠ الصادر في بدء تشكيل الادارة المدنية يحتوي على نص يضمن حماية هؤلاء المزارعين عندما ينقل المالك الارض التي يزرعونها لشخص اخر . و يقضي هذا النص، بما ادخل عليه من التعديل سنة ١٩٢١ ، بان لا تعطي الحكومة موافقتها على انتقال اية ارض زراعية مؤجرة الا بعد ان تقتنع بانه سيبقى لمستاجرها ارض كافية في ذلك القضاء لاعالته واعالة عائلته . وقد تشبثت الحكومة بتطبيق هذا النص في عدد من معاملات انتقال مساحات كبيرة . غير ان الاختبار قد دل على انه متى أجر المشترون الارض التي اشتروها للمستاجرين الحاليين فان هؤلاء المستاجرين لا يبقون عادة في الارض بل يبيعون حقوقهم للمشترين في اجل قصير كما انهم اختاروا في ظروف عديدة ان يستعيضوا بتعويض عن حق الحصول على ارض

« وليس هنالك نص قانوني يحمي المزارعين من اخلاء الارض مهما مضى عليهم من الزمن في زراعتها الا اذا كان المالك قد باعها في اثناء اجارتهم . و يندر ان تعقد مقاولة ايجار بين المالك والمستاجر كما انه ليس هناك عادة متبعة بشان اخطار المستاجر بوجوب اخلاء الارض

« وقد اشارت اللجنة بوضع تشريع يبنى على الاصول المتبعة في انكلترا وخلافها :

(أ) لحماية المستاجرين من اخلاء الارض بغتة وذلك بتكليف المالك اعطاء المستاجر مهلة الا اذا كان المستاجر قد تخلف عن دفع الاجار او اساء استعمال الارض

(ب) لتامين تعو يض المستاجر عما يكون قد اجراه من التحسين في الارض مدة اجارته اذا كان ذلك التحسين لا يزال ظاهراً

(ج) لتامين دفع تعويض اخر للمستاجر الذي يكلفه المالك باخلاء الارض بعد ان يكون قد مضى مدة طو يلة على اجارته»

وكان من جراء هذه التواصي ان سن في اليوم الحادي والثلاثين من شهر تموز الماضي قانون اطلق عليه قانون حماية مستأجري الاراضي الزراعية ، وقد الغى هذا القانون الاحكام التي وردت في قانون سنة ١٩٢١ والتي تفرض على بعض موظفي الحكومة ان يتأكدوا من بقاء اراضٍ للزارعين تكفي لاعالتهم وعائلاتهم . ونص قانون سنة ١٩٢٩ على دفع تعو يض لبعض المستأجرين مقابل جلائهم عن الارض ولقاء التحسينات التي اجروها في الارض بعد تبليغهم اخطاراً قانونياً باخلاء الارض التي يتصرفون فيها، ونص ايضاً على تاليف هيئة للفصل في الخلافات التي تقع بشأن ما اذا كان يجب او لا يجب دفع تعو يض عن الاخلاء او عن التحسينات التي اجر يت في الارض وتقر ير مقدار مثل هذا التعو يض ، وقد فرض القانون على المالك بان يدفع للمستأجرين الذين يكونون قد زرعوا الارض المؤجرة لهم مدة خمس سنوات فاكثر تعو يضاً اضافياً يساوي متوسط الاجار السنوي الذي دفعه المستأجر في خلال الخمس السنوات السابقة لتاريخ فسخ اجارته

ومما يدعو لدهشتنا ان تكون قد مرّت هذه المدة الطو يلة قبل ان بذل اي مجهود لتعديل تشر يع ثبت انه لا يفي بالغاية المتوخاة منه . فان قانون سنة ١٩٢٩ يخول المزارعين الذين يُخرجون من اراضيهم حقوقاً تختلف عن الحقوق التي يخولهم اياها قانون سنة ١٩٢١ . غير ان القانون الجديد لا يحتوي على نص يؤمن للذين يُخرجون من الارض « مساحة كافية لاعالتهم وعائلاتهم » و بعبارة اخرى ، ليس من المحتمل ان يؤدي هذا القانون الى تخفيض عدد اولئك الذين يصبحون بلا ارض او الذين يخرجون من الارض من جراء شراء الاراضي، التي يعتمدون الان في معيشتهم عليها، بدون علمهم

ومن الضروري ان نشير في هذا المقام الى معاملتي بيع كبيرتين لفت نظرنا اليهما مراراً دلالةً على قصور حكومة فلسطين في الحيلولة دون ايجاد طبقة كبيرة من الاهالي بلا اراضٍ تعتاش منها، وقد اشار العرب الى هاتين المعاملتين تاييداً لادعائهم بوجود هنالك ما يسوّغ مخاوفهم التي اعربوا عنها

ففي المدة الواقعة بين سنة ١٩٢١ وسنة ١٩٢٥ اشترت عدة جمعيات يهودية، بالمزاد العلني، اراضي كثيرة في مرج ابن عامر بلغت مساحتها ما يزيد على مائتي الف دونم واشتمل البيع على اثني وعشرين قرية بلغ ثمنها ٧٢٦٠٠٠ جنيه . وقد ابتاعت هذه الاراضي من عائلة مرسق وهي، على ما قيل لنا، عائلة كبيرة غنية من المسيحيين العرب تقيم في بيروت

وعند اجراء هذه البيوع لم يكن لدى المزارعين مقاولات ايجار تحريرية مع اصحاب الارض الذين كانوا يدفعون لهم خمس الحاصلات . وبعد اجراء هذه البيوع غادر المزارعون العرب جميع هذه القرى بعد ان اخذوا تعويضاً الا مزارعي قرية معلول فاعطت عائلة مرسق المزارعين الذين بقوا في هذه القرية ٢٠٠٠ دونم من الارض وعرض عليهم المشترون ايضاً مساحة اخرى قدرها ٣٠٠٠ دونم لمدة ست سنوات باجار ٦ في المائة من ثمن تلك الارض مع حق الخيار في شرائها بذلك الثمن . وقد وافقت الحكومة في حينه على هذه البيوع وسجلت معاملات الفراغ في سجلات الحكومة . وبلغ عدد المستاجرين الذين اضطروا الى الجلاء عن الاراضي التي ابتاعتها الجمعيات اليهودية بين سبعمائة وثمانمائة نفس، كما قال لنا الدكتور روبين الذي ادى شهادته امامنا باعتباره خبيراً بالنيابة عن اللجنة التنفيذية الصهيونية، غير انه اضاف الى ذلك بانهم بقوا جميعهم تقريباً في تلك الجهات نفسها ووجدوا اراضٍ يزرعونها . بينما ان السيد سليم فرح الذي ادى شهادته بصفته خبيراً بالنيابة عن اللجنة التنفيذية العربية قال بان عدد العائلات العربية التي اخرجت من الاراضي من جراء هذه المعاملات بلغ نحو ١٧٤٦ عائلة وكان عدد الذين شملتهم هذه المعاملات نحو ٨٧٣٠ شخصاً باعتبار ان العائلة الواحدة مؤلفة من خمسة اشخاص . وذكر الدكتور روبين ان هؤلاء الاشخاص نقلوا الى قرى مجاورة زودنا بقائمة بها غير ان السيد سليم فرح قال لنا ان عدداً كبيراً منهم هاجر الى اميركا وان اخرين يشتغلون الان في قطع

الحجارة وحرق الكلس للانشاءات الجديدة غير انهم عندما يفرغون من اعمالهم هذه يجدون اشغالا اخرى يمكنهم الاشتغال بها وان اخرين ايضاً « متشتتون في كل مكان » ولا يمكنهم ان يعيشوا هنالك لانه « لم يبق لهم ما يعتاشون عليه » . وقد اضاف الى ذلك انه لما كانت هذه القرى مأهولة بالفلاحين العرب اعتاد البدو الذين يقطنون الجبال المجاورة في فصل الشتاء الذهاب الى تلك الاراضي التي بيعت الان بعد انتهاء الحصاد لرعي مواشيهم . فلما انتقلت هذه القرى لليهود كان نصيب البدو كنصيب الفلاحين « ان قطع رزقهم منها » . و بيّن الدكتور روبين انه رغماً عن ان شركات الاراضي اليهودية لم تكن مكلفة قانونًا بدفع تعويض للمستأجرين الذين اخرجوا من الارض بسبب هذه البيوع فقد دفعت بالواقع ما يزيد على ثلاثين الف جنيه كتعويض وان القصد من هذا التعويض هو مساعدة اولئك الذين اضطروا بسبب هذه البيوع الى الجلاء عن مرج ابن عامر على امتلاك او استئجار اراضٍ في جهات اخرى

ونظن ان الشركات اليهودية لا تستوجب اي انتقاد بشان هذه المعاملات فهي عندما دفعت التعويض ، كما فعلت بلا ريب ، لكثيرين من مزارعي الاراضي التي ابتاعتها في مرج ابن عامر ، كانت تدفع مالاً لم يكن القانون الفلسطيني المعمول به في تاريخ اجراء تلك المعاملات يقضي عليها بدفعه . وفضلا عن ذلك فقد كانت تعمل بعلم الحكومة ومعرفتها

والحادثة الاخرى التي نود ان نعرض لها هي شراء الاراضي المعروفة بوادي الحوارث . ونحن انما نبحث ببيع هذه الاراضي لانها كانت موضوع احتجاجات رفعت الينا اثناء اقامتنا في فلسطين ، ولان هذه المعاملة تعتبر مثالا للموقف الكثير الصعوبة الذي يعترض الحكومة . فهذه الاراضي التي تخص العرب رهنت في سنة ١٨٢٢ لاحد التبعة الافرنسية ، ونقل الرهن مرتين بين عام ١٨٨٢ وعام ١٩٢٣ بدون موافقة الراهن . و بعد مقاضاة ادعي في اثنائها بفساد عقد الرهن صدر الحكم لصالح ورثة المرتهن واعطى امر ببيعها

وتبلغ مساحة الارض التي عرضت للبيع ٣٠٨٢٦ دونمًا اشترتها جمعية راس المال اليهودي القومي بواحد واربعين الف جنيه ، وسجلت الارض باسمها في ٢٧ ايار

سنة ١٩٢٩ و يبلغ عدد الذين كانوا يتصرفون في الارض التي بيعت ١٢٠٠ شخص يملكون بين الفي وثلاثة الاف راس من المواشي . ويستعمل نحو ثلث هذه الاراضي لاجل الرعي . ومن جملة الحاصلات التي تزرع في الاراضي الباقية البطيخ وتدل الاعشار التي دفعت سنة ١٩٢٨ على ان قيمة محصول البطيخ بلغت سبعة الاف جنيه على الاقل

و بين اولئك الذين يتصرفون بهذه الارض في الوقت الحاضر بعض مزارعين كانوا قد تبلغوا في شهر آب سنة ١٩٢٨ اخطاراً باخلاء الارض ينتهي اجله في اول تشرين الاول سنة ١٩٢٩ . ففي اليوم الثلاثين من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٢٩ صدر امر الى عدد كبير منهم باخلائها . وعندما غادرنا فلسطين فهمنا ان البوليس لم ينفذ الامر الصادر باخلاء الارض وان السبب الذي حدا بهم الى ذلك هو عدم وجود اي مكان اخر يمكنهم نقل المزارعين الحاليين ومواشيهم اليه . وقد علمنا ان هذا العمل من جانب البوليس قد تصح مقاضاتهم عليه في اي وقت من قبل المشترين لانتهاك اوامر المحكمة اذ ان المشترين لا يريدون ان يتنازلوا عن اي حق من حقوقهم المضمونة باوامر المحكمة، ولا ان يؤجلوا الحصول على تلك الحقوق . الا ان المشترين قد عرضوا بان يضعوا نحو ٥٠٠٠ دونم من الاراضي في منطقة بيسان تحت تصرف هؤلاء المزارعين مدة ثلاث سنوات على شرط ان يستوفوا خمس حاصلات تلك الارض . وقد قيل لنا ان تلك الارض هي ارض سقي غير ان المزارعين في وادي الحوارث لا يعلمون شيئاً عن السقي، وفضلاً عن ذلك فان اراضي بيسان ليس فيها اماكن للرعي ولما تركنا فلسطين لم يكن قد عثر على ارض اميرية او غيرها يمكن ان ينقل اليها الاشخاص الذين يراد اخراجهم من هذه الارض

وان ساعد حسن الطالع على مكان نقل بعض هؤلاء الاهالي الى القرى المجاورة للاراضي التي يتصرفون فيها الان فان ذلك العلاج ، على ما فهمنا ، لا يفي باحتياجات اولئك الذين يعتاشون منهم على رعي المواشي، والذين ليس لهم ارض اخرى في تلك الناحية يمكنهم ان يرعوا مواشيهم فيها . و يلوح لنا انه من المحتمل ان تفقد العشيرة كيانها كعشيرة وتصبح متشتتة حتى ولو وجد مكان مناسب لاولئك الذين يعتاشون منها على رعي المواشي وارض غيرها للمزارعين

هذه هي اذن الحوادث التي عرضت علينا باعتبارها مبررة للمخاوف العظيمة التي قيل بانهـا تساور ليس اولئك المهددين باخلاء اراضيهم فقط بل ايضاً الذين يتصرفون بالاراضي في انحاء اخرى من فلسطين والذين يخشون ان يكون مصيرهم كمصير اولئك الذين يقطنون وادي الحوارث

ومما هو جدير بالذكر ان اراضي مرسق واراضي وادي الحوارث يملكها اشخاص غير مقيمين في البلاد وكان يزرعها في غيابهم اشخاص يدفعون مقداراً معيناً من الحاصلات على سبيل الاجار . ان بيع الاراضي بدون علم المزارعين الذين يتصرفون بها واجلائهم بعد ذلك عنها سواء بدفع تعويض لهم او بدونه ليست من الامور التي تقع في فلسطين فقط لكن الحالة هنالك يعتريها عاملان قلما يحدثان في مكان اخر . فمن الجهة الاولى ليس من المحتمل ان يستطيع المستاجر الذي يجلى عن الارض ايجاد ارض اخرى يمكنه الانتقال اليها . ومن الجهة الثانية فان للمزارعين الذين أُجلوا او قد يجلون عن اراضيهم في بعض الاحيان حقاً ادبياً يقضي بالسماح لهم بالاستمرار في التصرف بالارض التي يزرعونها . ففي عهد الحكومة العثمانية ، وعلى الاخص في النصف الاخير من القرن الثامن عشر ، وجد البعض من طبقات الفلاحين في بعض انحاء المملكة العثمانية ، والمنطقة المعروفة الان بفلسطين منها ، انهم باعترافهم بملكية السلطان او ببعض افراد العائلات الارستقراطية التركية ، يستطيعون ان يحموا انفسهم من الجور وان يحصلوا على غير ذلك من الفوائد المادية التي تفوق ما كانوا يدفعونه من الجزية والخراج لسيدهم مقابل حمايته لهم . وبناء عليه اتفق على ذلك كثيرون من الفلاحين في ذلك الزمن اما مختارين او مكرهين لما وجدوا انه مفروض عليهم فرضاً . وبهذه الواسطة استطاع اصحاب المكنة والنفوذ في المملكة العثمانية من الحصول على ملكية مساحات واسعة من الاراضي التي كان الفلاحون يتصرفون بها بلا منازع ولا معارض اجيالاً وقروناً في بعض الاحيان ومع ان اولئك الفلاحين بموجب هذا الاتفاق الجديد تنازلوا عن حقوقهم المكتسبة بمرور الزمن في الاراضي التي كانوا يزرعونها فان لهم حقاً ادبياً يقضي بان يسمح لهم بالبقاء في تلك الاراضي .

والان وقد انتهينا من البحث باسهاب في معاملتي بيع الاراضي اللتين ردد ذكرهما كثيراً في اثناء التحقيق نتقدم الى سرد بعض حقائق بارزة عن مشكلة الاراضي كما تراءت لنا من الشهادات التي ادبت امامنا

يبلغ عدد سكان الارياف من العرب نحو ٤٦٠٠٠٠ نفس اذا استثنينا البدو الذي يقطنون منطقة الصحراء الواقعة جنوبي شرقي فلسطين . واذا اعتبرنا متوسط العائلة الواحدة خمسة اشخاص فيكون لدينا ٩٢٠٠٠ عائلة في فلسطين تعتمد في معيشتها على زراعة الاراضي . وتبلغ مساحة الاراضي التي لا يملكها اليهود ومن جملتها الاراضي الاميرية التي ينطبق عليها هذا الوصف ، نحو ١٠،١٠٠،٠٠٠ دونم او متوسط ١٠٩ دونمات للعائلة . ثم يجب ان تختلف مساحة الارض الضرورية لمعيشة العائلة باختلاف خصب التربة . فقد ظهر لنا من الشهادات التي ادليت امامنا ان ما تحتاج اليه العائلة العربية من الارض المفتلحة لمعيشتها يتراوح بين ١٠٠ و ١٥٠ دونم ولم يعط لنا اي تقدير اخر من جانب العرب غير ان الدكتور روبين قال لنا ان « متوسط مساحة الارض الضرورية للمزارع اليهودي في المستعمرات التي تزرع الحبوب منذ القدم في الجليل الادنى هو ٢٥٠ دونماً بينما هو ١٠٠ دونم في المزارع الصهيونية في مرج ابن عامر التي تتعاطى تربية المواشي كما انه يتراوح بين عشرة دونمات وعشرين دونماً في السهل الساحلي حيث يعتمد على زراعة البرتقال »

ويتراءى لنا من الارقام التي اوردها الخبراء الذين عينتهم لجنة الابحاث الفلسطينية العامة وزاروا فلسطين في سنة ١٩٢٨ ان متوسط ما تزرعه العائلة اليهودية من الارض في المستعمرات الصهيونية هو الان ١٣٠ دونماً ، وقد وجد هؤلاء الخبراء ان قليلا من المزارعين في المستعمرات يستطيعون ان يكسبوا ما يكفي لمعيشتهم من الاراضي التي يزرعونها ومن رايهم ان هذا المتوسط يجب زيادته في نحاء كثيرة ، وفهمنا من تقاريرهم ان المساحة اللازمة للعائلة الواحدة تتراوح بين ١٦٠ دونماً في الارض الخصبة الصالحة لتربية المواشي وبين ٣٢٠ دونما في الجهات التي تزرع فيها الحبوب

ومهما يكن الامر فيلوح لنا اننا لو اخذنا فلسطين على وجه الاجمال فان البلاد لا تستطيع ان تعول عدداً من المزارعين يزيد على من فيها الان الا اذا تغيرت اساليب الزراعة المتبعة الان تغييراً اساسياً ، والحقيقة التي لا ريب فيها ان نتائج الابحاث الزراعية وراس المال وتسهل الاستقراض يتيح في بعض الجهات فرصاً كبرى لاتباع طرق واساليب الزراعة على نطاق واسع وقد يكون في استطاعة اراضي فلسطين في النهاية ان تعول عدداً من الاهالي الزراعيين اوفر من الذين في البلاد في الوقت الحاضر . وقد قيل لنا ان التجارب التي اجريت في مرج ابن عامر دلت على ان ادخال اساليب

الزراعة الحديثة يتوقف لدرجة كبرى على وجود المياه بكميات تفوق ما هو متيسر منها الان ويجب في الوقت الحاضر ان نفرض بان هذا القسم من البلاد مأهول ، على الاقل ، للدرجة التي تبررها مقدرة انتاجه

اما في السهل الساحلي فالمجال فسيح لاستعمال طرق الزراعة الحديثة الواسعة النطاق . وقد اخبرنا الدكتور روبين « ان مقدرة انتاج الدونم الواحد من ارض السقي يقدر في فلسطين بخمسة اضعاف ارض البعل ، ففي المنطقة الساحلية وحدها ، لا يسقى بالفعل من المساحة البالغة ١١٧٥٠٠٠ دونم من الاراضي السقي الخفيفة التربة اكثر من ١٠٠٠٠٠ دونم »

ومع ذلك فاننا نرتاب فيما اذا كان يوجد مياه كافية لسقي مساحة كبيرة من السهل الساحلي . اما ان يكون وجود المياه بكميات كافية ، وليس مقدار الارض الميسورة ، هو الشرط الذي يقيد احتمالات توسيع الزراعة في هذه المنطقة فقد ذكره بصراحة احد الخبراء الذين رفعوا تقاريرهم الى لجنة الابحاث الفلسطينية العامة

ونود الان ان نبحث في انحاء اخرى من مشكلة ادخال طرق واساليب زراعية اوسع من الاساليب والطرق المستعملة لغاية الان في السهل الساحلي ولكننا قبل ان نفعل ذلك نورد شهادة المستر سميلانسكي دلالة على الفوائد التي قد تجنى من هذه الاساليب ان كان في الامكان استعمالها

فقد قال لنا المستر سميلانسكي ان رحوبوت التي تعول الان ٢٥٠٠ نسمة كانت قبل ٣٨ سنة ارضاً مواتاً يقطنها عدد قليل جداً من العرب . وقد تمت التحسينات الحالية الخارقة العادة بانشاء الات لسحب المياه الكافية وباستعمال هذه المياه لزراعة الاشجار المثمرة المتنوعة . وليس هنالك ريب في انه لو تيسرت الاموال وبذلت المجهودات ووجدت كميات كافية من المياه لكان في الامكان اجراء نفس هذه التحسينات في اي مكان اخر من السهل الساحلي

و يرتاب من الجهة الاخرى فيما اذا كان في الامكان ادخال اوسع الطرق والاساليب الزراعية — اي زراعة الاشجار المثمرة والخضروات — في مساحات واسعة ،

ولو كان ذلك من الحكمة ، الا اذا تم تدريجياً واعتبرت احتياجات الاهالي لاستهلاك هذه الخضروات القابلة التلف واحتياجات الاسواق في العالم لمختلف انواع هذه الاثمار. ففي الوقت الحاضر قد تساوى الطلب على برتقال يافا ومحصولات الاثمار في السهل الساحلي مع العرض، فتحويل مساحات شاسعة في تلك المنطقة الى بيارات قد يؤدي، ان اجري طفرة ، الى ايجاد صعوبات ومشاكل ان لم يكن كارثة اقتصادية

ويجب ان لا يغرب عن البال ان ادخال اي نوع من اساليب الزراعة الواسعة في اية جهة كانت يتطلب راسمالاً لا يتسنى لاي مزارع عادي ايجاده . ويصدق هذا القول على الاخص على زراعة البرتقال التي فضلاً عن الرامال الابتدائي الضروري انفاقه عليها ، لا تعطي ثمراً الا بعد مرور بضع سنوات على غرس الاشجار ولذا يجب ان توءمن للمزارع بعض الوسائل ريثما تنمو اشجار البرتقال وتعطى ثمراً . وبناء عليه فجدير بالاعتبار ما اذا كانت الحكومة لا يجب عليها ان توءمن احتياجات الطبقة الفقيرة من الاهالي من هذه الجهة اما باعطائهم قروضاً او باعادة تأسيس البنك الزراعي او باية وسيلة اخرى يستطيع بها الفلاح المزارع من اقتراض المال بفائدة معقولة لتحسين اراضيه .وهذه مشكلة يجب ان تدقق فيها الحكومة المحلية ويبدو لنا في هذا المقام انه ، ما دامت الغاية المتوخاة هي تحسين اساليب الزراعة ، يجب اتخاذ بعض الاحتياطات لتأمين استعمال القروض التى تسلفها الحكومة للمزارعين او التي تعطى لهم بواسطة البنك خصيصاً لتلك الغاية .اما اعادة تأسيس البنك الزراعي فله فائدة اخرى ذلك انه يزيل ، لدرجة ما ، التظلمات التي اعرب لنا العرب عنها في اثناء التحقيق

اما الاعتبار الثالث فهو انه حتى ولو كان في الامكان ادخال الاساليب الزراعية على نطاق واسع في السهل الساحلي — سواء فيما يتعلق بفلاحة البساتين او بالزراعة — فمن الاهمية بمكان ان تُجرى التغييرات التي تنطوي عليها هذه الاساليب بحيث يجتنب ازعاج المزارعين الحاليين او اخراجهم من اراضيهم الا اذا كان من الممكن ، بالطبع ، ايجاد اراضٍ اخرى لهم في غير جهات .وقد يكون اهم مظهر في شهادة المستر سميلانسكي بيانه عن الكيفية التي تدرب فيها العرب المجاورون لرحوبوث على تحسين اساليب الزراعة التي يتبعونها بسبب وجودهم بين اليهود الذين قدموا حديثاً والذين باعوهم بعضاً من اراضيهم

فتخلصوا بذلك من ديونهم وهم اليوم، بالنسبة لحالتهم السابقة، يتمتعون برفاهية ورغد. ونحن نشير على اولئك الذين يعمدون في المستقبل الى ادخال اساليب زراعية واسعة النطاق في انحاء اخرى من سهل شارون ان يتبعوا نظاماً زراعياً بالتعاون مع جيرانهم العرب على مثال ذلك النظام الذي اتبعه المستر سميلانسكي ورفقاؤه المزارعون قبل الحرب . اذ ان فوائد مثل هذا النظام وضرورة ايجاد اراضٍ للذين يخرجون من اراضيهم يعترف فيها بعض الزعماء اليهود كالمستر روتنبرغ الذي ادى امامنا شهادة مرية حول هذا الامر

والنقطة الرابعة والاخيرة، ولكنها الاهم ، هي ان حكومة فلسطين يجب ان تأخذ بعين الاعتبار الزيادة الطبيعية في اهالي الارياف الحاليين عندما تقرر معدل المهاجرين الجدد الذين يراد اضافتهم الى الطبقة الزراعية حتى ولو استعملت اساليب الزراعة الحديثة الواسعة . فالادارة البريطانية قد احدثت في البلاد تحسينات صحية كثيرة وبذلك قللت نسبة الوفيات . وينتظر ان يزيد عدد سكان البلاد من جراء زيادة المواليد على الوفيات في الثلاثين السنة القادمة نحو ٣٠٠٠٠٠ نسمة يتحتم على اكثرهم ان يعتمدوا في معيشتهم على الاراضي اذا لم توجد في البلاد صناعات ثابتة

والان وقد بحثنا في الاعتبارات الاربعة التي يجب ، في رأينا ، ان تؤخذ بعين الاعتبار فاننا نقول ان امكان استعمال اساليب الزراعة الواسعة في السهل الساحلي، ومن المحتمل في انحاء اخرى من فلسطين ايضاً ، يجب ان يدقق فيه باممان اما من قبل الحكومة نفسها او بواسطة خبراء تعينهم فان ثبت ان هذا البحث واسع لدرجة كافية فانه يتناول العمران المحتمل في المستقبل القريب وعندئذٍ يمكن تنظيم سياسة الاراضي ، لمدة سنوات على الاقل ، في نور الحقائق التي تنجلي عن مثل هذا التحقيق العلمي

ان اجراء تحقيق تام شامل للبلاد برمتها من المحتم ان يستغرق وقتاً طويلاً . وريثما يتم هذا التحقيق يواجه حكومة فلسطين احتمال تكرار الحالة الكائنة الان في وادي الحوارث والالتجاء ثانية الى البوليس لاجلاء جماعات كبيرة من المزارعين ليس لهم اراض اخرى يمكن نقلهم اليها او استقرارهم فيها . ففي السابق كان الاشخاص الذين يجردون من اراضيهم ، يندمجون احياناً كثيرة في القرى المجاورة وقد قيل لنا ان هذه العملية ،

ولوكانت مستطاعة قبل اربع اوخمس سنوات ، ليست مستطاعة في الوقت الحاضر اذ ان مقدرة البلاد على الاستيعاب قد بلغت حدها الان . والحقيقة الناصعة كما قيل لنا هي انه لا توجد ارض اخرى ميسورة يمكن اسكان المهاجرين الجدد فيها الا باحلالهم محل الاهالي الحاليين

ونحن انما تهمنا مشكلة الاراضي بقدر ما يكون فحصها ضروريا لتمكيننا من تقدير مدى الصعوبات الناشئة عنها اما كسبب ساعد على وقوع الاضطرابات الاخيرة او يحتمل ان تكون سبباً لاضطرابات تقع في المستقبل . ومن الجلي ان تدقيقنا فيها كان ضرورياً لهذه الغاية . ونظن انه ليس هنالك ريب في ان الاستمرار ، بل الاسراع ، في عملية تنجلي عن ايجاد طبقة كبيرة من الاهالي مستاءة وبلا اراضٍ هو امر مفعم بالخطر الشديد لهذه البلاد . فان سُلم معنا بان تحويل فئات كبيرة من اولئك المزارعين الى طبقة لا اراض لها ليس فقط غير مرغوب فيه بحد ذاته بل سبباً يحتمل ان يفضي الى الاضطرابات ، كما نظن ، فمن الواضح انه لا مفر من ايجاد طريقة اخرى لوقاية المزارعين الحاليين ووضع بعض القيود على انتقال الاراضي . فقانون حماية مستأجري الاراضي الزراعية ليس فيه ما يضع حداً لهذا الاتجاه الذي اشرنا اليه . اذ ان مجرد وضع نص يقضي بدفع تعويض نقدي للمزارع قد يشجعه على الخروج من الارض . اما اذا كان في الامكان تحقيق الغاية المتوخاة بتحوير قانون انتقال الاراضي سنة ١٩٢١ ، او بسن قانون في فلسطين مبني على « قانون الخمسة الافدنة » المرعي الاجراء في مصر ، او بتقييد انتقال الاراضى التي يملكها العرب الان لليهود ، او باية وسيلة اخرى ، فتلك امور لا يمكن الفصل فيها الا بعد الفحص الدقيق والتمحيص الوافي بواسطة مستشاري حكومة فلسطين . ونظراً للالتزام المترتب على الدولة المنتدبة في المادة السادسة من صك الانتداب «بان تنشط استقرار اليهود بكثرة في اراضي البلاد » من الجهة الواحدة وان تضمن « عدم الحاق الضرر بحقوق ومركز سائر طوائف الاهالي من الجهة الاخرى » فمن الواضح ان حل مشكلة الاراضي من الامور الشاقة الدقيقة غير ان ايجاد حل لها ضروري لمصلحة جميع الاهالي بقطع النظر عن مذاهبهم ، وستبقى مشكلة الاراضي مصدراً دائماً للاستياء الحالي وسبباً يحتمل ان يفضي الى الاضطرابات في المستقبل ما لم يوجد رجل يعالج الحالة التي وصفناها

الفصل التاسع

تظلمات العرب الدستورية

مع انه ليس من اختصاصنا ابداء اي راي بشان الوضع الدستوري الذي تتخذه فلسطين في المستقبل الا انه ينبغي لنا ان نبحث في المدى الذي قد يكون فيه استياء وسخط العرب الناشئين عن عدم نوالهم قسطاً من الحكم الذاتي سبباً افضى الى وقوع الاضطرابات في شهر آب الماضي او من شانه ان يكون سبباً للاضطرابات في المستقبل

وقد دلت التطورات الدستورية الاخيرة في العراق وشرقي الاردن على ان حكومة جلالته مستعدة ان تمنح درجة واسعة من الحكم الذاتي للشعوب العربية التي عهدت اليها مقاليد امورها متى كانت التزاماتها وتعهداتها تسمح لها باجراء ذلك . ولذا فان الذين يودون الحصول على نفس هذه التطورات في فلسطين لديهم اسباب تدعوهم للاعتقاد بانه لولا الالتزامات الملقاة على عاتق حكومة جلالته بالسياسة التي ينطوي عليها تصريح بلفور لكانت امالهم وامانيهم قد تحققت لدرجة ما

فان كان في فلسطين في شهر آب الماضي شعور استياء واسع النطاق بين العرب لتخلف حكومة جلالته عن منحهم قسطاً من الحكم الذاتي فمن المحتمل على الاقل ان يبدو هذا الاستياء جلياً ضد اليهود الذين يعتبر العرب وجودهم في فلسطين حجر عثرة في سبيل تحقيق امانيهم

اما ان يكون مثل هذا الشعور موجوداً بين زعماء العرب وطبقات الموظفين والمثقفين فذلك مما لا ريب فيه . فمن حين الى اخر كانت تنبش المسالة الدستورية بواسطة مقالات تنشر في الصحف العربية وخطب تلقى في الجوامع ايام الجمعة . ولذا من الضروري ان ندقق النظر في اسباب هذا التظلم وفي الحجج المستند عليها ، وان نبحث فيما اذا كانت هذه الحجج مما يجد اذاناً صاغية لدى الطبقة غير المستنيرة من الاهالي العرب الذين قد يستدرون قليلا من المنفعة المباشرة من تشكيل حكومة نيابية في فلسطين

فالحجة الاولى هي ان حكومة جلالته لم تفِ بالوعود التي قطعتها لاهالي فلسطين العرب اثناء الحرب · وقد اشرنا في الفصل الثاني الى تبادل مراسلات تعرف الان بمراسلات مكماهون · فقدنجم عن هذه المراسلات ان اصبح الشعب العربي ضمن السلطنة العثمانية يميل الى قضية الامبراطورية البريطانية وحلفائها في الحرب الكبرى · وفيها اعطى السر هنري مكماهون ، الذي كان عندئذٍ مندوباً سامياً لجلالته في مصر ، تعهداً بان حكومة جلالته مستعدة لان تعترف وتؤيد استقلال العرب في بعض مناطق حيث هي طليقة اليد بحيث لا يضر عملها هذا بمصالح فرنسا · والمسالة ليست سوى تصريح اعطاه السر هنري مكماهون استثنى فيه من المنطقة المشمولة بهذا التعهد منطقة حددها جغرافياً وبالاشارة الى بعض مناطق ادارية في سوريا · وقد فسرت حكومة جلالته هذا التصريح على الدوام بانه يستثني فلسطين من المنطقة المشمولة بالتعهد الذي قطعته على نفسها بالاعتراف باستقلال العرب وتأييده

ومن الجلي انه ليس من صلاحيتنا فحص مراسلات مكماهون وابداء مطالعاتنا بشأنها بل انما يهمنا التفسير الذي يعلقه عليها زعماء العرب السياسيون في فلسطين · فهم يشعرون ، اما صواباً واما خطأ ، بان وعد الاستقلال الذي قطعه السر هنري مكماهون يشمل فلسطين ، ولا تستطيع اية حجة ان تزعزع اعتقادهم بان فلسطين بموجب التفسير الصحيح لمراسلات مكماهون مشمولة بالواقع في المنطقة التي اعطي التعهد بشأنها بالنيابة عن حكومة جلالته ، ويجادلون بانه مما لا نزاع فيه ان ذلك كان القصد عندئذٍ اذ ان نداءات تدعوهم ان « اهربوا وتعالوا الينا » وردت في مناشير القتها الطيارات البريطانية في اوائل سنة ١٩١٧ · وهذه النداءات كانت موجهة « الى الضباط والجنود العرب في الجيش التركي في فلسطين » ومذيلة بعبارة « الجيش الانكليزي في فلسطين » ومؤيدة بمنشور مذيل بتوقيع الملك حسين هذا نصه :

« الى جميع العرب وسواهم من الضباط والرجال الموجودين في الجيش العثماني —

« سمعنا بمزيد الاسف انكم تحاربوننا ، نحن الذين نجاهد في سبيل

المحافظة على احكام الدين الاسلامي الشريف من التغيير والتحريف ،
ولتحرير العرب قاطبة من حكم الاتراك

« ونحن نعتقد ان الحقيقة الخالصة لم تصل اليكم لذلك ارسلنا اليكم هذا الاشعار ممهوراً بمهرنا لنؤكد لكم اننا نحارب لاجل غايتين شريفتين وهما حفظ الدين وحرية العرب عامة

« ولقد ارسلنا الاوامر المشددة الي عموم رؤساء القبائل بانه اذا امرت جيوشنا اي واحد منكم يجب ان يعاملوكم بالحسنى ويرسلوكم الى اولادي حيث يرحبون بكم ويحسنون وفادتكم

« لقد كانت المملكة العربية مستعبدة تحت سلطة الاتراك مدة طويلة فقتلوا من قتلوا من اخوانكم ، وصلبوا من صلبوا من رجالكم ، ونفوا نساءكم وعيالكم ، بعد تحريف دينكم ، فكيف تطيقون الصبر بعد ذلك ، وتتحملون عناء الاستمرار معهم ، وترضون بمعاونتهم

« هلموا للانضمام الينا ، نحن الذين نجاهد لاجل الدين وحرية العرب ، حتى تصبح المملكة العربية كما كانت في عهد اسلافكم ان شاء الله تعالى ، والله الهادي الى سواء السبيل »

وقد قيل لنا ان كثيرين من العرب على اثر هذا النداء ومثله من النداءات الاخرى فرُّوا من الجيش التركي وحاربوا في صفوف جيوش الحلفاء في فلسطين . وكان بينهم صبحي بك الخضرا ، احد الشهود الذين ادوا شهادتهم امامنا ، والذي كان ضابطاً في الجيش التركي

ويدعي العرب انه اذا كانت هذه المناشير والنداءات لا تشكل عهداً فليست اذن الا خداعاً من امة عظيمة في وقت محنتها لشعب وثق بها واتكل عليها . وهم يجزمون انهم لو اشتبهوا بان سياسة بريطانيا العظمى كانت ترمي ، او بانها قد ترمي يوماً ما ، الى انشاء وطن قومي لاولئك الذين يعتبرونهم امة غريبة عن البلاد التي عاشوا فيها ثلاثة عشر قرناً لما فعلوا ما فعلوه ولما تحملوا الاخطار الملازمة لفعلهم

اما ان هذه الحجة لم تظهر الى حيز الوجود بعد هذا الحادث بمدة طويلة تبريراً لطلب سياسي فظاهر من الفقرة التالية المقتبسة من تقرير المحكمة العسكرية التي تعينت للتحقيق في الاضطرابات التي وقعت في القدس في شهر نيسان سنة ١٩٢٠

« وكانت النتيجة العامة لهذا الاتفاق (اي الاتفاق الذي تم مع الملك حسين سنة ١٩١٥) ان تحول ما كان يشعر به السكان من العطف نحو الاتراك الى ترحيب بالاحتلال البريطاني (ويصدق ذلك على السكان المسيحيين كما يصدق على الاكثرية العربية)، ولا ريب في ان هذا الامر قد شُجع في اثناء الحرب بجميع وسائل الدعاية التي كانت ميسورة لوزارة الحربية . فقد وُعدوا مثلاً ، بواسطة مناشير كانت تلقيها الطيارات عليهم، سلاماً ورخاءً تحت الحكم البريطاني . وحتى شهر حزيران سنة ١٩١٨، كان تجنيد الجنود قائماً في فلسطين لجيش الشريف حليفنا ، وقد أُفهم الذين جندوا بانهم انما يحاربون في سبيل القضية الوطنية وتحرير بلادهم من نير الاتراك ، وُيعتقد بان اولئك الجنود اشتركوا في الهجوم على الاتراك . وتدل الشهادات التي ادبت امامنا ان التأثير الحقيقي الذي علق باذهان العرب اجمالاً هو ان الحكومة البريطانية ستقوم بتشكيل دولة عربية مستقلة تشمل فلسطين رغماً عن انه لم يذكر ان فلسطين مشمولة في المملكة الحجازية ورغماً عن ان تصريح بلفور كان قد صدر في سنة ١٩١٧ »

والحجة الثانية هي انه في الوقت الذي كان فيه تقرير مصير الامم الصغيرة مبدأ تستنير به السياسة العالمية عمدت حكومة جلالته الى تطبيق سياسة في فلسطين نجم عنها حرمان اهالي تلك البلاد من حق الاشتراك في الحكومة التي تسيطر على مصيرهم، ذلك الحق الذي اكتسبوه بموجب الدستور العثماني الذي اعلن سنة ١٩٠٨

ولا نرى حاجة تدعونا في هذا المقام لبحث دستور سنة ١٩٠٨ ودرجة الحكم الذاتي التي منحها ذلك الدستور لاهالي السلطنة العثمانية ، وفلسطين منها . بل يكفي القول ان اهالي البلاد المعروفة الان بفلسطين كان لهم بموجب ذلك الدستور ستة مبعوثين في مجلس المبعوثان في الاستانة

وكان يقوم في عهد الحكومة العثمانية ايضاً نظام معقد من الحكم الذاتي بُني على تقسيم السلطنة الى ولايات واسس في جميع انحاء السلطنة على مبدأ الانتخاب . وكانت فروع الحكومة المحلية المتعددة تملك من الصلاحية ما يجعل هذه الولايات مستقلة لدرجة ما . ومما لا ريب فيه ان الاعمال الاكثر اهمية التي كانت تقوم بها الولايات، ومن المحتمل البلديات ايضاً، كانت تشرف عليها الحكومة المركزية اما مباشرة او غير مباشرة . والحقيقة التي لا ريب فيها هي ان الفلاح ايضاً كان يشعر ، اذا دفع ضريبة لا تتجاوز العشرة شلنات في السنة التي تخوله حق التصويت ، ان له رأياً في ادارة شؤون قريته ثم بصورة غير مباشرة في ادارة شؤون الولايات حتى السلطنة العثمانية نفسها عن طريق نظام الانتخاب الثانوي

وهذا المركز يختلف عن مركز البلاد الحالي حيث ان الحكم الذاتي الان محصور في مناطق البلديات ، وحتى في تلك المناطق لا يباشر الا تحت رقابة شديدة . حقاً ان نظام الحكم المباشر الحالي بواسطة حكومة بيروقراطية يفضل من انحاء عديدة على نظام الحكم الذي كان قائماً في عهد الحكومة العثمانية ، وان زعماء العرب السياسيين لو لم يُصروا على رفض التعاون مع الحكومة على ترقية الحكم الذاتي في فلسطين توفيقاً للاسس التي وضعت في سنة ١٩٢٢ لكان يشرف اليوم على شؤون تلك البلاد لدرجة كبيرة مجلس تشريعي تتألف اكثرية اعضائه من ممثلي الاهالي المنتخبين ولكن زعماء العرب السياسيين يدعون انهم حتى ولو قبلوا وعملوا باحكام دستور سنة ١٩٢٢ فليس من المحتمل ان يكون نواب الاهالي المنتخبون قد حصلوا الان على قسط من السلطة في ادارة الحكومة يمكنهم ان يعتبروه مساوياً لما كانوا يتمتعون به من الحكم الذاتي في عهد الحكومة العثمانية ، كما انهم لا يسلمون بان وجود ادارة تديرها حكومة نيابية وطنية تكون قل اقتداراً او اقل نفعاً للبلاد اجمالاً من نظام الحكم الحالي

والحجة الثالثة من سلسلة الحجج التي سبق ان اشرنا اليها تستند الى الملم العرب بالتطورات الدستورية التي جرت مؤخراً في البلاد العربية المجاورة حيث اقيمت حكومات نيابية منتخبة من الاهالي تملك صلاحيات واسعة . ويقول العرب ان فلسطين وهذه البلاد العربية المجاورة كانت قبل الحرب تدار بنظام واحد من

الحكم، و يدعون بان الشعور السياسي في فلسطين اليوم قد بلغ على الاقل نفس درجة الرقي كما في المناطق الاخرى التي انسلخت عن تركيا و بالتالي ليس هنالك من سبب كافٍ يحول دون منح فلسطين ايضاً نفس الحكم الذاتي الذي منح لهذه البلاد المجاورة

والحجة الرابعة والاخيرة هي ان احكام صك الانتداب لفلسطين تقيد تقييداً خطيراً الحقوق المضمونة باحكام الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من عهد جمعية الامم لدرجة انها تخالف كل المخالفة معاهدة فرسايل التي اخذت هذه المادة عنها. وقد لفتوا نظرنا الى ان معاهدة فرسايل وقعها مندوبان عن الملك حسين هما رستم بك حيدر وعوني بك عبدالهادي، وقد كان هذا الاخير احد المحامين الذين نابوا عن اللجنة التنفيذية العربية امامنا . و يقولون ان الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من معاهدة فرسايل تفرض على فلسطين انتداباً من درجة (أ) مع جميع ما يتضمنه هذا الانتداب من النتائج. اما ما اسفر عنه بالفعل مؤتمر سان ريمو، الذي لم يمثل فيه اهالي فلسطين العرب تمثيلاً مباشراً، فصك انتداب يتضمن شروطاً وقيوداً واحكاماً ترمي الى انشاء وطن قومي لشعب اخر — تلك الاحكام التي يخشون انها لا تجعل بالفعل عبء الانتداب دائمياً فقط بل تحرم ايضاً اهالي فلسطين حرماناً قاطعاً من تحقيق امانيهم المشروعة المتضمنة في الانتداب من الدرجة (أ) . و يجدر بنا ان نلاحظ في هذا المقام انه عندما سئل المستر ساكر، رئيس اللجنة التنفيذية الصهيونية، عما اذا كان يرى ان الانتداب على فلسطين يجب ان يستمر الى الابد اجاب : « بكل تأكيد »

هذه هي اذن الحجج التي يستند عليها زعماء العرب السياسيون في تأييد ادعائهم بان من حقهم ان يتوقعوا انشاء حكومة نيابية في فلسطين على الاقل، ان لم يكن دولة مستقلة . وقد كان استياؤهم عظيماً من جراء عدم حصولهم على مثل هذه الحكومة فنجم عن ذلك ان ساد بينهم على الاقل، شعور استياء شديد وحقيقي . ومن الحق ان يقال ان نفس هذا الشعور منتشر تقريباً بين جميع اهالي فلسطين العرب الذين يشتغلون في الشؤون السياسية، غير ان عدد هؤلاء قليل بالنسبة الى مجموع الاهالي الذين يقطنون القسم الاكبر من البلاد حيث يؤلف الفلاحون الاكثرية الساحقة

وقد ادعي امامنا بان الفلاح العربي لا يهتم شخصياً بالشؤون السياسة، وان هذا الشعور العام الحالي الذي يعبر عنه في كل قرية وفي اغلب انحاء البلاد بالهتاف بعبارة

« فليسقط وعد بلفور » ،وفي طلب تأسيس حكومة وطنية ، ليس الا نتيجة دعاية اصطناعية يقوم بها لغايات شخصية اولئك الذين يودون استغلال ما يعتبرونه ظلمات حقيقية

فالادعاء بان الفلاح لا يهتم شخصياً بالشؤون السياسية لم يؤيده اختبارنا في فلسطين. ولا يستطيع من تجوّل في البلاد كما تجولنا،وسمع اصوات الهتاف التي قاطعت عبارات كثيرة وردت في الخطب التي القاها علينا رؤساء القرى والشيوخ ان يرتاب بان القرويين والفلاحين على حد سوى يهتمون اهتماماً حقيقياً وشخصياً في نتائج سياسة انشاء الوطن القومي ، وفي مسالة ترقية مؤسسات الحكم الذاتي في فلسطين . ففي فلسطين لا اقل من اربع عشرة جريدة عربية ، ويوجد في كل قرية تقريباً من يقرأ الجرائد في مجتمعات القرويين الاميين . وفي ذلك الفصل الطويل من السنة بعد الانتهاء من حرث الاراضي يتناول الفلاحون البحث في الشؤون السياسية لعدم وجود شاغل اخر يشغلهم كما انه ليس من غير المعتاد ان تتناول بعض الخطب التي تلقى في الجوامع يوم الجمعة الشؤون السياسية . ولذا نرى ان الفلاحين العرب يهتمون في الامور السياسية اكثر من كثيرين من اهالي اوروبا

غير اننا لا ننكر صحة الادعاء القائل بان ازدياد الاهتمام الذي يعلقه بلا ريب الفلاحون اليوم على الشؤون السياسية والدستورية هو نتيجة نشر الدعاية ، اذ ان مقاومة السياسة الحالية هو اساس المذهب السياسي الذي تدين به اللجنة التنفيذية العربية . واعضاء هذه اللجنة لم يخفوا اعتقاداتهم وليس من غير الطبيعي ان يلجأوا الى اقناع مواطنيهم من ابناء جنسهم بان السياسة الحاضرة مؤذية لمصالح العرب وليس لدينا ما يحملنا على الريب بان زعماء العرب اجمالاً وهم يسعون لتحقيق مطالبهم لانشاء حكومة ذاتية في البلاد كانوا مدفوعين بشعور وطني حقيقي . وقد يرغب قليل منهم ان يرجعوا بالبلاد الى ايام العهد الفاسد لكن لم ترد امامنا بينة على ذلك . ولذا ليس في وسعنا ان نقبل الادعاء القائل بان زعماء العرب السياسيين قاموا بنشر دعاية واسعة حول المسالة الدستورية بغية اشباع مآربهم الخاصة او تحقيقاً لغاياتهم الشخصية

اما الحالة اليوم فهي ان العرب متحدون في طلب نوع من الحكم الذاتي ولذا يجدر بنا ان نبحث فيما اذا كان اتحادهم هذا سيدوم . فالزعماء العرب ، يعضدهم جميع الذين يشتغلون بالامور السياسية، لم ينفكوا قط في اثناء الاثني عشرة سنة الماضية عن المطالبة بانشاء حكومة نيابية في البلاد وليس هنالك ما يحمل على الظن بانهم سيغيرون اراءهم . اما الشعور السائد بين بقية السكان العرب فشديد جداً اليوم ولا يمكن التغلب عليه الا اذا اقتنع الاهالي — واقتنعوا فقط — بعدالة قضيتهم . وقد يكون لبعض الحجج التي سردناها بامتهاب في بدء هذا الفصل تأثير قليل على الفلاح الامي غير ان منها ما يجد قبولاً لدى شعور الاهالي البسطاء الفطري . فاذا قيل ان فلسطين لم تعامل بسخاء بالنسبة لجاراتها وان بريطانيا العظمى لم تف بالعهود التي قطعتها فتلك اقوال ، اذا اعتقد بها الفلاح ، لا تحتاج الى تأكيد لرسوخها في ذهنه . ومع مرور الزمن قد يصبح الشعور العمومي نحو المسألة الدستورية ، اذا لم تنبش ثانية، ذا اهمية قليلة في حياة الاهالي اليومية . غير اننا اذا نظرنا الى حقيقة تظلمات العرب، نجد ان المسألة لن تموت بالمرة اذ ان من المحتمل ان تتخذ الاهمية التي لها الان بناء على اي حجة كانت . وهنالك عنصر اخر في هذه الحالة قد يجعل ايجاد الحجة ممكنا في اي وقت كان . فاللجنة التنفيذية الصهيونية ، وهي الفرع المحلي للجمعية الصهيونية ، المعترف بها الان كالوكالة اليهودية توفيقاً لاحكام المادة الرابعة من صك الانتداب ، على دوام الاتصال مع حكومة فلسطين . كذلك الجمعية الصهيونية في لندن لها نفس العلاقات مع احدى دوائر حكومة جلالته . فالهيئتان الصهيونيتان، المركزية والمحلية، تفسران واجباتهما الاستشارية المقررة في صك الانتداب اوسع تفسير . مثال ذلك ان الامر الذي صدر ليلة عيد الغفران سنة ١٩٢٨ برفع الحاجز عن الرصيف الكائن امام حائط المبكى كان موضوع شكوى من حيث انه تبلغ للشماس الذي كان موجوداً عند الحائط وليس للجنة التنفيذية الصهيونية . وبناء على ذلك فان الحالة في بلاد يترتب فيها على الحكومة ان تفصل على الدوام في امور تمس بمصالح شعبين هي ان الاكثرية الكبرى من الاهالي تجد ان ليس لها مرجع معترف به للاتصال بالادارة بينما ان اقلية من شعب اخر لها علاقات متينة ورسمية معها وهي ، في مباشرتها لهذه العلاقات ، توجه نظر الحكومة الى مصالح تلك الاقلية من السكان فقط . فمن المحتم ان ينشأ عن هذه الحال اتخاذ قرارات في بعض الاحيان يرى العرب بانها تجعل

مصالحهم ، كشعب ، في درجة ثانوية وبالكاد يكون بحثنا عن اسباب اخرى قد تؤدي الى احياء المسالة الدستورية ضرورياً

ونجمل القول بان الشعب العربي في فلسطين متحد لغاية اليوم في المطالبة بحكومة نيابية . وقد يجوز ان يضعف هذا الاتحاد ولكنه قابل لان يتجدد بشدة عند وقوع اية مشاكل كبرى لها مساس بالمصالح الشعبية . ونحن نعتقد ان شعور الاستياء الذي يسود الاهالي العرب والناشئ عن عجزهم المتواصل عن نوال اي قسط من الحكم الذاتي يزيد في خطورة مصاعب ومشاكل الادارة المحلية وانه كان سبباً ساعد على وقوع الاضطرابات الاخيرة ، وهو عامل لا يمكن تجاهله عند البحث في التدابير الواجب اتخاذها لاجتناب وقوع مثل هذه الاضطرابات في المستقبل

ان المندوب السامي ، كما مر بنا في اواخر الفصل الثالث من هذا التقرير ، اصدر عند رجوعه الى القدس في شهر ايلول منشوراً قبّح فيه فظائع شهر آب الماضي بعبارات شديدة وذكر ايضاً انه شرع في البحث معكم لما كان في انكلترا بشأن اجراء تغييرات دستورية في فلسطين وانه أجل تلك المباحثات بسبب الحوادث الاخيرة

ومن الجلي ان اعادة النظام الى نصابه وتوطيد الامن العام هما من اولى واهم واجبات الدولة المنتدبة . وهذا امر لا مجال للريب فيه . وقد اتخذت حكومة جلالته وحكومة فلسطين التدابير السريعة الناجعة لاعادة النظام الى نصابه واوضحنا انه ليس في الامكان التغاضي عن اي اخلال بالامن العام . وقد اوردنا في هذا التقرير استنتاجاتنا عن مصدرو اسباب اضطرابات آب الماضي . وسيدعي الزعماء العرب بلا ريب بانه لم يبق الان ما يبرر رفض استئناف المباحثات التي توقفت في شهر حزيران الماضي . ونكرر هنا انه ليس في نيتنا ابداء رأينا بشأن التطورات الدستورية المقبلة في فلسطين لان ذلك ليس من اختصاصنا . لذلك نقتصر على القول انه من المؤكد تقريباً ان بوجه طلب لاستئناف المباحثات وان رفض مثل هذا الطلب يكون ظلامة دائمة الاثر

الفصل العاشر

تظلمات العرب الثانوية

قد بحثنا في المسائل الثلاث المهمة المتعلقة بادعاء العرب بان تظلمات قديمة العهد كانت من العوامل التي ساعدت على وقوع اضطرابات آب الماضي . وفي اثناء التحقيق وجهت شكاوٍ اخرى كثيرة تاييداً لهذا الادعاء . الا ان بعضها لا يستحق الاسهاب في البحث و بالحقيقة ليس لدينا متسع من الوقت والمجال لها . لذلك ننوي ان نقتصر على فحص موجز لاربعة تظلمات يصح التعبير عنها بانها تظلمات العرب الثانوية او اسباب شكواهم . حتى ان هذه التظلمات قليلة الاهمية بالنسبة للمسائل التي بحثنا فيها فيما تقدم ، ولكنها في راينا تتناول جميع النقاط المهمة الباقية من القضية العربية

(١) منح امتيازين للمستر روتنبرغ والمستر نوفومسكي

كانت حكومة فلسطين قد منحت ، بناء على مشورة حكومة جلالته وبموافقتها امتيازين ، الاول للمستر روتنبرغ لتوليد الكهرباء وتوريد القوة الكهربائية في اغلب انحاء فلسطين ما عدا منطقة حول مدينة القدس ، والثاني للمستر نوفومسكي وشريكه الماجور طولوخ احد الرعايا البريطانيين ، لاستخراج الاملاح من مياه البحر الميت . والمستر روتنبرغ والمستر نوفوميسكي كلاهما فلسطينيان اكتسبا الجنسية الفلسطينية عن طريق اقامتهما في فلسطين بعد الحرب . وقد تمت الموافقة مبدئياً على الامتياز الاول الذي منح للمستر روتنبرغ سنة ١٩٢١ وعلى امتياز استخراج الاملاح البحر الميت الذي منح للمستر نوفوميسكي والماجور طولوخ في سنة ١٩٢٧ وفهمنا انه قد تم التوقيع على صيغة هذا الامتياز النهائية بعد رجوعنا من فلسطين

ويدعي العرب ان منح هذين الامتيازين يفضي الى تسليم مرافق فلسطين الطبيعية القيمة لافراد من اليهود ، وان الارباح التي ينتظر ان تجنى من هذين المشروعين يستفيد منها الراسماليون الاجانب لا اهالي البلاد ، كما انهم يدعون ايضاً انه كان يجب على

حكومة فلسطين اما ان تقوم باستثمار هذه المرافق بنفسها لمنفعة جميع اهالي البلاد ، واما ان تعهد باستثمارها الى الجمعية الصهيونية توفيقاً لاحكام الشطر الاخير من المادة ١١ من صك الانتداب التي تحدد الارباح التي تجنيها الجمعية الصهيونية من مثل هذه المشاريع ، وتقضي باستعمال الارباح الاضافية لمنفعة البلاد بالكيفية التي توافق عليها حكومة فلسطين

ولما جرى البحث لاول مرة في امتياز روتنبرغ لم يكن مركز حكومة فلسطين المالي يساعدها على ايجاد الرأسمال اللازم من ماليتها للمشروع الذي اعطي للمستر روتنبرغ ولم يكن في استطاعتها ان تعقد قرضاً الا بفائدة فاحشة نظراً لعدم التأكد عندئذٍ من مستقبل فلسطين السياسي

و بتوقف نجاح مشروع استخراج الاملاح من البحر الميت على اعتبارات جمة ، منها انشاء نظام واسع النطاق لايجاد اسواق للاملاح في الخارج ، و بالتالي فان هذا المشروع من قبيل المضاربة مما ليس من الصواب لحكومة فلسطين ان تعمد الى استثمار الاموال العمومية فيه . ولهذا السبب لا يمكننا ان نقبل الادعاء القائل بانه كان يجب على حكومة فلسطين نفسها ان تقوم بالاشغال التي عهد بها لصاحبي هذا الامتياز كما انه في رأينا لا يوجد اساس جوهري لادعاء العرب المستند الى المادة ١١ من صك الانتداب . اننا لم ندقق النظر في امتياز روتنبرغ اما امتياز البحر الميت الذي نشرت خلاصته في كتاب ابيض ابرز الينا في معرض البينة فيلوح لنا انه يخول الحكومة الاشتراك في ارباح الامتياز ، عن طريق استيفاء عوائد وحصة من الارباح ، بافضل شروط يمكن توقعها اذا اعتبرنا ان هذا المشروع من مشاريع المضاربة

ففي هذه الحال ، نرى ان هذه الشكوى غير مستندة الى اساس كاف . بل بالعكس فان استثمار مرافق فلسطين الطبيعية برأسمال باتي به اليهود ، ولو كان من مصدر اجنبي ، قد يأتي بفائدة كبرى لجميع طبقات سكان تلك البلاد وان قيام اشخاص من غير العرب باستثمار هذه المشاريع ، ولو كانوا متجنسين بالجنسية الفلسطينية يجب ان لا يفسح له زعماء العرب مجالاً للتأثير على رأيهم حتى انهم يتخذون من هذه الاشغال العمرانية سبباً للشكوى

(٢) مركز الرعايا العثمانيين المولودين في فلسطين والمقيمين الان في الخارج

يستند هذا التظلم الى رفض حكومة فلسطين ، بناء على تعليمات تلقتها من حكومة جلالته ، ان تمنح الجنسية الفلسطينية للرعايا العثمانيين المولودين في فلسطين والمقيمين الان في الخارج الذين غادروا البلاد قبل سنة ١٩١٩ اوالذين غادروها بعد سنة ١٩١٩ ولا ينوون الرجوع اليها في المستقبل القريب . ويختلف مركز هؤلاء الاشخاص ، الذين اصبحوا بسبب ذلك بلا جنسية ، واكثرهم من العرب ، عن مركز المهاجر اليهودي الذي يمكنه ان يكتسب الجنسية الفلسطينية و بالتالي الحماية البريطانية بعد اقامته مدة سنتين في فلسطين

وقد بني رفض منح الجنسية الفلسطينية للاشخاص الذين نتناولهم هذه الشكوى على المبدإ العمومي القائل انه ليس من المرغوب فيه ايجاد طبقة كبيرة من الاشخاص يحق لهم التمتع بالحماية البريطانية وان كانوا يقيمون دائماً في بلاد اجنبية . ونحن لا نرى ما يحملنا على مخالفة هذا المبدأ . وقد فهمنا ان التدابير اتخذت لتسهيل رجوع الاشخاص الذين يقعون تحت هذا الصنف الى فلسطين للاقامة ثانية في وطنهم بواسطة منحهم شهادات سفر وعندئذ يستطيعون ان يكتسبوا الجنسية الفلسطينية بعد قيامهم بالشروط المعينة للمهاجرين اليهود وغيرهم . ونحن مقتنعون ، في هذه الظروف ، بان هذه الشكوى غير مستندة على اساس وافٍ

(٣) فداحة الضرائب

مع اننا وضعنا هذه الشكوى في باب الشكاوي الثانوية فقد رددت كثيراً في التحقيق الذي قمنا به . وقد ادعي من جانب اليهود انه بسبب سياسة انشاء الوطن القومي في فلسطين جلب الى البلاد رؤوس اموال تقرب من ٤٥ مليون جنيه وان اليهود ، بقطع النظر عن هذا الاعتبار ، يدفعون قسطاً من ايرادات الحكومة يفوق كثيراً ما يصرف في سبيل منفعتهم . بينما ان العرب من الجهة الاخرى يتظلمون من فداحة الضرائب و يقولون بانها ترمي في الدرجة الاولى الى ايجاد ايرادات لسد نفقات بعض مصالح ، كقوة البوليس المكلفة التي لو لا وجود اليهود لكانت البلاد في غنى عنها

وقد ابرزت الينا احصاءات من جانب اليهود تأييداً لادعائهم بشأن ما يصيبهم من الضرائب . ومع انها لم تؤيد بالاحصاءات التي استحصلنا عليها من مدير مالية الحكومة الا اننا مقتنعون بان ما يدفعه الفرد من اليهود من الضرائب (وتقدره الحكومة بثلاثة جنيهات وثمانية شلنات و ١١ بنساً في السنة او ٥١٥٢٧٤ جنيهاً من مجموع الايرادات لسنة ١٩٢٨ البالغة ١٦٦٧٨١٥ جنيهاً ما عدا ايرادات سكة الحديد والبريد والتلغراف) هو مبلغ كبير يبطل ازاءه ادعاء العرب . ونحن مقتنعون ايضاً ان جماعة كبيرة من السكان العرب استفادت استفادة مادية من رؤوس الاموال اليهودية التي جلبت الى البلاد على انه يجب ان لا يفهم من قولنا هذا باننا نقبل برقم الخمسة والاربعين مليون جنيه الذي ذكر في معرض البينة امامنا بانه تقدير صحيح لمبلغ رؤوس الاموال التي جلبها اليهود الى البلاد

وتقدر الحكومة ما يدفعه الفرد الواحد من السكان العرب من الضرائب بجنيه واحد وتسعة شلنات و ١٠ بنسات في السنة . واذا اعتبرنا طريقة المعيشة الرخيصة التي تتبعها فئات كبيرة من السكان العرب نجد ان هذا المعدل فاحش بلا شك ولا يتناسب مع معدل الضرائب التي كانت تستوفى منهم في عهد الحكومة العثمانية . غير ان الضرائب التي تجبى تنفق الان على مصالح عمومية نافعة يصيب العرب الشطر الاكبر منها . وفضلاً عن ذلك فان احدى تلك الضرائب على الاقل التي كانت عبئاً ثقيلاً على كاهل الفقراء من الاهالي (وهي البدل العسكري) قد الغتها الادارة الحالية بينما انه اعيد النظر في كيفية استيفاء الضرائب الاخرى بغية تخفيف وطأتها واستيفائها من العموم على السواء

(٤) اعفاء مجلس بلدة تل ابيب من قسم من الدين المستحق عليه لحكومة فلسطين

نورد فيما يلي فقرة من مذكرة زودنا بها مدير المالية حول هذا الموضوع :

« عملت الحكومة لاول مرة في اوائل سنة ١٩٢٦ بالضيق المالي الذي استفحل في مجلس بلدة تل ابيب فاصبح من المحتم على الحكومة في اواخر تلك السنة ان تساعد مجلس تل ابيب بواسطة سلفيات تمكنه من دفع الرواتب المتأخرة للبوليس والموظفين وديون الدائنين الذين كانوا

يلحون على استيفاء ديونهم . وقد استلزمت حالة هذا المجلس ، رغماً عما اجري من الاقتصاد الكبير في النفقات والموظفين ، مساعدة الحكومة له من حين الى آخر فبلغ مجموع السلفيات التي اعطيت للمجلس في اليوم الواحد والثلاثين من شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٩ ٨٨٩٥٨ ج . ف .

« وترجع حالة مجلس تل ابيب هذه الى النظام المالي غير الثابت الذي اتبعه في قيامه باشغال ، غير منتجة في الغالب ، و بمصالح تفوق مقدرته ، والى طموحه للانفاق على بعض مصالح ، كالبوليس والمعارف والصحة ، بلا مساعدة من الخارج

« و بما انه لم يكن هنالك امل بان يتمكن المجلس من وفاء السلفيات التي اقرضتها له الحكومة تقرر بموافقة وزير المستعمرات شطب مبلغ ٧٥٦١٩ ج . ف .

« وعندما تقرر شطب هذا المبلغ بغية توطيد مركز المجلس المالي لم يغرب عن البال بان تل ابيب لم تمنحها الحكومة فيما مضى اعانات تتناسب مع الاعانات التي منحتها للبلديات الاخرى »

وهنالك اعتبار اخر ، اوضح في المذكرة التي اقتبسنا منها الفقرة المذكورة اعلاه ، هو ان اللجنة التنفيذية الصهيونية وافقت ، كشرط لشطب مبلغ الـ ٧٥٦١٩ ج . ف . من قبل حكومة فلسطين ، على اعفاء مجلس تل ابيب من دين يبلغ ٢٩٧٠١ ج . ف . وكذلك وافقت هيئات يهودية اخرى ايضاً على اعفاء ذلك المجلس من ديون تبلغ في مجموعها ٩٣٧٣ ج . ف . وكان من جراء هذه المعاملة برمتها ان انقص عجز مجلس تل ابيب بمبلغ ١١٤٦٩٣ ج . ف .

وعلى ذلك لم يقع جميع عبء توطيد مالية مجلس تل ابيب على كاهل دافعي الضرائب بفلسطين . واذا اعتبرنا الحصة التي يدفعها المكلفون اليهود من الضرائب يكون ما اصاب العرب من مجموع المبلغ الذي انزل من دين تل ابيب اقل من النصف وقد كان لمجلس تل ابيب ، كما ذكر في المذكرة التي اشرنا اليها ، بعض الحق في الحصول على اعانة

من الحكومة لانه لم يتناول منها فيما مضى اعانات تتناسب مع الاعانات التي منحت للبلديات الكبرى الاخرى في المدن التي اكثرية سكانها من العرب .

ولهذه الاسباب نرى ان هذه الشكوى ، ان كان لها اساس بالمرة ، لا يمكن ان تعتبر بانها تكوّن تظلماً خطيراً

الفصل الحادي عشر

الصعوبات الملازمة لصك الانتداب

ذكرنا في فصل سابق من هذا التقرير ، معتمدين على ما قاله السر هربرت صموئيل ، بانه قد سيطر على الحالة في فلسطين ، في الاثني عشرة سنة الماضية ، تصريح بلفور المدرج في ديباجة صك الانتداب على فلسطين ، الذي بنيت عليه السياسة التي اتبعتها في تلك البلاد الوزارات التي تعاقبت الحكم في بريطانيا العظمى منذ الحرب . اذن هذا هو الصك الذي يتوقع رئيس الحكومة في فلسطين ان يجد فيه تفسيراً للمبادئ التي يجب ان تسترشد بها حكومته . فلنبحث الان في هذا التصريح واضعين انفسنا في مكان رئيس الحكومة

نبدأ اولا بذكر كتاب اللورد بلفور (وقد كان عندئذ المستر ارثور بلفور) المؤرخ في ٢ تشرين الثاني سنة ١٩١٧ والذي تضمن نص التصريح . فقد جاء في مقدمة ذلك الكتاب ما يلي : —

« يسرني ان ابعث اليكم ، بالنيابة عن حكومة جلالة الملك ، بالتصريح الاتي الذي ينم عن العطف على اماني اليهود الصهيونيين والذي رفع الى الوزارة ووافقت عليه »

وقد ذكرنا هذا الكتاب لكي نصور وجهة النظر التي اعرب المستر جابوتنسكي لنا عنها ، فقد ادعى بان عبارة « ينم عن العطف على اماني اليهود الصهيونيين »

الواردة في كتاب اللورد بلفور لا يمكن ان تعني سوى ان حكومة جلالته عندما فوضت اصدار التصريح قصدت مشاركة اليهود في امانيهم — تلك الاماني التي، كما كان الجميع يعلم وقتئذ ، كانت ترمي الى انشاء دولة يهودية في فلسطين . فاذا كانت هذه الحجة مبنية على اساس ثابت وقبلنا بجميع ما تحمله في ثناياها فيكون القصد من تصريح بلفور جلياً فوق كل شبهة ويكون هذا القصد ، حسب الظن، رائداً للادارة التي تقوم في البلاد بموجب صك الانتداب

ثم جاء التصريح في كتاب اللورد بلفور بعد الفقرة التي اوردناها اعلاه ، بالصيغة التالية : —

« ان حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف الى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية ، مع البيان الجلي بان لا يفعل شيء يضير الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين الان ولا الحقوق او المركز السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الاخرى »

إقرأ التصريح كيفما شئت تجد انه بيان روعي فيه كل التيقظ . غير انه يمكن قراءته على وجهين . اذ فيه فقرتان جوهريتان ، الاولى تتضمن العهد الذي قطعته على نفسها حكومة جلالته « ان تبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية » اي انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، والثانية عبارة « مع البيان الجلي بان لا يفعل شيء يضير الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين الان » . وتبين هاتان الفقرتان وجهتي السياسة التي ينطوي عليها تصريح بلفور ، وكلتاهما عظيمة الاهمية فالبعض يفسر الشق الثاني لسياسة — صيانة الحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين الان — بانه شرط اولي يتوقف على تنفيذه القطعي كل تدبير فعلي يتخذ في سبيل سياسة انشاء الوطن القومي . ويقول البعض الاخر بان الشق الاول للسياسة يتقدم على الشق الثاني ، فهناك التزام مترتب على حكومة جلالته يقضي عليها بتمهيد واعداد الطريق لانشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، وبذلك يكون الشق الثاني اقل اهمية . وهنالك اختلاف واسع بين هذين التفسيرين يتوقف فقط على درجة الاهمية التي تعلق على شقي التصريح . فينجم عن

ذلك اذن انه لو كان تصريح بلفور الصك الوحيد الذي يسترشد به رئيس الحكومة في فلسطين لكان في امكانه ، بالاشارة الى ذلك الصك ، ان يبرر اية وجهة من وجهات السياسة المتعددة . ومع ذلك فقد وقعت محاولتان لتحديد الخطة السياسية التي تنوي حكومة جلالته اتباعها في فلسطين على وجه اتم واوفى ، الاولى في ٣ حزيران سنة ١٩٢٢ وادرجت في الكتاب الابيض رقم ١٧٠٠ الذي نشر عندئذٍ ، والثانية في صك الانتداب على فلسطين الذي صدق عليه مجلس جمعية الامم في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢ . ومع ان صك الانتداب قد صدر قبل بيان الخطة السياسية فلا ريب ان مشروعه وضع قبل ذلك البيان ولذلك يحسن التدقيق فيه اولاً . وفضلاً عن ديباجة صك الانتداب التي تضمنت فحوى تصريح بلفور ، فان المادتين الاتي بيانهما تتعلقان بالامر الذي هو موضوع بحثنا

المادة الثانية

« تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن جعل البلاد في احوال سياسية وادارية واقتصادية تكفل انشاء وطن قومي لليهود كما جاء في ديباجة هذا الصك وترقية انظمة الحكم الذاتي وضمان الحقوق المدنية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الجنس والمذهب »

المادة السادسة

« على حكومة فلسطين مع ضمان عدم الحاق الضرر بحقوق ومركز سائر طوائف الاهالي ان تسهل الهجرة اليهودية في احوال وشروط مناسبة وتنشط بمعونة الوكالة اليهودية المشار اليها في المادة الرابعة استقرار اليهود بكثرة في اراضي البلاد وفي جملتها ارضي الحكومة والاراضي الموات التي لا يحتاج اليها للاعمال العمومية »

ان فحص هاتين المادتين يكشف القناع قليلا عن الحالة . وهنا ايضاً نجد اتصالا شديداً بين شقي السياسة ، و يمكن تفسير هذين الشقين على اوجه متعددة ولذا

يتحتم على رئيس الحكومة ، عند عدم وجود تعريف اوفى واتم يسترشد به ، ان يختار واحداً من هذه التفاسير معتمداً في ذلك على رأيه من حيث الاهمية التي تعلق على المبدأين المتباينين اللذين تنطوي عليهما السياسة المدرجة في كل من هاتين المادتين

اما ان تكون هذه هي الحالة الحقيقية بالفعل وان ينشأ في بعض الاحيان تناقض مباشر بين المبدأين اللذين ينطوي عليهما تصريح بلفور وصك الانتداب فذلك يظهر جلياً من تدقيق النظر لحظة في مسألة من مسائل السياسة الكبرى التي قد تواجه الحكومة المحلية و بواسطتها حكومة جلالته في اي وقت كان ، اي حماية المستأجرين الزراعيين تجاه اخراجهم من اراضيهم وهي ، كما ذكرنا آنفاً ، مسألة تعلق عليها اعظم اهمية

لنفرض ان هذه المسألة هي موضوع البحث وان مندوبي العرب واليهود يقدمون حججهم و براهينهم للحكومة . فقد يدعي العرب بعدم وجود اراضٍ اخرى يمكن انتقال المستأجرين الذين يجلون عن اراضيهم اليها وان للفلاحين ، باعتبارهم مستأجرين زراعيين ، حقاً اولياً يقضي بعدم اخراجهم من الاراضي التي يتوقف امر حياتهم عليها لعدم تيسر اراضٍ اخرى لفلاحتهم . وقد يدعى بان « حقوقهم ومركزهم » التي تصونها المادة السادسة من صك الانتداب معرضة للخطر و بالتالي ان من واجب الحكومة ان تجد ما يصون حقوقهم ومركزهم صيانة وافية اما بسن قانون ، او باتخاذ تدابير ادارية اخرى . وقد يدعي اليهود ان اتباع السياسة التي يقترحها العرب لمن المحتم ان ينجم عنها ايقاف شراء اليهود للاراضي الخصوصية نهائياً ، وبذلك يصدم الاستعمار اليهودي الزراعي صدمة قوية لانه لم يمكن حتى الان ايجاد اراضٍ اميرية لليهود ولا يحتمل ايجاد مثل هذه الاراضي لهم في المستقبل القريب و يقتصر الاستعمار في المستقبل على استقرار افراد من اليهود ممن يمكن ايجاد اماكن لهم بواسطة الاساليب الزراعية الواسعة النطاق في الاراضي التي يملكها اليهود الان . وقد يدعى ايضاً ، و يكون لهذا الادعاء بعض القوة ، بان اتباع الدولة المنتدبة السياسة التي تؤدي الى مثل هذه الحال مخالف للالتزامات الملقاة عليها في الشطر الاخير من المادة السادسة من صك الانتداب

او لنأخذ مثالاً اخر ابسط من هذا . من المسلم به ان انشاء الصناعات الثابتة في فلسطين امر حيوي اذا كان يراد ادماج المهاجرين الجدد الذين يفدون بكثرة الى

البلاد في الصناعات . و يدعى ان من المستحيل انشاء صناعات كهذه لعدم وجود مرافق طبيعية ، كالفحم وغيره من المعادن مثلاً ، الا اذا قدم لها في حداثتها قسط كبير من الحماية ، وهنا تلعب دورها جميع الحجج القديمة المعلومة في مسألة التعريفة الجمركية. فالشعور الذي تثيره مسالة حماية الصناعات في بلاد اخرى يزيده استفزازاً في فلسطين كون معظم الصناعات التي في البلاد هي في ايدي اليهود ، فتتطور المسألة بلا محال تبعاً لاعتبارات قومية . فحكومة فلسطين وهي تواجه مشكلة سببت ارتباكاً لحكومات اكثر اختباراً منها في مثل هذه المسائل ، يضاف الى ذلك ان مشكلتها في فلسطين تنطوي على مسائل قومية واقتصادية ايضاً ، اقل مايقال عنها انها تواجه مسألة عسيرة

ومما لا نزاع فيه ، في رأينا ، ان الصعوبات الملازمة لتصريح بلفور ولصك الانتداب هي من العوامل العظيمة الاهمية عند تدقيق النظر في المشكلة الفلسطينية . وقد قدرت هذه الصعوبات في سنة ١٩٢٢ اذ ان المستر تشرشل ، رغبة منه في مواجهة هذه الصعوبات من جهة ، وبغية ازالة الغموض بشأن سير السياسة البريطانية في فلسطين في المستقبل من جهة اخرى ، اصدر بيان الخطة السياسية المدرج في الكتاب الابيض سنة ١٩٢٢ الذي ، مما لا ريب فيه ، كان اكبر عون حتى الان على ايضاح المشكلة الفلسطينية . وليس من الممكن ان نبين ، سواء بطريق الايجاز او الاقتباس ، مدلول ذلك البيان او المدى الذي فسر فيه المستر تشرشل معنى تصريح بلفور ، ولذا فاننا نورد بيانه هذا في الذيل الخامس لهذا التقرير

فالبيان حسبما يظهر منه واضح وجلي ولكن عندما نقرأه نجد ان الغاية من وضعه تصحيح الاماني التي تغنى بها بعض طبقات من الشعب اليهودي وليس تفسير حقوق غير اليهود من اهالي فلسطين

وفي رأينا انه لو اصدرت حكومة جلالته تفسيراً اوضح من التفسير السابق للمعنى الذي تعلقه على الشق الثاني من تصريح بلفور واحكام صك الانتداب التي لكونها بنيت على ذلك الشق من التصريح تنص على صيانة حقوق الطوائف غير اليهودية في فلسطين ، لكان عملها هذا جزيل الفائدة

وفضلا عن ذلك فاننا نحث حكومة جلالته ، حباً في مصلحة جميع اهالي فلسطين على السواء والحكومة المحلية ايضاً ، ان تفسر بصراحة وجلاء المعنى الذي تعلقه على تصريح بلفور برمته وان تبين ايضاً بنفس الصراحة مجرى السياسة الذي تريد ان تتبعه في تلك البلاد في المستقبل

وفي رأينا ، كما سنبين في الفقرات الاتية ان اصدار تفسير واضح للسياسة مؤيد ببيان من حكومة جلالة الملك بانها عازمة عزماً اكيداً على اتباع تلك السياسة بحذافيرها ليس انه يسهل على الحكومة المحلية ادارة البلاد فقط بل يكون عوناً كبيراً لها على تنظيم شؤون الحكم فيها اكثر من اية خطوة اخرى قد تخطوها حكومة جلالته

قد يقال انه ما دام قد وضع تفسير واحد للسياسة وما دام ذلك التفسير لم يغير فليس من المحتمل ان يكون لاصدار تفسير آخر المفعول الذي ندعيه . ولكي نبرر الرأي الذي اعربنا عنه يقتضي علينا ان نبين بان بيان المستر تشرشل لم ينجح في ازالة الغموض الذي ساد البلاد في سنة ١٩٢٢ بشأن السياسة المقبلة في فلسطين ويرجع استمرار هذا الغموض في رأينا الى سببين : الاول ، عجز زعماء جميع طبقات الراي العام في فلسطين تقريباً عن تقدير الصعوبات الملازمة لمهام الحكومة المحلية ، والاخر ، ميل بعض الدوائر للانحراف عن التعهد الذي قطعته على نفسها الجمعية الصهيونية في سنة ١٩٢٢ بان تدير سياستها طبقاً للبيان الذي اصدره المستر تشرشل

ولكي ندرك الحالة تمام الادراك لا مندوحة لنا عن تدقيق النظر في هذين السببين . اما فيما يتعلق بالسبب الاول فنحن نعتقد اعتقاداً جازماً ، بعد ان سمعنا شهادات شهود من كبار ممثلي العرب واليهود في البلاد ، بان كلا الفريقين لا يقدران الصفة المزدوجة للسياسة التي يجب ان تتبعها حكومة فلسطين . فان الزعماء السياسيين لكل فريق يتبعون غايات مختلفة بنشاط بقطع النظر عن غيرهم ، وقد وجهوا اعمالهم شطر وجه واحد من المسألة فقط ، وإما انهم تجاهلوا كل التجاهل الصعوبات التي تحول دون تحقيق غاياتهم او انهم لم يحسبوا لها حساباً ، وبالكاد توجد فكرة التوفيق بين الفريقين . ولذا ففي مثل هذا الجو لا يأخذ الاهالي بعين الاعتبار مصاعب الادارة ، وكل قرار هام تتخذه الحكومة يصفه الفريق الواحد او الاخر بانه عجز من الحكومة عن تطبيق مبادئ صك الانتداب . وهكذا وُضعت الحكومة — حسبما قال احد الشهود — « في موقف اصبحت فيه

هدفاً للانتقاد السياسي بينما يجب ان لا تكون الا هدفاً للانتقاد الاداري فقط» واخذ اهالي فلسطين بالنتيجة ينظرون بريب الى حكومة فلسطين بانها لم تعد اداة ادارية صرفة بل مجرد اداة لتطبيق سياسة وضعتها حكومة جلالته واصبحت تتأثر في اعمالها بالاعتبارات السياسية . ونحن نعترف بان هذا الموقف ، لدرجة ما ، ليس الا نتيجة لا مفر منها للصفة المزدوجة للمهمة التي اخذتها على عاتقها حكومة جلالته في فلسطين ولكن نتائجها السيئة قد تنقص على الاقل لو كان زعماء العرب واليهود في فلسطين يحسنون تقدير صعوبات تلك المهمة و يبدون بالتالي استعداداً اكبر للتوفيق بين الفريقين

اما السبب الثاني الذي ادى ، في نظرنا ، الى الغموض والابهام بشان السياسة المقبلة في فلسطين فهو ميل بعض الدوائر للانحراف عن التعهد الذي قطعته الجمعية الصهيونية على نفسها سنة ١٩٢٢ بان تسيّر سياستها طبقاً للبيان الذي اصدره المستر تشرشل ولسنا نرغب في بحث هذه النقطة باسهاب ولذا فاننا نبين ماهيتها بقدر ما يمكن من الايجاز

اولاً ان ما اوردناه في الفصل الذي بحثنا فيه في مسألة المهاجرة من مقررات مؤتمر زوريخ ، ومن الشهادات التي اديت امامنا ، ومن تقرير السر جون كامبل ، هو في نظرنا بينة لا نزاع فيها بان المراجع اليهودية انحرفت ، فيما يتعلق بالمهاجرة ، انحرافاً خطيراً عن المبدأ الذي قبلت به الجمعية الصهيونية سنة ١٩٢٢ القائل بوجوب تنظيم المهاجرة حسب مقدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب مهاجرين جدد

وثانياً ان زعماء طبقات مهمة من اليهود في فلسطين تعارض جد المعارضة تطور الحكم الذاتي ، ذلك التطور الذي كان عنصراً هاماً في الخطة السياسية التي وضعت سنة ١٩٢٢

وفي استطاعتنا ان نأتي بادلة اخرى على المسألة التي نبحث فيها الان ولكننا نكتفي بدليل آخر . فقد اتخذ المؤتمر الصهيوني السادس عشر الذي انعقد في زوريخ في شهر آب الماضي القرار التالي :

« يرى المؤتمر ان الوقت قد حان لمطالبة الدولة المنتدبة باتخاذ التدابير التي تضمن قيام الوكالة اليهودية بقسطها الحقيقي في ترقية البلاد عن طريق اشتراكها اشتراكاً تاماً في ادارة البلاد »

فان صح تفسيرنا لهذا القرار فهو يناقض مناقضة صريحة الفقرة الاتية التي وردت في الكتاب الابيض لسنة ١٩٢٢، ولا يمكن ان يكون له معنى اخر الا اذا فسر اضيق تفسير

« وهنالك امر اخر لا بد من لفت النظر اليه هو ان اللجنة الصهيونية بفلسطين المعروفة الان باللجنة التنفيذية الصهيونية لا ترغب قط في ان يكون لها ، كما انها لا تملك ، اي قسط في ادارة البلاد العامة . ولا يتضمن المركز الخاص الذي اعطي للجمعية الصهيونية في المادة الرابعة من مشروع صك الانتداب على فلسطين اي صلاحية كهذه . وانما ينحصر مركزها الخاص في التدابير التي تتعلق بالسكان اليهود في فلسطين و يرمي الى ان الجمعية الصهيونية يجوز لها ان تساعد في رقي البلاد العمومي دون ان يخولها ذلك حق الاشتراك لاية درجة كانت في حكومتها »

ونحن قانعون بان الامور التي اشرنا اليها تظهر ميل المراجع اليهودية ذات المقام، وميل المراجع اليهودية الرسمية احياناً ، للانحراف لدرجة ما عن الخطة المدرجة في الكتاب الابيض . وهذا الميل معروف لدى العرب في فلسطين ، ومعرفة العرب به واعتقادهم بان الجمعية الصهيونية تستطيع ، بما لها من النفوذ في لندن ، ان تؤثر على اعمال حكومة جلالته ، من الحجج التي يبرر بها الزعماء العرب ما يشعرون به من غموض الخطة السياسية المقبلة في فلسطين

ثم ان لدى الجمعية الصهيونية اسباباً اقوى بكثير مما لدى العرب لما يشعرون به من غموض هذه السياسية . فان البرنامج الذي وضعته للهاجرة قد صدّته عوامل اقتصادية مدة ثلاث سنوات، ولا يمكن شراء الاراضي لاستعمار اليهود الا بثمن

باهظ ومن المحتمل ان يرتفع ايضاً ثمن الاراضي فيما بعد . وفضلاً عن ذلك فان اشغالهم العمرانية ، بعد فترة ثمان سنوات، قد صدمت مرة اخرى صدمة ارجعتها القهقرى من جراء قتل الاهالي المسالمين وتدمير املاكهم وتخريبها . ولذا فاليهود يحق لهم ، اكثر من اي فريق آخر ذي شأن في فلسطين ، ان يوجهوا انظارهم شطر حكومة جلالته لاصدار تصريح جلي بشان سير السياسة في المستقبل

وهنالك بالتالي احتياج شديد لاصدار بيان عن الخطة السياسية يصاغ باجلى العبارات واوضحها، ومهما تكن صيغة ذلك البيان فان قيمته تزيد كثيراً اذا كانت حكومة جلالته تحدد فيه بجلاء وبعبارات جازمة المعنى الذي تعلقه على احكام صك الانتداب التي تنص على صيانة حقوق الاهالي غير اليهود في فلسطين . واذا كان في الامكان ، فضلاً عن ذلك ، وضع تعليمات لارشاد حكومة فلسطين تكون اكثر وضوحاً من التعليمات التي وضعت سابقاً بشأن سير السياسة في المسائل الحيوية كالاراضي والمهاجرة فان ذلك مما يزيد في قيمة البيان الذي نقترحه

ومهما يكن بيان السياسة واضحاً وجلياً فان هذا الغموض سيبقى ما لم تتخذ التدابير لاقناع جميع طبقات الاهالي في فلسطين بان نية حكومة جلالته متجهة لتنفيذ تلك السياسة تنفيذاً تاماً بجميع الموارد التي تحت تصرفها . وهنالك شرطان ضروريان لكي يمكن اقناع الرأي العام بذلك . فالشرط الاول هو ان يعرف الاهالي في جميع انحاء فلسطين هذه السياسة معرفة تامة ويتفهموها جيداً، والشرط الثاني هو انه يجب ان تنال الادارة ثقة الاهالي . ولن يضع الاهالي ثقتهم بالادارة ما لم يقتنعوا من مجرى الحوادث بان لا حكومة جلالته ولا حكومة فلسطين تسمح لنفسها من جراء الضغط السياسي من الخارج بالحيد عن الخطة التي اختطتها في تسيير السياسة في فلسطين . ولذلك نقترح كتدبير عاجل من هذه الجهة ان تعود حكومة جلالته فتؤكد البيان الذي اصدرته سنة ١٩٢٢ بان المركز الخاص الذي اعطي للجمعية الصهيونية بموجب صك الانتداب لا يخولها الاشتراك باية درجة كانت في حكومة فلسطين

وبالحقيقة نرى ان من المرغوب فيه تحديد ذلك المركز بصورة اكثر جلاء . اذ ان كلتا الجمعية الصهيونية واللجنة التنفيذية الصهيونية تميلان بالطبع الى

تفسير الصفة الاستشارية وغيرها مما هو مخول لها بالمادة الرابعة من صك الانتداب الاتي نصها اوسع تفسير :

« يعترف بوكالة يهودية صالحة كهيئة عمومية لتشير وتعاون في ادارة فلسطين في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك مما يمس انشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين وتساعد وتشترك في ترقية البلاد تحت سيطرة حكومتها دائمًا

« و يعترف بان الجمعية الصهيونية هي هذه الوكالة المنصوص عليها فيما تقدم ما دامت الدولة المنتدبة ترى ان نظامها وتأليفها يجعلانها صالحة ولائقة لهذا الغرض · وعلى الجمعية الصهيونية ان تتخذ ما يلزم من التدابير بعد استشارة حكومة جلالته البريطانية للحصول على تعاون جميع اليهود الذين يبغون المساعدة في انشاء الوطن القومي اليهودي »

فصيغة هذه المادة مبهمة لدرجة تجعلها عرضة للتفسير على وجوه شتى، ولذا فاننا نشير على حكومة جلالته ان تدقق النظر في امكان وضع تفسير مدقق لمعنى هذه المادة ونشر هذا التفسير في فلسطين

ونحن لا نرغب في الاعراب عن راينا بشأن صيغة ذلك التفسير غير انه من المحتم علينا ان نوضح بانه يسود العرب في فلسطين شعور استياء شديد من الحالة الحاضرة، اذ بينما انهم يؤلفون الاكثرية الساحقة من الاهالي ليس لديهم وسائل للاتصال مباشرة بحكومة جلالته بينما ان الوكالة اليهودية الحاضرة ، بواسطة مركزها الرئيسي في لندن ، تستطيع تقديم مراجعتها راساً الى وزير المستعمرات دون عرضها في بادئ الامر على المندوب السامي والمشهور عنها بانها تفعل ذلك غالباً

ذكرنا في ختام الفصل الخامس من هذا التقرير باننا سنبحث بشكويين وجهتهما اللجنة التنفيذية الصهيونية ضد حكومة فلسطين، وهما تتلخصان بان حكومة فلسطين ما زالت تظهر على الدوام عدم عطف نحو سياسة الوطن القومي اليهودي و بان سياستها كانت سياسة ضعف · وقد ظهر لنا ضمناً في مواضع كثيرة من القضية

العربية التي طرحت امامنا بان العرب يوجهون عكس هاتين الشكوبين الى الحكومة مع انهم لم يعربوا عن ذلك بمثل صراحة اللجنة التنفيذية الصهيونية

وفي نظرنا ان هذه الشكاوي تدل على عدم تقدير الصفة المزدوجة للسياسة التي يجب على حكومة فلسطين اتباعها في الوقت الحاضر كما هي معرّفة . فقد وجدنا عند مطالعتنا الكتاب الابيض لسنة ١٩٢٢ ان الواجب الاول المفروض على حكومة فلسطين هو حفظ الموازنة بين الفريقين في فلسطين، ولم يرد في ذلك الكتاب تعليمات واضحة تقضي على الحكومة بان تساعد احد الفريقين في فلسطين على تحقيق امانيه . ولعدم وجود مثل هذه التعليمات فان حكومة فلسطين تعاني مشقة تفسير بيان الخطة السياسية التي تحتاج الى تفسير ادق ، كما حاولنا ان نبين فيما تقدم . وليس هنالك ما يدعو للدهشة في هذه الظروف ان تكون الاعمال الادارية والقرارات التي اتخذتها حكومة فلسطين قد احدثت في بعض الاحيان ضجراً وتبرماً لاولئك الذين كانوا يودون ان تتبع الحكومة بنشاط سياسة تنطبق بالاكثر على مراميهم ومطامحهم . ومن حيث ان شكوى عدم العطف وجهت ضد حكومة فلسطين بدرجة من الشدة والاقتناع تكاد تكون متساوية بين اللجنة التنفيذية الصهيونية واللجنة التنفيذية العربية فيجدر ان يرد بالنيابة عن الادارة بانها نجحت في اتباع مجرى متوسط بين السياستين المتناقضتين اللتين الح عليها زعماء الفريقين السياسيين في فلسطين باتباعها وبذلك، قامت بكل ما في استطاعتها بالمهمة الشاقة ، الا وهي الوقوف موقف الحياد النزيه

فتهمة ضعف حكومة فلسطين توضح ، الدرجة ما ، بالمركز الذي وضعت فيه . فكلما اتخذت سلسلة قرارات لا تروق في عيني احد الفريقين في فلسطين — كالقرارات المتعلقة بحائط المبكى مثلاً - وكانت في ذلك متبعة خير رأي ارتأته في الشؤون الادارية ، يفسح المجال للشكوى بانها تذعن لمطالب الفريق الاخر وتتبع سياسة ضعف

ويمكن ايضاح رأينا في هذه الشكاوي بالاشارة الى الحالة التي قد تنشأ بعد اتخاذ الحكومة اي قرار في الظروف التي ، كما اوضحنا في بدء هذا الفصل ، تبين التناقض بين المبدائين اللذين ينطوي عليهما تصريح بلفور . فان قررت الحكومة منع بيع اي ارض ينجم عنه اجلاء المستأجرين الزراعيين ، او تمنعت في اية ظروف

كانت عن مد يد المساعدة لحماية الصناعات اليهودية رفع اليهود عقيرتهم بالشكوى بان الحكومة لم تظهر العطف الواجب ازاء سياسة انشاء الوطن القومي . وان اتخذت الحكومة قرارات عكس هذه وجهت الشكوى بلا ريب ضد الحكومة بانها لم تظهر عطفاً على مصالح الاهالي غير اليهود الذين فرض عليها صك الانتداب صيانة حقوقهم ومركزهم

ويجدر بنا ان نذكر مثالا اخر بني على حقيقة واقعية . فقد تقرر ، بناء على توصية السر هربرت صموئيل الذي كان مندوباً سامياً عندئذٍ وللاسباب التي اوردها في تقريره عن ادارة فلسطين من سنة ١٩٢٠ الى سنة ١٩٢٥ ، ان يسمح للبدو الذين يزرعون بعض الاراضي في غور الاردن البالغة مساحتها ١٠٦ اميال مربعة تقريباً بان يمتلكوا تلك الاراضي بموجب شروط سهلة . فهذه الاراضي من الوجهة القانونية كانت ملكا للحكومة غير ان السر هربرت صموئيل عند ما قدم هذه التوصية ، كان مدفوعاً بما للمتصرفين فيها من حق ادبي قوي يقضي بان يسمح لهم بالبقاء فيها . وقد اشير الى هذا القرار تأييداً للشكوى بان حكومة فلسطين لم تشجع ، توفيقاً لاحكام المادة السادسة من صك الانتداب ، استقرار اليهود بكثرة في الاراضي الاميرية

واخيراً قدمت الينا شكوى عدم العطف بالاشارة الى الاراء الشخصية التي يقال بان بعضاً من الموظفين في حكومة فلسطين متمسكون بها فيما يتعلق بالمسائل القومية وقد قدمت هذه الشكوى من قبل الفريقين ، وهي تنطوي في جوهرها على ان اولئك الموظفين ، وقد ذكرت لنا اسماؤهم في ظروف متعددة ، كانوا يتأثرون بشعورهم الشخصي عند تكييف ارائهم الرسمية في الامور الادارية . فالشكوى بحد ذاتها تافهة ، ولم تؤيد ولا في حالة واحدة باقل بينة تثبت تقصيراً في الواجب ، ولذا فاننا نأسف لتوجيهها بالمرة

الفصل الثاني عشر

الدفاع والامن

قبل ان نحاول تحليل اسباب الاضطرابات يجدر بنا ان نبحث في جميع الامور الباقية التي يمكن جمعها كلها تحت العنوان الذي خصصناه لهذا الفصل تسهيلاً للبحث فيها وان كانت العلاقة بينها قليلة

الحامية في فلسطين وشرقي الاردن

لا نود ان نكرر في هذا المقام ما قلناه في الفصل الثاني من هذا التقرير عن الاسباب التي افضت الى تخفيض الحامية في فلسطين وشرقي الاردن تدريجياً والى سحب الوحدات العسكرية بالنهاية واستبدالها بفرقة من سلاح الطيران وبفصائل من السيارات المصفحة . فنحن ، بقدر ما نستطيع بصفتنا مدنيين (غير عسكريين) ان نعرب عن راينا حول هذا الموضوع ، نكتفي بالقول اننا قانعون بان سياسة التخفيض تجاوزت الحد . ولا ريب في ان عدم وقوع حوادث عداء علنية لبضع سنوات خلت اغري السلطات على الاعتقاد الفاسد باستتاب الامن فكان من جراء ذلك ان خفضت ، في رأينا ، القوات الموجودة الى دون الحد اللازم لصيانة الامن

قد اثبتت حوادث شهر آب الماضي بكل جلاء بان الجنود المشاة يفضلون على الطيارات او السيارات المصفحة لاجل قمع الاضطرابات الواسعة الانتشار ولتوطيد النظام في فلسطين . غير انه ظهر تناقض بيّن بين شهادة الخبراء الذين ادوا شهادتهم امامنا حول ما اذا كانت الطيارات والسيارات المصفحة هي افضل نوع من الحامية لفلسطين ولذا فلا يمكننا الا ان نقترح وجوب التدقيق في هذه المسألة من قبل المستشارين الاختصاصيين في حكومة جلالته الذين ينبغي ، في رأينا ، لفت نظرهم الى الاراء التي اعرب عنها امامنا قائد سلاح الطيران الفيس مرشال دودنغ والبر يغادير جنرال دوبي

ونحن نوصي بان لا تخفض الحامية الحاضرة المؤلفة من فرقتين من المشاة ، ريثما يقرر شكل الحامية المقبلة والى ان يبدو بعدئذٍ تحسن ظاهر في الشعور الجنسي في فلسطين

البوليس البريطاني

اذا انعمنا النظر ، بنور الحوادث التي وقعت في شهر آب الماضي ، في القرار الذي اتخذ سنة ١٩٢٥ لالغاء القسم البريطاني من فرقة الدرك وابقاء ٢١٢ رجلا من مختلف الرتب في القسم البريطاني من قوة البوليس نجد انه قرار موٴسف . فقد كان لما ابداه البوليس البريطاني من حسن التصرف والمقدرة وقع عظيم في نفوسنا، سواء في ذلك الضباط وصف الضباط والكونستبلات الذين اتصلنا بهم اثناء اقامتنا في فلسطين . ولذا فنحن نشعر بانه لو وجد عدد كبير من البوليس البريطاني في فلسطين في اثناء الاسابيع الاخيرة التي سبقت وقوع الاضطرابات لكان لوجودهم على الاقل اعظم اثر في نفوس الاهالي

فالى ضباط البوليس ورجال البوليس البريطانيين الذين كانوا في فلسطين اثناء الاضطرابات نقدم اعظم فروض الثناء التي في وسعنا تقديمها لهم . فقد اتبعوا ادق تقاليد الخدمة البريطانية وابدوا بسالة شخصية فائقة عندما واجههم ظروف شديدة الخطر . وقد قدرت خدمات المستر كفراتا ، الذي قابل وقاوم منفرداً غوغآء العرب الهائجين في الخليل ، بانعام جلالته عليه بوسام بوليس الملك . وهنالك اخرون من الضباط والبوليس البريطانيين الذين بذلوا جهودهم بسخاء في سبيل توطيد وصيانة النظام وكثيرون منهم يقومون قاموا بواجباتهم اياماً متواصلة بلاراحة ولا تبديل وبذلوا اقصى مجهوداتهم لتوطيد الامن قبل وصول الجنود

ونرى ان الماجور ساندرس ، الذي كان يقوم بمهام قومندان البوليس بالوكالة في شهر آب الماضي ، يستحق اعظم الثناء على كيفية توزيعه ما كان تحت تصرفه من رجال البوليس الاقلاء الذين يُعتمد عليهم ، وعلى ابداعه وجهوده الشخصية في اثناء الاضطرابات . ويسرنا ان نذكر بانه هو ايضاً قد كوفئ بوسام بوليس الملك . ويجدر بنا ان نشير في هذا المقام الى ان الكيفية التي ادى بها شهادته امامنا كان لها وقع حسن في نفوسنا

وقد كان في عزمنا ان نوصي بزيادة عدد رجال فرقة البوليس البريطاني زيادة كبيرة . غير اننا فهمنا بانكم قد وافقتم مؤخراً على تجنيد مائتي رجل لهذه الفرقة علاوة على المائتين الذين جندوا بعد الاضطرابات مباشرة فبذلك يكون عدد رجال القوة قد بلغ الان نحو ٥٧٥ رجلاً . ومن البيّن انه ليس من اختصاصنا ان نعرب عن اي راي بشان عدد رجال البوليس البريطانيين المقتضى وجودهم في فلسطين . ومع ذلك نقول باننا نعتبرهم عنصراً عظيم الاهمية في المحافظة على الامن الداخلي بحيث يجب ان لا يؤول اي اعتبار اقتصادي الى تخفيض عددهم دون الحد الكافي لصيانة الامن في البلاد حسب رأي الخبراء في مثل هذه المسائل

البوليس الفلسطيني

نستهل هذا القسم من التقرير بالاشارة الى ما قيل امامنا في معرض البينة والى اقتناعنا مما لاحظناه اثناء اقامتنا في فلسطين بان رجال البوليس المجندين من فلسطين يقومون بكفاءة بواجباتهم العادية كتنظيم حركة المرور وحفر الشوارع عندما تكون السكينة مخيمة . الا انه ينقصهم فقط روح النظام والاخلاص والولاء لما تجابههم اضطرابات جنسية واحوال تتطلب منهم استعمال القوة في وجه ابناء دينهم

وقد اخبرنا احد الشهود الذين ادوا شهاداتهم سراً ما يلي : —

«ان البوليس المحلي كما تحت ضغط الظروف واصبح عديم الفائدة تقريباً مع انه نظرياً وافر العدد والمقدرة للقيام بواجباته اليومية »

واخبرنا شاهد آخر من الشهود الذين ادوا شهاداتهم سراً ان تصرف رجال البوليس المحلي، حتى ساعة اطلاق النار، كان جيداً وان سلوكهم في اثناء هذه الاضطرابات كان خيراً من سلوكهم في الاضطرابات التي وقعت سنتي ١٩٢٠ و ١٩٢١ ولكن لم

يكونوا اهلاً للاعتماد عليهم حينما شرع في اطلاق النار ونشب القتال عن كثب

وقد قال ضابط الطيران ، الكروب كبتن بلايفاير ، في جلسة علنية امامنا بانه لا يمكنه الاعتماد على البوليس المحلي للقيام بواجبات الدوريات الثابتة بينما ان المستر ساكر وصف البوليس العربي بانهم «كانوا عديمي التأثير على السكان العرب»

وبناء على ذلك يكون لدينا بينة كافية على ان رجال البوليس المحلي في فلسطين ، اذا نظرنا اليهم اجمالاً ، سلكوا في ثناء الاضطرابات سلوكاً ادى بلا ريب الى استياء الذين قاموا بتدريبهم وتنظيمهم ، حتى ولو اخذنا بعين الاعتبار الظروف الشاقة التي وجدوا فيها . ولهذا السبب شعرنا بانه يجب اجراء تحقيق — ليس لدينا متسع من الوقت ولا الخبرة الكافية للقيام به — عن تنظيم دائرة البوليس والسجون في فلسطين وطرق التدريب المتبعة في تلك الدائرة ودرجة النظام الذي بلغته ، ولذا شاركنا بسرور المندوب السامي في الطلب الذي رفعه اليكم في شهر كانون الاول بوجوب ايفاد ضابط بوليس خبير من احدى المستعمرات الى فلسطين للقيام بمثل هذا التحقيق وقد وافقتم على هذا الطلب وتوجه المستر دوبجن مفتش البوليس العام في سيلان الى فلسطين في شهر كانون الثاني لاجل القيام بهذا التحقيق

وقد اقترح زيادة رجال اليهود زيادة كبرى في قوة البوليس الفلسطيني كوسيلة من الوسائل التي تؤدي الى اجتناب تكرار اضطرابات شهر آب الماضي . فسألنا كل شاهد من شهود الحكومة الذين في وسعهم الاعراب عن رأيهم في شأن هذه النقطة فيما اذا كان انتقاده سلوك البوليس المحلي ، ان كان له انتقاد ، يسري على رجال العرب واليهود الذين تتألف منهم القوة على السواء . فلاح لنا انه لم يكن في وسع شاهد واحد ان يميز بين رجال البوليس ، العرب واليهود ، عند انتقاده القوة اجمالاً ، ولذلك فنحن نرتاب فيما اذا كان هذا الاقتراح قد يؤدي الى النتيجة المتوخاة منه . ولا شك في ان المسالة سينعم النظر فيها في نور تقرير المستر دوبجن

وقد سألنا ايضاً شهوداً من ذوي الخبرة عما اذا كان من المرغوب فيه تجنيد ضباط وانفار قوة البوليس المحلية — او بعض منهم — من خارج فلسطين ، ممن ليس

لهم شان مباشر في المشكلة الجنسية القائمة فيها . وقد اشير علينا في جميع الاحوال بانه ليس من المرغوب فيه اتخاذ هذا التدابير ونحن مقتنعون بصحة الاسباب التي بني عليها هذا الراي

مصلحة الاستخبارات

من المسلم به عموماً ان مصلحة الاستخبارات في فلسطين قد ثبت بانها غير وافية وقد نسب ذلك بعض الشهود الى عدم كفاية المبلغ المخصص سنوياً لاشغال ذلك الفرع من دائرة البوليس . وقال البعض الاخر ان مصلحة الاستخبارات في فلسطين قد حصرت اعمالها في التحقيق عن حركات الشيوعيين ورفع التقارير عنها ولم تهتم الاهتمام اللازم باعمال الجمعيات السياسة التي تختلف اعمالها عن اعمال الشيوعيين . ومهما تكن الاسباب التي ادت الى فشل مصلحة الاستخبارات فيما مضى فمن الضروري في رأينا ازالة هذه الاسباب وانشاء مصلحة تستطيع احاطة الحكومة ، بقدر ما يمكن ، بانباء جميع انواع الحركات الهدّامة في فلسطين

قوة حدود شرقي الاردن

ان قوة حدود شرقي الاردن اجمالاً ، وعلى الاخص الفصائل التي ارسلت الى بيت الفا وصفد تحت قيادة ضباط من العرب فقط ، قد تصرفت تصرفاً تجسم فيه الاخلاص والولاء في ظروف كانت كمحك لدرجة الاعتماد عليها ، مع انه لم يكن قد مضى بعد على تأليف هذه القوة اكثر من ثلاث سنوات . ويعود الفضل في ذلك بالغالب الى اللفتنت كولونل شوت واخوانه الضباط اذ انه تمكن في هذه البرهة القصيرة من غرس روح الولاء والنظام التقليدية في نفوس رجاله وقد كان لمظهر الرجال وحالة الجياد في الفصائل التي شاهدناها من هذه القوة في فلسطين وشرقي الاردن احسن وقع في نفوسنا

تنظيم فرقة احتياطية من الكونستابلات الخصوصيين

ابدى لنا المستر ساكر ، في اواخر ادوار التحقيق الذي قمنا به ، الاقتراح الاتي

في جملة ما ابداه من الاقتراحات لمنع وقوع اضطرابات في المستقبل : —

« اظن انه يحسن انعام النظر في امر تجنيد كونستابلات خصوصيين يمكن دعوتهم لحمل السلاح عند الحاجة بادارة ضباط بريطانيين وتحت سيطرتهم »

وبما ان هذا الاقتراح ابدي لنا بعد ان كنا قد انتهينا من سماع الشهادات الرسمية بشأن مسألة الدفاع فلم تسنح لنا الفرصة لاخذ رأي الخبراء بشأنه ، ولذلك فاننا لا نبدي مطالعاتنا عليه الا اننا نرى ان امكان تجنيد هؤلاء الكونستابلات ، كما ورد في هذا الاقتراح ، لامر يجدر احالته الى حكومة فلسطين لاجراء التحقيق عنه ووضع تقرير به

تأخير ارسال النجدات الى صفد

ان اضطرابات صفد التي وقعت بعد اخر هجوم خطير في جهة اخرى من البلاد بيومين هي من بعض الوجوه من حوادث الاضطرابات التي يؤسف لها اشد الاسف

ففي ٢٤ و ٢٥ آب أُرسلت فصائل صغيرة من قوة حدود شرقي الاردن الى صفد . غير ان الكبتن فرادي ، ضابط البوليس المسؤول عن تلك المدينة، طلب نجدة اخرى اذ خشي حدوث اضطرابات خطيرة . فالجنود البريطانيون الذي ارسلوا الى صفد تلبية لطلبه في ٢٩ آب لم يصلوا اليها الا بعد هجوم العرب على محلة اليهود بساعتين . ولما سُئل البريغادير جنرال دوبي الذي كان عندئذ قائداً لجميع قوات العسكرية وقوات الامن في فلسطين عما دعاه لعدم ارسال الجنود قبل ذلك اجاب بما يلي : —

« لم ارسل الجنود قبل ذلك لان جميع جنودي في ذلك الوقت كانت منتشرة اوسع انتشار تراءى لي امكانه ، وكانت قد وصلت عندئذٍ الى البلاد فرقة من الجنود قدمت من مالطة ونزلت الى البر في ٢٨ منه . فجمعت جنود هذه الفرقة بالقرب من اللد لكي اعالج مشاكل اخرى كانت تعترضني . وفي رأيي انه لم يكن في الامكان ارسال الجنود

الى الجهات الشمالية ما لم تصلني نجدات اخرى . لذلك اشرت على المندوب السامي في ٢٨ منه ، اي قبل وقوع حوادث صفد بيوم واحد، ان من الحكمة طلب انزال فرقة اخرى من جنود البارجة الحربية التي كانت راسية بذلك الجوار كي اتمكن من ارسال جنود الى الشمال . ففعل المندوب السامى ذلك . وحبًا في تلافي الامور قبل وقوعها بقدر ما يمكن ارسلت فصيلة الى صفد حوالي الظهر او الساعة الواحدة بعد الظهر في ٢٩ منه دون انتظار وصول جميع الجنود الذين انزلوا من البارجة ولم استطع ارسال الجنود قبل ذلك لان اهتمامي في انحاء اخرى من البلاد قد حال دون ذلك من الوجهة العسكرية »

ثم قال في دور اخر من شهادته : —

« لو واجهتني تلك الحالة نفسها مرة ثانية واضطررت الى العمل بسرعة بعد تفكير في الامر لفعلت نفس الشيء »

ونحن مقتنعون بان البريغادير جنرال دوبي كان قانعًا بعدم وجود ما يبرر تحمل الخطر الذي في رأيه كان ملازمًا لارساله النجدات الى مدينة صفد النائية قبل ان يؤمن المركز العسكري تمام التأمين في وسط البلاد . ومع ان اضطرابات صفد مؤسفة جداً فليس في وسعنا ان نخالف كيفية تصوُّر البريغادير جنرال دوبي الحالة في الظروف التي اعترضته في ذلك الحين

شتى

ان هذا المقام مناسب لابداء رأينا بان اضطرابات آب لم تكن ثورة ضد السلطة البريطانية، ولم يكن يقصد منها ان تكون كذلك، وقد ايد هذا الرأي كل شاهد تقريباً ممن سئلوا حول هذا الامر . وفي الوقت نفسه ان الاضطرابات ، كما اخبرنا احد الشهود ، « لو اتيح لها ان تتم وتنتشر لاصبحت في النهاية وبحكم الضرورة ثورة على الحكومة »

وقد اجلنا ابداء رأينا حول هذه المسألة الخاصة لهذا الفصل لان طبيعة الاضطرابات لها علاقة كبرى في مسألة الدفاع وتوطيد الامن في البلاد في المستقبل . وليس في وسعنا ان نقول بشأن هذا الامر اكثر من انه يجب الاّ يغرب عن البال عند انعام النظر في مسألة الحامية اللازمة في المستقبل وايضاً فيما يختص بتسيير دفة السياسة المقبلة في فلسطين بان كل ثورة عمومية يقوم بها اهالي البلاد على السلطة البريطانية قد تؤدي الى عواقب اكثر خطورة من العواقب التي يمكن ان يقال بانها نجمت عن حوادث آب الماضي

الفصل الثالث عشر

تحليل اسباب اضطرابات آب سنة ١٩٢٩

مما لا ريب فيه بان العداء الجنسي من جانب العرب ، الناجم عن خيبة امانيهم القومية والسياسية ، وخوفهم على مستقبلهم الاقتصادي كان ، في رأينا ، السبب الاساسي لاضطرابات شهر آب الماضي . وهنالك اسباب اخرى ، سنتناولها بالبحث في مقام اخر من هذا الفصل ساعدت بدرجات مختلفة على وقوع الاضطرابات ، الا ان تحليلنا لهذه الاسباب لن يكون وافياً اذا لم نأخذ بعين الاعتبار حالة الشعور التي يتحتم فهمها بغية تقدير المشكلة حق قدرها . ولذلك فنحن ننوي ان نبحث اولاً في العوامل التي اوجدت تلك الحالة وضخمتها

ففي اقل من عشر سنوات قام العرب بهجوم خطير على اليهود ثلاث مرات . ولم يسجل التاريخ حادثاً مثل هذه الحوادث في الثمانين السنة التي مضت قبل وقوع اول هجوم منها . فمن الواضح اذن ان العلاقات بين الشعبين في خلال العشر السنوات الماضية كانت بلا شك تختلف من بعض وجوه جوهرية عن العلاقات التي كانت سائدة بينهما فيما مضى . وقد وجدنا بينة كافية بشأن هذا الاختلاف في العلاقات . فان تقريري المحكمة العسكرية التي انعقدت سنة ١٩٢٠ ولجنة التحقيق المحلية التي تالفت سنة ١٩٢١ ، اللتين اجرتا تحقيقاً في الاضطرابات التي وقعت في تينك السنتين ، لفتا النظر الى التغيير الذي وقع في موقف الاهالي العرب ازاء اليهود في فلسطين وقد

ثبين ذلك من الشهادات التي اديت امامنا في اثناء التحقيق لما اخبرنا ممثلو جميغ الفرقاء ان اليهود والعرب عاشوا قبل الحرب جنباً الى جنب ، ان لم يكن بالفة ومحبة فعلى الاقل بتسامح وتساهل ، الامر المفقود اليوم في فلسطين تقريباً

وفي كل تحليل للعوامل التي ادّت الى هذا التغيير في العلاقات بين الشعبين يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار المعنى الذي علقه منذ البدء اشخاص متعددون على الوعود التي قطعت في تصريح بلفور من الجهة الواحدة وللشريف حسين اثناء الحرب من الجهة الاخرى . فقد فسّر زعماء كل من الشعبين هذه الوعود اوسع تفسير مستطاع . وكان انشاء وطن قومي لليهود حسب المعنى الواسع الذي فهم به يخالف مطالب العرب ، بينما ان المطالب القومية العربية ، لو سلم بها ، لاصبح من المستحيل تحقيق العهد المقطوع لليهود

ولما اذيع نص تصريح بلفور استاء العرب جداً من الموقف الذي وجدوا انفسهم فيه وقد كان هذا الامر ينطبق على الاخص على الزعماء العرب ، وكثيرون منهم كانوا ينتمون الى طبقة كانت في اثناء الدور التركي ذات نفوذ قوي في البلاد ثم جاءت حوادث الحرب الكبرى فاستفزت شعورهم القومي . فوجد اولئك الزعماء ليس انهم لا يستطيعون تحقيق امانيهم فحسب بل ان زعامتهم في البلاد يحتمل ان يقضى عليها بسبب قدوم عنصر جديد قوي مؤلف من شعب قدير راقٍ

ولما اذيعت الخطة السياسية سنة ١٩٢٢ وجد اليهود ان حكومة جلالته غير مستعدة لقبول التفسيرات المبالغ فيها التي بنتها بعض الدوائر على تصريح بلفور ، وبالتالي استاء بعض طبقات اليهود ايضاً بدورهم

ومما زاد في استياء العرب السياسي خوفهم من اليهود كمزاحمين اقتصاديين . فاذا نظرنا الى اليهود في فلسطين قبل الحرب اجمالاً نرى انهم كانوا اقلية متواضعة وكان كثيرون منهم ، كافراد ، يعتمدون على الاحسان في معيشتهم بينما ان كثيرين ايضاً — وعلى الاخص الذين يسكنون في المستعمرات — جلبوا مباشرة فوائد مادية بينة لاهالي الجهات التي استقروا فيها . ومن الجهة الاخرى فان المهاجرين اليهود الذين جاءوا فلسطين بعد الحرب كانوا اكثر نشاطاً وتفوقاً من اكثرية الطائفة اليهودية التي كانت

في فلسطين قبل الحرب، اذ ان المهاجر اليهودي يمثل حركة انشأتها جمعية دولية هامة تعضدها، في راي العرب، اموال لا تفنى . ويتراءى للعرب بانه ليس من المحتمل ان يكتفي اولئك المزاحمون في السنوات المقبلة بالاشتراك معهم بالبلاد وقد اشتدت هذه المخاوف من جراء التصريحات المتطرفة التي اذيعت عن السياسة الصهيونية فاصبح العرب لا يرون في المهاجر اليهودي خطراً على معيشتهم فحسب بل ذلك السيد الذي قد يسيطر على البلاد في المستقبل

وقد اشتد الخوف من اليهودي كمزاحم اقتصادي من وجهين . فحملة المعارضة للوطن القومي اليهودي قد رسّخت الخوف الحالي في نفوس الشعب العربي . ثم جاءت نتائج المشاريع اليهودية ودخول اليهود الى البلاد فايدت مخاوفهم الاولى وادّت بهم الى الاعتقاد بانهم سيخرجون بالنهاية من اراضيهم . وكان لكل من هذين السببين رد فعل على الاخر نوعاً ما . فلو اخرج عربي من ارضه او استبدل موظف عربي بموظف يهودي لرفع هو واصحابه عقيرتهم بالشكوى من الحيف الذي لحق به . وهكذا قويت المقاومة السياسية العمومية لليهود واخذ العرب ينظرون الى جميع المسائل الاقتصادية في نور الاعتبارات السياسية ، ويجدون فيها اسباباً للشكوى ، حتى ولو لم تكن هذه الاسباب موجودة في بعض الاحيان . فادى هذا التفاعل في التظلمات السياسية والاقتصادية الى زيادة شعور الاستياء، واصبح جميع الاهالي العرب ، خطوة فخطوة ، متحدين مع زعمائهم في مقاومة الوطن القومي اليهودي وفي طلب الحكم الذاتي . واعيدت الى ذاكرتهم العهود التي قطعت لهم اثناء الحرب والمركز الدستوري الذي تتمتع به البلاد العربية الاخرى ودفعوا الى الاعتقاد بانه ، بانشاء الحكم الذاتي في البلاد ، تخفض الضرائب وتقيد المهاجرة ، ان لم توقف، وتؤمن لكل فلاح ملكيته في ارضه

فلو اجري بعض تعديل في البرنامج الصهيوني التام بحيث يتضح للعرب على الاقل بان الحركة الجديدة جلبت لهم فوائد تعوض لدرجة ما عن مضارها الظاهرة لما ابدوا مقاومة شديدة، او لو ابدوا مثل هذه المقاومة لامكن التغلب عليها . غير انه بدلاً من ذلك استمرت الحركة الصهيونية في السير على برنامجها التام، ولم تصدم الا بعوامل خارجة عن

طاقتها . ان المهاجرة التي زادت زيادة كبرى في بعض الاحيان قد سردت باسهاب في كراس اطلق عليه « حركات المهاجرة سنة ١٩٢٥ — ١٩٢٧ » نشره مؤخراً مكتب العمال الدولي في جنيف . و يبين هذا الكراس البلاد المختلفة في العالم حسب ترتيب زيادة سكانها في الثلاث السنوات المشار اليها بسبب حركة المهاجرة . وطبيعي ان تأتي فلسطين في مقدمة البلاد المدرجة في هذه القائمة اذ بلغت الزيادة فيها بنسبة ١٣٦٤ شخصاً لكل ١٠٠،٠٠٠ نفس من سكانها في السنة ولم تبلغ هذه النسبة سوى بلدان نيوزيلاندا والارجنتين واستراليا فقط . و يلاحظ ان هذه البلدان الثلاث «حديثة» وفيها مجال كبير للاستعمار اكثر من فلسطين التي وان لم يكن قد تم عمرانها بعد ، فهي تضم من السكان ما يقرب من ٩٠ شخصاً لكل ميل مربع حتى ولو حسبنا الصحراء والمناطق غير القابلة الزراعة

ومع ان المهاجرة والمشاريع اليهودية اتت بفوائد جمة لفلسطين الا ان المنفعة المباشرة التي جناها افراد العرب ، والتي وحدها فقط يمكن تقديرها ، كانت قليلة لدرجة انها غير جديرة بالذكر ، بالنسبة لما يحتمل ان تكون لو اتبعت نفس طرق الاستعمار التي كانت متبعة قبل الحرب . ولما عقب دور المهاجرة الزائدة ضائقة اقتصادية و بطالة ، غابت عن الذهن المنافع غير المباشرة التي جلبتها المشاريع اليهودية الى انحاء كثيرة من فلسطين ، واخذ الاهالي العرب في جميع انحاء البلاد ينظرون الى الحركة الصهيونية كسبب للمشاكل الاقتصادية التي حلت بالبلاد . كذلك اخذوا ينظرون الى الاراضي التي اشتراها اليهود من سرسق والى غيرها من الاراضي التي اشتروها في اخصب جهات البلاد كدليل على ان المهاجرين لن يكتفوا باشغال المناطق غير العامرة وعلى انه من المحتمل ان تشد الضائقة الاقتصادية الخناق على الاهالي العرب

و بعبارة اخرى فان عواقب المشاريع اليهودية هذه اثرت في الاهالي العرب كل التأثير بحيث تمكن الزعماء العرب من استعمالها وسيلةً للتأثير على اتباعهم بانه لن ينتج عن استمرار الهجرة اليهودية وشراء الاراضي سوى نتيجة واحدة هي ان العرب سيحرمون من وسائل المعيشة ويصبحون ، و بلادهم معهم ، في النهاية تحت سيطرة اليهود السياسية . ولم يكن الحقد الجنسي ليحتاج الى محرّك آخر بل ان روح عدم التسامح من الفريقين التي كانت ، مع الاسف ، مظهراً بارزاً في

السنوات العشر الماضية في فلسطين، جاءت مشجعة لدوام ذلك الحقد. فمنذ البدء لم يكن للشعبين العربي واليهودي مصلحة مشتركة اذ انهما يختلفان في اللغة، والمذهب، والمرمى، ولم يكن في الامكان التوفيق بين اراء زعمائهما وبذل السعي المشترك لمنفعة الجميع الا بالتسامح والتوفيق المتبادلين فقط. فبدلاً من ذلك لم يبذل اي الفريقين مساعي جدّية لتحسين العلاقات بين الشعبين اذ ان اليهود، مدفوعين برغبة شديدة لتحقيق امالهم، داوموا على اتباع سياسة اقل ما يقال عنها بانها شاملة كالسياسة التي تضمنها الكتاب الابيض سنة ١٩٢٢ بينما ان العرب، اتباعاً لمقاومتهم الشديدة، رفضوا قبول ذلك الكتاب الابيض وقاموا بحملة سياسية ترمي الى معاكسة ومقاومة الاعمال اليهودية والى تحقيق امانيهم السياسية

بهذا ينتهي بحثنا في كيفية انتشار وتوسع الحقد الجنسي في فلسطين. اذ انه بدون مثل هذا البحث لا يكون تحليلنا للاسباب الاكثر مباشرة للاضطرابات التي نشبت في شهر آب الماضي كاملاً. فان كنا قد اصبنا في الاعراب عن التأثير الصحيح لمجرى الشعور الذي كان منتشراً في فلسطين فمن الجلي ان حادثة واحدة او سلسلة من الحوادث التي قد تُقضي في بلاد اخرى، عند بلوغها اوخم عاقبة، الى فتنة محلية ينجم عنها في فلسطين اضطرابات واسعة الانتشار. فحادثة رفع الستار من الرصيف الكائن عند حائط المبكى يوم عيد الغفران في شهر ايلول سنة ١٩٢٨ كانت الحلقة الاولى من سلسلة الحوادث هذه. واصبح حائط المبكى من ذلك اليوم رمزاً لفخر ومطمح قومي ولم تعد مسألة الحقوق والادعاءات المتعلقة به مسألة دينية، واشعل بشرارة لا دخان لها الفتيل الطويل الذي انتهى بنار مستعرة في شهر آب الماضي

قد شرحنا باسهاب العواقب المباشرة التي نجمت عن رفع الستار من هذا التقرير في مطلع الفصل الثالث وقد وجه الراي العام الاسلامي الى مسالة البراق بواسطة تاليف جمعية حراسة الاماكن الاسلامية المقدسة بينما ان المراجع اليهودية احتجت الى حكومة جلالته والى جمعية الامم. واشتد توتر الشعور برهة من الزمن بين الفريقين وعلى الاخص بين المسلمين الذين لم تهدأ خواطرهم الا عندما اتخذت حكومة جلالته قراراً غير شامل لجميع المسائل المختلف فيها في الكتاب الابيض الذي اصدرته في شهر تشرين الثاني سنة ١٩٢٨. فجاء مبدأ المحافظة على الحالة الراهنة، الذي ضمنه الكتاب

الابيض وايدته ضمناً المقررات التي اتخذتها جمعية الامم بشأن الاستدعاءات التي رفعت اليها ، مطمئناً للمسلمين ومستقبحاً لدى اليهود . وفي مدة الستة الاشهر التي تلت ذلك التاريخ ، اخذت المراجع الدينية الاسلامية ، يشجعها فوزها هذا ، تباشر تلك الحقوق كاملة في جوار الحائط بحيث كانت تستطيع ازعاج اليهود وفي نفس الوقت تثبت ملكيتها للحائط والرصيف والاملاك المجاورة . وكان يذاع كل حادث يقع في فلسطين اوسع اذاعة في فلسطين وفي الخارج ، وطرحت اسئلة كثيرة بشأنه في البرلمان . فكلما اتخذ قرار ضد اليهود كان يسبب لهم اشد الاستياء في فلسطين بينما ان المسلمين كانوا يقابلونه بدرجة متقابلة من الرضاء والارتياح و يتقدمون درجة اخرى في اظهار حقوقهم في كل دور من هذه الادوار . ولو كان في الامكان في ذلك الحين تطبيق المبادئ المنصوص عليها في الكتاب الابيض الصادر سنة ١٩٢٨ بحذافيرها لتوقف اعتبار مسألة حائط المبكى من المسائل السياسية والقومية الكبرى . غير انه لم يكن في الاستطاعة اتخاذ قرار ما لعدم رد رئاسة الحاخامين على الكتب المتعددة التي بعثت بها الحكومة اليها طالبة فيها ابراز بينة على القرارات التي اتخذتها الحكومة العثمانية بشان جلب مختلف الادوات الطقسية الى الحائط . وكما شرحنا في الفصل الثالث من هذا التقرير ، لم يتضمن الرد الذي جاء من رئاسة الحاخامين البينة التي طلبتها الحكومة بل تضمن بحثاً بني على مبادئ قانونية ، بينما انه كان من راي حكومة جلالته الذي اعربت عنه صراحة في الكتاب الابيض انها مكلفة بموجب صك الانتداب بالمحافظة على الحالة الراهنة

وكان من جراء ذلك ان مشكلة حائط المبكى التي لم يعرها الجمهور اهتماماً يذكر مدة ثلاثة اشهر تقريباً كمسألة سياسية او قومية انبعثت بشدة تفوق الشدة التي اتخذتها فيما مضى عندما اذيع في اواخر تموز الماضي بان حكومة فلسطين قررت ، مستنيرة باراء مستشاري التاج القضائيين ، السماح باستئناف اشغال البناء ، تلك الاشغال التي ينتج عنها ، ضمن امور اخرى ، تحويل الرصيف الكائن امام الحائط الى ممر . وقد بُلغ هذا القرار في اواسط شهر حزيران الى اللجنة التنفيذية الصهيونية فلم تعترض على صحته ومع ذلك فقد قابل الرأي العام اليهودي هذا القرار بالاستنكار الشديد في جميع انحاء فلسطين . وقد عقب عدم ارتياح اليهود للقرارات التي اتخذت فيما مضى ، كما

اخبرنا الشهود ، شعور بان الحكومة قد خلقت حالة تؤول الى تحقير الشعب اليهودي في فلسطين . وقد أُعرب عن هذا الشعور في المظاهرة التي اقيمت في تل ابيب في ١٤ آب ، وفي الموكب الذي توجه الى حائط المبكى وفي المظاهرة التي اقيمت عند الحائط في اليوم التالي . وفي اليوم الخامس عشر من شهر آب رفع العلم الصهيوني عند الحائط ، وانشد النشيد الصهيوني ، وحوفظ على السكوت برهة دقيقتين ، وعلت الاصوات بالهتاف « الحائط حائطنا » اما تصرف المسلمين في المظاهرة المتقابلة التي اقاموها في اليوم التالي فكان مؤسفًا جداً اكثر من تصرف اليهود اذ ان الجمع اخرج الاسترحامات التي وضعها المصلون اليهود في ثقوب الحائط واحرقها ، كما انه احرق بعض الكتب وصحائف الصلاة التي تستعمل في الطقوس الدينية عند الحائط

فسلسلة الحوادث هذه ، التي انتهت بالمظاهرتين ، اثارت شعور العداء والبغضاء الكامن بين الشعبين اللذين كان كل منهما ينظر الى مظاهرة بني دينه كمجرد اثبات لحقوقه المشروعة ، والى المظاهرة الاخرى كتعدٍ غير مشروع على تلك الحقوق . وراجت بين المسلمين العرب في جميع انحاء البلاد اشاعة مآلها ان اليهود هاجموا الاماكن الاسلامية المقدسة وان في نيتهم الاستيلاء عليها . ثم اضيف الى مجرى الشعور الخفي العمومي ، الذي كان قد اشتد بسبب الهياج الناجم عن الحوادث السابقة المتعلقة بحائط المبكى ، الوتر الديني الذي من شأنه وحده ان يؤدي الى تظلمات متباينة . فالحقد الجنسي الذي اثاره بين العرب شعور التظلم الديني وبين اليهود شعور التحقير وعدم الارتياح ، وجد له مخرجًا في سلسلة هجوم وتعديات ، تنوعت درجة شدتها ، قام بها في الاسبوع الذي تلى المظاهرة الاسلامية العرب على اليهود واليهود على العرب في مدينة القدس داخل السور وخارجه ، وبدرجة اخف في انحاء اخرى من البلاد . وفي اليوم الثالث والعشرين من شهر آب ابتدأت الاضطرابات الخطيرة

ان سلسلة الحوادث المتعلقة بحائط المبكى قد توالت دون انقطاع منذ عيد الغفران في شهر ايلول سنة ١٩٢٨ الى ٢٣ آب سنة ١٩٢٩ ، وفي راينا يجب التدقيق فيها برمتها . فلو كان علينا ان نختار حادثًا واحداً من سلسلة الحوادث هذه باعتبار انه كان السبب المباشر للاضطرابات اكثر من اي حادث اخر لما كان ذلك الحادث ، في رأينا ، غير المظاهرة اليهودية التي وقعت عند حائط المبكى في ١٥ آب

غير اننا نرغب ان نوضح بان وكلاء اعضاء اللجنة التنفيذية الصهيونية لم يكونوا بوجه من الوجوه مسؤولين عن تلك المظاهرة بل كانوا بالواقع مقاومين لها

وبلي ذلك اهمية في سلسلة الحوادث اعمال جمعية حراسة الاماكن الاسلامية المقدسة ، وبدرجة اقل ، اعمال لجنة الدفاع عن حائط المبكى اليهودية . فاذا وضعنا فاصلا بين الهيأتين يجب ان لا يغرب عن البال كون الجمعية الاسلامية تأسست قبل اللجنة اليهودية ، وانه كان لها مجال اوسع لاثارة العداء الديني ، وانه بينما كان الموظفون الصهيونيون لا ينظرون الى لجنة الدفاع عن حائط المبكى بعين الرضى كان بعض الزعماء المسلمين قد اسسوا جمعية حراسة الاماكن الاسلامية المقدسة ونشطوا اعمالها . فاذا لم يحسب حساب لهذه الاعتبارات تكون اعمال وحركات جمعية حراسة الاماكن الاسلامية المقدسة ولجنة الدفاع عن حائط المبكى اليهودية تستحقان الانتقاد على السواء اذ ان كلا منهما كانت تدير حملة دعاية بشان مسألة من شانها ان تؤدي الى الاضطرابات ، كما ان الفرق بين لهجة صحافة هاتين الهيأتين يبين جلياً الفرق بين مزاج وعقلية كل منهما

وهنالك سبب مباشر اخر يظهر من الحوادث التي سردناها في الفصل الثالث من هذا التقرير ذلك هو حرية القول التي اعطيت لبعض الصحف في فلسطين . فقد ظهرت مقالات مهيجة بعض الاحيان في اكثر الجرائد العبرية والعربية . وقد يمكن القول على العموم بان جريدتين عبريتين من الجرائد العبرية اليومية الثلاث التي تصدر في فلسطين لا لوم عليها . اما الجريدة الثالثة فقد نشرت عدة مقالات خارجة عن حد الاعتدال حول موضوع حائط المبكى في الشهر السابق للاضطرابات واصدرت في السادس عشر من شهر آب ملحقاً عن المظاهرة الاسلامية في ذلك النهار صيغت عبارته بلهجة من شانها ان تثير القراء . بينما ان جريدة اسبوعية تصدر بالقدس باللغة الانكليزية نشرت مقالة مهيجة واحدة على الاقل . ومع ذلك فقد كان ذنب بعض الجرائد العربية اعظم ، ذلك انها نشرت مقالات خارجة عن حد الاعتدال قبل ان دخلت مشكلة حائط المبكى في طورها الاخير بمدة طويلة ولم تكن كل مقالاتها الخارجة عن حد الاعتدال منحصرة في مسالة حائط المبكى بل كانت تنشر مقالات مهيجة — ان لم تكن محركة للشعور على خط مستقيم — حول مواضيع سياسية عمومية . وكان البعض منها يقتبس خلاصات من كتاب « بروتوكول زعماء صيهون » الذي لا يوثق بصحته .

والسبب المباشر الثالث هو في نظرنا تحريض الطبقة غير المستنيرة من الاهالي العرب تعمداً . وقد بحثنا في مسألة التحريض مطولاً في القسم الاخير من الفصل الرابع من هذا التقرير وسنقتصر في هذا المقام على سرد خلاصة الاستنتاجات التي اوردناها في ذلك الفصل . ففي راينا انه لم يثبت وجود اية صلة بين اللجنة التنفيذية العربية و بين اولئك الذين اثاروا الشعور الجنسي . ويخامرنا ريب في ان هنالك كثيرين بين اعضاء الجمعيات الاسلامية المختلفة في فلسطين كانوا يرغبون ان يشاهدوا اتخاذ تدابير اشد عنفاً من التدابير التي كانت اللجنة التنفيذية العربية تستصوب اتخاذها رسمياً فادت بهم رغبتهم هذه ، كافراد ، الى نشر بروباغندا بين الطبقة غير المستنيرة من الاهالي العرب من شأنها ان تثيرهم وتحرضهم

ونعتقد ان توسيع الوكالة اليهودية كان من العوامل التي ساعدت على وقوع الاضطرابات . ففي اثناء التحقيق الذي قمنا به حوول اثبات ان بعض المقررات التي اتخذها المؤتمر الصهيوني السادس عشر المنعقد في زوريخ بين اليوم الثامن والعشرين من شهر تموز واليوم الحادي عشر من شهر آب الماضي اثارت الشعب العربي وهكذا كانت لدرجة ما سبباً للاضطرابات التي نشبت في فلسطين . وتاييداً لهذه النقطة ابرزت لنا في معرض البينة بضع جرائد تصدر في فلسطين نشرت حوالي ١٧ آب الماضي مقالات حوت محاضر جلسات المؤتمر في زوريخ وتعليقها عليها . غير اننا لم نقتنع بان انباء مقررات المؤتمر ومحضر جلساته كانت حوالي الوقت الذي وقعت فيه الاضطرابات قد تسربت الى رؤوس الاهالي لدرجة اصبحت معها عاملاً جوهرياً في تكييف الحالة اذ ذاك رغماً عن ان العرب المثقفين بلا ريب قد اطلعوا عليها . ومن جهة اخرى فقد كان من المعلوم جيداً في فلسطين ان الحركة الصهيونية في زوريخ تساعدها هيئة قوية من المثريين غير الصهيونيين الذين كان ينتظر منهم ان يقدموا اموالاً لتنشيط الاعمال الصهيونية في فلسطين . و بما ان مثل هذا الخبر يسهل انتشاره بسرعة فان انتشاره في راينا كان سبباً في زيادة مخاوف جميع طبقات الشعب العربي

وقد يكون تحليلنا لاسباب الاضطرابات غير وافٍ اذا لم نأخذ بعين الاعتبار الواقع بان القوات العسكرية الميسورة في فلسطين وشرقي الاردن كانت عند وقوع الاضطرابات قليلة وبان قوات الامن التي يمكن الركون اليها في فلسطين نفسها

كانت قليلة ايضاً . ولما عالجنا مسألة الدفاع والامن اعربنا عن راينا بان هذه البلاد كانت قد جردت من الجنود ومن قوات الامن العام دون الحد اللازم لصيانة الامن فيها ومع ذلك لا يمكن القول بان وجود عدد كبير من الجنود او البوليس البريطاني في فلسطين في ٢٣ آب الماضي قد يحول بحكم الضرورة دون وقوع الاضطرابات في ذلك اليوم. ان ذلك يتراءى لنا من المستحيل نظراً لوجود حامية كبيرة في فلسطين في شهر نيسان سنة ١٩٢٠ وشهر ايار سنة ١٩٢١ عند وقوع الاضطرابات . ومن الجهة الاخرى لو كان في البلاد حامية بريطانية او عدد اكبر من البوليس البريطاني لكان ذلك رادعاً لبعض اولئك الذين احدثوا الشغب ولتمكنت السلطات في فلسطين من حصر الاضطرابات في موقع واحد . فالى هذا الحد فقط يجب ان يعتبر عدم وجود قوات كافية من الاسباب التي ساعدت على وقوع الاضطرابات

والسبب الاخير ، بل الاكثر اهمية، هو حالة الشعور العام في فلسطين الذي نشأ عن الغموض في السياسة ، الامر الذي بحثنا فيه باسهاب في الفصل الحادي عشر من هذا التقرير حيث سعينا جهدنا لبيان كون ذلك الغموض نتج عنه نتيجة واحدة هي ان اهالي فلسطين ، اخذوا ينظرون دائماً بعين الريب الى حكومتهم بانها خاضعة لاعتبارات سياسية مع ان هذا الريب لا اساس له . ولا يخامرنا شك في ان هذا الريب قد لعب دوراً في كثير من الحوادث التي ادت مباشرة الى الاضطرابات وكان سبباً مباشراً في غيرها . وكان البعض على الاقل من اولئك الذين تناولوا الحكومة بالانتقاد المرّ على صفحات الجرائد، او نظموا المظاهرات عند حائط المبكى، او تحدوا الادارة بطرق اخرى، يظنون انهم باستعمال مثل هذه الطرق قد يؤثرون على الحكومة فيما تتخذه من القرارات

الفصل الرابع عشر

خلاصة الاستنتاجات والتواصي

نتوي الان ان نوجز .

(أ) استنتاجاتنا العمومية بشان الامور الكبيرة الاهمية التي دار البحث فيها في التحقيق

(ب) استنتاجاتنا بشان اسباب الاضطرابات

(ج) تواصينا فيما يتعلق بالمستقبل.

ومع ان هذا الترتيب ينطوي على تكرار بعض فقرات وردت في التقرير فهو مفيد من حيث انه يبين اراءنا بشان اسباب الاضطرابات وعلاجاتها، مستقلة عن استنتاجاتنا الاخرى، ويجعل الرجوع اليها بغاية السهولة

(أ) الاستنتاجات العمومية بشان المسائل الاكثر اهمية

(١) نوع الاضطرابات

(١) ان الاضطرابات التي وقعت في القدس في اليوم الثالث والعشرين من شهر آب كانت من البدء هجوماً من العرب على اليهود لم يثبت له مبرر من جهة قتل اليهود للعرب قبل ذلك (الفصل الثالث، الصفحة ٨٥)

(٢) ان الاضطرابات لم تكن مدبرة، ولم تقع في آن واحد في جميع انحاء فلسطين، ولكنها امتدت في بضعة ايام من العاصمة الى الجهات النائية والى الارياف (الفصل الرابع، الصفحة ١٠٦)

(٣) وكما يتضح من البيان الموجز الذي اوردناه عن الاضطرابات في الصفحات ٨٣ الى ٨٨ من الفصل الثالث اخذت الاضطرابات، في اكثر الاحيان، شكل هجوم وحشي من العرب على اليهود، اقترن بتدمير ونهب اموال اليهود، وقد منع بالجهد وقوع مذبحة يهودية عمومية في الخليل. وهجم اليهود على العرب في بعض الحالات وكان هجومهم هذا، رغما عن انه لا مبرر له، من قبيل الاخذ بالثار عما ارتكبه العرب قبلا في الاماكن التي وقع فيها هجوم على اليهود.

(٤) الاضطرابات لم تكن ثورة ضد السلطة البريطانية في فلسطين ولم يقصد منها ان تكون كذلك. (الفصل الثاني عشر، الصفحة ١٩٦)

(٢) شكاوي الصهيونيين ضد مفتي القدس

(٥) ان رغبة المفتي في تأمين رئاسة المجلس الاسلامي الاعلى له ، التي كانت قسماً من التهمة التي وجهت ضده ، لم تثبت . فليس للمفتي ، كما يتراءى لنا ، ما يدعوه للظن بان منصبه كان في خطر (الفصل الرابع ، الصفحة ٩٥)

(٦) ان المفتي عند ما لعب دوره في تنظيم جميعات لحراسة الاماكن الاسلامية المقدسة وفي تنشيط اعمال هذه الجمعيات كان مدفوعاً بعامل مزدوج ، هو ازعاج اليهود وتوجيه الراي العام العربي الى مسألة حائط المبكى . ولكنه لم يكن ينوي ان يستعمل هذه الحملة الدينية كوسيلة للتحريض على الاضطرابات غير ان الحركة التي كان له ضلع في انشائها اصبحت بحكم الظروف ، عاملاً مهماً في الحوادث التي افضت الى الاضطرابات وهو لهذا الحد يجب ان يتحمل وكثيرون غيره ممن استغلوا الشعور العام في فلسطين ، مباشرة او غير مباشرة ، قسطاً من مسؤولية الاضطرابات (الفصل الرابع ، الصفحة ٩٦ الى الصفحة ٩٩)

(٧) ان المحدثات التي اجرتها المراجع الدينية الاسلامية التي يرأسها المفتي في العادة المتبعة في جوار الحائط كان القصد منها ازعاج اليهود من جهة واثبات ملكية المسلمين لحائط المبكى والرصيف الكائن امامه والاملاك المجاورة من جهة اخرى . وفيما يتعلق بالمحدثات في العادة المتبعة لا يمكن ان ينسب الى المفتي اي لوم مما لا ينسب الى بعض المراجع الدينية اليهودية ايضاً (الفصل الرابع ، الصفحة ٩٩)

(٨) لا توجد بينة على ان المفتي ارسل يدعو المسلمين في فلسطين للقدوم الى القدس في اليوم الثالث والعشرين من شهر آب ، ولم تثبت اية صلة بين المفتي و بين اولئك المعروف عنهم او المظنون بانهم كانوا يشتغلون في الهياج والتحريض (الفصل الرابع ، الصفحتان ٩٩ و ١٠٠)

(٩) ان المفتي بعد وقوع الاضطرابات عاون الحكومة في مجهوداتها لتوطيد السلام والحيلولة دون امتداد الاضطرابات (الفصل الرابع ، الصفحة ١٠١)

(٣) شكاوي الصهونيين ضد اللجنة التنفيذية العربية

(١٠) ان تهمتي تدبير وتنظيم الاضطرابات لم تثبتا ضد اللجنة التنفيذية العربية وهاتان التهمتان وان كانتا تتعلقان بالحوادث التي وقعت فعلا في اليوم الثالث والعشرين من شهر آب والايام التالية ، فان الحقائق المعروفة تنفيهما (الفصل السابع ، الصفحة ١٠٢ الى ١٠٦)

(١١) ان تهمة التحريض التعمدي على الاضطرابات لم تثبت ضد اللجنة التنفيذية العربية كهيئة ولكن يخامرنا قليل من الريب في ان بعض الهيئات التي انتخبت اللجنة التنفيذية قامت بين الطبقة غير المثقفة من الاهالي العرب بدعاية من شأنها ان تثيرهم (الفصل الرابع ، الصفحة ١٠٦)

(١٢) من المرجَّح ان بعض اعضاء اللجنة التنفيذية العربية زادوا في توتر الشعور الجنسي بعد نشوب الاضطرابات مع انه لم ترد بينة على ذلك الا في ظرف واحد (الفصل الرابع ، الصفحة ١٠٧)

(١٣) لا يمكن اعفاء المفتي ولا اللجنة التنفيذية العربية من اللوم لتخلفهم عن ابداء اية محاولة في الاسبوع السابق للاضطرابات للسيطرة على اتباعهم بالتصريح علناً وبكل تاكيد انهم لا يريدون العبث بالقانون والنظام (الفصل الرابع، الصفحة ١٠٨)

(٤) شكاوي الصهيونيين ضد الحكومة

(١٤) لا يمكن توجيه اي لوم بحق الى المستر لوك لانه لم يحصل على امداد من البلاد المجاورة قبل اليوم الثالث والعشرين من شهر آب (الفصل الخامس، الصفحة ١٠٨)

(١٥) اذا نظرنا الى المسألة في نور معرفتنا الان رابنا ان المستر لوك لو جمع الجنود الذين تحت سيطرته في مكان مناسب في فلسطين في وقت ما في الايام التي سبقت الاضطرابات مباشرة لعد عمله هذا من قبيل الاحتياط التام ولكننا نظراً للاسباب التي شرحناها في الصفحة ١١٠ من الفصل الرابع نظن بانه لا يمكن ان يوجه بحق انتقاد شديد الى المستر لوك لعدم قيامه بمثل هذا الامر

(١٦) نؤيد عمل المستر لوك في رفضه تسليح عدد كبير من اليهود الذين عرضت خدماتهم عليه (الفصل الخامس الصفحة ١١١)

(١٧) نحن قانعون بان المستر لوك عندما قرر ان يجرد من السلاح ٤١ كونستبلا خصوصياً من اليهود اعتمد على مشورة اكبر ثقة تيسرت له في الشؤون العسكرية وبانه كان غير متحيز فيما يجب اتخاذه من التدابير التي تعتبر بكل تأكيد بانها تعود لمصلحة الاهالي الذين كان مؤتمناً عليهم (الفصل الخامس، الصفحة ١١٣)

(١٨) وقع اختلاف في الراي بيننا بشأن السياسة التي اتبعت فيما مضى والواجب اتباعها في المستقبل لتسليح المستعمرات اليهودية اشرنا اليه في الصفحة ١١٤ من الفصل الخامس

(١٩) استعمل البوليس ورجال السيارات المسلحة صلاحيتهم بحكمة في اطلاق النار وعدمه في اثناء الاضطرابات (الفصل الخامس ، الصفحات ١١٤ و١١٥ و١١٦)

(٢٠) نشرت مقالات كثيرة مهيجة وخارجة عن حد الاعتدال في صحف فلسطين بين شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٨ وشهر آب سنة ١٩٢٩ . ونرى انه كان من الواجب على حكومة فلسطين ان تباشر صلاحية تعطيل الصحف المخولة لها بحق الصحف التي نشرت بعض هذه المقالات (الفصل الخامس ، الصفحتان ١١٧ و ١١٨)

(٢١) لا نستطيع ان نلوم اي ضابط بوليس لعدم منع المظاهرة اليهودية التي وقعت عند حائط المبكى في اليوم الخامس عشر من شهر آب . ونرى ان الذي حضروا المفاوضة مع زعماء الشبان اليهود لم يوضحوا للماجور ساندرس بان زعماء اليهود قد رفضوا قبول احد الشروط التي علقها المستر لوك على قراره بالسماح للموكب بالذهاب الى حائط المبكى (الفصل الخامس ، الصفحتان ١٢٠ و ١٢١).

(٢٢) كل محاولة لمنع المظاهرة الاسلامية التي اجريت في اليوم السادس عشر من شهر آب بالقوة قد تكون خطرة و بعيدة عن الصواب (الفصل الخامس، الصفحتان ١٢١ و ١٢٢)

(٢٣) ان الاشاعات التي كانت رائجة في فلسطين قبل اليوم الثالث والعشرين من شهر آب هي نتيجة طبيعية للمظاهرتين اللتين وقعتا في اليومين الخامس عشر والسادس عشر من ذلك الشهر (الفصل الخامس ، الصفحة ١٢٢)

(٢٤) ان الشكوى التي وجهت لحكومة فلسطين بانها ما زالت تظهر على الدوام عدم عطف نحو سياسة الوطن القومي اليهودي و بان سياستها كانت سياسة ضعف هي ناشئة، لدرجة كبرى، عن الصعوبات الملازمة لصك الانتداب، وعن عدم تقدير الصفة المزدوجة للسياسة الواجب على الحكومة اتباعها . وفي راينا ان الحكومة قامت بكل ما في استطاعتها بالمهمة الشاقة، الا وهي الوقوف موقف المحايد النزيه بين الشعبين اللذين اظهر زعمائهما مقدرة قليلة للتوفيق بينهما (الفصل الحادي عشر ، الصفحتان ١٨٧ و ١٨٨)

(٥) المهاجرة

(٢٥) ان المشاريع اليهودية والمهاجرة اليهودية ، لما كانت غير زائدة عما تستطيع البلاد استيعابه ، جلبت فوائد مادية لفلسطين نال الاهالي العرب نصيباً منها

(٢٦) ونحن نرى ، مع ذلك ، بان الادعاءات والمطالب التي قدمت من جانب اليهود بشان مستقبل المهاجرة اليهودية الى فلسطين كان من بشأنها ان تثير مخاوف العرب بانهم سيحرمون يوماً ما من وسائل معيشتهم و يسيطر عليهم اليهود سياسياً . (الفصل السابع، الصفحة ١٣٩ الى ١٤٦)

(٢٧) ونرى ايضاً بان السر جون كامبل كان محقاً بلا ريب عندما ذكر في تقريره بان ازمة سنتي ١٩٢٧ و١٩٢٨ نشأت « عن الواقع بان المهاجرين الذين قدموا الى البلاد كانوا اكثر مما تستطيع البلاد استيعابه » (الفصل السابع، الصفحة ١٣٨)

(٢٨) هنالك بينة لا نزاع فيها بان المراجع اليهودية انحرفت ، فيما يتعلق بالمهاجرة ، انحرافاً خطيراً عن المبدأ الذي قبلت به الجمعية الصهيونية سنة ١٩٢٢ القائل بوجوب تنظيم المهاجرة حسب مقدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب مهاجرين جدد (الفصل الحادي عشر، الصفحة ١٨٤)

(٢٩) ان مخاوف العرب الناشئة عن المهاجرة اليهودية كانت مع اسباب اخرى اكثر مباشرة عاملا ساعد على وقوع الاضطرابات (الفصل السابع ، الصفحتان ١٤٧ و ١٤٨)

(٣٠) ان اختيار المهاجرين بموجب جدول العمال هو بالفعل منوط بنقابة العمال اليهود العمومية في فلسطين . ومن عادة هذه النقابة ان تأخذ بعين الاعتبار المذهب السياسي الذي يدين به مختلف الذين يودون المهاجرة لا مؤهلاتهم الخاصة . ان هذا النظام لا يمكن الدفاع عنه ، وان كون المذهب السياسي عاملا قويا في اختيار طالبي الدخول الى البلاد لامر يدعو الى اشد الانتقاد (الفصل السابع ، الصفحة ١٣٧)

(٦) مشكلة الاراضي

(٣١) ان الادارة ، حالما تألفت في البلاد حكومة مدنية ، خشيت من ان يلحق اجحاف بحقوق مستأجري الاراضي والمزارعين من جراء بيع الاملاك الكبيرة (الفصل انثامن ، الصفحة ١٥٠)

(٣٢) ان قانوني انتقال الاراضي لسنة ١٩٢٠ و ١٩٢١ وضعا بغية المحافظة على حقوق المزارعين ومنعاً لاخراجهم من الارض . غير انهما لم يأتيا بالغاية المتوخاة منهما فاستعيض عنهما بقانون حماية مستأجري الاراضي الزراعية (الفصل الخامس ، الصفحة ١٥٠ — ١٥٤)

(٣٣) وقع بين سنة ١٩٢١ وسنة ١٩٢٩ بيوع اراضٍ كبيرة كان من جرائها ان اخرج عدد كبير من العرب من اراضيهم دون ان تعدّ لهم اراضٍ اخرى يزرعونها . وفي بعض الاحوال اخذ العرب الذين اخرجوا من الارض تعويضاً نقدياً ولا تستوجب شركات الاراضي اليهودية اي انتقاد بسبب هذه المعاملات . فقد كانت تعمل بعلم الحكومة ومعرفتها (الفصل الثامن ، الصفحة ١٥٥ — ١٥٧)

(٣٤) بينما ان قانون حماية مستاجري الاراضي الزراعية يقضي بدفع تعو يض عن ازعاج المزارعين فانه لايتضمن مايصد الميل الى اخراج المزارعين من الاراضي التي يزرعونها ، اذ ان مجرد وضع نص يقضي بدفع تعو يض نقدي للمزارع قد يشجعه على الخروج من الارض (الفصل الثامن ، الصفحة ١٦٣)

(٣٥) ان الحالة الان معقدة ، فلا توجد اراضٍ اخرى يمكن ان ينتقل اليها الاشخاص الذين يخرجون من الاراضي التي يزرعونها . ولذلك تنشأ في البلاد الان طبقة من الاهالي بلا اراضٍ ومستاءة . وهذه الطبقة هي خطر كبير على البلاد . وستبقى مشكلة الاراضي مصدراً دائماً للاستياء الحالي وسبباً يحتمل ان يفضي الى الاضطرابات ما لم يوجد حل ما لمعالجتها (الفصل الثامن ، الصفحة ١٦٣)

(٣٦) ان فلسطين لاتستطيع ان تعول عدداً من المزارعين يزيد على من فيها الان الا اذا تغيرت اساليب الزراعة المتبعة الان تغييراً اساسياً . فمع اتباع اساليب زراعية على نطاق اوسع ، ان ثبت ان ذلك مستطاع ، قد يوجد مكان لعدد من المهاجرين الجدد في بعض جهات البلاد (الفصل الثامن ، الصفحة ١٦١)

(٧) تظلمات العرب الدستورية

(٣٧) مما يؤسف له ان زعماء العرب رفضوا قبول المجلس التشريعي الذي عرض عليهم سنة ١٩٢٢ . اما اليوم فالشعب العربي متحد في مطالبته بنوع من الحكم النيابي . وقد يجوز ان يضعف هذا الاتحاد في الغاية غير انه قابل للاحياء على اشده عند وقوع اية مشكلة كبيرة تشتمل على مسائل جنسية ونحن نعتقد ان مشاكل الحكومة تزيدها خطورة حالة الاستياء التي يشعر بها العرب من جراء عجزهم على الدوام عن الحصول على درجة من درجات الحكم الذاتي (الفصل التاسع ، الصفحة ١٦٤)

(٨) تظلمات العرب الثانوية

(٣٨) من التظلمات الاربعة التي بحثنا فيها في الفصل العاشر من هذا التقرير ما لا يستند على اسباب وافية وليس فيها ما يصح اعتباره تظلماً خطيراً

(٩) الصعوبات الملازمة لصك الانتداب

(٣٩) ان الصعوبات الملازمة لتصريح بلفور ولصك الانتداب هي من العوامل العظيمة الاهمية عند تدقيق النظر في المشكلة الفلسطينية فاصدار تفسير واضح للسياسة مؤيد ببيان من حكومة جلالة الملك بانها عازمة عزماً اكيداً على اتباع تلك السياسة بحذافيرها يكون اكبر عون على تنظيم شؤون الحكم في البلاد (الفصل الحادي عشر ، الصفحتان ١٨٢ و ١٨٣)

(٤٠) يسود العرب في فلسطين شعور استياء شديد من الحالة الحاضرة اذ انهم بينما ليس لديهم وسائل للاتصال مباشرة بحكومة جلالته فان اليهود في فلسطين مسموح لهم ، عن طريق مباشرة الصلاحية المخولة للجمعية الصهيونية في المادة الرابعة من صك الانتداب ، بمراجعة حكومة جلالته مباشرة (الفصل الحادي عشر ، الصفحة ١٨٧)

(١٠) الدفاع والامن

(٤١) ان سياسة تخفيض الحامية في فلسطين وشرقي الاردن قد تجاوزت الحد (الفصل الثاني عشر ، الصفحة ١٩٠)

(٤٢) ان تصرف البوليس البريطاني في فلسطين اثناء الاضطرابات يستحق اعظم الثناء . اما رجال البوليس الفلسطيني اجمالا فلم يكن في الامكان الاعتماد عليهم بعد ان شرع في اطلاق النار او لاجل القتال عن كثب . وقد قامت قوة حدود شرقي الاردن بواجباتها بولاء يصح الاقتداء به (الفصل الثاني عشر ، الصفحات ١٩٠ الى ١٩٤)

(٤٣) قد ثبت بان مصلحة الاستخبارات في فلسطين غير وافية بالمرام (الفصل الثاني عشر ، الصفحة ١٩٤)

(ب) خلاصة الاستنتاجات عن اسباب اضطرابات آب الماضي

(٤٤) ان السبب الاساسي الذي لولاه ، في راينا ، لما كانت الاضطرابات قد

وقعت ، او لكانت عبارة عن فتنة محلية ، هو شعور العرب بالعداء والبغضاء نحو اليهود شعوراً نشأ عن خيبة امانيهم السياسية والوطنية وخوفهم على مستقبلهم الاقتصادي وقد بحثنا في مصدر ونمو هذا الشعور في الصفحات ١٩٧ — ٢١٠ من الفصل الثالث عشر . والشعور السائد اليوم يستند على خوف العرب المزدوج بانهم سيحرمون من وسائل معيشتهم ، و يسيطر عليهم اليهود سياسياً يوماً ما بسبب المهاجرة اليهودية وشراء الاراضي

(٤٥) في رأينا ان اسباب الاضطرابات المباشرة هي :

(أ) سلسلة الحوادث الطو يلة المتعلقة بحائط المبكى (البراق) التي ابتدأت يوم عيد الغفران في شهر ايلول سنة ١٩٢٨ وانتهت بالمظاهرة الاسلامية التي اقيمت في اليوم السادس عشر من شهر آب سنة ١٩٢٩ . وهذه الحوادث يجب اعتبارها برمتها غير ان الحادث الذي في رأينا ساعد اكبر مساعدة على وقوع الاضطرابات هو المظاهرة اليهودية التي اقيمت بجانب الحائط في اليوم الخامس عشر من شهر آب سنة ١٩٢٩ . ثم نضع في المكان الثاني من الاهمية اعمال جمعية حراسة الاماكن الاسلامية المقدسة و بدرجة اخف اعمال لجنة الدفاع عن حائط المبكى اليهودية (الفصل الثالث عشر ، الصفحة ٢٠٠ — ٢٠٤)

(ب) المقالات المهيجة والخارجة عن حد الاعتدال التي نشرتها بعض الجرائد العربية وجريدة عبرية يومية واحدة وجريدة يهودية اسبوعية تصدر باللغة الانكليزية (الفصل الخامس الصفحة ١١٧ والفصل الثالث عشر ، الصفحتان ٢٠٤ و ٢٠٥)

(ج) نشر الدعاية بين الطبقة غير المثقفة من الاهالي التي من شانها ان تحرضهم وتثيرهم . (الفصل الرابع ، الصفحة ١٠٧ والفصل الثالث عشر ، الصفحة ٢٠٥)

(د) توسيع الوكالة اليهودية . (الفصل الثالث عشر ، الصفحة ٢٠٥)

(ه) عدم كفاية القوات العسكرية ورجال البوليس ممن يمكن الاعتماد عليهم (الفصل الثاني عشر ، الصفحة ١٩٠ والفصل الثالث عشر ، الصفحتان ٢٠٥ و ٢٠٦)

(و) الاعتقاد بان قرارات حكومة فلسطين يمكن ان تتاثر بالاعتبارات السياسية ، وهو اعتقاد ناشئ في الغالب عن الشعور بغموض السياسة (الفصل الحادي عشر ، الصفحة ١٨٤ والفصل الثالث عشر ، الصفحة ٢٠٦)

(ج) التواصي

نود ان نفتتح خلاصة تواصينا بالقول باننا نعلق اعظم اهمية على توصيتنا الاولى وهي ان تنعم حكومة جلالته النظر في صوابية نشر بيان صريح عن خطتها ، وقد تزيد قيمة هذا البيان كثيراً لو انه يتناول النقاط التي شرحناها في الفقرة ٤٦ (ب)

اما تواصينا فيما يتعلق بمسئلتي المهاجرة والاراضي فقد بنيت في الغالب على الافتراض بان حكومة جلالته ستذكر بجلاء ووضوح في التفسير الذي ستضعه بان حقوق ومركز الطوائف غير اليهودية سيحافظ عليها كل المحافظة

تفسير السياسة

(٤٦) (أ) اننا نرى ان اصدار بيان صريح عن السياسة التي تنوى حكومة جلالته اتباعها في فلسطين ضروري لتنظيم شؤون الحكم في البلاد ولذلك فاننا نوصي بان تنعم حكومة جلالته النظر في صوابية اصدار هذا البيان باسرع ما يمكنها ومن المهم ان توضح حكومة جلالته بانها عازمة على تنفيذ تلك السياسة بحذافيرها بجميع الموارد التي تحت تصرفها (الفصل الحادي عشر ، الصفحة ١٨٣)

(ب) مهما كانت صيغة هذا البيان فان قيمته تزيد كثيراً (١) لو انه تضمن بجلاء وبعبارات واضحة المعنى الذي تعلقه حكومة جلالته على احكام صك الانتداب

التي تنص على صيانة حقوق الطوائف غير اليهودية في تلك البلاد و (٢) لو انه تضمن تعليمات تسترشد بها حكومة فلسطين تكون اكثر وضوحًا من التعليمات التي وضعت سابقًا بشأن سير السياسة في المسائل الحيوية كالاراضي والمهاجرة (الفصل الحادي عشر ، الصفحة ١٨٦)

المهاجرة

(٤٧) (أ) ان كل التباس وغموض في اتجاه السياسة التي يراد اتباعها في مسالة المهاجرة الهامة من المحتم ان يظهر اثره في تصرف حكومة فلسطين وفي موقف مزاج الشعب العربي ، واولئك الذين يمثلون المصالح اليهودية . ولذلك نوصي بان تصدر حكومة جلالته في القريب العاجل تصريحًا جليًا حازمًا عن السياسة التي تريد اتباعها فيما يتعلق بتنظيم المهاجرة اليهودية الى فلسطين ومراقبتها في المستقبل وان تأخذ بعين الاعتبار ، عند وضع صيغة هذا التصريح ، الاستنتاجات التي ابديناها بشأن موضوع المهاجرة (الفصل السابع ، الصفحة ١٤٧)

(ب) يجب اعادة النظر في النظم الادارية المتبعة لتنظيم المهاجرة بغية منع تكرار المهاجرة الزائدة التي حصلت سنتي ١٩٢٥ و ١٩٢٦ ؛ (الفصل السابع ، الصفحة ١٤٧)

(ج) يجب انعام النظر فيما اذا كان في الامكان استنباط وسيلة اكثر مناسبة لتنظيم التصرف بشهادات المهاجرة التي تصدر بموجب جدول العمال (الفصل السابع ، الصفحة ١٤٨)

(د) ريثما تنشأ في فلسطين حكومة نيابية على شكل من الاشكال يجب ، ان امكن ، استنباط طريقة يمكن بواسطتها اخذ راي الهيئات غير اليهودية في مسائل المهاجرة التي لو كان في البلاد مجلس تشريعي لاحيلت للجنة المهاجرة المخصوصة المشار اليها في بيان الخطة السياسية المدرجة في الكتاب الابيض الصادر سنة ١٤٢٢ (الفصل السابع ، الصفحة ١٤٨)

الاراضي

(٤٨) (ا) يجب القيام بتحقيق علمي بواسطة خبراء عن امكان ادخال اساليب الزراعة الحديثة في فلسطين . وعندئذ يمكن تنظيم سياسة الاراضي في نور الحقائق التي تنجلي عن مثل هذا التحقيق العلمي . ومن الاهمية بمكان عظيم ان تؤخذ بعين الاعتبار زيادة سكان الارياف الحاليين الطبيعية في اي مشروع يوضع لتحسين وتعمير الاراضي كنتيجة لهذا التحقيق الفني (الفصل الثامن ، الصفحة ١٦٢)

(ب) من الاهمية بمكان عظيم ان يُصد الميل الحاضر لاجلاء المزارعين الفلاحين عن الاراضي التي يزرعونها ، ريثما تظهر نتيجة هذا التحقيق ، وذلك باتباع احدى الطرق التي اشرنا اليها في الصفحة ١٦٣ من الفصل الثامن ، او باتباع اية طريق اخرى مناسبة .

(ج) على حكومة فلسطين ان تنعم النظر في امكان احياء البنك الزراعي او ايجاد وسائل اخرى لاقراض فقراء المزارعين ليتمكنوا من تحسين اساليب الزراعة التي يتبعونها الان (الفصل الثامن ، الصفحة ١٦١)

التطورات الدستورية

(٤٩) لا نود ان نبدي تواصي رسمية حول هذه المسالة ولكننا نلمح انه متى طرحت مسالة التطور الدستوري في فلسطين ثانية على بساط البحث ، يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار استنتاجاتنا التي اوردناها في الفصل التاسع من هذا التقرير حيث قلنا بان عدم وجود نوع من الحكم الذاتي يزيد كثيراً في مشاكل وصعوبات الادارة المحلية

حائط المبكى (البراق)

(٥٠) رفعنا اليكم في شهر كانون الاول الماضي ، لما كنا في فلسطين ، توصية بان تتخذ حكومة جلالته التدابير التي في مقدورها اتخاذها لتامين تعيين لجنة لهذه الغاية في اقرب وقت ، توفيقاً لاحكام المادة ١٤ من صك الانتداب على فلسطين ، للفصل

في الحقوق والمطالب المتعلقة بحائط المبكى (البراق) . وقد ظننا ان من المستحسن تعجيل هذه التوصية ورفعها اليكم في وقت يمكن حكومة جلالته من الاستفادة منها ، ان حسن ذلك لديها ، عندما بحث في مسالة تعيين هذه اللجنة في مجلس جمعية الامم في شهر كانون الثاني الماضي . وقد علمنا بعد ذلك ان مجلس جمعية الامم قد وافق على تعيين هذه اللجنة . وفي راينا ان الاسراع في فصل الحقوق والمطالب المتعلقة بحائط المبكى (البراق) تدبير ضروري حبًا في السلام وتنظيم شؤون الحكم في فلسطين . ولذلك فاننا نعتبر انه يجب الاسراع بكل وسيلة ممكنة في تاليف هذه اللجنة وذهابها الى تلك البلاد

اعمال الجمعيات الدينية

(٥١) قد أُلغي ، منذ وقوع الاضطرابات ، التشريع المرعي الاجراء في فلسطين المتعلق بالجرائم التي ترتكب ضد الدولة ، وبجرائم الفساد ايضًا ، واستبدل بقانون بني على قوانين الجزاء الانكليزية . وفي هذه الظروف لا نرى موجبًا يدعونا لتقديم اية تواصي تحت هذا الباب

تحريض الصحافة

(٥٢) (أ) يجب اتخاذ التدابير لتأمين لفت نظر موظفي الدرجه العليا في حكومة فلسطين في المستقبل الى ما تنشره الصحافة في فلسطين من المقالات المهيجة التي من شأنها ان تثير شعور اهالي تلك البلاد

(ب) ويجب ان تدقق حكومة فلسطين في قانون المطبوعات المرعي الاجراء الان في فلسطين بغية وضع احكام تمكن الحكومة من استصدار قرار من المحاكم بتجريم اية جريدة في فلسطين ثبت بانها نشرت مقالات تدعو الى الاخلال بالامن (الفصل الخامس ، الصفحة ١١٨)

التحريض

(٥٣) يجب اتخاذ التدابير بسرعة لتلافي نقائص مصلحة الاستخبارات في فلسطين

المسلّم بها. ان وجود مصلحة استخبارات وافية بالمرام ومقتدرة ضروري جداً كي تتمكن الحكومة من صد اعمال الاشخاص الذين يحاولون اثارة عواطف الشعبين (الفصل الثاني عشر ، الصفحة ١٩٤)

مهام الجمعية الصهيونية واللجنة التنفيذية الصهيونية

(٥٤) (أ) نوصي بان تعود حكومة جلالته فتؤكد البيان الذي اصدرته سنة ١٩٢٢ بان المركز الخاص الذي اعطي للجمعية الصهيونية بموجب صك الانتداب لا يخولها الاشتراك باية درجة كانت في حكومة فلسطين (الفصل الحادي عشر ، الصفحة ١٨٦)

(ب) اننا نشير على حكومة جلالته ان تدقق النظر في امكان وضع تفسير مدقق لمعنى المادة الرابعة من صك الانتداب على فلسطين (الفصل الحادي عشر ، الصفحة ١٨٧)

(٥٥) (أ) ان مسألة تعيين افضل نوع من الحامية في فلسطين يجب احالتها الى مستشاري حكومة جلالته الاختصاصيين (الفصل الثاني عشر ، الصفحة ١٤٥)

(ب) ان الحامية الحاضرة المؤلفة من فرقتين من المشاة يجب ان لا تخفض ريثما يقرر شكل الحامية في فلسطين والى ان يبدو بعدئذ تحسن ظاهر في الشعور الجنسي (الفصل الثاني عشر ، الصفحة ١٩١)

(ج) يجب اجراء تحقيق منفرد عن نظام دائرة البوليس في فلسطين بواسطة ضابط بوليس خبير من احدى المستعمرات

وقد قبلتم بهذه التوصية وعملتم بها (الفصل الثاني عشر ، الصفحة ١٩٣)

(د) يجب التنبيه على حكومة فلسطين بان تحقق في امكان تاليف قوة احتياطية من الكونستبلات الخصوصيين ورفع تقرير بذلك (الفصل الثاني عشر ، الصفحة ١٩٥)

الفصل الخامس عشر

الخاتمة

قد انتهينا الان من المهمة التي اخذنا على عاتقنا القيام بها . ان استنتاجاتنا العمومية واستنتاجاتنا بشأن اسباب الاضطرابات وتواصينا للمستقبل انما هي نتيجة تحقيق طويل مدقق . ونعتقد بان تواصينا قد تكون اساساً يقام عليه صرح السلام في فلسطين في المستقبل ، ومع ذلك فهنالك الشيء الكثير الذي يقع خارج سيطرة حكومة جلالته مما ليس لحكومة فلسطين سوى بعض التأثير عليه . وهنالك تلاجات ، قد تفوق في اهميتها الاقتراحات التي اقترحناها ، يجب ان تبقى في ايدي الشعبين اللذين يتحتم عليهما ان يعيشا معاً في بلاد محصورة المساحة ، تحت سلطة حكومة واحدة ، مهما كان نظام الحكم القائم فيها

وفي جو مشبع بالعداء الجنسي ، و بالشك المتبادل ، الذي زادته تسمماً حوادث آب الماضي المفجعة قد يتراءى ان من العبث الان القول بان الامل ضعيف سواء في نجاح الاستعمار اليهودي في فلسطين او في رقي الشعب العربي رقياً سلمياً مطرداً الا اذا تم عن طريق التعاون بين الشعبين والتوفيق بين وجوه الاختلاف بينهما وازالة اسباب الشك

اما الامل ببذل المساعي للقيام بعمل مشترك في الميدان السياسي فضعيف . فحوادث آب الماضي لا يمكن نسيانها بسهولة . ومع ذلك فقد يكون التعاون في الشؤون الاقتصادية ممكناً وهو الوسيلة الوحيدة التي يمكن بواسطتها جعل العرب يشعرون بفوائد الاستعمار اليهودي المتقابلة . فرفاهية الطائفة اليهودية برمتها تتطلب من الزعماء اليهود ان لا يسمحوا لعواطفهم الغريزية بان تعوقهم عن السعي جد السعي لايجاد تفاهم افضل بين الشعبين . ويلوح لنا انه لم يبذل لغاية الان سوى جهد قليل في هذا السبيل . حقاً ان المهاجرة اليهودية والمشاريع اليهودية قد انت بفوائد جمة للبلاد نال العرب نصيباً منها . غير ان الفوائد التي نالها العرب كانت ، كما هي في الواقع ، عرضية للغاية الاساسية من تلك المشاريع ولم تكن قسما من الغرض الاصلي . و بالنتيجة

بينما يدعي اليهود ، وهم محقون في ادعائهم ، بان لهم الفضل فيما جلبوه الى البلاد اجمالا فلا يبدي العرب شكراً على ما نالوا من الفوائد لانهم يشعرون بانها كانت مظاهر غير مقصودة من السياسة التي يمقتونها

فعلى زعماء العرب والمسلمين بقع واجب واضح جلي . ذلك انه يجب عليهم ان يفهموا اتباعهم وابناء مذهبهم بانهم ، اجمالا وافراداً ، يعارضون كل ما من شانه الاخلال بالنظام ، واعمال العنف . واذا بدت من جانب اليهود محاولة جدية للتعاون في الزراعة او في غيرها من الاعمال الاقتصادية ، فيتحتم عندئذ على زعماء العرب ، تلبية لهذه المحاولة ، ان يثبتوا بانهم كانوا مخلصين عندما اعترفوا امامنا بانهم لم يكونوا مقاومين للمشاريع اليهودية في فلسطين متى كانت ذات فائدة جلية لابناء وطنهم وشعبهم

ولا ريب في ان اعمال القتل والجرائم الاخرى التي وقعت في شهر آب الماضي ، والتي لا تفيها اشد عبارات الاستنكار حقها ، قد ابعدت الى حين الامل بتوفيق الاختلافات القائمة بين الشعبين ، ومع ذلك فليس هنالك من امل لتحقيق اماني اي الشعبين بدون تعاون مفعم بروح التسامح المتبادل ، الامر الذي يجب ان يتأكده زعماء كل من الشعبين المسؤولين و يفهموه لاتباعهم

بقي علينا واجب الاعراب عن امتناننا للاشخاص الكثيرين الذين ساعدونا على القيام بمهمتنا ومهدوا لنا سبيل الراحة في اثناء قيامنا بها .

ففي رسالتنا الوداعية ، التي اوردناها في الذيل السادس لهذا التقرير ، قلنا باننا تلقينا اوفى مدى من المساعدة من اولئك الذين يرغبون في التثبت من الاسباب الحقيقية التي ادت الى حوادث آب الماضي المؤسفة . فقد كانت هنالك الرغبة التي توقعناها من جميع الفرقاء لتأدية الشهادة امامنا ، ولم تكن مهمتنا اخذ الشهادات فحسب بل حصرها ضمن نطاق معقول . وفي حالتين فقط قبلنا مذكرات بدلاً من الشهادة الشفوية . ونود ان نعرب عن تقديرنا للاعتناء الذي بدا في وضع هاتين المذكرتين . وقد طُلب الى كثير من دوائر حكومة فلسطين ان تعد لنا تقارير ومذكرات وجداول احصائية مسهبة للرجوع اليها . وكانت هذه جميعها عظيمة القيمة لنا ونحن مدينون بالشكر الجزيل للموظفين الذين كان لهم شأن في اعدادها وتحضيرها

وقد تلقينا كل مساعدة ممكنة من المندوب السامي ومن جميع موظفي حكومة فلسطين . واتخذت اوفى الترتيبات لتأمين راحتنا في اثناء سفرنا من بور سعيد الى القدس ، وفي اثناء اقامتنا في القدس ، وتجوالنا في انحاء البلاد . فالى جميع اولئك الذين سهلوا مهمتنا نعرب عن خالص شكرنا . ونحن مدينون بالشكر الخاص للمستر مكس نوروك من دائرة السكرتارية العامة الذي بواسطته كانت تدار على الاجمال اشغالنا مع الحكومة وايضاً للمستر ج . ف . سُلمن الذي رافقنا في سفرنا من بور سعيد واليها

وقد قام الموظفون الذين الحقتهم حكومة فلسطين بنا في اثناء اقامتنا في تلك البلاد بخدمات فائقة . فقد وقع على عاتق الانسة ا . م . خضر ، والانسة ج . ا . لويس ، والانسة ب . نيمن ، والانسة بنروسكا ، الكاتبات المختزلات اللواتي وضعت دوائر حكومة فلسطين خدماتهن تحت تصرفنا ، واجب نسخ القسم الاكبر من الشهادات الطويلة التي اديت امامنا . فدربن انفسهن بسرعة على عمل غير مألوف لديهن ، وقمن باعمالهن بكل دقة وضبط رغماً عن اشتغالهن ساعات طوال كان فيها الشغل متراكما جداً

وقام المستر ت . س . ادي ، الذي اعارته لنا حكومة السوادن بنشاط فائق بمهمة تسجيل وارسال جميع المراسلات الكثيرة ، وساعد على انشاء مكاتبنا وتنظيمها

والى اولئك الموظفين الذين قاموا بمهمة مترجمين رسميين في اثناء تحقيقاتنا — نذكر منهم على الاخص السيد ابرهيم فرح كعيبني ، والمستر ج . كيسولوف ، والمستر ا . عبادي — يعود فخر القيام باقتدار وسرعة بمهمة ترجمة شهادات الشهود المحليين امامنا ، تلك المهمة الشاقة

وقد الحق بنا الاونباشي باركر من فرقة البوليس البريطاني طيلة اقامتنا في تلك البلاد . فقام بمهمة حاجب في غرفة التحقيق ورافقنا في اثناء تجولنا في انحاء البلاد النائية ولا يمكن ان يقع الخيار على خير منه . فقد اظهر جلياً كل مزية يتطلبها منه واجب غير عادي ، وكان حسن التصرف رقيقاً يقوم بعمله بطيبة خاطر ونحن ، اجمالا وافراداً ، مدينون له بالشكر الخاص .

وقد اعربنا عن امتناننا من خدمات جميع هؤلاء الموظفين وغيرهم في كتاب بعثنا به الى وكيل السكرتير العام لحكومة فلسطين ، ويسرنا ان نسجل كتابنا هذا مع الرد الذي تلقيناه عليه ، في الذيل السادس لهذا التقرير.

ونود ان نعرب عن ثنائنا الخالص لكاتبينا الرسميين ، الانسة ه. بينتنغ والمستر و. ج. بارتل فقد وقعت على عاتقهما مهمة ضبط جميع الشهادات الشفوية الشاقة مدة كان معدلها ست ساعات في كل يوم اشتغلنا فيه . وكانا مسؤولين ايضاً عن نسخ الشهادات وتحملا عناء نسخ قسم كبير منها بذاتهما . وقد عملا باستمرار ساعات طوال في محيط وظروف لم يألفاها ، واتقنا ضبط الشهادات فوق كل ثناء وبفضل نشاطهما المتواصل تم نسخ الشهادات بسرعة فائقة

وختاماً نرغب ان نسجل تقديرنا لخدمات المستر ت.ا.ت. لويد ، من موظفي وزارة المستعمرات ، الذي قام بوظيفة سكرتير للجنة ونحن مدينون له بالشكر الخاص . فقد وضع درايته وخبرته بسخاء تحت تصرف جميع الذين اشتغلوا بالتحقيق ، وقد خففت مقدرته وكفاءته وجده واجتهاده كثيراً من عناء مهمتنا.

ولتر س. شو

هنري بترتون

ر. هوبكن موريس

ه. سنل

(مع مراعاة التحفظات في المذكرة التالية)

ت.ا.ت. لويد

١٢ اذار سنة ١٩٣٠

تحفظات المستر سنل

اني وان كنت قد وقّعت على التقرير فلا استطيع ان اشارك زملائي في بعض الانتقادات والاستنتاجات التي تضمنها . واود ان ان اوضح بكل جلاء بان توقيعي على التقرير لا يفيد موافقتي على موقف زملائي العام ازاء مشكلة فلسطين

مما لا ريب فيه ان سياسة انشاء الوطن القومي لليهود في تلك البلاد قد اثارت مسائل قومية واقتصادية معقدة ، غير اني مقتنع بان تلك المسائل ليست فريدة في نوعها ولا مما يعسر حلها ، واعتقد ان كثيراً من الاسباب المباشرة لاضطرابات آب الماضي كانت اسباباً موقتة اكثر منها اساسية ، وانها ناجمة عن مخاوف واحقاد اعتقد بان زعماء المسلمين والعرب قد اثاروها وغذوها لمآرب سياسية

الشكاوي ضد المفتي

ولذلك فاني انظر الى مسؤولية اولئك الزعماء ازاء شكل وادارة حملة التحريض التي تقدمت اضطرابات آب الماضي نظرة جدية اشد من نظرة زملائي . واعتقد بان رغبة المفتي في الحصول على معاضدة شعب اسلامي متحد كانت له العامل الوحيد الذي توخاه . ورغماً عن اني غير مقتنع بانه مسئول مباشرة عن شكل الحملة ضد الصهيونية التي قام بها بعض اتباعه ، او بالاحرى انه قد اغضى عنها ، فليس لديّ ادنى ريب بانه كان عالماً بكنه تلك الحملة ومدركا خطر الاضطراب الذي لا بد انه يستكن في دعاية دينية مثيرة للنفوس تنتشر بين الاهالي المسلمين . ولذا فاني انسب الى المفتي قسطاً من تبعة الاضطرابات اكبر مما نُسب اليه في التقرير . واعتقد بانه يجب ان يتحمل اللوم على تقصيره في بذل الجهود لمراقبة ذلك التحريض الذي اقيم باسم الدين الذي هو رئيسه في فلسطين

الفصل الرابع

الشكاوي ضد اللجنة التنفيذية العربية

كذلك لست استطيع الموافقة على تبعة زعماء العرب السياسيين عن نتائج حملة التحريض كما حددت في التقرير . فمن الواضح ان اللجنة التنفيذية العربية كان لها ، ان شاءت ، كل الحق في تاليف الهيئات لتنشيط ارائها وغاياتها ، اما وقد فعلت ذلك

فيجب ان تتحمل تبعة اعمال الجمعيات التي انشأتها. لانه اذا كانت الغاية من التحريض السياسي ازالة التظلمات وتامين المحافظة على الحقوق في المستقبل ، فان طريقة الدعاية التي اتبعها الزعماء العرب كانت ، في رأيي ، غير صائبة وعقيمة . ومن الجهة الاخرى اذا كانت الدعاية ترمي الى اثارة عواطف العرب والمسلمين ، فان اولئك الذين اشتركوا فيها ، مع علمهم تمام العلم بما كان لمثل هذا التحريض من النتائج في الماضي ، لا يمكن ان يكون قد خفي عليهم احتمال وقوع اضطرابات خطيرة بعده . وان كنت اسلم بان اللجنة التنفيذية العربية « كهيئة » ليست بحكم الضرورة مسئولة عن اقوال واعمال أتباعها او اعضائها غير انه يصعب عليّ الاعتقاد بانها لم تكن عالمة باعمال اعضائها او ان يكون اعضاؤها قد فعلوا ما فعلوه من تلقاء انفسهم

اني مقتنع بانه لا يمكن اشراك عامة الشعب العربي في فلسطين باي وجه من الوجوه في حوادث شهر آب الماضي المؤلمة اذ ان العلاقات الحسنة التي كانت سائدة بين الشعبين في اماكن مختلفة قد ظهرت باجلى معانيها خلال الاضطرابات من قبل بعض العمال العرب الشجعان ، الذين بالرغم مما كان يتهددهم وعائلاتهم من الخطر العظيم ، آووا زملاءهم العمال اليهود في بيوتهم الى ان زال الخطر ثم اوصلوهم وهم متنكرون بملابس عربية الى ذويهم امنين مطمئنين

واخيراً ، لست استطيع ، فيما يتعلق بمسالة التحريض ، الموافقة على ما جاء في التقرير من الاستنتاجات التي تبرئ المراجع الدينية الاسلامية من كل لوم — الا ما هو دون القليل — بسبب المحدثات التي اجريت بجوار حائط المبكى

ان أولي البصيرة من العرب الوطنيين (واعد منهم الكثيرين من رؤساء الدين الاسلامي) قد اسرعوا الى استغلال الفرصة التي سنحت لهم بسبب العمل غير الصائب الذي قامت به المراجع اليهودية بجلب ستار الى الرصيف الكائن عند حائط المبكى يوم عيد الغفران في شهر ايلول سنة ١٩٢٨ . ومن رايي ان المحدثات الكثيرة التي جرت بعد ذلك ، كبناء الزاوية واذان المؤذن ، وفتح الباب الجديد مثلا — ان هذه كلها قد نشأت عن رغبة مقصودة ترمي الى مشاكسة الشعب اليهودي والمساس بعواطفه الدينية اكثر مما كانت لسد مقتضيات الدين الاسلامي وتاييد حقوق الملكية

الشكاوي الموجهة ضد حكومة فلسطين. الفصل الخامس

اني وان كنت اوافق على الاستنتاجات التي وردت في الفقرات الست الاولى من الفصل الخامس غير اني لا اسلم بجميع الحجج التي استندت اليها تلك الاستنتاجات ذلك ان رائدي في بحثي قرارات حكومة فلسطين واعمالها خلال المدة التي تقدمت الاضطرابات ، واثناء الادوار الاولى من الاضطرابات ، كان اعتبار كون القوات العسكرية وقوات الامن التي كانت تحت تصرف الحكومة غير كافية . ففي هذه الحقيقة قد وجدت مبرراً لقرارات عديدة لم اكن لاوٴيدها في غير تلك الحال .

اما فيما يتعلق بالفقرة ٣ من الفصل الخامس فمن المسلم به ان مسألة ما اذا كان يجب تجهيز شعب باسلحة من قبل الحكومة لاجل استعمالها ضد شعب اخر في بلاد تسود فيها الخلافات بين الشعبين لمسألة صعبة . ولكنه في الظروف التي وجدت فيها فلسطين في شهر آب الماضي قد لا يكون من « الخطأ الاساسي » بالفعل تزويد الحكومة بعضاً من رجال اليهود المنتخبين بوسائل للدفاع عن انفسهم وابناء ملتهم الا اذا كانت الحكومة قد شعرت بان في وسعها حماية الاقلية اليهودية بنفسها .

اما فيما يتعلق بالفقرة الثامنة من الفصل الخامس ، فليس بوسعي تبرئة حكومة فلسطين من كل لوم لعدم نشرها بلاغاً رسميا تكذب فيه وجود مطامع لليهود في الاماكن الاسلامية المقدسة . اذ ان وجود افراد من اليهود في فلسطين وفي اماكن اخرى يحملون في صدورهم امالا يرجع عهدها الى الاف السنين بانه عند مجيء المسيح سيقام هيكل لليهود في مكان الهيكل القديم كان يجب ان تحول دون تقاعس الحكومة عن القيام بعمل هو ، في نظري ، واجب صريح عليها

ولست اخالف الاستنتاجات التي وردت في التقرير بشان عدم منع حكومة فلسطين المظاهرة اليهودية التي اقيمت عند حائط المبكى يوم ١٥ آب ، ولكنني اعتقد بان حكومة فلسطين كان يجب عليها ان لا تتفاوض مع زعماء الشبان اليهود بل ان تعين بوضوح منذ البدء الشروط التي بمقتضاها تأذن للشبان اليهود بزيارة حائط المبكى في ذلك اليوم وان تبدي حزماً بان تقول بانه اذا لم تقبل هذه الشروط بدون اي قيد فان الحكومة تستعمل جميع ما لديها من الوسائل لمنع الشبان اليهود من زيارة حائط المبكى كموكب وتلقي القبض حالاً على كل من يخالف الشروط التي عينتها مهما تكن درجة المخالفة . هذه هي العادة المتبعة في سائر انحاء العالم المتمدن اليوم .

والقواعد المتبعة في اكثر عواصم اوروبا كان يمكن اتباعها على احسن منوال ازاء ٣٠٠ شاب من الشبان اليهود العنيدين غير اني اوافق على انه لما كانت هذه المظاهرة قد اقيمت فلم يكن في وسع الحكومة ان تمنع بسهولة المظاهرة الاسلامية التي اقيمت في غد ذلك اليوم

اما فيما يتعلق بعدم اهتمام الحكومة بالاشاعات (الفقرة ١١ من الفصل الخامس من التقرير) فعند التدقيق في الشكاوي الموجهة ضد اللجنة التنفيذية العربية ، يفهم من ملاحظاتي الماضية باني اعير الاشاعات اهمية تفوق ما يعيرها زملائي

المهاجرة والاراضي . الفصلان السابع والثامن

اما فيما يتعلق بمسألتي المهاجرة والاراضي فاني ارى بان التقرير قد اعار اهتماماً زائداً لاحتجاجات زعماء العرب الحماسية من جهة واحدة ولانتقادات الزعماء الصهيونيين ومطالبهم المجردة عن الحلم من جهة اخرى . ان ما تحتاج اليه فلسطين ، على ما اعتقد ، هو تغيير مجرى افكار العرب الذين شجعوا على الاعتقاد بانه قد اصابهم حيف عظيم وان المهاجرين اليهود خطر دائم على معيشتهم ومصيرهم اكثر من تغيير السياسة في هذه الامور . واني مقتنع بان هذه المخاوف مبالغ فيها وان كل من يتبصر في الحالة يرى بان العرب قد يستفيدون اكثر مما يخسرون من المشاريع اليهودية . ولست اشك البتة في ان المشاريع اليهودية بالرغم عما وقع من الخطأ في الراي مما يحتمل ان يكون قد جرّ بعض الضرر على افراد العرب قد زادت في رخاء فلسطين ورفعت مستوى معيشة العامل العربي ووضعت الاسس التي يمكن ان يبنى عليها رقي الشعبين في المستقبل وتكوين امة واحدة منهما

ان المبدأ القائل بان نسبة المهاجرة يجب ان لا تزيد على طاقة فلسطين من الوجهة الاقتصادية قبل به جميع اليهود المسئولين . فاذا عملت حكومة فلسطين بهذا المبدأ بدقة واخلاص فحينئذٍ لا يكون للعرب اية شكوى مشروعة من دخول شعب الى فلسطين قد تؤدي اعماله الى ترقية مشاريع جديدة وتحسين الاساليب الزراعية والصناعية ، مع زيادة ايرادات الحكومة ، ورفع مستوى معيشة الاهالي عموماً

ولست استطيع ان اشارك زملائي في الانتقادات التي تضمنها التقرير بشأن طريقة اختيار المهاجرين المتبعة في الوقت الحاضر . فمن الضرورة ايجاد طريقة ما لاختيار المهاجرين ، وحكومة فلسطين لا تستطيع القيام بهذه المهمة . ولهذا فان المسئولية

ملقاة على اللجنة التنفيذية الصهيونية التي تعطيها الحكومة شهادات المهاجرة بلا تعبئة (على بياض) . فاذاً عندما تقدم هذه اللجنة طلباً للحصول على شهادات مهاجرة ، تتحمل مسئولية قانونية لاعالة المهاجرين الذين تستقدمهم مدة ١٢ شهراً . ولا يمكن ان يجري توزيع الشهادات بصورة مرضية الا بواسطة الوكالة اليهودية التي لها فروع في جميع البلاد التي يأتي منها المهاجرون ، وهي وحدها تعرف مزاياهم واحوالهم وفي استطاعتها اختيارهم وانتخابهم . فالجمعية الصهيونية تأخذ على عاتقها الاهتمام بالمهاجرين منذ مبارحتهم البلاد التي يأتون منها حتى وصولهم الى فلسطين وارسالهم الى اماكن عملهم

وقد علق في ذهني من البينات الميسورة لدي ان اللجنة التنفيذية الصهيونية تقرر بنفسها عدد الشهادات اللازمة لكل بلاد ، وان قرارها هذا يقوم على معرفتها الحالة في كل من تلك البلاد ، وعلى ما تستلزمه الحالة في فلسطين . ومتى قررت عدد الشهادات الواجب ارسالها الى اية بلاد فانها ترسل العدد المعين الى المكتب الفلسطيني الراجع اليها في تلك البلاد . وهذا المكتب يديره موظفون تابعون لها ، مسئولون عن توزيع الشهادات ، وهم يعملون بمشورة اللجان المحلية التي تمثل جميع طبقات الحركة الصهيونية . ثم ان اللجنة التنفيذية الصهيونية ترسل من حين الى اخر مندوبها الخاص الى اوروبا لاجراء التحقيق والمراقبة ولتوزيع الشهادات بنفسه اذا اقتضى الامر وهذا المندوب يعمل دائماً طبقاً للتعليمات التي يتلقاها من الادارة في القدس . ومن المحتمل ان تكون هذه الخطة غير مرضية تماماً ، حتى ولا للجنة التنفيذية الصهيونية نفسها ، ولكنها على ما اعلم الخطة الوحيدة التي يمكن العمل بها في الوقت الحاضر

ومع اني لا اوافق، كما اوضحت فيما تقدم ، على ان طريقة اختيار المهاجرين الحالية تستوجب الانتقاد غير اني اقبل بالراي الذي أُبدي في التقرير بان الشروط التي يجب ان تتوفر في الشخص المرشح للمهاجرة هي كفاءته ومزاياه الشخصية ومناسبته كعامل وطني . اما المبادئ السياسية او الاقتصادية التي يدين بها المرشح للمهاجرة فيجب ان لا يكون لها تأثير في ادخاله الى البلاد او الحيلولة دون دخوله

الاراضى

اني ابرئ المراجع اليهودية ايضاً من كل لوم في مسألة امتلاك الاراضي . فالزعماء اليهود المسئولون ينكرون اجماعاً بانهم يقصدون الاجحاف بالمستأجر العربي لمصلحة اليهود

فقد اخبرنا الدكتور رو بين بان الصهيونيين :

« لا يريدون اجلاء العرب عن اراضيهم ، ليس لان وجداننا يمنعنا من ذلك فقط بل لاننا قد نثير بذلك بغضاً عظيماً لنا فيتعسر علينا العمل معهم »

وقال جابوتنسكي : «ليس هنالك صهيوني واحد يحلم حقاً بطرد الاهالي المزارعين الموجودين الان في فلسطين » . ثم قال في دور آخر من شهادته ما يلي :

« لنفرض ان كل الاراضي الموجودة في فلسطين هي تحت تصرف الفلاحين وهم يزرعونها بالفعل ، فاني اقول بان من المستحيل اخراجهم منها ، بقطع النظر عما اذا كنت اريد او لا اريد اخراجهم . فهم سيبقون في إراضيهم ، ولهذا لا يبقى لي شيء . وحينئذٍ اطرق طريقاً اخر . فقد يكون من الممكن بالرغم عن كل ذلك انشاء امة من سكان المدن فقط والتريث الى ذلك الوقت الذي يتمكن فيه العرب من العيش في مساحات اصغر باتباعهم الاساليب الزراعية الواسعة فنستطيع عندئذٍ شراء ما يفيض عنهم من اراضيهم . فاذا استنتجت بان ذلك غير مستطاع فاني اذهب الى اليهود قائلاً لهم : انتحروا او اذهبوا وصيروا — لا اعلم ماذا — بلشفيين او اي شيء كان لانه ليس لكم امل ما »

واخيراً فاني اورد الفقرة الاتية من المذكرة التي قدمتها نقابة عمال اليهود العامة :

«ان حركة العمال اليهود تعتبر الشعب العربي عنصراً لا يتجزأ من هذه البلاد . ولن يخطر بالبال بان المستعمرين اليهود يحلون محل هذا الشعب او يستقرون في البلاد على حسابه . ان ذلك ليس مستحيلا فقط من الوجهتين السياسية والاقتصادية ، بل منافياً للفكرة الادبية التي تقوم عليها الحركة الصهيونية . فالمهاجرون اليهود الذين يأتون الي هذه البلاد للعيش من ثمرة اتعابهم يعتبرون العمال العرب كمواطنيهم وزملائهم في العمل وشركائهم في احتياجاتهم وفي

مستقبلهم. فتحقيق الصهيونية، والحالة هذه، ليس الا انشاء اقتصاديات جديدة لا تحل مكان اقتصاديات العرب، بل تكون متممة لها »

اني اعتقد بان هذه التصريحات تؤيدها كل هيئة يهودية في فلسطين، والجمعيات الصهيونية في العالم اجمع

إذن من المسلم به بان اليهود يعترفون للعرب بحق في الحصول على ارض كافية لمعيشتهم، ولكنهم يقولون بان ذلك لا يتنافى مع طلبهم الحصول على اراضٍ اضافية لاجل الاستعمار، و يدعون بان المسألة في جوهرها هي مسألة انتاج، وان الاهالي الحاليين لا يبلغون الحد الذي تستطيع البلاد ان تستوعبه، وان كل تقدير للسكان يبنى على اساس طرق الزراعة الحالية لا يمكن ان يعتبر نهائياً باي وجه من الوجوه. فهم يدعون اولا بان العرب يملكون مساحات واسعة من الاراضي للزراعة ولكنهم لا يزرعون سوى قسم قليل منها فقط وثانياً ان مساحات شاسعة لا تزال بوراً، في انتظار من يحييها ويحسنها حتى تصبح خصبة، وان الارقام الرسمية لمساحة الاراضي الموجودة لم تحسب فيها هذه العوامل

وفي الواقع ان مطالب اليهود قائمة على افتراض انه باتباع اساليب الزراعة الواسعة النطاق واحياء الاراضي المهجورة تتيسر اراض كافية لسد احتياجات الشعبين لسنوات عديدة، و يطلبون ان يبذل كل جهد في هذا السبيل

ولذا فمن الاهمية بمكان عظيم للسياسة المقبلة، ان تعين بالضبط درجة انتاج التربة والمساحة التي تصلح للزراعة في المستقبل. وقد وردت في التقرير تقديرات عن الاراضي الصالحة للزراعة الان غير ان بعض المراجع اليهودية تعترض على الارقام الرسمية. وفي رايي انه لن يوجد حل معقول لمشكلة الاراضي ما لم يجر تحقيق واف يعين مجموع المساحات الصالحة للفلاحة وانواع التربة المختلفة بصورة تقنع جميع ذوي الشأن. ولذلك فاني اعتقد بانه يجب على حكومة فلسطين، فضلاً عن اجراء التحقيق الذي يقترحه التقرير بشأن امكان احداث اساليب زراعية محسنة في فلسطين، ان تشرع في اجراء مساحة البلاد كلها. ويجب ان يتناول التحقيق والمساحة المسائل الاتي ذكرها :

(١) كيفية استعمال الاراضي المزروعة الان

(٢) احتمالات زيادة الانتاج

(٣) مساحة الاراضي المهجورة التي يمكن احياؤها وطرق حفظ المياه والري

وبهذه الوسيلة دون غيرها يمكن البحث عن ثقة في مطالب اليهود وتعيين سياسة يمكن الركون اليها

وفضلاً عن ذلك ، فاني اعتقد بان كل ارض لا يزرعها اصحابها يجب ان يتيسّر لليهود الحصول عليها ، وان تعطى لهم الحرية في احياء الاراضي المهجورة نوعاً ما . اذ انهم مستعدون ان يأخذوا على عاتقهم هذا العمل الذي افلحوا فيه في بعض جهات فلسطين . وفي مقابل ذلك يجب ان تؤمن للعربي ملكية مساحة من الاراضي تكفي لمعيشته معيشة لائقة ، على ان حقه في التصرف بالارض يجب ان يشترط فيه وجوب فلاحتها وزراعتها على اتم وجه ، ومن هذه الجهة يستطيع المزارع اليهودي ان يكون عوناً له بسبب المامه بالطرق الزراعية الحديثة . فان المشورة التي يسديها اليهود ، عن اختبار ورغبة اكيدة ، لا شك انها تجلب التفاهم المتبادل وبالنتيجة تخفض المساحة المذكورة في الفصل الثامن من التقرير بانها الحد الادنى المطلوب في الجهات المختلفة لاعالة عائلة متوسطة العدد

ان هذه الوسائل تفسح المجال لرقي البلاد ، غير ان الحالة معقدة قليلاً لسبب وجود بدو رُحّل او شبه رُحّل ، يبلغ عددهم نحو ١٠٠٠٠٠ نفس يعيش معظمهم على رعي المواشي وتربية الابل ، ويسكنون بيوت الشعر ويتنقلون من مرعى الى اخر . وعند احتياجهم للماء لسقي مواشيهم ينزحون عن مراعيهم الاعتيادية الى جهات اخصب منها ، ولهم حقوق تقليدية لرعي مواشيهم في اراضي الفلاحين عقب الحصاد ، وهم يرون ان اتباع اساليب زراعية حديثة يقضي على عادة الرعي هذه

ان مصير هذه القبائل لمسألة صعبة . فان لهم حقاً ثابتاً ، كسائر العرب ، لاتباع اساليب المعيشة المألوفة لديهم غير ان هذه الاساليب وتنقلهم في المراعي بالكاد يبرر ابقاء طرق الزراعة الفطرية دون تغيير . والمسألة برمتها تستدعي امعان النظر ملياً

اذ انه لا يمكن ان تعيش الزراعة الواسعة النطاق والمراعي جنباً الى جنب . وفي هذه الحال يجب قضاء حاجات البدو بوسائل اخرى

واستنتاجي الاخير في مسالة الاراضي هو ان رخاء فلسطين خلال السنوات القليلة القادمة على الاقل يتوقف ، في رايي ، على تقدم الزراعة ونجاحها وتحسين الاساليب الزراعية . ولست ارى وسيلة اخرى للوصول الى هذه الغاية الا بواسطة المشاريع اليهودية . ولذا فاني مقتنع بان الحاجة تدعو لاعطاء المستعمرين اليهود حصة وافية من جميع الاراضي الموجودة

تظلمات العرب الدستورية . الفصل التاسع

ان رغبة زعماء العرب في نوال الحكم الذاتي لشديدة ووجيهة بالكلية ، وهي عامل من عوامل الحالة في البلاد يجب الاعتداد به ، على اني لست اظن بان عدم حصولهم على ما يرمون اليه من الحكم الذاتي افضى لدرجة ما الى وقوع الاضطرابات . ولا ريب بان جماهير المتظاهرين الذين التقينا بهم يمقتون سياسة الوطن القومي اليهودي ، وقد اظهر الفلاحون قلقاً وجزعاً على مصير الاراضي التي يملكونها و يتصرفون بها . غير انه لا يسعني الاعتقاد بانهم يشعرون بظلامة حقيقية في الشؤون الدستورية . وفي رايي ان رقي فلسطين — واعني بذلك تقدم الامتين المشترك — يجب السعي وراءه ليس عن طريق الحصول على امتيازات سياسية فحسب ، بل بالاحرى عن طريق القيام بمشاريع اجتماعية واقتصادية وتوطيد الامن العام

تحليل اسباب الاضطرابات الفصل الثالث عشر

ورد في الفصل الثالث عشر من التقرير بانه لم يبدِ اليهود ولا العرب « اية محاولة جدية لتحسين العلاقات بين الشعبين » . فهذا القول ، الذي لا ريب في صحته ، يجب الحكم فيه بنور صعوبات الحالة . فقد وجد الشعبان وجهاً لوجه في ظروف استثنائية تماماً دون ان يكون هنالك اي تأثير لغوي او ديني او قومي خاص يستطيع ان يوحدهما . كما ان حلول شعب راقٍ ذي مواهب ممتازة تتقد فيه فكرة سامية على شعب لم يضرب بسهم وافر من الرقي ويعتقد بالقضاء والقدر في كل شؤونه ويستسلم الى تقاليده القديمة قد ينشأ عنه توتر في اعصاب كل من الفريقين

من المرجح ان زعماء الشعبين لم يقدروا حقيقة الحال حق قدرها ، ولم يدركوا ضرورة بذل الجهود بصورة دائمة لتوثيق عرى العلاقات الحسنة بين الشعبين . فقد وجد

اليهود خاصة بان كل جهودهم منصرفة الى القيام بواجب هام ، هو بناء كيان امة جديدة لا الى تكوين روحياتها . وفضلاً عن ذلك فانهم قدموا من بلدان كثيرة وكان من المحتم ان تنصرف تجاربهم واراءهم وتصوراتهم المتباينة نحو غاية واحدة ، وكان عليهم احياء ونشر لغة عزيزة قديمة ووضع الاسس الاجتماعية والاقتصادية والادارية لمشروع عظيم . ففي هذه الظروف ليس من المستغرب ان يكونوا قد ارتكبوا اخطاءً ، غير ان الاعمال التي قاموا بها في فلسطين خلال العشر السنوات الاخيرة ، بالرغم من اخطائهم ، تعدّ من الاعمال البارزة التي وقعت في عصرنا هذا . ولذلك فاني بالرغم من الاختلافات القومية والحوادث المفجعة التي وقعت في السنة الاخيرة اعتقد بانه لا تزال توجد ، حتى الان ، دعامة من حسن الارادة لدى الفريقين كافية لان تبنى عليها اعمال تعاون قومية

لقد وجه الانتقاد الى المهاجرين اليهود الجدد ، بالنسبة لليهود الخائفين المتواضعين الذين كانوا في البلاد قبل الحرب . الا ان هذا الانتقاد من شأنه ان يجحف بالاولين . ويحتمل جداً ان تكون حماستهم قد حملت على محمل المشاكسة المقصودة ، اذ جاء في تقرير السر جون كامبل الذي اشير اليه في الفصل السابع : —

« ان اهل المستعمرات بوجه الاجمال من خيرة الناس ، يلتهبون حماسة — وان تجاوزت حماستهم الحد في بعض الاحيان . ولكنهم يتلقون المصاعب بشجاعة بل بصدر رحب . وكل ما يعتبر من الكماليات لا محل له في معيشتهم ، واحوال معيشتهم من اشق ما وجد حتى الان ، وهم منفصلون عن مجاري الحياة الرئيسية »

ثم قال :

« ان التحمس الشديد لاية قضية او مشروع يلازمه اهمال او عدم فهم الشروط الضرورية للنجاح »

ومعظم هؤلاء المهاجرين الذين قدموا الى البلاد بعد الحرب اتوا من بلاد اصيبوا او اصيب فيها اباؤهم واجدادهم بنكبات او باضطهادات جنسية اذلتهم ، فلما قدموا الى

فلسطين « بالاستناد الى حق وليس كمنة » يحتمل ان يكون العرب قد اعتبروهم اقل دماثة من اليهود غير السياسيين الذين وجدوا في البلاد قبل ذلك . وكان الكثيرون منهم متحمسين ، قليلي الحنكة ، ومما لا ريب فيه ان بعضهم كان يحمل تصريح بلفور باليد الواحدة وسفر يشوع باليد الاخرى ، ولكنهم وجدوا انه لا يمكن تكرار انتصارات يشوع السهلة . ان اخطاء مثل هؤلاء المهاجرين ناشئة نوعاً ما عن الازدراء بالتجارب الذي هو من مميزات الشبان في كل امة من الامم ، ونوعاً ما عن وفرتهم الطبيعية كطلائع امة يهودية في دور التكوين . ويحتمل انهم كانوا مهيجين في تصرفهم ولكنهم لم يفعلوا ذلك عن تعمد . فان اصغر قرية في اوروبا لها اخلاق وعادات خاصة بها وشرائع خاصة للاداب يتبعها جميع سكانها بحكم الغريزة . وقد جاء اليهود من بلدان كثيرة ولم تكن لهم معرفة او خبرة بالعادات الوطنية فاضطروا ان يتآلفوا مع بعضهم البعض ، وان يألفوا محيطاً اجتماعياً جديداً ويتعلموا لغة مشتركة ويعملوا بداً بيد مع العرب في بناء امة جديدة . ففي هذه الظروف ليس من الغريب ان تكون علاقاتهم مع جيرانهم العرب على غير ما تقتضيه الظروف

واوافق على ان عداوة العرب وبغضاءهم لليهود كانتا السبب الاساسي لاضطرابات شهر آب الماضي ولكني اعتقد ، حسبما اوضحت فيما تقدم ، بان هذا الشعور كان بالاحرى نتيجة حملة دعاية وتحريض اكثر منها نتيجة طبيعية لعوامل اقتصادية

على اني اوافق على الاستنتاجات بشأن الاسباب المباشرة للاضطرابات التي اوجزت في الفقرة ٤٥ من الفصل الرابع عشر . والفرق بيني وبين زملائي ، كما فهمته ، هو في درجة الاهمية التي تعلق على تلك الاسباب . فاني اعتقد ، بان اعمال الجمعيات الاسلامية الدينية وحملة الدعاية التي اثيرت بين طبقات العرب غير المستنيرة ، التي اؤمل بان اكون قد اوضحتها في مذكرتي هذه ، كانت اهم الاسباب المباشرة للاضطرابات ولا اشترك في الراي مع زملائي بان المظاهرة اليهودية التي اقيمت يوم ١٥ آب الماضي هي ، من بين الحوادث التي لها علاقة بحائط المبكى ، الحادثة التي ساعدت اكثر من غيرها على وقوع الاضطرابات . اذ ان جميع تلك الحوادث هي في نظري مهمة فقط بالقدر الذي استغلت فيه كواسطة للدعاية والتحريض

التواصي. الفصل الرابع عشر

اني وان اكنت اسلّم بانه يوجد ثمة مجال للاصلاح في الطريقة المتبعة الان لمراقبة المهاجرة ، فلست استطيع الاشتراك بالتواصي التي وردت بهذا الشأن في الفقرة ٤٧ من الفصل الرابع عشر من التقرير ، كما اني لا اوافق ايضاً على الرأي الذي أعرب عنه في الفقرة ٤٩ من الفصل نفسه بان تظلمات العرب الدستورية تزيد كثيراً في الصعوبات التي تجابه حكومة فلسطين غيراني اوافق على سائر التواصي التي تضمنها التقرير وهانذا اضيف اليها التواصي الاتي ذكرها

المهاجرة — على حكومة فلسطين ان تضع بنفسها تقريراً مدققاً عن المشاريع الصناعية والزراعية التي يحتمل القيام بها خلال الخمس او العشر السنوات المقبلة ، او ان تعهد بذلك الى اختصاصيين من قبلها . ويجب ان يتضمن ذلك التقرير احتمال التحسين المحتمل اجراؤه في حركة السياحة في فلسطين . وبنور الحقائق التي تظهر من هذا البحث العلمي يمكن تنظيم سياسة المهاجرة والاراضي لعدة سنوات

الاراضي — (١) فضلا عن التحقيق المقترح في التقرير بشان الاساليب الزراعية الحديثة الممكن ادخالها الى فلسطين يجب على حكومة فلسطين ان تقوم بمسح البلاد كلها طبقاً لما ذكرته في ملاحظاتي بشان مسالة الاراضي

(٢) اذا كان لا يزال يوجد بين العرب من هم بدون اراضٍ من جراء عدم تطبيق حكومة فلسطين احكام قانون الاراضي المرعي الاجراء في تلك البلاد تطبيقاً ادارياً فيجب على الحكومة اتخاذ التدابير لايجاد اراض لهم على نفقة الخزينة

تحريض الصحافة — كي تتمكن الحكومة من توقيف مراقبة تحريض الصحافة الذي قد يفضي الى الاضطرابات يجب عليها ان تاخذ بعين الاعتبار فيما اذا كان من المرغوب فيه الحيلولة بحكم القانون دون تعيين « مديرين مسئولين » يكونون آلة صماء بيد غيرهم ويتحملون عبء المسؤلية ، اذا دعت الضرورة ، لعدم تبصر رؤساء التحرير المسئولين حقيقة عن تصرف الصحف

الامن العام — اني اعتقد بان من واجب حكومة فلسطين ان تضع نصب عينيها ما يؤمن القاء مسئولية حفظ النظام في زمن السلم على عاتق البوليس الاهلي المجند محلياً

وفي رايي ان الحكومة يجب عليها البحث في امكان تحسين روانب رجال قوة البوليس الفلسطينية وافساح المجال لترقيتهم كي يقبل على الخدمة فيها الاكفاء من العرب واليهود معاً . واني مقتنع بان البوليس المحلي في فلسطين ، اذا أُعدت له شروط اوفى للخدمة ، يمكنهم ان يتدربوا جيداً ، كما يتدرب حقيقة البوليس المحلي في جهات اخرى ، على ان يكونوا خداماً امناء موالين للحكومة يمكن الاعتماد عليهم حتى في الظروف التي تقتضي استعمال القوة ضد ابناء ملتهم

ان قوة من البوليس الاهلي متصفة بالمزايا التي اشرت اليها في وسعها ان تكون عوناً على تحسين العلاقات بين الشعبين

تفسير السياسة — اني اوافق تمام الموافقة على وجوب تدقيق حكومة جلالته النظر فيما اذا كان من المرغوب فيه اصدار بيان جلي باقرب وقت ممكن عن السياسة التي تنوي اتباعها في فلسطين والتصريح بانها تنوي تطبيق تلك السياسة بجميع ما لديها من الموارد . واني اقترح بان يؤكد ذلك البيان بصورة خاصة مسئولية حكومة جلالته الدولية للقيام بالالتزامات التي اخذتها على عاتقها بموجب صك الانتداب على فلسطين . وفضلا عن ذلك ففي رأيي انه من الاهمية بمكان عظيم ان تعلن نوايا حكومة جلالته ، عندما تقرر ، لكل فلسطيني بالغ بوسائل مختلفة مثل توزيع الكراريس في كل قرية ونشر اعلانات بالعبرية والعربية تتضمن النقاط الجوهرية في بيان الخطة السياسية . ويحسن اصدار بلاغات من حين الى آخر عن سياسة الحكومة ونشرها بتلك الطريقة نفسها . ومن المستحسن ان تتضمن تقارير الحكومة السنوية عن فلسطين ، فضلا عن تفاصيل الحوادث التي وقعت فيما مضى ، اشارة الى المشاريع المنوي القيام بها حالا مما يشجع التعاون بين الشعبين و يفهم الجمهور سياسة الحكومة ، على نحو ما هو متبع في الهند

اني وان كنت اوافق على كل ما ورد في الفصل الخامس عشر من التقرير غير اني ارغب في تذييل ما جاء فيه من الملاحظات بشأن العلاجات الخارجة عن سيطرة الحكومة والتي هي في يد الشعبين في فلسطين

الخاتمة. الفصل الخامس عشر

قد اصبحت فلسطين شاعرة بحالتها السياسية تمام الشعور فنتج عن ذلك ان

سارت يقظتها الفكرية وحماستها في تيار الاختلافات الذي لا يصدُّ بمجرد الشعور بالمسؤولية . واني اعتقد بان الحالة ليست مما يحمل على اليأس ، مما تعسر معالجته وان نفذ صبر الاهالي واصبحوا يميلون الى الاعتقاد بان المطالب السياسية يمكن تحقيقها باستعمال القوة او باثارة الاضطرابات . ان العلاقات متوترة دون شك الا ان فلسطين من البلاد التي يتغير فيها الجو السياسي بسرعة فاذا عولجت الحالة باعتناء يمكن الحصول على تعاون الشعبين على انشاء امة فلسطينية زاهرة

واكبر خطر اليوم هو ان يظل استياء العرب دائماً . ولذا يجب على الزعماء اليهود بذل كل ما في وسعهم لازالة مخاوف العرب . وعلى المراجع اليهودية مثلاً ان تصرح علناً وبتاكيد بانها لا تريد ايجاد طبقة من الاهالي العرب لا اراضٍ لها ، وانها فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية ترغب ان تعمل بسلام مع العرب على قاعدة المساواة ، وان الاموال اليهودية التي ترد الى فلسطين بواسطة المشاريع اليهودية تعود بالنفع على الاهالي جميعاً . وهكذا فان الزعماء اليهود بواسطة التفسير العلني لمشاريع اليهود التي ترمي الى عمران البلاد وكشف نواياهم امام الاهالي العرب يستطيعون تقديم مساعدة قيمة ازاء التعاون بين الشعبين

ومن اهم الامور للوصول الى هذه الغاية ان يقتنع العرب بان خوفهم على مصيرهم في فلسطين مبالغ فيه جداً وانه ليس ثمة اي قصد كان سواء من قبل اليهود او من قبل الحكومة لتجريدهم من الاراضي او غمط حقوقهم كشعب . ولذا يجب التاكيد لهم بان « حقوقهم المدنية والدينية » لن تضار بل تكون متساوية مع حقوق سائر الاهالي . ويحق لليهود من الجهة الاخرى ان يعرفوا بان الحكومة تنوي تنفيذ عهودها بموجب صك الانتداب ، آخذة بعين الاعتبار رفاه الشعبين معاً

ان من المبادئ الاساسية لازالة الخلاف الجنسي طبقاً لهذه القواعد ان يدرك الاهالي جميعاً بان جمعية الامم قد عهدت الى الحكومة المنتدبة بواجبات خطيرة تنوي القيام بها وان تكوين امة يهودية عربية ليس سوى حقيقة يجب التسليم بها . وعلى كل من الفريقين مقابل ما تقدمه الحكومة من وسائل التامين على الحياة والاملاك ان يعترف بما للفريق الاخر من حق العيش في البلاد وان يحترم معتقده وتقاليده وعاداته الاجتماعية وان يقوم بنصيبه من السعي في سبيل رقي امة فلسطينية ذات شعبين

ان رقي فلسطين الاقتصادي والسياسي والسلمي بتوقف على نمو حسن النية بين الشعبين بدرجة متقابلة على ان يغذّى باعداد وسائل التهذيب لابناء اليهود والعرب ، و بتوسيع نطاق تدريب البالغين منهم على امكان التعاون بين الشعبين . ولذا يجدر اتخاذ التدابير لنشر المعلومات عن تاريخ وثقافة الشعبين وما قاما به في سبيل المدنية و يجب ان توجه العناية الى القيام بالعاب رياضية مشتركة بين الشعبين على ان تتماشى المنافسات بينهما وان ينشط اشتراك الشعبين في الاحتفالات الاجتماعية على اختلافها . وقد يكون هنالك من البريطانيين المقيمين في فلسطين من يرغب في تعضيد مثل هذه الامور ، ويجدر قبل كل شيء ان يلم اليهود والعرب معاً بتاريخ وتقاليد الدولة المنتدبة بواسطة الدروس الليلية والجمعيات الادبية والقاء المحاضرات على ان تكون الغاية من مثل هذه الاعمال جعل ابناء الشعبين وطنيين فلسطينيين مخلصين

و يلوح لي بان الخطوة الاولى في سبيل التعاون الشعبي هي ان يجتمع بضعة رجال من الشعبين ينتخبون باعتناء ممن لا شبهة في حسن اخلاقهم ونفوذهم للبحث في امكان بذل المساعي المشتركة للوصول الى حلول يتفق عليها الفريقان . فمثل هذا الاجتماع من شأنه ان يمهد السبيل لعقد مؤتمر يمثل الشعبين تمثيلاً اوفى و يناط به الوصول الى اتفاق على اقتراحات معينة تزيد في رفاهية الامة برمتها

و بواسطة مثل هذا العمل الابتدائي يمكن توسيع حركة التعاون الشعبي ، فتسري من الزعماء الى سائر الاهالي من افراد الشعبين حيثما وجدوا او عاشوا جنباً الى جنب على مبدإ ان حياة الامة المنظمة يجب ان ترتكز الى اوسع دعائم مستطاعة . ويجب ان لا يحاول ذلك الاجتماع او المؤتمر المقترح عقده او اللجان التي تؤلف في القرى او المدن حل المسألة الشعبية ، اذ انه يقتضي على هذه الهيئات جميعاً ان تحصر اعمالها في التدابير العملية لاجل تأمين الاصلاح الاجتماعي والعدالة بين الشعبين وتنمية حسن النية . وهكذا ينتشر نفوذها في البلاد قاطبة ، و يعقب ذلك منافع عملية ، وتزول الشكوك و ينجم عن مجهوداتها ومساعيها ينبوع من التفاهم وحسن النية لحل المصاعب التي تنشأ بين الشعبين واتحاد العرب واليهود في بناء وعمران بلاد سعيدة راقية

هـ . سنل

١٣ اذار سنة ١٩٣٠

الذيل الاول

قانون لجان التحقيق لسنة ١٩٢١

براءة تعيين

انا السر جون رو برت تشانسلور ، حامل وسام القديسين مخائيل وجورج الرفيع الشان ووسام صليب فكتوريا الرفيع الشان ، ووسام الاستحقاق الممتاز ، اللفتننت كولونل في فرقة المهندسين الملكية ، بمقتضى الصلاحية المخولة لي في المادة الاولى من قانون لجان التحقيق لسنة ١٩٢١ ، أعين بهذه البراءة السر ولتر شو قاضي ملقًّا سابقًا رئيسًا ، والسر هنري بترتون والمستر ر . هو بكن موريس والمستر هنري سنل الاعضاء في البرلمان ، اعضاء في لجنة للتحقيق عن الاسباب المباشرة التي ادت الى الاضطرابات الاخيرة في فلسطين والاشارة بالتدابير الواجب اتخاذها لمنع تكرار هذه الاضطرابات

وقد خولت اللجنة جميع السلطات المبينة في المادة الثانية من القانون المذكور

(الامضاء) ج . ر . تشانسلور
المندوب السامي

٢٣ تشرين الاول سنة ١٩٢٩

وقد عين المستر ت . ا . ك . لويد من موظفي وزارة المستعمرات سكرتيراً لهذه اللجنة

الذيل الثاني

برنامج السفر

سنة ١٩٢٩

١٢ تشرين الاول — غادر بعض اعضاء اللجنة لندن على ظهر الباخرة «اورونسيه»

١٧ تشرين الاول	غادر بقية اعضاء اللجنة لندن والتحقوا بالباخرة «اورونسيه» في طولون في ١٨ تشرين الاول
١٩ تشرين الاول	غادرنا طولون
٢٠ تشرين الاول	وصلنا الى نابولي وسافرنا منها
٢٣ تشرين الاول	وصلنا بور سعيد
٢٤ تشرين الاول	وصلنا القدس
١ تشرين الثاني	غادرنا القدس بالسيارة الى نابلس وجنين وبيت إلفا و بيسان وجسر المجامع وطبريا
٢ تشرين الثاني	سافرنا من طبريا بالسيارات الى حيفا مارين بصفد وعكا
٣ تشرين الثاني	رجعنا من حيفا الى القدس مارين بالناصرة والعفولة وجنين ونابلس
٥ تشرين الثاني	زرنا الخليل مارين في ذهابنا بتلبيوت وجدود افودا
٨ تشرين الثاني	زرنا يافا وتل ابيب مارين بالرملة وصرفند
٢٢ تشرين الثاني	زربا ساحة الحرم الشريف وحائط المبكى واحياء اخرى في القدس
١٤—١٦ كانون الاول	زرنا قوة حدود شرقي الاردن في الزرقا
٢٢ كانون الاول	زرنا سمو الامير عبد الله في عمان
٢٩ كانون الاول	غادرنا القدس ونوجهنا الى بور سعيد وركبنا الباخرة « راوالبندي »
٣٠ كانون الاول	غادرنا بور سعيد

سنة ١٩٣٠

٣ كانون الثاني	وصلنا مرسيليا وسافرنا منها بالقطار
٤ كانون الثاني	وصلنا لندن

الذيل الثالث

الجلسات والشهود

(أ) الجلسات العلنية

نمرة الجلسة	التاريخ	نمرة الشاهد	
١	٢٤ تشرين الاول سنة ١٩٢٩		الجلسة الافتتاحية
٢	٢٨ تشرين الاول سنة ١٩٢٩	١	الماجور ساندرس
٣	٢٩ تشرين الاول سنة ١٩٢٩	١	الماجور ساندرس
٤	٣٠ تشرين الاول سنة ١٩٢٩	١	الماجور ساندرس
٥		٢	المستر ا. ج. كنسلي هيت
٥	٣١ تشرين الاول سنة ١٩٢٩	٢	المستر ا. ج. كنسلي هيت
		٣	المستر ج. مونرو
		٤	مفتش البوليس سكريست
		٥	المستر ل. هرنكتون
		٦	الكونستابل حسن صبحي الكيالي
٦	٤ تشرين الثاني سنة ١٩٢٩	٦	الكونستابل حسن صبحي الكيالي
		٧	المستر ب. بينا
		٥	المستر ل. هرنكتون (استدعي ثانية)
		٨	المفتش ج. و. اوديس
		٩	الكور برال باركر
		١٠	معاون المفتش لانكر
		١١	المفتش بَرْنس
		١٢	السيد مصباح الداودي
		١٣	الكروب كابتن بلايفاير
٧	٥ تشرين الثاني سنة ١٩٢٩	١٤	الماجور ج.ر.ا. فولي

نمرة الجلسة	التاريخ	نمرة الشاهد	
		١٤	الماجور ج. ر. ا. فولي
٨	٦ تشرين الثاني سنة ١٩٢٩	١٣	الكروب كابتن بلايفايرا (استدعي ثانية)
		١٥	بريجادير جنرال دوبي
٩	٧ تشرين الثاني سنة ١٩٢٩	١٦	المستر ج. م. كايلس
		١٧	المستر ر. كافراتا
		١٨	المستر ل. ج. ا. كاست
١٠	٩ تشرين الثاني سنة ١٩٢٩	١٩	المستر ج. فرادي
١١	١٢ تشرين الثاني سنة ١٩٢٩	٢٠	المستر ا. پ. كويكلي
		٢١	المستر ا. و. ركس
		٢٢	السيد حليم بسطه
		٢٣	المستر ف. شيان
١٢	١٣ تشرين الثاني سنة ١٩٢٩	٢٣	المستر ف. شيان
		٢٤	المستر ج. مكلارن
		٢٥	المستر ر. ا. ه. كروسبي
		٢٦	المس ا. كولدسمث
١٣	١٤ تشرين الثاني سنة ١٩٢٩	٢٧	الدكتور فون فايزل
		٢٨	المستر و. ج. ملر
		١٨	المستر ل. ج. ا. كاست (استدعي ثانية)
١٤	١٥ تشرين الثاني سنة ١٩٢٩	١٨	المستر ل. ج. ا. كاست
		٢٩	المستر ه. ش. لوك
١٥	١٦ تشرين الثاني سنة ١٩٢٩	٢٩	المستر ه. ش. لوك
١٦	١٨ تشرين الثاني سنة ١٩٢٩	٢٩	المستر ه. ش. لوك
١٧	١٩ تشرين الثاني سنة ١٩٢٩	٢٩	المستر ه. ش. لوك
١٨	٢٠ تشرين الثاني سنة ١٩٢٩	٣٠	المستر بنحاس روتنبرغ
		٢٩	المستر ه. ش. لوك (استدعي ثانية)
١٩	٢١ تشرين الثاني سنة ١٩٢٩	٢٩	المستر ه ش. لوك

نمرة الجلسة	التاريخ	نمرة الشاهد		
٢٠	٢٢ تشرين الثاني سنة ١٩٢٩	٢٩	المستر ه. ش. لوك	
٢١	٢٣ تشرين الثاني سنة ١٩٢٩	٢٩	المستر ه. ش. لوك	
		٣١	الدكتور مخائيل ابرهيم شماس	
٢٢	٢٥ تشرين الثاني سنة ١٩٢٩	٣٢	المستر ا. ت. او. ليز	
		٣٣	المسترس. مودي	
		٣٤	السيد جورج انطونيوس	
٢٣	٢٦ تشرين الثاني سنة ١٩٢٩	٣٤	السيد جورج انطونيوس	
		٣٥	المستر ا. كوانكن	
		٣٦	الكونستابل و. ٥. دوف	
		٣٧	الكونستابل صالح زايد	
		٣٨	المستر كوسكروف	
		٣٩	الشيخ توفيق افندي كامل	
		٤٠	السيد عبد القادر رشيد	
٢٤	٢٧ تشرين الثاني سنة ١٩٢٩	٤٠	السيد عبد القادر رشيد	
		٤١	السيد خليل قطينه	
		٤٢	الحاج حسن الزحمي	
		٤٣	المس ف. نيوتن	
		٤٤	السيد سليم فرح	
٢٥	٢٨ تشرين الثاني سنة ١٩٢٩	٤٤	السيد سليم فرح	
٢٦	٢٩ تشرين الثاني سنة ١٩٢٩	٤٤	السيد سليم فرح	
		٤٥	السيد الفرد روك	
		٤٦	الدكتور اوسكر شوتزنكر	
		٤٧	المستر جاك بالنفنتي	
		٤٨	الحاج توفيق افندي حماد	
		٤٠	السيد عبد القادر رشيد (استدعي ثانية)	

نمرة الجلسة	التاريخ	نمرة الشاهد		
		٤٩	المستر ا. بيكوفسكى	
		٥٠	السيد محمد قداميني	
		٥١	الحاج ديب ابن عمر حلاوه	
		٥٢	السيد ابرهيم شحاده	
		٥٣	السيد علي عبد الله حسن	
٢٧	٣٠ تشرين الثاني سنة ١٩٢٩	٥٤	صبحي بك الخضره	
٢٨	٢ كانون الاول سنة ١٩٢٩	٥٥	الحاج امين الحسيني	لم يسمح لمندوبي الصحافة بحضور هذه الجلسات
٢٩	٣ كانون الاول سنة ١٩٢٩	٥٥	الحاج امين الحسيني	
٣٠	٤ كانون الاول سنة ١٩٢٩	٥٥	الحاج امين الحسيني	
٣١	٥ كانون الاول سنة ١٩٢٩	٥٦	المستر اوتو لوتز	
		٥٧	الدكتور فؤاد الدجاني	
		٥٨	الامير بشير الغزاوية	
		٥٩	الشيخ فريح ابو مدين	
		٦٠	السيد حسين طه	
		٦١	الدكتور يوسف حجار	
		٦٢	السيد محمود خليل	
		٦٣	السيد بطرس سليم	
		٦٤	السيد الياس سمعان	
		٦٥	المستر ل. س. وَرْد	
٣٢	٦ كانون الاول سنة ١٩٢٩	٦٦	السيد محمود عثمان	
		٦٧	السيد حسن سليمان عكره	
		٦٨	السيد محمد احمد ابرهيم	
		٦٩	الحاج ابرهيم صبحي	
		٧٠	السيد رشيد برهوم	
		٧١	الانسة لولو قربان	

نمرة الجلسة	التاريخ	نمرة الشاهد	
		٧٢	الحاج اسماعيل حمزه
		٧٣	السيد محمد صالح
		٧٤	السيد محمد راغب
		٧٥	السيد خليل شحاده
		٧٦	السيد عارف العارف
		٣٤	السيدجورج انطونيوس (استدعى ثانية)
٣٣	٩ كانون الاول سنة ٢٩٢٩	٧٧	السيد عزت دروزة
		٧٨	المستر اشعيا برودي
٣٤	١٠ كانون الاول سنة ١٩٢٩	٧٨	المستر اشعيا برودي
٣٥	١١ كانون الاول سنة ١٩٢٩	٧٨	المستر اشعيا برودي
		٧٩	المستر س. هوفيان
٣٦	١٢ كانون الاول سنة ١٩٢٩	٧٩	المستر س. هوفيان
		٨٠	المستر س. صولومون
		٨١	المستر س. هوروفتز
٣٧	١٣ كانون الاول سنة ١٩٢٩	٨٢	رئيس الماخامين كوك
		٨١	المستر س. هوروفتز (استدعي ثانية)
٣٨	١٤ كانون الاول سنة ١٩٢٩	٨٣	السيد محمد الطويل
		٨٤	السيد الياس قعور
٣٩	١٦ كانون الاول سنة ١٩٢٩	٨١	المسترس هوروفتز (استدعي مرة اخرى)
		٨٥	المستر س. پاسمن
		٨٢	رئيس الخامين كوك (استدعى ثانية)
٤٠	١٧ كانون الاول سنة ١٩٢٩	٨٥	المستر س. پاسمن (استدعي ثانية)
		٨٦	المستر موشيه سميلانسكي
٤١	١٨ كانون الاول سنة ١٩٢٩	٨٧	المستر ابراهام شابيرو
		٨٨	المستر ه. ساكر

نمرة الجلسة	التاريخ	نمرة الشاهد	
٤٢	١٩ كانون الاول سنة ١٩٢٩	٨٧	المستر ه. ساكر
٤٣	٢٠ كانون الاول سنة ١٩٢٩	٨٨	المستر ه. ساكر
		٨٩	الحاخام سلونم
		٩٠	المسز حنه صولومون
		٩١	المستر ابراهام ثولنسكي
		٩٢	الدكتور مردخاي الياش
		٩٣	عمانوئيل بارحايم
		٩٤	بيساح برادون
		٣٨	المستر كوسكروف (استدعي ثانية)
٤٤	٢٣ كانون الاول سنة ١٩٢٩	٩٥	السيد عبد الله كردوس
		٩٦	الحاخام فرنكو
		٩٧	حايم بكايو
		٩٨	يوسل كيفس
		٩٩	كلن كرينفلد
		١٠٠	باروخ كوهن
		١٠١	يوئيل بارشود
٤٤	٢٤ كانون الاول سنة ١٩٢٩	١٠٢	ار پيه وكنر
		١٠٣	حداسه شدروفتسكي
		١٠٤	الدكتور ار پيه آيكز
		١٠٥	الدكتور ابراهام سترنبرغ
		١٠٦	جوزيف فينوكراد
		٨٤	السيد الياس قعوار (استدعي ثانية)
		٢	المستر كنسلي هيث (استدعي ثانية)
		١٠٧	الكونستابل بتريك كالي
		١٠٨	السيد محمد سليمان الترك
		١٠٩	السيد احمد خليل عريقات

نمرة الجلسة	التاريخ	نمرة الشاهد	
		٥٤	صبحي بك الخضرا (استدعي ثانية)
٤٥	٢٤ كانون الاول سنة ١٩٢٩		الخطبة الختامية بالنيابة عن اللجنة التنفيذية الصهيونية
٤٦	٢٦ كانون الاول سنة ١٩٢٩		الخطبة الختامية بالنيابة عن اللجنة التنفيذية العربية
		١١٠	الدكتور حسين الخالدي
٤٧	٢٧ كانون الاول سنة ١٩٢٩		الخطبة الختامية بالنيابة عن حكومة فلسطين

(ب) الجلسات السرية

نمرة الجلسة	التاريخ	نمرة الشاهد	اسم الشاهد
١	٦ تشرين الثاني سنة ١٩٢٩	١ *	البريجادير جنرال دوبي
٢	١٢ تشرين الثاني سنة ١٩٢٩	٢	الفيس مرشال داودنغ
٣	١٣ تشرين الثاني سنة ١٩٢٩	٣ *	المستر ج. مكلارن
		٤ *	المستر ر. ا. ه. كروسبي
٤	١٨ تشرين الثاني سنة ١٩٢٩	٥	المستر ا س. مفروكداتو
		٦ *	الماجور ا. ساندرس
٥	٢٠ تشرين الثاني سنة ١٩٢٩	٧ *	المستر بنحاس روتنبرغ
٦	٢٥ تشرين الثاني سنة ١٩٢٩	٨ *	المستر ه. ش. لوك
٧	٢٩ تشرين الثاني سنة ١٩٢٩	٩	المستر ا س. كركبرايد
٨	٧ كانون الاول سنة ١٩٢٩	١٠ *	المستر و. ج. ملر

---

* ادى هؤلاء الشهود شهادة علنية ايضاً

نمرة الجلسة	التاريخ	نمرة الشاهد	اسم الشاهد
		١١	سليمان بك طوقان
		١٢	حسن بك شكري
		١٣	امين بك عبد الهادي
٩	٢١ كانون الاول سنة ١٩٢٩	١٤	المستر س٠ س٠ ديفس
		١٥	المستر ج٠ ن٠ ستابس
		١٦	المستر ا٠ ابرامسون
		١٧	المستر ا٠ م٠ هايمن
١٠	٢٦ كانون الاول سنة ١٩٢٩	١٨	اللفتننت كولونل س٠ ا٠ شوت
١١	٢٧ كانون الاول سنة ١٩٢٩	١٩	الدكتور روبين
١٢†	٢٤ كانون الثاني سنة ١٩٣٠	٢٠	المستر ف٠ جابوتنسكي

الذيل الرابع

قائمة بالمستندات والوثائق التي ابرزت في معرض البينة

كشوف احصائية تبين عدد رجال قوة البوليس الفلسطيني وكيفية توزيعها في ٢٣ آب سنة ١٩٢٩

٢ نسخ من الاوامر التي اصدرها وكيل قومندان البوليس في ١٤ آب

٣ تقرير المستر كنسلي هيث عن المظاهرة اليهودية التي اقيمت في ١٥ آب سنة ١٩٢٩

٤ تقرير المستر بينا والمستر برجمن عن الحوادث التي وقعت في القدس من ١٤ آب الى ٢٠ منه

---

† عقدت هذه الجلسة في لندن

٥ تقارير من ثلاث ضباط بوليس عن المظاهرة الاسلامية التي اقيمت في ١٦ آب سنة ١٩٢٩ :

(أ) تقرير المسترل . هرنكستون

(ب) تقرير معاون المفتش لانكر

(ج) تقرير معاون المفتش علي الصالح

٦ تقرير المستر كنسلي هيث عن الحوادث التي وقعت في القدس في ٢٠ و ٢١ آب سنة ١٩٢٩

٧ تقارير ومذكرات ضباط البوليس عن الحوادث التي وقعت في القدس وحواليها في اثناء مدة الاضطرابات

(أ) تقرير المستر هرنكستون

(ب) تقرير المفتش مصباح الداودي

(ج) تقرير معاون المفتش ذكي الداودي

(د) تقرير معاون المفتش صالح عزوقه

(ه) تقرير مساعد مدير البوليس عابدين الحشيمي

(و) تقرير المفتش اوديس

(ز) تقرير الجاويش ا . ا . سكريست

(ج) يومية معاون المفتش على الصالح

(ط) يومية المستر كنسلي هيث

(ي) يومية الماجور ج . مونرو

(ك) يومية الجاويش تاونسند

(ل) يومية الاونباشي كودارد

(م) يومية الاونباشي بلاك

(ن) يومية الاونباشي ادامس

(س) يومية الاونباشي تروتر

(ع) يومية الاونباشي دبث

(ف) يومية الاونباشي پاركر

(ص) يومية الاونباشي ردلي

(ق) يومية الاونباشي هورسبرغ

(ر) يومية المستر ا٠ ت٠ بلاكيت

(ش) تقرير المفتش بِرنز

(ت) تقرير اخر من المفتش بِرنز

٨ تقرير من المستر ر٠ ا٠ كفراتا عن الحوادث التي وقعت في الخليل في ٢٣ و ٢٤ آب سنة ١٩٢٩

٩(أ) تقرير من المستر ا٠ د٠ ناثان عن الحوادث التي وقعت في قضاء غزة من ٢٤ آب لغاية ٣ ايلول سنة ١٩٢٩

٩(ب) تقرير المفتش البريطاني ه٠ ه٠ ليفز عن الحوادث التي وقعت في قضاء غزة من ٢٦ آب لغاية ٦ ايلول سنة ١٩٢٩

١٠ تقارير و يوميات عن الحوادث التي وقعت في اللواء الجنوبي (عدا غزة) في اثناء مدة الاضطرابات

(أ) تقرير المستر ا٠ ب٠ كويكلي، يافا

(ب) يومية المستر ا٠ ب٠ كويكلي، يافا

(ج) تقرير المستر ا٠ لوسي سميث، يافا

(د) تقرير المستر س٠ س٠ اتكنز، يافا

(ه) تقرير المستر ا٠ م٠ ركز، يافا

(و) تقرير السيد نبيه ناصر، يافا

(ز) تقرير السيد حليم بسطه، الرمله

(ح) تقرير للمفتش محيي الدين العسلي، الرمله

(ط) تقرير المفتش شفيق عبد الهادي، الرمله

(ي) تقرير المفتش س. شيف ، تل ابيب
(ك) تقرير الملازم الطيار ر. ا. كول ، يافا

١١ تقرير المستر اورورك عن الحوادث التي وقعت في نابلس

١٢ تقارير و يوميات عن الحوادث في اللواء الشمالي (عدا نابلس وصفد) في اثناء مدة الاضطرابات

(أ) تقرير الماجور ج . ر. فولي ، حيفا
(ب) تقرير المفتش البريطاني د. ف. دف
(ج) تقرير المستر ج. م كايلس ، حيفا
(د) يومية المستر ج. م. كايلس ، حيفا
(ه) يومية المستر ا. م. جيمس ، عكا
(و) تقرير المستر و. ج. هوارد بيرد ، حيفا
(ز) يومية السيد ثيودور عبود ، حيفا
(ح) يومية المستر س. ج. بريانت ، الناصرة

١٣ (أ) يومية المستر ج. ا. م. فرادي عن الحوادث التي وقعت في قضاء صفد من ٢٤ الى ٣٠ آب سنة ١٩٢٩

١٣(ب) تقرير عمومي عن الاضطرابات التي وقعت في قضاء صفد

١٤ كشف باصابات البوليس الفلسطيني في اثناء الاضطرابات

١٥ نسخة من جريدة « بالستاين و يكلي » الصادرة في ٩ آب سنة ١٩٢٩

١٦ نسخة من جريدة « جويش كرونيكل » الصادرة في ٢٣ آب سنة ١٩٢٩

١٧ كشف بالاصابات التي وقعت في اثناء الاضطرابات مع ذيول قدمتها دائرة الصحة

١٨ التحرير الذي ارسل الى شيخ قرية قبلان (مع ترجمته) الذي يزعم بانه موقع من مفتي القدس

١٩ دفتر مذكرات الكونستابل كيالي المتضمن الخطب التي القيت في ساحة الحرم الشريف

٢٠ تقرير من مساعد مدير البوليس عابدين الحشيمي عن الحوادث التي وقعت بجانب حائط المبكى في يومي ١٤ و ١٥ آب سنة ١٩٢٩

٢١ تقرير من المستر هوارد بيرد عن خطب القيت في احد جوامع حيفا في ٢٣ آب سنة ١٩٢٩

٢٢ بيان عن الحوادث التي وقعت بجانب البراق اصدرته جمعية حراسة المسجد الاقصى والاماكن الاسلامية المقدسة

٢٣ احتجاج المحامين العرب على منشور المندوب السامي الصادر في ١ ايلول سنة ١٩٢٩

٢٤ رد اللجنة التنفيذية العربية على هذا المنشور

٢٥ قائمة بالمستعمرات اليهودية الزراعية مرتبة حسب موقعها الجغرافي مع بيان عدد سكانها

٢٦ خلاصات من تقرير اميرال الاسطول وقائد فرقة السفن الحربية وغيرها من تقارير قواد السفن البحرية

٢٧ « بيان الى اخواننا العرب » اصدره مفتي القدس وغيره من زعماء العرب في ٢٤ آب سنة ١٩٢٩

٢٨ تقرير عن فحوى محادثة جرت بين مفتي صفد ومفتي القدس في ٢٤ آب سنة ١٩٢٩

٢٩ بيان اصدره مفتي صفد في ٢٦ آب سنة ١٩٢٩

٣٠ نسخة من برقية صحافية ارسلها المستر شيان في ٣٠ آب الى نقابة صحافة شمالي اميركا بلندن

٣ نسخة من كتاب من المستر وايزكال الى المستر شيان مؤرخ في ٥ آب ١٩٢٩

٣٢ تقرير حاكم اللواء الشمالي عن اطلاق النار في صفد في ٣٠ و ٣١ آب سنة ١٩٢٩

٣٣ نسخة من برقية ارسلتها في ١٥ آب سنة ١٩٢٩ « جمعية حراسة المسجد الاقصى » بتوقيع سعيد

٣٤ نسخة من جريدة « نيو بالستاين » الصادرة في ١٣ ايلول سنة ١٩٢٩

٣٤ (أ) قائمة بالاصابات التي وقعت في الاضطرابات قدمتها المراجع اليهودية

٣٤(ب) كتاب من دائرة الصحة متضمناً مطالعاتها على القائمة المشار اليها في ٣٤ (أ) مع قائمة معدلة بالاصابات

٣٥ ملحق جريدة « دوارهايوم » الصادر في ١٦ آب سنة ١٩٢٩ يبحث في المظاهرة الاسلامية التي اقيمت في ذلك اليوم عند حائط

٣٦ خلاصات من الجرائد (مع جدول باسمائها) قدمتها حكومة فلسطين

٣٧ كتاب مؤرخ في ١١ حزيران سنة ١٩٢٩ من حكومة فلسطين الى رئيس المجلس الاسلامي الاعلى بالقدس بشأن منح الاذن لمزاولة اعمال البناء بجانب حائط المبكى

٣٨ كتاب مؤرخ في ١٣ حزيران سنة ١٩٢٩ من حكومة فلسطين الى رئيس اللجنة التنفيذية الصهيونية بالقدس بشأن منح الاذن لمزاولة اعمال البناء بجانب حائط المبكى

٣٩ ملف يتضمن ستة مستندات (المشار اليها ادناه) قدمه السر بو يد مريمان في اثناء مناقشته للمستر لوك

(١) خلاصة من عدد جريدة الجامعة العربية الصادرة في ١١ تشرين الاول سنة ١٩٢٩ ؛

(٢) التصاريح التي اصدرتها المراجع الصهيونية بشأن الاماكن المقدسة

(٣) القرار الذي اتخذه المؤتمر الصهيوني السادس عشر في ١٠ آب سنة ١٩٢٩ بشأن حائط المبكى

(٤) خلاصة من عدد جريدة فلسطين الصادر في ١٣ آب سنة ١٩٢٩

(٥) كتاب من المفتي نشر في جريدة «التايمس» في ٢٧ آب سنة ١٩٢٩

(٦) خلاصة من الجامعة العربية الصادرة في ١٢ آب سنة ١٩٢٩

٤٠ البلاغ الرسمي الذي اصدرته حكومة فلسطين في ١٨ آب سنة ١٩٢٩ عن المظاهرتين اللتين وقعتا في ١٥ و١٦ آب

٤١ كتاب مؤرخ في ١ تشرين الاول سنة ١٩٢٩ من السكرتير العام لحكومة فلسطين الى رئاسة الحاخامين مرفقًا به تعليمات بشان استعمال الحائط الغربي للحرم الشريف (حائط المبكى) وتحرير اخر مؤرخ في ٢ تشرين الاول سنة ١٩٢٩ بنفس الموضوع وبلاغ رسمي مؤرخ في ١٠ تشرين الاول حول نفس الموضوع ايضًا

٤٢ كتاب مؤرخ في ١٣ تشرين الاول سنة ١٩٢٩ من رئاسة الحاخامين الى المندوب السامي بشان النفخ بالبوق في يوم عيد الغفران

٤٣ (أ) صورة البرقية التي ارسلتها اللجنة الصهيونية التنفيذية الموقتة بالقدس الى الجمعية الصهيونية في لندن في ١٧ آب سنة ١٩٢٩ بشان المظاهرة الاسلامية التي اقيمت بجوار حائط المبكى في ١٦ آب

٤٣ (ب) مسودة البرقية المشار اليها اعلاه التي عرضها المستر برودي على القائم بادارة الحكومة في ١٧ آب سنة ١٩٢٩

٤٣ (ج) مسودة البرقية المشار اليها اعلاه كما اقترح تعديل صيغتها القائم بادارة الحكومة في ١٧ آب سنة ١٩٢٩

٤٤ (أ) (ب) (ج) (د) (ه) (و) مجموعة النشرات الرسمية التي اصدرتها حكومة فلسطين ووزارة المستعمرات عن الاضطرابات التي وقعت في فلسطين في شهر آب الماضي

٤٥ مجموعة «خلاصات الجرائد العربية — التحريض» المشار اليها ادناه ابرزها السر بو يد مريمان في ١٩ تشرين الثاني سنة ١٩٢٩

(أ) الجامعة العربية — عدد ١ تشرين الاول سنة ١٩٢٨
عدد ٨ تشرين الاول سنة ١٩٢٨
عدد ١١ تشرين الاول سنة ١٩٢٨
عدد ٢٢ تشرين الاول سنة ١٩٢٨

(١) آ مقررات المؤتمر الاسلامي الكبير المنعقد في ٧ تشرين الثاني سنة ١٩٢٨

(٢) اليرموك — عدد ٤ كانون الثاني سنة ١٩٢٩
و١٨ كانون الثاني سنة ١٩٢٩!

(٣) الجامعة العربية — عدد ١١ شباط سنة ١٩٢٩

(٤) النفير — عدد ١٧ تموز سنة ١٩٢٩

(٥) اليرموك — عدد ٢ آب سنة ١٩٢٩

(٦) الصراط المستقيم — عدد ٨ آب سنة ١٩٢٩

(٧) فلسطين — عدد ٣ آب سنة ١٩٢٩

(٨) اليرموك — عدد ١٦ آب سنة ١٩٢٩

(٩) صوت الشعب — عدد ٢٤ آب سنة ١٩٢٩

٤٦ مجموعة «خلاصات الجرائد العبرية — الاشاعات» المشار اليها ادناه ابرزها السر بويد مريمان في ١٩ تشرين الثاني سنة ١٩٢٩

(١) دافار — عدد ٢٣ آب سنة ١٩٢٩

(٢) دافار — عدد ٢١ آب سنة ١٩٢٩

(٣) هآرتز — عدد ٢٢ آب سنة ١٩٢٩

(٤) هآرتز — عدد ٢٣ آب سنة ١٩٢٩

٤٧ ترجمة مستند عربي ابرزه المستر ستوكر في اثناء مناقشته للمستر لوك في ١٩ تشرين الثاني سنة ١٩٢٩ باعتبار انه المسودة الاصلية للبيانين اللذين جرى البحث فيهما في الاجتماع الذي عقد في دار المستر لوك في ٢٢ آب سنة ١٩٢٩

٤٧ (أ) مسودة بيان اخر بحث فيه في الاجتماع الذي عقد في ٢٢ اب سنة ١٩٢٩ ابرزه

السر بو يد مريمان في ٢١ تشرين الثاني سنة ١٩٢٠

٤٨ صورة من جريدة « دوس بيديشه فولك » المؤرخ في ٣٠ نيسان سنة ١٩٢٩ مع ترجمة الكتابة العبرية الظاهرة عليها

٤٩ التقارير التي رفعتها الجمعية الصهيونية للجنة الانتدابات الدائمة من سنة ١٩٢٤ الى سنة ١٩٢٩

٥٠ التقارير التي رفعتها الجمعية الصهيونية للمؤتمر الصهيوني السادس عشر الذي انعقد في زوريخ

٥١ خلاصة من جريدة دوارها يوم الصادرة في ١٦ اب سنة ١٩٢٩ متضمناً فحوى المقابلة التي منحها رئيس الحاخامين كوك للشبان اليهود

٥٢ كشف بالسلفيات الممطاة للبلديات والتي شطبتها (تنازلت عنها) حكومة فلسطين

٥٣ بلاغ رسمي بشأن تجنس الاشخاص المولودين في فلسطين والمقيمين الان في الخارج بالجنسية الفلسطينية

٥٤ مقررات المؤتمر الصهيوني السادس عشر المنعقد في زوريخ

٥٥ (أ) المخابرات التي دارت بين مكتب حاكم مقاطعة القدس ورئيسا الحاخامين بشأن العادة التي كانت متبعة عند الحائط والادوات الطقسية التي سمحت بها الحكومة العثمانية

٥٥ (ب) كتاب مؤرخ في ٢٧ ايار سنة ١٩٢٩ من اللجنة التنفيذية الصهيونية الى المندوب السامي بشأن الموضوع المشار اليه في ٥٥ (أ)

٥٦ كتاب يتضمن احصاءات تبين نسبة الموظفين المسيحيين والمسلمين واليهود في حكومة فلسطين في ١ تموز سنة ١٩٢٩

٥٧ كتاب السكرتير العام الدوري الصادر بتاريخ ٩ ايلول سنة ١٩٢٩ بشأن مساعدة المؤسسات والمراجع اليهودية في عمل الاسعاف والبناء الناشئ عن الاضطرابات

٥٨ التقرير السنوي عن فلسطين وشرقي الاردن عن سنة ١٩٢٨

٥٩ (أ) قائمة بالاشغال الجديدة التي تقرر القيام بها لتخفيف وطأة البطالة بين العمال من سنة ١٩٢٦ — ٢٧ الى سنة ١٩٢٩

٥٩ (ب) قائمة بالاشغال المقررة التي اسرع القيام بها لتخفيف وطأة البطالة من سنة ١٩٢٧ — سنة ١٩٢٩

٦٠ كتاب من مفتي القدس عنوانه « بيان بشان موقف المسلمين » يقال بانه ارسل الى جريدة « التايمس » في ٢١ ايلول سنة ١٩٢٩ ولم تنشره تلك الجريدة

٦١ مجموعة خلاصات من الجرائد العربية ، المبينة ادناه ، ابرزها السر بويد مريمان في ٢٣ تشرين الثاني سنة ١٩٢٩

(١) دافار عدد ٢٣ تموز سنة ١٩٢٩
(٢) دافار عدد ١ اب سنة ١٩٢٩
(٣) دافار عدد ٤ اب سنة ١٩٢٩
(٤) هآرتز عدد ٤ آب سنة ١٩٢٩
(٥) دافار عدد ٤ اب سنة ١٩٢٩
(٦) هآرتز عدد ١٨ اب سنة ١٩٢٩
(٧) دافار عدد ٢٠ اب سنة ١٩٢٩
(٨) هآرتز عدد ٢٢ اب سنة ١٩٢٩

٦٢ مجموعة وثائق ومستندات عن امتيازات البحر الميت

(هذه المستندات هي نسخ من محاضر مجلس العموم وكتابان أبيضان صدرا في سنة ١٩٢٩

٦٣ بيان تقديري عن عدد العاطلين في فلسطين من سنة ١٩٢٤ — ١٩٢٩

٦٤ كتاب مؤرخ في ١٩ آب سنة ١٩٢٩ من اللجنة التنفيذية الصهيونية بفلسطين الى القائم بادارة الحكومة بشان المقابلة التي وقعت في اليوم السابق عن حوادث المبكى الاخيرة

٦٤ (أ) كتاب مؤرخ في ١٩ آب سنة ١٩٢٩ من الفآدلومي الى القائم بادارة الحكومة بشان المقابلة التي وقعت في اليوم السابق عن حوادث المبكى الاخيرة

٦٤ (ب) كتاب (مع مربوطاته) مؤرخ في ٢١ آب سنة ١٩٢٩ من القائم بادارة الحكومة الى اللجنة التنفيذية الصهيونية جواباً على كتابها المؤرخ في ١٩ اب سنة ١٩٢٩ (المستند رقم ٦٤)

٦٥ منشور المندوب السامي المؤرخ في ١ ايلول سنة ١٩٢٩

٦٥ (أ) منشور المندوب السامي المؤرخ في ٤ ايلول سنة ١٩٢٩

٦٦ مجموعة خلاصات من الجرائد العربية ابرزها السر بويد مريمان في ٢٦ تشرين الثاني سنة ١٩٢٩ بينة على الحملة التي كانت تقوم بها الصحافة ضد مفتي القدس

(١) الصراط المستقيم عدد ٢٨ تشرين الثاني سنة ١٩٢٨
(٢) الجامعة عدد ١٣ كانون الاول سنة ١٩٢٨
(٣) الصراط المستقيم عدد ٨ كانون الثاني سنة ١٩٢٩
(٤) الصراط المستقيم عدد ٦ اذار سنة ١٩٢٩
(٥) فلسطين عدد ٢٢ اذار سنة ١٩٢٩
(٦) الصراط المستقيم عدد ١١ نيسان سنة ١٩٢٩
(٧) اليرموك عدد ٥ تموز سنة ١٩٢٩
(٨) اليرموك عدد ١٢ تموز سنة ١٩٢٩
(٩) فلسطين عدد ٢٣ تموز سنة ١٩٢٩
(١٠) فلسطين عدد ٢٣ تموز سنة ١٩٢٩
(١١) فلسطين عدد ١١ ايلول سنة ١٩٢٩
(١٢) الكرمل عدد ٢٤ ايلول سنة ١٩٢٩
(١٣) الجامعة العربية عدد ١٨ تشرين الاول سنة ١٩٢٩

٦٧ عشرون خلاصة من قيود فرع التحقيق الجنائي تبين حوادث التعدي والهجوم التي وقعت بين ١٧ و ٢٢ آب سنة ١٩٢٩

٦٨ قرار قاضي التحقيق في قضية موشيه بن حايم اسحق وثلاثة متهمين اخرين

٦٩(أ)و(ب) صورتان مع ترجمة الكتابة العربية التي عليهما

٦٩ (ج) صورة فوتوغرافية عن المستند ٦٩ (أ)

٧٠ قانون انتقال الاراضي لسنة ١٩٢٠ كما نشر في العدد ٢٨ من الجريدة الرسمية سنة ١٩٢٠

٧١ قائمة باسماء القرى التي باعها السراصقة وشركاؤهم لشركات الاراضي الصهيونية منذ الاحتلال البريطاني

٧٢ مذكرة من مدير مالية حكومة فلسطين بشان تأسيس بنك زراعي لمساعدة المزارعين

٧٣ مستند معنون « نداء من أوسشكن »

٧٤ صورة كتاب موجه الى الضباط العرب والجنود في الجيش التركي القته الطيارات البريطانية سنة ١٩١٧

٧٥ مجموع المكاتبات التي دارت بين حكومة فلسطين ورئيس المجلس الاسلامي الاعلى بشان حائط المبكى

٧٦ صورة مع ترجمة الكتابة العربية التي عليها

٧٧ خلاصة من محضر جلسات مجلس العموم في ٥ نيسان سنة ١٩٢١

٧٨ صورة مع كتابة عبرية (بلا ترجمة)

٧٩ خلاصة من جريدة الجامعة متضمنة برقية من زوريخ مؤرخة في ٣١ تموز سنة ١٩٢٩

٨٠ برقية سلمها مفتي القدس لوكيل روتر في ٢٣ ايلول سنة ١٩٢٩

٨١ المراسلات التي دارت بين الشريف حسين والسر هنري مكماهون (بما انه ثبت بان هذه المراسلات مغلوطة فقد سحبت بامر لجنة التحقيق)

٨٢ بيان اصدره ممثلو اليهود والعرب في قضاء طبريا في ٢٨ آب سنة ١٩٢٩

٨٣ تصريح اللنبي الصادر في ٧ تشرين الثاني سنة ١٩١٨

٨٤ (أ و ب) صورتان فوتوغرافيتان لمستندين يرجع تاريخ الاول منهما الى سنة ١٨٣٧ والثاني الى سنة ١٩١٢ فيهما ذكر للبراق

٨٥ خلاصة من جريدة الجامعة العربية الصادرة في ١ تشرين الثاني سنة ١٩٢٨ هي بيان لجنة الدفاع عن البراق الشريف موجه الى المؤتمر الاسلامي الكبير الذي عقد في القدس

٨٦ ترجمة كراس اصدرته لجنة الدفاع عن البراق الشريف في شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٨

٨٧ خلاصة من جريدة الجامعة العربية الصادرة في ١٥ آب سنة ١٩٢٩ متضمنة برقية من مفتي نابلس الى المندوب السامي بشأن تاخير تنفيذ احكام الكتاب الابيض الصادر سنة ١٩٢٨

٨٨ خلاصة من « البالستاين بوليتن » الصادرة في ٩ ايلول سنة ١٩٢٩ متضمنة فحوى المقابلة التي منحها مفتي القدس لوكيل رردتر

٨٩ بيان تحليلي عن عدد العاطلين في سنة ١٩٢٧ و ١٩٢٨ و ١٩٢٩

٩٠ بيان احصائي عن اعشار بعض قرى في اللواء الشمالي عن سني ١٩١٩—١٩٢٧ واعشار هذه القرى المستبدلة عن سنة ١٩٢٨

٩٠ (أ) «بروتوكول حكماء صهيون» و«الحقيقة عن البروتوكول» وكتاب فرنسوي عنها

٩١ بيان الاعشار المستوفاة من بعض قرى في اللواء الشمالي من سنة ١٩١٩ الى سنة ١٩٢٩

٩٢ قرار محكمة الاستئناف الصادر في ٢٠ تشرين الثاني سنة ١٩٢٩ في قضية السبعة والثلاثين عربياً من قرية الطيره الذين ساروا الى جهة بيت غاليم

٩٣ ضبط التحقيق امام قاضي التحقيق في قضية العربي الذي يدعى بقتله بين الساعة ١٢ والنصف والواحدة بعد ظهر ٢٣ آب سنة ١٩٢٩

٩٤ (أ) خلاصة من جريدة « دوارهايوم» متضمنة القرارات التي اتخذها المتظاهرون في تل ابيب في ١٤ آب سنة ١٩٢٩

٩٤ (ب) التقرير الاخباري اليومي المؤرخ في ١٥ آب سنة ١٩٢٩ متضمناً اخبار هذه المظاهرة

٩٥ مقررات المؤتمرات العربية

٩٦ البرقيات التي تبودلت بين اللجنة التنفيذية الصهيونية بفلسطين وزوريخ ولندن من ٢٤ تموز الى ٥ ايلول سنة ١٩٢٩

٩٧ البلاغ الذي اصدرته اللجنة التنفيذية الصهيونية بفلسطين في ١٨ آب بشأن المظاهرتين اليهودية والاسلامية اللتين اقيمتا في ١٥ و ١٦ آب سنة ١٩٢٩

٩٨ كتاب (مع خمسة مربوطات) ارسله المستر برودي في ٢٥ تموز سنة ١٩٢٩ الى اللجنة التنفيذية الصهيونية في زوريخ بشان الباب الذي فتح بالقرب من حائط المبكى

٩٩ بلاغ اصدرته الجمعية الصهيونية الفلسطينية في ٣١ تموز سنة ١٩٢٩ بشان الباب الجديد الذي فتح بالقرب من حائط المبكى

١٠٠ بلاغ اصدرته الجمعية الصهيونه الفلسطينية في ٢١ آب سنة ١٩٢٩ بشأن الحوادث التي وقعت اثناء موكب جنازة مزراحي في ذلك اليوم

١٠١ خلاصة من عدد جريدة دوارهايوم المؤرخ في ٧ آب سنة ١٩٢٩

١٠٢ بلاغ اصدرته اللجنة التنفيذية الصهيونية في ٢١ آب سنة ١٩٢٩ ذيلاً لبلاغها الذي اصدرته في ١٨ آب

١٠٣ خلاصة من عدد جريدة دوار هايوم المؤرخ في ٩ آب سنة ١٩٢٩

١٠٤ خلاصة من عدد جريدة دوار هايوم المؤرخ في ١٩ آب سنة ١٩٢٩

١٠٥ خلاصة من عدد جريدة دوار هايوم المؤرخ في ٢١ آب سنة ١٩٢٩

١٠٦ خلاصة من عدد جريدة دوار هايوم المؤرخ في ١٢ آب سنة ١٩٢٩

١٠٧ التعليمات التي صدرت للجنة المعينة للبحث في تعديل نظام المجلس الاسلامي الاعلى ووضع التواصي بذلك الشان

١٠٨ رسالة الفآدلومي الى الطائفة الاسلامية بفلسطين في شهر تشرين الثاني سنة ١٩٢٨

١٠٩ كتاب ارسلته لجنة الدفاع عن المسجد الاقصى والاماكن الاسلامية المقدسة الى رئيس الحاخامين كوك في ١٤ تشرين الثاني سنة ١٩٢٩

١١٠ ترجمة رسمية لمقالة نشرت في جريدة دوار هايوم في عددها الصادر في ١٨ آب متضمنة فحوى حديث مع رئيس الحاخامين كوك

١١١ كتاب (مع مربوطاته) مؤرخ في ٢٨ ايلول سنة ١٩٢٩ ارسله رئيس شعبة الانتدابات في جمعية الامم الى المجلس الاسلامي الاعلى ولجنة الدفاع عن البراق الشريف

١١٢ سند رقم ٢٦٦ مؤرخ في ١١ آب سنة ١٩٢٩ بشأن بيع اراضي تعرف باراضي جدرو وكرداني

١١٣ فقرة من بلاغ رسمي صدر للصحف بشأن قانون حماية مستأجري الاراضي الزراعية لسنة ١٩٢٩

١١٤ كتاب ارسله المستر كاست في ٢١ تموز سنة ١٩٢٩ الى رئيس الحاخامين كوك بشأن الباب الجديد الذي فتح بالقرب من حائط المبكى

١١٥ كتاب رفعه رئيس الحاخامين كوك في ٤ آب سنة ١٩٢٩ الى وزارة المستعمرات حول الموضوع نفسه

١٦ بيان مؤرخ في ١٠ تشرين الاول سنة ١٩٢٤ مشهود عليه من وكيل قائمقام الناصرة متضمناً فحوى حديث جرى بين مندوبي الجمعية الصهيونية الاميركية واهالي قرية العفولة بشأن بيع اراضي العفولة

١١٧ مسودة منشور اعده مندوبو بعض المستعمرات اليهودية لتوجيهه الى جيرانهم العرب

١١٨ كتاب ارسله رئيس الحاخامين كوك وشخصان آخران في ٩ ايار سنة ١٩٢٩ الى حكومة فلسطين بشان حائط المبكى

١١٩ محضر مقابلة بين المندوب السامي والكولونيل كيش في ٤ ايار سنة ١٩٢٩ بشان حائط المبكى

١٢٠ محضر اجتماع عقد بين المندوب السامي والمفتي في ٦ ايار سنة ١٩٢٩ بشان حائط المبكى

١٢١ رسائل من المستر هايمصن الى المستر ستوكر بشان المهاجرة

١٢٢ كتاب تهنئة ارسله الكولونيل كيش الى الماجور ساندرس في ٢ تشرين الاول سنة ١٩٢٩

١٢٣ طلب (مع مربوطاته) مقدم من اللجنة التنفيذية الصهيونية لادخال مهاجرين بموجب جدول العمال

٢٢٤ كتاب شكر من رئيس حاخامي الخليل ابستاين الى السيد عبد الله كردوس.

١٢٥ (أ) برقية ارسلها عوني بك عبد الهادي الى الملك فيصل بشان الكتاب الذي يقال بان جلالته ارسله الى المستر فرنكفورتر

١٢٥ (ب) جواب البرقية المشار اليها في ١٢٥ (أ)

١٢٦ (أ) كتاب من الملك حسين مرفق به الكتاب المشار اليه في ١٢٦ (ب)

١٢٦ (ب) صورة كتاب مرسل من الكولونل باست الى الملك حسين في ٨ شباط سنة ١٩١٨

١٢٧ قرار محكمة الصلح بحيفا بشان محمود بن عبد الفتاح و ٤٢ شخصاً آخر

١٢٨ صورة الاتفاق المعقود بين كامل الدجاني والفلاحين بشان اراضي قرية جدرو

١٢٩ (من أ الى ه) صور خمسة تصاريح من مزارعي الاراضي التي بيعت الى شركة الاراضي الصهيونية

١٣٠ افادة الكونستابل وابت بشان الحوادث التي وقعت في القدس في ٢٣ آب سنة ١٩٢٩

الذيل الخامس

بيان الخطة السياسية في فلسطين الذي اصدره المستر تشرشل في شهر حزان سنة ١٩٢٢

نظر وزير المستعمرات مجدداً في الحالة السياسية الحاضرة في فلسطين برغبة صادقة بغية الوصول الى حل للمسائل المعلقة التي افسحت مجالاً للغموض والقلق الذي استحوذ على بعض طبقات من السكان . وقد وُضع البيان التالي بعد استشارة المندوب السامي لفلسطين ، وهو يتضمن خلاصة الاجزاء المهمة من المخابرات التي دارت بين وزير المستعمرات ووفد الجمعية الاسلامية المسيحية في فلسطين ، الذي مضى على وجوده بعض الزمن في انكلترا ، وغير ذلك من الاستنتاجات الاخرى التي تم الوصول اليها منذ ذلك الحين

ان التوتر الذي ساد فلسطين من حين الى اخر يعزى معظمه الى مخاوف اخذت تساور بعض طبقات من السكان العرب واليهود . اما مخاوف العرب فبعضها مبني على تفاسير مبالغ فيها لمعنى التصريح الذي اعطي بالنيابة عن حكومة جلالته في اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني ، والذي يجيز انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين . ذلك انه نشرت بيانات غير رسمية بان الغاية المنشودة هي جعل فلسطين يهودية برمتها ، واستعملت عبارات قيل فيها « ان فلسطين ستصبح يهودية كما ان انكلترا انكليزية » فحكومة جلالته تعتبر هذه الامال غير قابلة التحقيق وتعلن بانها لا ترمي الى مثل هذه الغاية ، وبانها لم تفكر قط باخضاع او محو السكان العرب او القضاء على لغتهم وآدابهم في فلسطين كما يتخوف الوفد العربي . وهي تلفت النظر الى ان عبارات التصريح المنوه عنه لا تشير الى تحويل فلسطين بجملتها وجعلها وطناً قومياً لليهود بل انما تعني بان وطناً كهذا يؤسس في فلسطين . ومما يلاحظ بسرور ، فيما يتعلق بهذا الامر ، ان المؤتمر الصهيوني الذي عقد في كارلسباد في شهر ايلول سنة ١٩٢١ ، وهو المجلس الاعلى المسيطر على الجمعية الصهيونية ، اتخذ قراراً اعرب فيه رسمياً عن المقاصد الصهيونية جاء فيه « ان الشعب اليهودي عقد النية على ان يعيش مع الشعب العربي باتحاد واحترام متبادلين وان يسعيا معاً لجعل هذا الوطن المشترك زاهراً بحيث يضمن تجديده الرقي القومي لكل من الشعبين بسلام »

وهنالك امر اخر لا بد من لفت النظر اليه وهو ان اللجنة الصهيونية في فلسطين المعروفة الان باللجنة التنفيذية الصهيونية لا ترغب في ان يكون لها ، كما انها لا تملك اي قسط في ادارة البلاد العامة . والمركز الخاص الذي تشغله الجمعية الصهيونية بموجب المادة الرابعة من صك الانتداب لا يخولها صلاحية تولي هذه الوظيفة . وانما ينحصر مركزها الخاص في التدابير التي تتعلق باليهود ومساعدة البلاد في تقدمها دون ان يخولها ذلك حق الاشتراك بصورة ما في حكومتها

وفضلاً عن ذلك فان الحكومة تفكر في جعل جنسية الاهالي في نظر القانون الجنسية الفلسطينية ولم يُقصد قط ان يكون للاهالي او لاية فئة منهم ايه صفة قانونية اخرى

اما فيما يتعلق بسكان فلسطين اليهود فالظاهر ان بعضهم يخشى ان تنحرف حكومة جلالته عن السياسة المدرجة في التصريح الصادر سنة ١٩١٧ ولذا من الضروري التأكيد مرة اخرى بان هذه المخاوف لا اساس لها وان ذلك التصريح الذي تأيد في مؤتمر دول الحلفاء الكبرى المنعقد في سان ريمو ثم في معاهدة سيفر هو غير قابل التغيير

وقد اعاد اليهود في الجيلين او الثلاثة الاجيال الاخيرة انشاء طائفة لهم في فلسطين يبلغ عددها الان ثمانين الفاً ، ربعهم تقريباً مزارعون او عملة في الارض . ولهذه الطائفة ادارات سياسية خاصة منها مجمع منتخب لادارة شؤونها الداخلية ، ومجالس منتخبة في المدن ، وهيئة تشرف على مدارسها ، ورئاسة حاخامين ، ومجلس رباني لادارة شؤونها الدينية . وتدار اعمال هذه الطائفة باللغة العبرية كلغتها الوطنية ولها صحف عبرية تفي بحاجاتها وهي تتبع نمطاً تهذيبياً يميزها عن سواها وتبدي نشاطاً كبيراً في الحركة الاقتصادية . فهذه الطائفة ، بسكان المستعمرات والمدن ، وهيآتها السياسية ، والدينية ، والاجتماعية ولغتها الخاصة ، وعوائدها ، وطرق معيشتها الخاصة ، لها في الحقيقة مميزات «قومية» . ومتى سأل سائل ما هو معني ترقية الوطن القومي اليهودي في فلسطين يمكن ان يجاب على ذلك بانه لا يعني فرض الجنسية اليهودية على اهالي فلسطين اجمالاً بل زيادة رقي الطائفة اليهودية بمساعدة اليهود الموجودين في جميع انحاء العالم حتى تصبح مركزاً يكون فيه للشعب اليهودي برمته اهتمام وفخر من الوجهتين الدينية والقومية . ولكن حتى يكون للطائفة اليهودية امل وطيد في

تقدمها الحر وتفسح للشعب اليهودي مجالا وافياً كي يظهر فيها مقدرته كان من الضروري ان يعلم بان وجوده في فلسطين هو كحق وليس كمنة . ذلك هو السبب الذي جعل من الضروري ضمان انشاء الوطن القومي لليهود ضماناً دولياً والاعتراف رسمياً بانه يستند الى صلة تاريخية قديمة

اذن هذا هو التفسير الذي تفسر به حكومة جلالته تصريح سنة ١٩١٧ ، و يرى وزير المستعمرات ان هذا التصريح ، ان فهم على هذا الوجه ، لا يتضمن صراحة او ضمناً شيئاً من شانه ان يثير مخاوف عرب فلسطين او يسبب استياء اليهود

ومن الضروري ، لاجل تطبيق هذه السياسة ، تمكين الطائفة اليهودية في فلسطين من زيادة عددها بالمهاجرة . ولكن هذه المهاجرة لا يمكن ان تكون كبيرة الى حد يزيد في اي ظروف كانت على مقدرة البلاد الاقتصادية على قبول مهاجرين جدد اذ ذاك . ومن الضروري ضمان عدم صيرورة المهاجرين عالة على اهالي فلسطين عموماً وعدم حرمانهم اية فئة من السكان الحاليين من اشغالها . وقد جرت المهاجرة حتى الان على هذه الشروط و بلغ عدد المهاجرين منذ الاحتلال البريطاني نحو ٢٥ الف مهاجر

ومن الضروري ايضاً ضمان عدم ادخال الاشخاص غير المرغوب فيهم سياسيا الى فلسطين ، وقد اتخذت الادارة وستتخذ كل الاحتياطات لهذه الغاية

وفي النية تاليف لجنة خاصة في فلسطين من اعضاء المجلس التشريعي الجديد المنتخبين من الاهالي للبحث مع الادارة في الامور المتعلقة بتنظيم المهاجرة . فاذا وقع خلاف في الراي بين هذه اللجنة والادارة يرفع الامر الى حكومة جلالته وهي تعيره اهتماماً خاصاً . وفضلا عن ذلك فلكل طائفة مذهبية او اي قسم كبير من اهالي فلسطين، توفيقاً لاحكام المادة ٨١ من مشروع دستور فلسطين ، حق استئناف اية مسالة يرى ان حكومة فلسطين لم تجر فيها على احكام صك الانتداب الى جمعية الامم بواسطة المندوب السامي ووزير المستعمرات

اما بشان الدستور المنوي تطبيقه في فلسطين والذي نشر مشروعه فمن المرغوب فيه ايضاح بعض النقاط بشانه . ففي الدرجة الاولى ليس الامر كما ادعى الوفد العربي بان حكومة جلالة الملك اعطت في اثناء الحرب تعهداً بان ينشأ حالاً حكومة وطنية

مستقلة في فلسطين · ان هذا القول يستند في الغالب على كتاب ارسله في ٢٤ تشرين الاول سنة ١٩١٥ السر هنري مكماهون ، الذي كان عندئذ مندوباً سامياً في مصر الى شريف مكة ، الملك حسين ملك الحجاز اليوم · وقد ادعي بان هذا الكتاب يتضمن وعداً لشريف مكة بالاعتراف باستقلال العرب ضمن البلاد التي اقترحها الشريف وتأييده غير ان هذا الوعد اعطي معلقاً على تحفظ ورد في نفس هذا الكتاب وهذا التحفظ يستثني ، في جملة ما يستثنيه من المناطق ، ذلك القسم من سوريا الواقع غربي ولاية الشام · وقد اعتبرت حكومة جلالته على الدوام بان هذا التحفظ يشمل ولاية بيروت وسنجق القدس المستقل · وبناء عليه تكون فلسطين برمتها ، غربي الاردن ، مستثناة من تعهد السر هنري مكماهون

ومع ذلك ففي عزم حكومة جلالته تأسيس حكومة ذاتية واسعة النطاق في فلسطين ، ولكنها ترتأي ، بالنظر للظروف الخاصة في تلك البلاد ، ان يتم ذلك تدريجياً لا طفرة · وقد خطت الخطوة الاولى في هذا السبيل حين تأسيس الادارة المدنية ، فعينت المجلس الاستشاري الحالي ، وذكر المندوب السامي وقتئذٍ ان هذه الخطوة هي الاولى في سبيل ترقية مؤسسات الحكم الذاتي وفي النية الان اتخاذ خطوة ثانية بتأليف مجلس تشريعي تكون اكثرية اعضائه منتخبة على اساس انتخاب واسع · وقد اقترح في مشروع الدستور ان يكون ثلاثة من اعضاء المجلس غير موظفين يعينهم المندوب السامي ولكن بالنظر للاعتراضات التي وجهت الى هذا النص المستند الى اعتبارات قوية ، فان وزير المستعمرات مستعد لان يحذفه من الدستور · وسيؤلف المجلس التشريعي برئاسة المندوب السامي من اثني عشر عضواً منتخباً وعشرة اعضاء من الموظفين · وفي راي وزير المستعمرات ان من الحكمة ان يمر وقت ما قبل توسيع الحكم الذاتي في فلسطين وقبل تخويل المجلس صلاحية المراقبة على السلطة التنفيذية · وبعد بضع سنوات يعاد النظر في حالة البلاد فاذا اسفر الاختبار في سير النظم الدستورية التي يراد تأسيسها الان عن نجاح تعطى اذ ذاك صلاحية اوفر لنواب الشعب المنتخبين

ويود وزير المستعمرات ان يلفت النظر الى ان الادارة الحالية قد نقلت للمجلس الاسلامي الاعلى المنتخب من الطائفة الاسلامية في فلسطين حق الرقابة على الاوقاف

الاسلامية والمحاكم الشرعية . وقد اعادت الادارة لهذا المجلس ايضاً اختياراً منها ايرادات كبيرة لاوقاف قديمة كانت الحكومة العثمانية قد ضبطتها . ولدائرة المعارف لجنة استشارية تمثل جميع طبقات الاهالي ، كما ان دائرة التجارة والصناعة تستفيد من تعاون الغرف التجارية التي تاسست في المدن الكبرى . وتنوي الادارة ايضاً اشراك امثال هذه اللجان التمثيلية مع دوائر الحكومة المختلفة بصورة اعم

و يعتقد وزير المستعمرات بان سياسة تبنى على مثل هذه الخطط مع المحافظة على اوسع معاني الحرية الدينية في فلسطين والمحافظة التامة على حقوق كافة الطوائف فيما يتعلق باماكنها المقدسة لا يمكن الا ان تكون مقبولة لدى جميع طبقات السكان ، وانه على هذا الاساس يمكن ان يبنى روح التعاون الذي يتوقف عليه لدرجة كبرى رقي ورخاء الارض المقدسة في المستقبل

الذيل السادس

(١) رسالة لجنة التحقيق الوداعية الى اهالي فلسطين

كنا قد اعربنا في جلستنا العلنية الافتتاحية عن املنا الوطيد بان نتلقى في اثناء تحقيقنا اوفى مدى من المساعدة من اولئك الذين يرغبون في التثبت من الاسباب الحقيقية التي ادت الى الحوادث المؤسفة التي وقعت في شهر آب الماضي

والان ونحن على اهبة السفر نشعر بانه يمكننا القول بان املنا هذا قد تحقق اذ قد مكننا الفرقاء ذوو الشان من الالمام بموضوع المهمة التي انيطت بنا تمام الالمام بواسطة المندوبين الذين عينوهم وكلاء عنهم امامنا

ان الشهود الذين سمعنا شهاداتهم قد اختيروا من مختلف طبقات الشعب ، ومن اغلب جهات البلاد . وقد ادى لنا جميع الفرقاء قسطاً وافياً من المساعدة والتعاون في عملنا ، ونحن نشعر باننا نصحب معنا الى انكلترا ليس سجلا مفعما بالحوادث المفجعة التي شوهت تاريخ هذه البلاد فحسب ، بل مجموعة من المعلومات والبينات التي ستكون

عوناً كبيراً لنا في تحليلنا لاسباب تلك الحوادث ، واراء قيمة من افراد ومن ممثلي هيئات وجمعيات مختلفة عن التدابير التي ينبغي اتخاذها لاجتناب تكرار وقوع مثل هذه الحوادث

وقد كان وقتنا محدوداً لدرجة اننا لم نتمكن من زيارة جميع انحاء هذه البلاد البعيدة . غير اننا في الجهات التي تمكنا من زيارتها اصغينا لاراء الاهالي الذين قابلناهم . ونحن شديدو الامل بان الدراية التي اكتسبناها باحوال البلاد واهاليها ومشكلاتها ستكون اكبر عون لنا على وضع تقريرنا

ان المهمة التي اناطتها بنا حكومة جلالة الملك ذات شقين ، وقد اتممنا الان الشق الاول ، وهو التحقيق المحلي . اما الشق الاخر الذي لا يزال امامنا وهو الاصعب ، اي تعيين الاسباب التي ادت الى الاضطرابات ووضع التواصي للمستقبل ، فيشجعنا على القيام به الفكر بان جميع مَن في هذه البلاد ممن كانت لهم علاقة بالتحقيق قد عاونونا في مهمتنا بطيب خاطر ، وسنقوم بذلك العمل ونحن واثقون تمام الثقة بانهم لن يكونوا اقل استعداداً للتعاون على تسيير السياسة المقبلة في هذه البلاد على النحو الذي تقرره حكومة جلالة الملك بعد انعام النظر في تواصينا

ولتر س . شو

هنري بترتون

ر . هوبكن موريس

ه . سنل

٢٧ كانون الاول سنة ١٩٢٩

(٢) صورة الكتاب الذي بعث به سكرتير اللجنة الى السكرتير العام لحكومة فلسطين

سيدي ،

كلفني رئيس لجنة التحقيق لفلسطين ان ارجوكم تبليغ فخامة المندوب السامي بان اللجنة تتوقع ان تنتهي من عقد جلساتها في هذه البلاد يوم السبت الواقع في ٢٨ كانون الاول . ولذلك فهي تتأهب للسفر من القدس في صباح يوم الاحد الواقع في ٢٩ كانون الاول الى بور سعيد حيث تستقل الباخرة « روالبندي »

وفي نية اللجنة ان تتخذ التدابير لنشر رسالة وداعية لاهالي فلسطين بواسطة الصحف . واني مرفق لكم طيه نسخة من هذه الرسالة واقترح ان يعرض على فخامته امر نشر هذه الرسالة في الجريدة الرسمية في وقت مناسب اما بعد ان تذيعها اللجنة او في نفس الوقت الذي تذيعها فيه

وقد رغبت الي اللجنة ان انوه بالخدمات الجليلة التي قام بها الموظفون الذين الحقوا بها اثناء التحقيق

واني اذكر بصورة خاصة الانسة ا . م . خضر والانسة ج . ا . لويس والانسة ب . نيمان والانسة ف . بتروسكا ، الكاتبات المختزلات اللواتي وضعتهن حكومة فلسطين تحت تصرف اللجنة ، فقد القي على عاتقهن نسخ معظم الشهادات الطويلة التي اديت امام اللجنة . فدربن انفسهن بسرعة على عمل لم يعتدن القيام به واشتغلن طيلة مدة التحقيق ساعات طوال كان فيها الشغل متراكماً جداً . وقد ظهرت درجة اقتدارهن الفائقة في دقة ضبط محاضر الجلسات ولذا تود اللجنة ان تلفت نظر الحكومة الى تقدير خدماتهن

وقد قام بتنظيم المكتب وبتسجيل وارسال جميع مكاتبات اللجنة الفائقة العدد المستر ت . س . ادي الذي اقرضته حكومة السودان لحكومة فلسطين والحقته حكومة

فلسطين باللجنة ، فانه قام بواجباته هذه بنشاط ومقدرة فائقتين ولذا تقترح اللجنة ان يذكر سلوكه لحكومة السودان عندما يعود الي وظيفته ، اذا استنسب فخامته ذلك

ان ترجمة شهادات الشهود ، سواء عند تادية شهاداتهم الرئيسية او مناقشتهم لمهمة شاقة ، وانه من دواعي الفخر لاولئك الموظفين الذين قاموا بمهمة مترجمين رسميين للجنة — نذكر منهم على الاخص السيد ابراهيم فرح كعيبني ، والمستر ج. كيسولوف ، والمستر ا. عبادي — ان يكونوا قد قاموا بتلك المهمة باقتدار وسرعة

وقد الحق الاونباشي باركر من فرقة البوليس البريطاني باللجنة طيلة اقامتها في هذه البلاد فقام بمهمة حاجب في غرفة التحقيق ورافق اللجنة في اثناء تجولها في انحاء البلاد النائية . ولا يمكن ان يقع الخيار على خير منه . فانه قد اظهر لدرجة واضحة ، كل ميزة يتطلبها منه واجب لم يعتد عليه . وكان حسن التصرف ، رقيقاً ، و يقوم بعمله بطيب خاطر ، وكل عضو من اعضاء اللجنة مدين له بشكر خاص . وتقترح اللجنة ان تقيد ملاحظاتها بشانه في سجل خدماته .

واللجنة مدينة بالشكر ايضاً لموظفين اخرين من حكومة فلسطين لا يسعها ذكر اسمائهم بالنظر لكثرتهم من اجل التدابير التي اتخذت في سبيل تامين راحتها سواء في سفرها الى هذه البلاد وفي اثناء تجولها فيها وفي مكاتبها . وقد سبق للجنة ان لفتت النظر الى الخدمات التي قام بها هؤلاء الموظفون في حينه غير انني كلفت بان انوه بالمستر مكس نوروك من موظفي السكرتارية العامة الذي تمكنت اللجنة بواسطته على العموم من القيام باشغالها المتعلقة بالحكومة . و يرجع نجاح اشغال اللجنة لدرجة كبرى الى المساعدة والتعاون اللذين ابداهما المستر نوروك عن طيب خاطر في جميع الاوقات

وختاماً ارجو ان تعربوا لفخامته عن شكر اللجنة على المساعدة التي قدمتها دوائر الحكومة المختلفة في سبيل اعداد تقارير ومذكرات واحصاءات مفصلة ، فقد كانت هذه جميعها ذات فائدة قيمة للجنة

واقبلوا الخ .

٢٤ كانون الاول سنة ١٩٢٩ (التوقيع) ت . ا . ك . لويد

سكرتير اللجنة

(٣) صورة الكتاب الذي بعث به وكيل السكرتير العام لحكومة فلسطين الى سكرتير اللجنة

سيدي

١ كلفني المندوب السامي ان اعلمكم بوصول كتابكم المؤرخ في ٢٤ كانون الاول سنة ١٩٢٩

٢ وقد اخذ فخامته علمًا بان اللجنة تتأهب لمغادرة القدس في صباح ٢٩ كانون الاول ويود فخامته ان تعلم اللجنة بانه قد امر بوضع صالونه الخاص تحت تصرفها في اثناء سفرها الى القنطرة

٣ وقد طالع فخامته باهتمام وتقدير الرسالة الوداعية التي تنوي اللجنة توجيهها لاهالي فلسطين، وسيتخذ التدابير لنشرها في عدد ممتاز من الجريدة الرسمية في ٢٨ كانون الاول

٤ وقد لاحظ فخامته بسرور تقدير اللجنة للخدمات التي قام بها الكاتبات المختزلات اللواتي انتدبن من دوائر حكومة فلسطين، والمستر ت. س. ادي من موظفي حكومة السودان، والمترجمون الرسميون، والاونباشي باركر من فرقة البوليس البريطاني، والمستر مكس نوروك من موظفي السكرتارية وكثيرون غيرهم من موظفي الحكومة الذين كانوا عونًا للجنة من حين الى اخر وبطرق متنوعة

ويسر فخامته ان يعلم بان ما ابداه الموظفون المذكورون اعلاه قد ادى الى تخفيف عبء مهمة اللجنة وسيبلغ جميع هؤلاء الموظفين تقدير اللجنة لخدماتهم

وسينوه بسلوك المستر ادي لمعالي حاكم السودان العام

واقبلوا الخ

٢٧ كانون الاول سنة ١٩٢٩

١٠ ملز
وكيل السكرتير العام

رسوم تبين ازدياد سكان فلسطين على وجه التقدير

قد بنيت هذه الرسوم على الافتراضات التالية : —

الرسم الاول

يبين هجرة اليهود بنسبة ٢٥٠٠٠ نفس في السنة وزيادة طبيعية (اي زيادة المواليد على الوفيات) بنسبة ١٠ في الالف في السنة بين جميع طبقات السكان

الرسم الثاني

يبين هجرة اليهود بنسبة ٢٠٠٠٠ نفس في السنة وزيادة طبيعية بنسبة ١٢ في الالف في السنة بين جميع طبقات السكان

الرسم الثالث

يبين هجرة اليهود بنسبة ١٠٠٠٠ نفس في السنة وزيادة طبيعية بنسبة ١٠ في الالف في السنة بين جميع طبقات السكان

الرسم الرابع

يبين هجرة اليهود بنسبة ١٠٠٠٠ نفس في السنة وزيادة طبيعية بنسبة ١٩ في الالف في السنة بين جميع طبقات السكان

وتقف جميع هذه الرسوم عند ما يبلغ عدد السكان ثلاثة ملايين نسمة وفي جميع هذه الرسوم يشير الخط الاسود غير المتقطع الى مجموع عدد السكان ، والخط الاحمر غير المتقطع الى مجموع عدد السكان العرب وخط النقط السوداء الى السكان المسلمين ، وخط النقط الحمراء الى السكان اليهود ، والخط الاسود المتقطع الى السكان المسيحيين

وقد وردت معلومات اخرى عن هذه الرسوم في الصفحتين ١٤٥ و١٤٦

الرسم رقم ١

(راجع المذكرة الايضاحية في الصفحة التي قبل الرسوم)

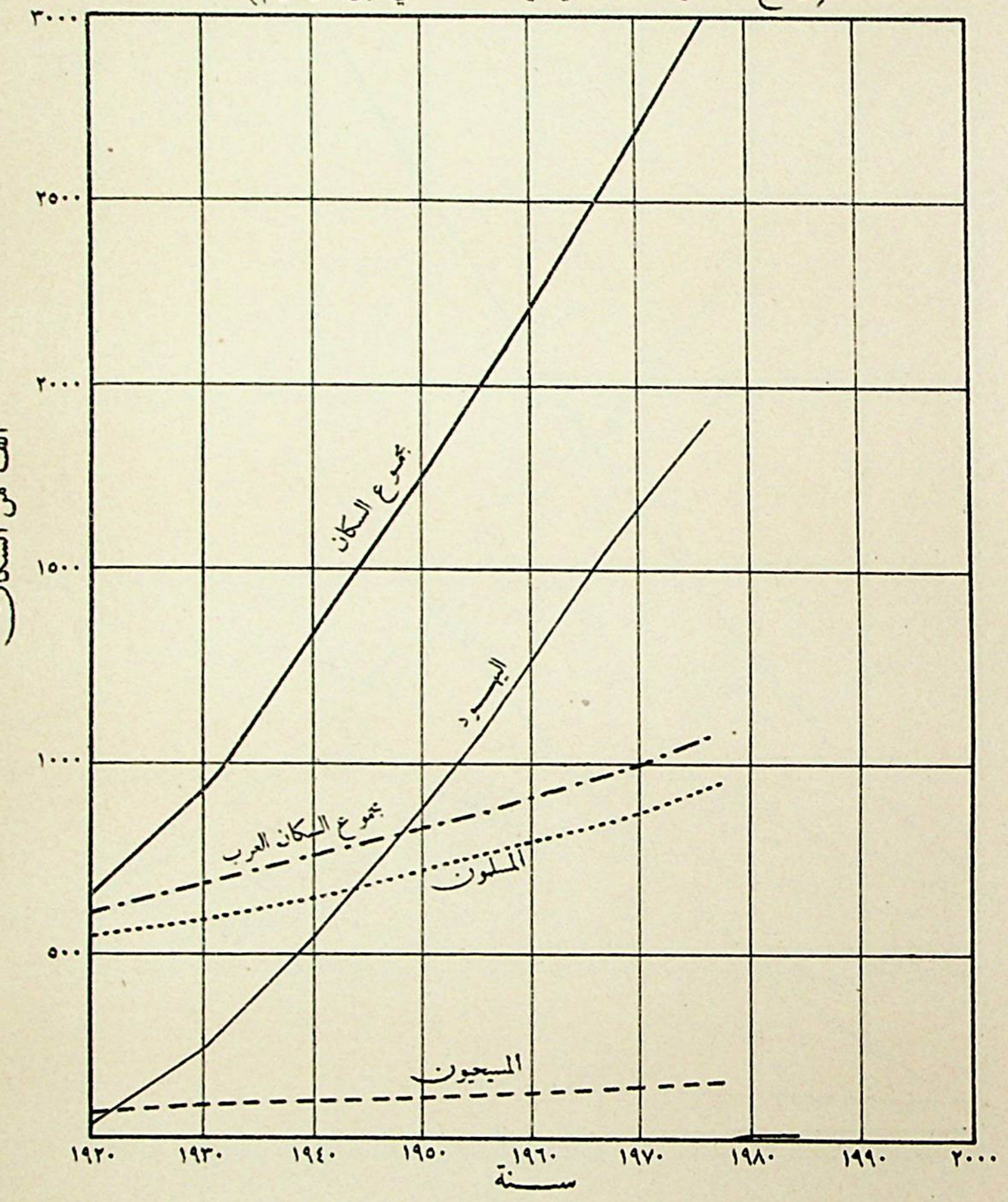

S. of P. Jaffa, May 1930.

الرسم رقم ٢

(راجع المذكرة الايضاحية في الصفحة التي قبل الرسوم)

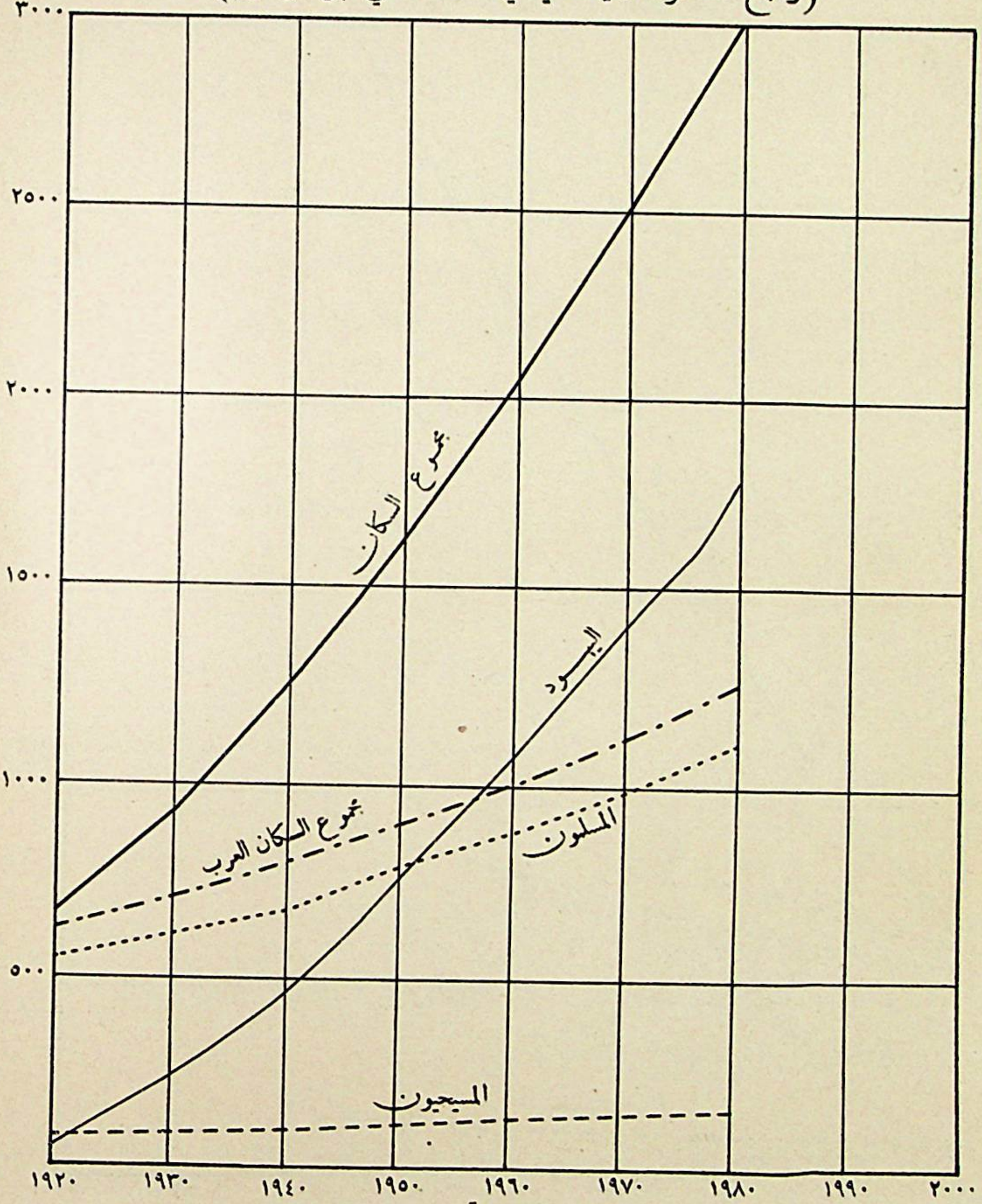

S. of P. Jaffa, May 1930.

الرسم رقم ٣

(راجع المذكرة الايضاحية في الصفحة التي قبل الرسوم)

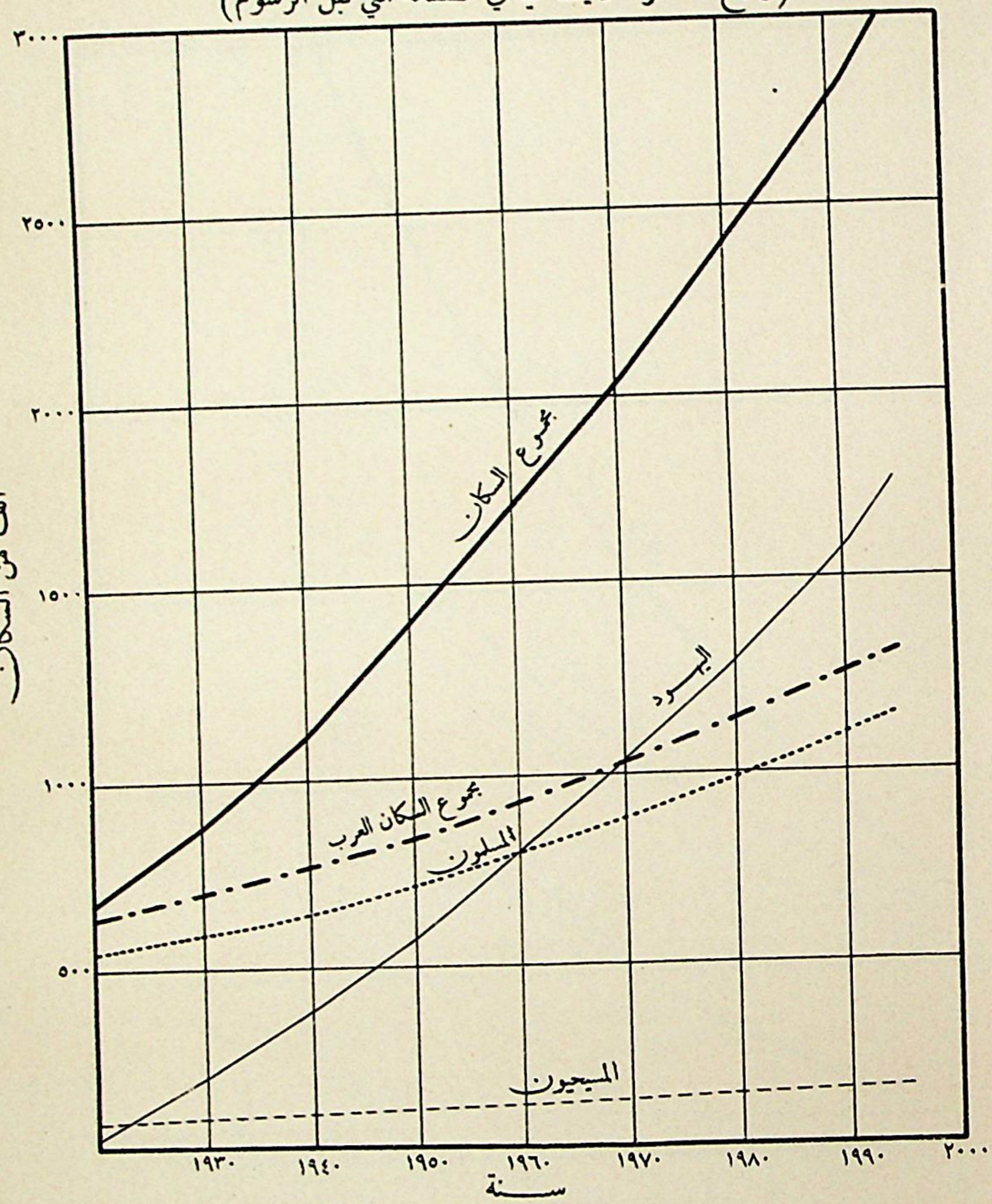

S. of P. Jaffa, May 1930.

الرسم رقم ٤

(راجع المذكرة الايضاحية في الصفحة التي قبل الرسوم)

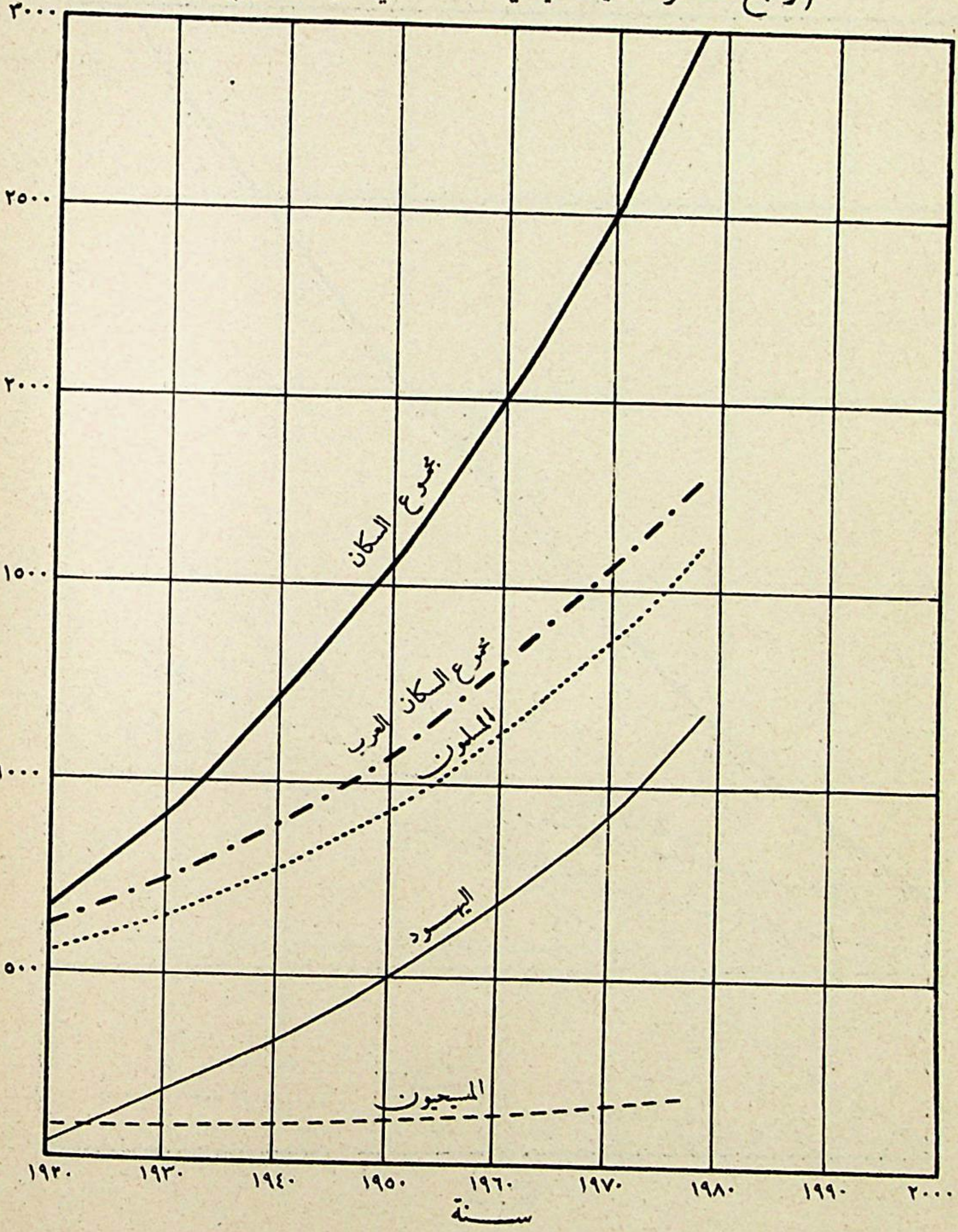

S. of P. Jaffa, May 1930.

تصحيح خطأ

الصفحة	السطر	خطأ	صواب
٦	٧	يستوجبوا	يستجوبوا
٦	١٤	تعيينا	تعييننا
٧	٢	طريق سليمان	طريق الملك سليمان
١١	١٤	٢ ميلا	٢٠ ميلا
١٢	٩	ان هو الا	انما هو
٢٠	١	وتكون	وتكوين
٢٧	٤	واذ	واذا
٣٣	٨	اميركية	الاميركية
٤٣	١١	ينفضل	ينفصل
٥٦	٢٢	لسنة	في سنة
٥٧	١٣	المسلمون	المسلمين
٥٩	٢٣	المستر بعد هذه المقابلة برودي	المستر برودي بعد هذه المقابلة الخ
٦١	٢١	اولائك	اولئك
٦٦	٤	لاستثارة	لاثارة
٦٨	٨	الزمن	الزمنين
٦٩	٤	هاكافا	هاكانا
٧٢	١٨	المجتمعين	المجتمعون
٧٣	٤	وهادؤون	وهادئون
٧٤	١٦	دفوعًا	مدفوعًا
٨٦	٢٠	نفيه	تفيه
٩٦	٧	من ستة الاعضاء	من الاعضاء الستة

الصفحة	السطر	خطأ	صواب
٩٧	٢	للتثبت عن	للتثبت من
١٠٦	١٠	حادث طفيف واحد	حادثًا طفيفًا واحداً
١١٤	١٧	او الطرق في	او في الطرق
١١٧	١٩	الذي كانت فيه	المأزق الذي كانت فيه
١١٧	٢٠	المأزق في القضية	في القضية
١٣٩	٢	ترآت	تراءت
١٤٧	١٢	اثرها	اثره
١٤٧	٢٢	يترأى	يتراءى
١٤٩	١٠	ارضي	اراضي
١٥٥	٤	هنالك ما يسوّغ	ما يسوّغ
١٥٦	٢	يجدون	لا يجدون
١٥٩	٢٤	وتسهل	وتسهيل
١٦٣	الاخير	رجل يعالج	حل لمعالجة
١٦٨	١٠	ان الحكم الذاتي	الحكم الذاتي
١٧١	٣	الاثني عشرة	الاثنتي عشرة
٢٠١	٢٠	من هذا التقرير في مطلع الفصل الثالث	في مطلع الفصل الثالث من هذا التقرير
٢٠٤	الاخير	زعماء	حكماء
٢٠٩	١٣	لتخلفهم	لتخلفهما
٢٢٣	٢٤	بطيبة خاطر	بطيب خاطر

تاريخ الأعادة Date Due

0 7 5.30.-G.C.P.